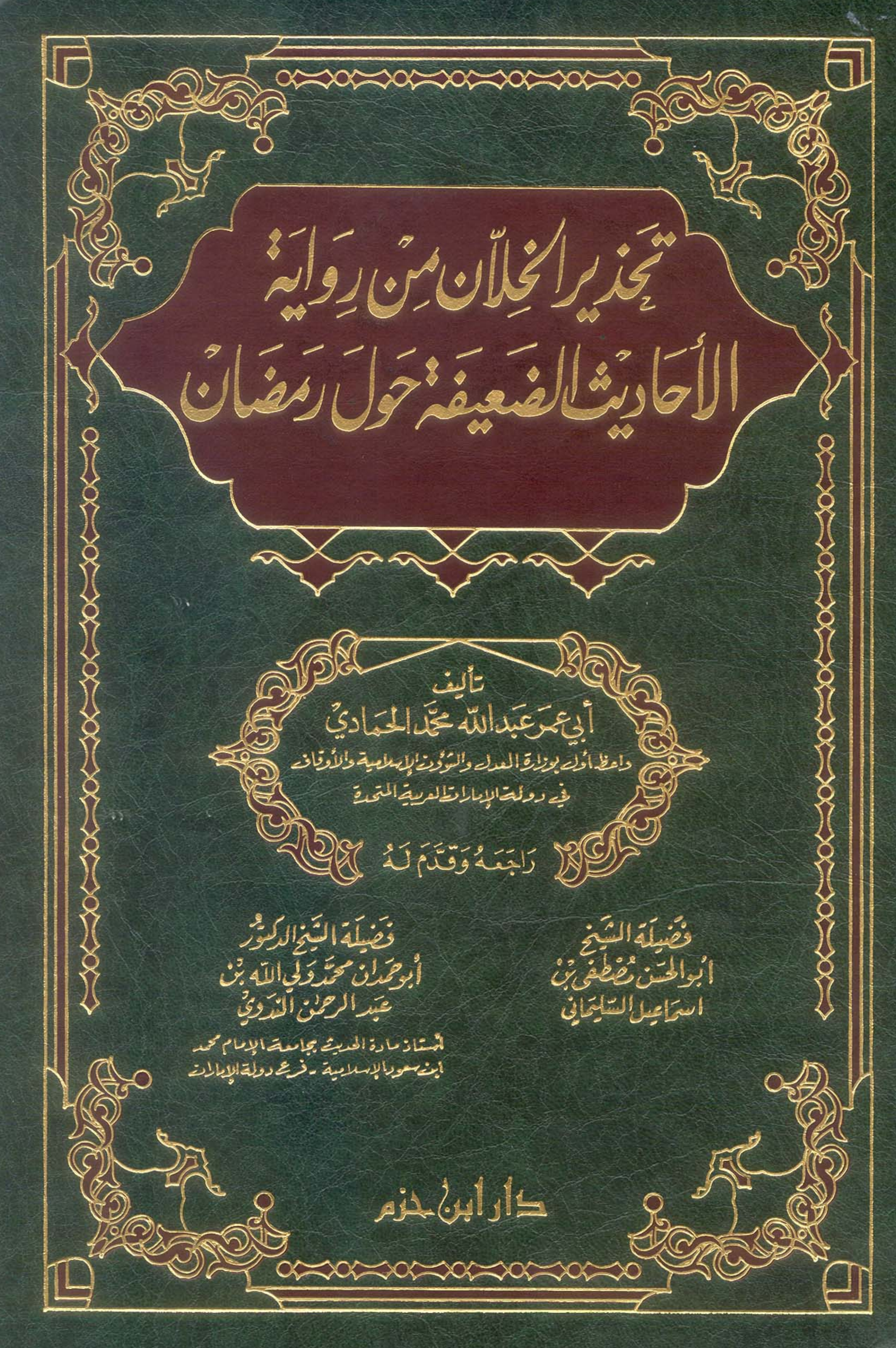


تحذير الخلان من رواية
الأحاديث الضعيفة حول رمضان
تأليف
أبي عمر عبد الله محمد الحمادي
واعظ أول بوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف
في دولة الإمارات العربية المتحدة
راجعه وقدم له
فضيلة الشيخ
أبو الحسن مصطفى بن
اسماعيل السليماني
فضيلة الشيخ الدكتور
أبو حمدان محمد ولي الله بن
عبد الرحمن الندوي
أستاذ مادة الحديث بجامعة الإمام محمد
ابن سعود الإسلامية - فرع دولة الإمارات
دار ابن حزم

سلسلة خدمة السُّنَّة المطهَّرة (١)

تحذير الخلان من رواية الأحاديث الضعيفة حول رمضان

تأليف
أبي عمر عبد الله محمد الحمادي
واعظ أول بوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف
في دولة الإمارات العربية المتحدة

راجعه وقدم له

فضيلة الشيخ
أبو الحسن مصطفى بن
اسماعيل السليماني

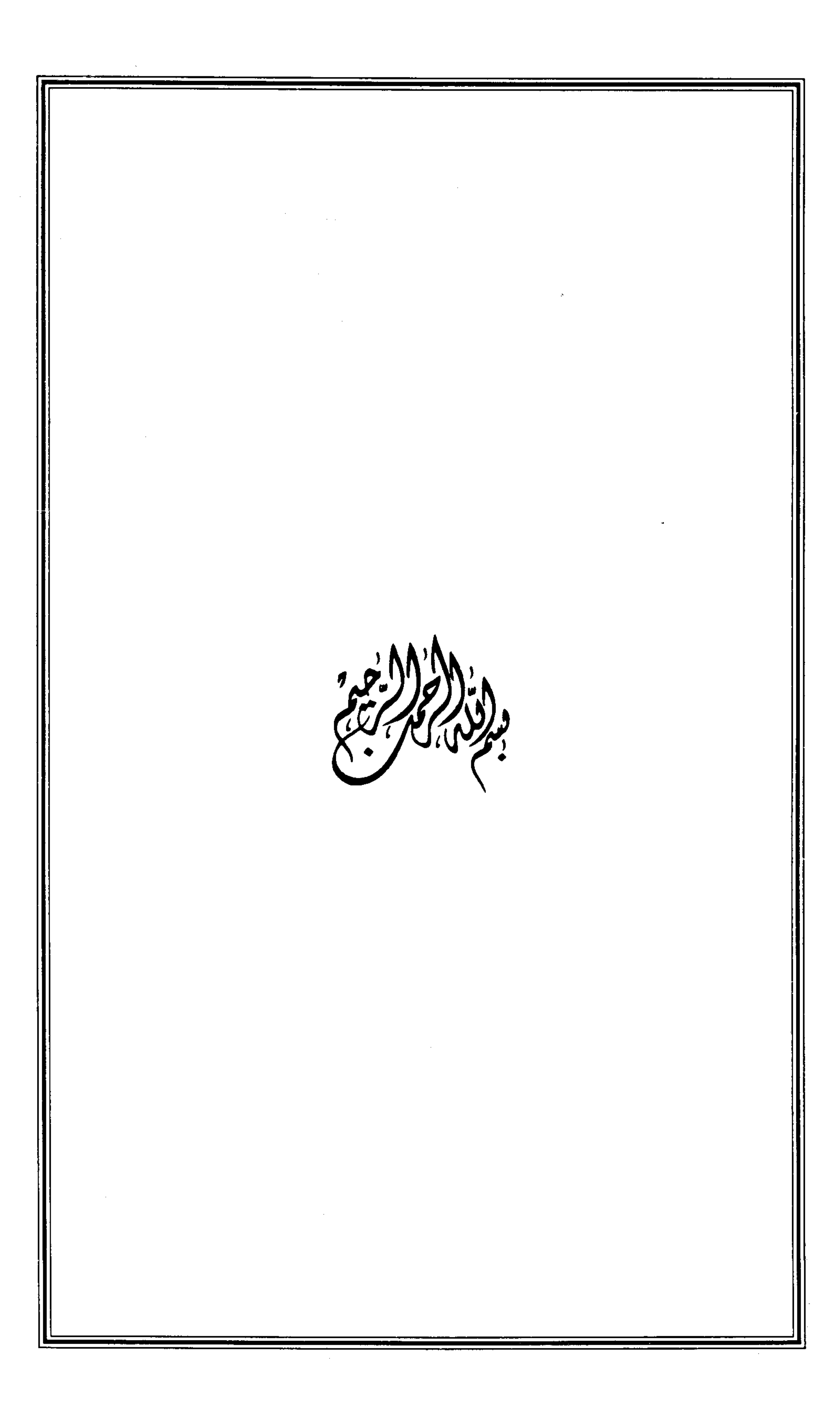
فضيلة الشيخ الدكتور
أبو حمدان محمد ولي الله بن
عبد الرحمن الندوي
أستاذ مادة الحديث بجامعة الإمام محمد
ابن سعود الإسلامية - فرع دولة الإمارات

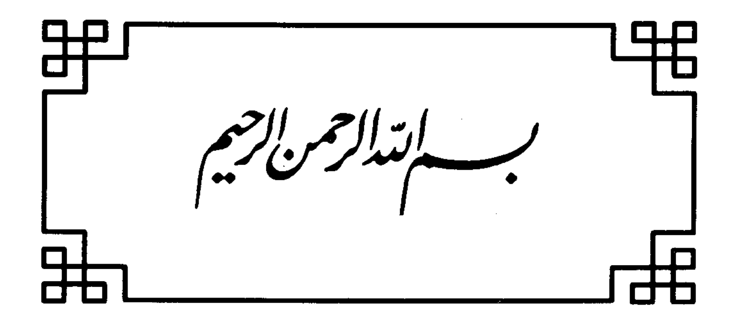
دار ابن حزم

الطبعة الأولى
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٧٠١٩٧٤


بسم الله الرحمن الرحيم



الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن سيدنا ومولانا محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وأتباعه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد؛ فإن علم الحديث النبوي الشريف من أشرف العلوم، ومن أفضل المعارف، والاشتغال به من أجل القربات وأعظم المثوبات، كيف لا! وهو وحي من الله العزيز القدير، وأصل من أصول الدين وركن في بناء الإسلام القويم، وتفسير لكتاب الله المتين، وشرح لمعانيه وتفصيل لمبانيه، وتوضيح لمشكله وبيان لمجمله، وإليه الإشارة في قوله جل شأنه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[1]، وقد أشار إليه الرسول الكريم ﷺ أيضاً في عديد من أحاديثه المباركة الثابتة، فقال عليه الصلاة والسلام: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه»[2]، وقال عليه الصلاة والسلام: «يوشك الرجل متكئاً على أريكته يحدث بحديث من حديثي فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله

(١) سورة النحل، الآية: ٤٤.

(٢) الحديث صحيح، أخرجه أبو داود في سننه برقم ٤٦٠٤ من حديث المقدام بن معديكرب رضي الله تعالى عنه.

عز وجل، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله»[1]، وقال عليه الصلاة والسلام: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنتي»[2].

فالحديث النبوي إذن شقيق القرآن الكريم، وكلاهما وحي من الله العلي العظيم، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝﴾[3] ولذا حث النبي ﷺ أصحابه على الاشتغال به، وأمرهم بالتبليغ عنه ورغّبهم فيه، فقال عليه الصلاة والسلام: «نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره، فإنه رب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»[4]، وبشرهم باستمرار سلسلة الرواية وبقاء الشريعة فقال عليه الصلاة والسلام: «تسمعون ويسمع منكم ويسمع ممن يسمع منكم»[5]، وأوصى أصحابه أن يكرموا نقلة الحديث والعلم والدين. يروي أبو سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «سيأتيكم أقوام يطلبون العلم، فإذا رأيتموهم فقولوا لهم: مرحباً مرحباً بوصية رسول الله ﷺ واقنوهم» أي علموهم[6].

ولكن الاشتغال بالحديث النبوي الشريف ليس بالأمر اليسير بحيث يتصدى له كل من هب ودب، بل كان ذلك خاصاً بتلك الفئة المباركة التي

---

(١) الحديث صحيح، أخرجه ابن ماجه في مقدمة سننه برقم ١٢ من حديث المقدام بن معديكرب رضي الله تعالى عنه.

(٢) الحديث صحيح، أخرجه مالك في الموطأ برقم ٨٩٩ من حديث جابر رضي الله عنه، والحاكم في المستدرك ٩٣/١ من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

(٣) سورة النجم، الآيتان: ٣ و٤.

(٤) الحديث صحيح، أخرجه أبو داود في سننه برقم ٣٦٦٠، من حديث زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه.

(٥) أخرجه أبو داود في سننه برقم ٣٦٥٩، وأحمد في مسنده ٣٢١/١ بسند صحيح.

(٦) أخرجه ابن ماجه في سننه برقم ٢٤٧، والحديث بمجموع طرقه صحيح.

خصها الله سبحانه وتعالى بمنه وفضله، ووهبها من المعرفة والحذر واليقظة ما يصونها من الوقوع في الخطأ والزلل، إذ الخطأ فيه كبير الخطر والزلة فيه جسيم الخطب، لأن ذلك يعني نسبة ما لم يصدر عن رسول الله ﷺ إليه، أو التقصير في تبليغ أمر شرعي على وجه صحيح مطلوب، ولذلك كان السلف الصالح رحمهم الله تعالى يتحرون في هذا الشأن أشد التحري، ويتوقون في هذا المجال غاية التوقي، وفيما يلي نماذج تبين توقيهم وتحريهم.

يقول عمرو بن ميمون رحمه الله تعالى: ما أخطأني ابن مسعود رضي الله تعالى عنه عشية خميس إلا أتيته فيه، قال: فما سمعته يقول بشيء قط «قال رسول الله ﷺ»، فلما كان ذات عشية قال: «قال رسول الله ﷺ»، قال: «فنكس»، قال: «فنظرت إليه فهو قائم محللة أزرار قميصه، قد اغرورقت عيناه، وانتفخت أوداجه، قال: أو دون ذلك أو فوق ذلك أو قريباً من ذلك أو شبيهاً بذلك».

يقول محمد بن سيرين رحمه الله تعالى: كان أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه إذا حدث عن رسول الله ﷺ حديثاً ففرغ منه، قال: أو كما قال رسول الله ﷺ».

يقول عبدالرحمن بن أبي ليلى رحمه الله تعالى قال: قلنا لزيد بن أرقم رضي الله تعالى عنه حديثاً عن رسول الله ﷺ، قال: «كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله ﷺ شديد».

يقول عامر الشعبي رحمه الله تعالى: «جالست ابن عمر رضي الله تعالى عنهما سنة فما سمعته يحدث عن رسول الله ﷺ شيئاً»[١].

هذا وقد حذر النبي ﷺ أمته من التساهل في هذا الباب، وبين لها عواقب من فرّط في أمره وعدل عن الحق والصدق والصواب

(١) أخرج هذه الآثار ابن ماجه في مقدمة سننه بأسانيد صحيحة بأرقام ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦.

في نقله، فيقول أبو قتادة رضي الله تعالى عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول على هذا المنبر: «إياكم وكثرة الحديث عني، فمن قال عليّ فليقل حقاً أو صدقاً، ومن تَقَوّل عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار»[1].

ويقول سمرة بن جندب رضي الله تعالى عنه: قال النبي ﷺ: «من حدّث عني بحديث يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبَين»[2].

ويقول عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهما: أن النبي ﷺ قال: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[3].

قال ابن حبان رحمه الله تعالى: في أمر النبي ﷺ أمته بالتبليغ عنه مَن بعدهم مع ذكره إيجاب النار للكاذب عليه دليل على أنه إنما أمر بالتبليغ عنه ما قاله عليه السلام، وما كان من سنته فعلاً أو سكوتاً عند المشاهدة، لا أنه يدخل به في قوله ﷺ «نضر الله امرأ» المحدثون بأسرهم، بل لا يدخل في ظاهر هذا الخطاب إلا من أدى صحيح حديث رسول الله ﷺ دون سقيمه، وإني خائف على من روى ما سمع من الصحيح والسقيم أن يدخل في جملة الكذبة على رسول الله ﷺ إذا كان عالماً يما يروى[4].

فإذا استعرضنا - في ضوء هذه النصوص والآثار - الواقع الذي نعيشه نحن في مجالس الوعظ والإرشاد أو في خطب الجمعة والمناسبات لارتعدت فرائصنا فرقا واستُطير قلبنا روعاً، وبكت قلوبنا دماً لما نرى من جريان كثير من الأحاديث الضعيفة والواهية بل الموضوعة على ألسنة كثير

---

(١) الحديث صحيح، أخرجه ابن ماجه في مقدمة سننه برقم ٣٥، وأحمد في مسنده ٥/٢٩٧.

(٢) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٣٤٦١.

(٤) المجروحين ص ٦.

من هؤلاء الوعاظ والخطباء من غير أي اكتراث أو مبالاة، وكأنهم بزعمهم يحسنون صنعاً ويتقربون إلى الله زلفى.

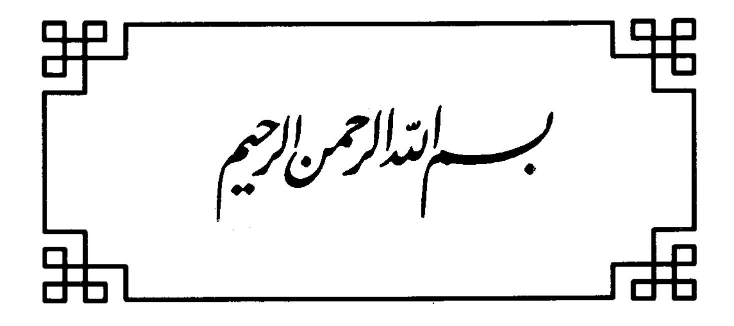
وهذه بلية شاملة وآفة بائقة منيت بها الأمة الإسلامية - لا سيما في الآونة الأخيرة - لبعد أفرادها عن الدين ومصادره، وانشغالهم عن الحق بالباطل وعن السنة بالبدعة، ولذا كان لزاماً على أولئك الذين أكرمهم الله تعالى بالفقه في الدين، ووفقهم لدراسة علوم الشرع المتين، وشرح صدورهم للاشتغال بالحديث النبوي الشريف، وأنعم عليهم بمعرفة علوم الحديث ودراسة العلل ونقد الرجال، كان لزاماً عليهم أن يبينوا للناس هذه الأحاديث الضعيفة والواهية، وتلك الروايات الموضوعة والمختلقة، ليعود المسلمون برمتهم إلى الجادة المستقيمة، وتصفو معارفهم الدينية من الشوائب الدخيلة عليها، ولتكون دراستهم للدين وإلمامهم بأحكامه من منبعه الصافي النقي، فينتشر الخير، وينصلح المجتمع.

وقد قيض الله سبحانه وتعالى - بفضله وكرمه - جماعة من علماء الدين الحنيف وطلاب علم الحديث النبوي الشريف، فقاموا لهذه المهمة الصعبة، وتولوا هذه المسؤولية بالغة الأهمية، وبذلوا ما في وسعهم وطاقتهم ولم يألوا جهداً في تنقيح الأحاديث وتمحيصها، وتمييز صحيحها عن سقيمها، وثابتها عن غيرها.

وهذا الكتاب الذي بين يديك - أيها القارىء - حلقة من هذه السلسلة المباركة، وتحفة من هذه الجهود الميمونة التي بذلت في هذا المجال، أراد المؤلف - وفقه الله تعالى - أن يحذر به إخوانه المسلمين عامة، والخطباء والوعاظ خاصة عن زواية تلك الأحاديث الضعيفة والواهية التي وردت في باب شهر رمضان المبارك، فأورد الأحاديث، وسهر على تتبع طرقها وجمع متابعاتها وشواها، ودراسة عللها ونقد رجالها ليكون حكمها جلياً واضحاً أمام القارىء الذي له إلمام بهذا الموضوع. فالمؤلف - وفقه الله تعالى - شمر عن ساق الجد والاجتهاد في دراسة هذه الأحاديث

ـ كما لا يخفى على القارىء ـ وحاول إتقانها وإحاطتها بجميع جوانبها ـ والكمال لله وحده ـ أسأل الله تعالى أن يكون الصواب من نصيبه، وأن يثقل به ميزان حسناته، وأن يعم نفعه بين المسلمين، فإنه سميع قريب مجيب دعوة الداعين.

كتبه
العبد الفقير إلى رحمة مولاه
محمد ولي الله عبدالرحمن الندوي
برأس الخيمة في يوم السبت
٢٥/١٠/ ١٤٢١هـ



إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد..

فقد مررت مروراً سريعاً على كتاب أخينا الفاضل أَبي عمر عبد الله بن محمد بن عبد الله الحمادي ـ زاده الله بصيرة وثباتاً ـ في الأحاديث الضعيفة في شهر رمضان، واعتنيت ببعض المواضع، فرأيته كتاباً قد بُذِل فيه جهد كبير، لا يعرفه إلا من اشتغل بهذا الفن فأسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناته أضعافاً مضاعفة، وأسأله سبحانه أن يجعل هذا الكتاب قرة عين لصاحبه وللناظر فيه.

ومما لا يخفى على أحد أن الأحاديث الضعيفة ـ بجميع أقسامها ـ قد عملت في الأمة عملاً سيئاً، فقد انحرفت عبادة كثير من المسلمين بسبب تلكم الأحاديث، واشتعلت الفتن بين المصلين في المساجد ـ فضلاً عن غيرها ـ بسبب ذلك، وتجرأت الأقزام وتطاولت على جبال العلم، وكاد أن يضيع الحق بين ركام هذه الأحاديث والقصص التي ليس لها خطام ولا زمام، لولا أن قيض الله لسنة نبيه صلوات الله وسلامه عليه طائفة حملت أمانة الدفاع عن السنة على عاتقها، واستعذبت في سبيل ذلك الصعوبات، وكان الواحد من هذه الطائفة المباركة ـ طائفة أهل الحديث ـ إذا عرف علة حديث واحد أسعد منه ما لو حفظ عدة أحاديث صحيحة، كل هذا

لإدراكهم - رحمهم الله - الأثر السيء للأحاديث الضعيفة والموضوعة على عقيدة الأمة وعبادتها وأخلاقها.

فمن هنا خلّف لنا علماؤنا سلفاً وخلفاً مؤلفات كثيرة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة، لا سيما إذا كانت مشتهرة على ألسنة الناس.

وما كانوا يرون أنفسهم بذلك مشتغلين بما لا فائدة منه - كما هي نظرة الجهلة اليوم - بل كانوا يعدون ذلك وفاءً بواجب النصح للأمة، فللَّه در هذه الطائفة، فكم لها في رقبة هذه الأمة من مِنَّةٍ وفضل علمه من علمه، وجهله من جهله.

ولذلك فقد سلك العلماء وطلبة العلم من أهل السنة في هذا الزمان سبيل سلفهم في تمييز السنة وتحذير المسلمين من نسبة الحديث إلى النبي ﷺ دون التثبت من ثبوته، حذراً من الوعيد الشديد والتهديد الأكيد الوارد في قول النبي ﷺ: «من كذب عليَّ متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار» متفق عليه.

وأحسب أخانا أبا عمر - سلمه الله - من هذه الطائفة المباركة، فلقد رأيت في كتابه نصحاً للأمة، وجهداً مشكوراً - إن شاء الله تعالى -.

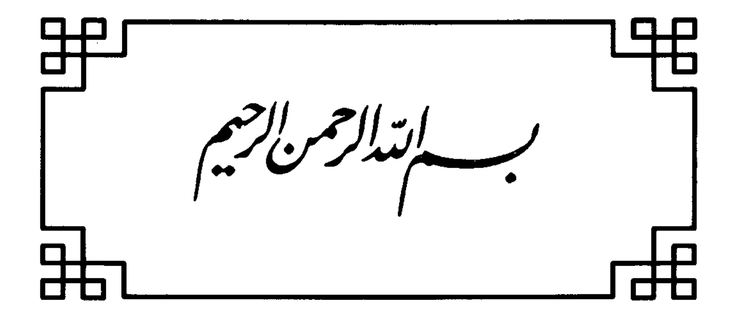
وأخونا أبو عمر - عافاه الله -، من طلبة العلم الذين تقر بهم العين - ولا أزكيه على الله تعالى - فلقد عهدته حريصاً على الخير لا سيما علم الحديث النبوي، وهو أحد الطلبة الذين رجوت فيهم خيراً كثيراً - على قلتهم -، في دولة الإمارات العربية المتحدة - حرسها الله وجميع بلاد المسلمين من الفتن - وإني لأرجو الله عز وجل أن تصدق فيه فراستي، وأن يدفع عنه الفتن التي تحول بين طالب العلم وآماله الشريفة، وأن يرزقه التوفيق والسداد، إنه جواد كريم بر رحيم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

كتبه

أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني

من دار الحديث بمأرب

٧/شعبان/ ١٤٢٠هـ



إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَقُولُوا قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾.

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

وبعد:

«قد كان جماهير أئمة السلف يعرفون صحيح المنقول من سقيمه ومعلوله من سليمه، ثم يستخرجون حكمه ويستنبطون علمه، ثم طالت طريق البحث على من بعدهم فقلدوهم فيما نقلوا، وأخذوا عنهم ما

هذّبوا، فكان الأمر متحاملاً إلى أن آلت الحال إلى خلف لا يفرّقون بين صحيح وسقيم، ولا يعرفون نسراً من ظليم[1] ولا يأخذون الشيء من معدنه، فالفقيه منهم يقلّد التعليق في خبر ما غبر خبره والمتعبد ينصب لأجل حديث لا يدري من سطّره، والقاصّ يروي للعوامّ الأحاديث المنكرة ويذكر لهم ما لو شمّ ريح العلم ما ذكره، فخرج العوامّ من عنده يتدارسون الباطل، فإذا أنكر عليهم عالم قالوا: قد سمعنا هذا بأخبرنا وحدّثنا فكم قد أفسد القصّاص من الخلق بالأحاديث الموضوعة، كم من لون قد اصفرّ بالجوع، وكم هائم على وجهه في السياحة وكم مانع نفسه ما قد أبيح، وكم تارك رواية العلم زعماً منه مخالفة النفس في هواها في ذلك وكم موتم أولاده وهو حيّ وكم معرض عن زوجته لا يوفيها حقها فهي لا أيّم ولا ذات بعل»[2].

قال أبو بكرٍ الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ:

«أكثر طالبي الحديث في هذا الزمان يغلب على إرادتهم كَتْبُ الغريب دون المشهور، وسماع المنكر دون المعروف، والاشتغال بما وقع فيه السهو والخطأ من روايات المجروحين والضعفاء، حتى لقد صار الصحيح عند أكثرهم مجتنباً، والثابت مصْرُوفاً عنه مُطَّرحاً وذلك كله لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم، ونقصان علمهم بالتمييز، وزهدهم في تعلمه وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة من المحدثين والأعلام من أسلافنا الماضين»[3] اهـ.

قلت: رحم الله أبا بكر الخطيب كأَنَّه ـ والله ـ يخاطب خطباء ووعّاظ هذا الزمان الذين يتقصدون الغرائب والمناكير فيقصونها على الناس عازفين عمَّا في الصحيحين وغيرهما من الصحاح، فأخذوا يُحدِّثون الناس بما هَبَّ ودرج، وكأنَّ ديننا فقير ليس فيه النصاب الواجب، والقدر الكافي من

---

(١) الظليم: الذكر من النعام. لسان العرب (٢٦٨/٨).

(٢) مقدمة الموضوعات لابن الجوزي (٨/١).

(٣) الكفاية (ص ١٤١).

الأحاديث الصحيحة، فاحتاج إلى زكاتهم من الضعاف والمعاضيل، والغرائب والأباطيل.

وتأمل قول أبي داود ـ رحمه الله ـ في رسالته إلى أهلِ مكة حيث قال:

«ليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجلٍ متروك الحديث شيء، وإذا كان فيه حديث منكر بيَّنتُ أنه منكر»[1] اهـ.

قال ابن رجب ـ رحمه الله ـ مبيّناً مراد أبي داود:

«ومراده أنه لم يخرج لمتروك الحديث عنده على ما ظهر له، أو لمتروك متفق على تركه، فإنه قد خرج لمن قد قيل: إنه متروك، ومن قد قيل: إنه متهم بالكذب»[2] قلت: ومعنى ذلك أن أبا داود ـ رحمه الله ـ إذا اخْتُلِفَ في الراوي فمنهم من عدَّله ومنهم مَنْ جرحه خَرَّج له لكن مع ذكر السند وبيان حال شديد الضعف وأمَّا إذا كان الراوي أجمع العلماء على تركه فلا يُخرّج له في سننه وحكي ذلك عن النسائي أيضاً.

«فإذا كان هؤلاء الأئمة ألفوا هذه السنن للخاصة من الناس من طلبة العلم والعلماء ومع أنهم يسوقون السند فيُعرف الضعيف من الصحيح مع هذا كله لم يخرجوا لمنكر الحديث متفق على تركه، فما بال الخطباء والوعاظ يذكرون الأحاديث الضعيفة والتي انفرد بعضها بروايتها متهم بالكذب ثم يقولون: هذا من باب فضائل الأعمال، ولا يذكرون سنداً ولا يبينون ضعفاً، والأئمة الذين كتبوا للخاصة وأسندوا تجاهلوا رواية المتهم والمتروك المجمع على اتهامهم وتركهم»[3].

ولـمّا رأيتُ أَهلَ زمانِنا هكذا صنعوا، دفعني ذلك إلى جمع هذا الكتاب اللطيف وخصصته بأحاديث رمضان وما يدور حوله من رواية

(١) رسالة أبي داود لأهل مكة (ص٢٦).
(٢) شرح علل الترمذي (١/٣٩٧).
(٣) وهذه الفائدة أشار عليَّ بها شيخي الدكتور محمد ولي الله ـ حفظه الله ووفقه.

الفضائل والرغائب وغيرها من الضعاف، لأنه يكثر فيه الترغيب في الأعمال بالضعيف مع كثرة الصحيح لكنَّ القُصاص نذروا ألاَّ ينشروا بين الناس إلاَّ الأحاديث الموضوعة، والقصص المزعومة والروايات المنكرة التي تحوي على الغرائب والعجائب آملين صرف الوجوه نحوهم وحضور مجالسهم وخطبهم في صلاة الجُمعَ، غير مبالين بما يقولون ويكذبون، فإنَّ الواحد منهم يروي ما لا يعي ويهرف بما لا يعرف.

أخي الكريم لا تنزعج من هذه الكلمات لأَنَّ الكيل طفح وطاش، وضاقت علينا الأَرض بما رَحُبت بسبب ما نسمعه من الكذب على رسول الله ﷺ على المنابر وعبر الإذاعات فقد خلط هؤلاء الحابل بالنابل، وركبوا الصعب والذلول، وطرقوا آذان الناس بكل ضعيف وعليل، مما يرويه الضعيف الهزيل، ومع ذلك ـ فللّه الحمد ـ هناك من يتحرىٰ فلا يروي إلاَّ الصحيح، أولئك الفحول الذين يذبون الكذب عن رسول الله ﷺ وينصرون الإسلام فهم على سبيل من رَحَلَ من أسلافهم الذين نافحوا عن السنة ونصحوا بالتحري في الرواية.

قال الإمام **سفيان الثوري** ـ رحمه الله ـ: «لو همّ الرجل أن يكذب في الحديث في جوف بيت لأظهر الله عليه».

وقال أنس بن سيرين ـ رحمه الله ـ: «اتقوا الله يا معشر الشباب، وانظروا ممن تأخذون هذه الأحاديث فإنها دينكم».

وقال **سفيان الثوري**: «ما أستر على أحدٍ يكذب في حديثه».

وقال **الحسن البصري** ـ رحمه الله ـ: «إِنَّ هذا العلم دين فانظروا عَمَّن تأخذونه».

وقال **شعبة بن الحجاج**: «الأشراف لا يكذبون».

وقال **وكيع بن الجراح**: «إني لأرجو أن يرفع الله لشعبة درجات في الجنة بذبّه عن رسول الله ﷺ».

وقال **أحمد بن إسحاق الدينوري**: «رأى أحمد بن حنبل ـ رضي الله

عنه - يحيى بن معين في زاوية بصنعاء وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فإذا اطّلع عليه إنسان كتمه، فقال أحمد بن حنبل - رحمه الله - له: كتبت صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة فلو قال لك القائل: أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه؟

قال: رحمك الله يا أبا عبد الله أكتب هذه الصحيفة عن عبدالرزاق عن معمر عن أنس وأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة حتى لا يجيء إنسان فيجعل بدل أبان ثابتاً ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس، فأقول له كذبت إنما هي أبان لا ثابت».

وقال يزيد بن زريع: «لكل شيء فرسان ولهذا العلم فرسان»[١].

فهؤلاء - أعني علماء الحديث هم «فرسان هذا العلم الذين حفظوا على المسلمين الدين وهدوهم إلى الصراط المستقيم، الذين آثروا قطع المفاوز والقفار على التنعّم في الديار والأوطان في طلب السنن في الأمصار، وجمعها بالوجل والأسفار والدرن في جميع الأقطار، حتى إن أحدهم ليرحل في الحديث الواحد الفراسخ البعيدة، وفي الكلمة الواحدة الأيام الكثيرة لئلا يدخل مُضِلٌ في السنن شيئاً يُضِلُ به، وإن فعل فهم الذابون عن رسول الله ﷺ ذلك الكذب والقائمون بنصرة الدين»[٢].

وكان من فضل الله عليهم أن بحياتهم يحيا العلم والسنن وبموتهم تتقطع الأكباد ويندثر العلم. ولما مات شعبه - رحمه الله - قيل لسفيان الثوري مات شعبه، فقال سفيان: «مات الحديث»[٣].

ولما مات يحيى بن معين حمل على نعش النبي ﷺ فقال قائل: «هذا الذي كان يذب الكذب عن رسول الله ﷺ».

---

(١) مقدمة المجروحين لابن حبان (١/ ٢١- ٣١) كل ما سبق من الآثار منها.

(٢) مقدمة المجروحين لابن حبان (١/٢٧) قاله ابن حبان.

(٣) مقدمة الجرح والتعديل.

رحم الله أولئك القوم الشعث الغبر من كثرة الأسفار والترحال لجمع الحديث ومعرفة سقيمه من صحيحه، وسليمه من عليله.

وإن كنا نتحدث عن هذه الطائفة فإننا لا ننسى جهود مجدد العصر في علم الحديث والذاب عن سنة خير البشر ﷺ أعني محمد ناصر الدين الألباني وإليك شيئاً من سيرته العطرة.

❍ اسمه ونسبه ومولده ونشأته وهجرته إلى الشام:

هو: الإمام العلامة الفقيه المحدث البارع، وحيد عصره، ونسيج دهره، وقريع وقته قامع البدعة، وناصر السنة، شيخ الإسلام، ومفتي الأنام، بقية السلف الكرام، راية الأمان، وريحانة الزمان أبو عبدالرحمن محمد ناصر الدين بن الشيخ نوح نجاتي الألباني.

ولد العلامة ناصر الدين في مدينة أشقودرة عاصمة ألبانيا سنة **١٩١٤** في أسرة فقيرة بعيدة عن الغنى، متدينة غلب عليها المنهج العلمي، حيث تخرج والده الشيخ نوح الألباني ـ رحمه الله ـ في المعاهد الشرعية في العاصمة المعروفة بالآستانة غابراً والتي تعرف لاحقاً باستانبول، ثم عاد الشيخ نوح إلى بلاده لخدمة الدين وتعليم الناس ما تعلمه حتى أصبح مرجعاً ترجع الناس إليه في أمور دينهم.

وتولى حكم ألبانيا آنذاك الملك أحمد زوغو، وسار بالبلاد في ناحية تحويلها إلى بلد علماني يقلد الغرب في جميع أنماط حياته، وبدأ بتطبيق سياسة أتاتورك حيث ألزم المرأة المسلمة بنزع الحجاب جبراً وزوراً، وألزم الرجال بلبس اللباس الأوروبي كالبنطلون وغيره.

حينذاك شرع الذين يريدون الحفاظ على دينهم بالهجرة من ألبانيا إلى دول أخرى. ومن المهاجرين الشيخ نوح ـ رحمه الله ـ حيث خشيْ على أولاده من الفتنة فقرر الخروج من دياره وموطنه ووقع اختياره على مدينة دمشق.

❍ تلقي الشيخ العلم في مدينة دمشق:

بدأ الفتى ناصر الدين ـ رحمه الله ـ تلقي العلم وكانت بدايته بدخول مدرسة الإسعاف الخيرية الابتدائية بدمشق وأشرف فيها على النهاية، نهاية المرحلة الابتدائية ولكن احترقت المدرسة إبان الثورة السورية على الفرنسيين المستعمرين فاحترقت المدرسة في أثناء الثورة.

فانتقل الشيخ منها إلى مدرسة أخرى بسوق ساروجة وهناك أنهى الشيخ دراسته الأولى. ثم لعدم اقتناع الشيخ نوح ـ رحمه الله ـ بتلك المدارس قرر أن يضع لابنه ناصر الدين برنامجاً علمياً خاصاً به فقام بتعليمه القرآن، والتجويد، والصرف وفقه الأحناف.

وتلقى الألباني الابن ـ رحمه الله ـ العلوم الدينية والعربية على يد بعض الشيوخ ـ أيضاً ـ من أصدقاء والده مثل: الشيخ سعيد البرهاني إذ قرأ عليه كتاب: مراقي الفلاح وبعض الكتب الأخرى في علوم البلاغة.

❍ توجه الشيخ إلى علم الحديث:

توجه الفتى ناصر الدين ـ رحمه الله ـ إلى دراسة الحديث في نحو العشرين من عمره، وكان في البداية مولعاً بقراءة كتب الأدب والقصص والتاريخ ثم بعد ذلك توجه إلى علم النقد الحديثي بعد أن اطلع على جزء من مجلة المنار للسيد رشيد رضا ـ رحمه الله ـ يقول الشيخ ـ رحمه الله ـ في هذا الصدد:

«أول ما ولعت بمطالعته من الكتب القصص العربية كالظاهر وعنترة والملك سيف وما إليها، ثم القصص البوليسية المترجمة، ثم وجدت نزوعاً إلى القراءات التاريخية.

وذات يوم لاحظت بين الكتب المعروضة لدى أحد الباعة جزءاً من مجلة المنار فاطلعت عليه ووقعت عليه على بحث بقلم السيد رشيد رضا يصف كتاب الأحياء للغزالي ويشير إلى محاسنه ومآخذه، ولأول مرة أُواجه مثل هذا النقد العلمي فاجتذبني ذلك إلى مطالعة الجزء كله ثم أمضي لأتابع

موضوع تخريج الحافظ العراقي على الأحياء، ورأيتني أسعى لاستئجاره لأني لا أملك ثمنه من ثم أقبلت على قراءة الكتاب فاستهواني ذلك التخريج الدقيق حتى صممت على نسخه، وهكذا جهدت حتى استقامت لي طريقة صالحة تساعد على تثبيت تلك المعلومات، وأحسب أن هذا المجهود الذي بذلته في دراستي تلك هو الذي شجعني وحبب إلي المضي في ذلك إذ وجدتني أستعين بشتى المؤلفات اللغوية والبلاغة وغريب الحديث لفهم النص إلى جانب تخريجه».

○ مهنة الشيخ إلى جانب طَلَبِهِ للعلم:

من فضل الله ـ سبحانه وتعالى ـ على الشيخ أنه هاجر إلى الشام مع أبيه ليتعلم العربية ومن ثم الفراغ الذي كان يجده أثناء عمله مما أتاح له فرصة طلب العلم.

وهذا الفراغ الذي كان يجده الشيخ لم يكن من فراغ وإنما أوجده هو مقابل ضيق في العيش وفقر شديد. فقد منَّ الله عليه بأن تعلم من والده مهنة تصليح الساعات، وكان يعمل على قدر كسب قوت يومه فقط وباقي الوقت يقضيه في طلب العلم، وكان له مكتبة صغيرة في الدكان الذي يعمل فيه؛ فما أن يتحقق له مراده من كسب يومه إلا وأغلق الدكان وبدأ في القراءة والبحث والتحقيق أو يذهب إلى المكتبة الظاهرية التي يسر الله للشيخ فيها ما لم ييسره لأحد فقد قَيَّضَ الله له العمل فيها من بحث وقراءة آلاف المخطوطات مع تسخير موظفي المكتبة له، حيث كان يجلس فيها فترة ما بين ست إلى ثمان ساعات وحتى بعد انتهاء الدوام الرسمي وكأنه أحد موظفيها.

ويقول الشيخ عن علاقته مع المكتبة الظاهرية: «تلك المكتبة التي أعتبر أني ابنها البار».

وكان ـ رحمه الله ـ إذا فتح تلك الكتب يسمع صوت فرقعة الأوراق لقدمها وجفاف حبرها الذي مرت عليه السنون والأزمان.

ونظراً لصرف الشيخ معظم وقته في العلم عانى من فقر شديد حتى أنه كان يأخذ الأوراق التي تُلَفُّ فيها الشطائر كالفول وغيره، يلتقطها من حيث تباع ويكتب فيها ما يريد من الأسانيد وغيرها.

❍ قصة الورقة الضائعة:

ابتُلِيَ الشيخ - رحمه الله - بمرض خفيف أصاب بصره منذ فترة بعيدة، ونظراً لكثرة البحث والقراءة بدأ يشكو من عينيه وحصول مضاعفات فيها، وعليه فقد نصحه الطبيب المختص بترك القراءة والعمل لمدة ستة أشهر، واستجاب الشيخ ابتداءً لذلك وما أن مضى على هذه الأجازة أسبوعان حتى أخذت نفسه تراوده أن يعمل شيئاً أثناء هذه العطلة بحيث لا ينافي نصيحة الطبيب فتذكر الشيخ رسالة مخطوطة في المكتبة الظاهرية لابن أبي الدنيا - رحمه الله - بعنوان «ذم الملاهي» فكلف من ينسخها له وحتى ينتهي الناسخ يكون قد مر من زمن الراحة ما يمكن الشيخ من مقابلة المنسوخ بالأصل ويحققها ويخرج أحاديثها على الأصل. ولما وصل الناسخ إلى منتصف الرسالة أبلغ الشيخ أن فيها نقصاً، وكان يقدر هذا النقص بأربع صفحات في ورقة واحدة في منتصف الكراس.

ثم أخذ الشيخ يفكر كيف يمكنه الحصول عليها، فقال في نفسه: لعل الورقة الضائعة قد خاطها المُجَلِد سهواً في مجلد آخر من المجلدات.

وأخذ الشيخ يبحث عنها في ثنايا المخطوطات ونسي المرض والوضع الصحي ونصيحة الطبيب، وفي أثناء البحث أخذ الشيخ يَدوِّن عناوين بعض الرسائل والمؤلفات لمحدثين مشهورين وحفّاظ معروفين فأخذ يقف عندها باحثاً لها ودارساً إياها.

وهكذا استمر الشيخ في البحث عن هذه الورقة حتى مر على جميع المخطوطات المحفوظة في المكتبة الظاهرية والبالغ عددها نحو عشر آلاف مخطوطة ولم يحصل على الورقة.

وهكذا تَكَوَّنَ عند الشيخ كنز من الرسائل والكتب والأجزاء الحديثة

مما جعلها في فهرس خاص له، ومنها ما يحتوي على أسانيد عزيزة.

وهذا مما ميز الشيخ على أقرانه حيث كثرة الاطلاع والبحث مما أعطاه قوة في التخريج والنقد.

○ اهتمام الشيخ بالدعوة في سبيل الله ومعاناته في ذلك:

كان للشيخ رحمه الله ـ نظاماً في الخروج للدعوة حيث كان يخرج إلى المدن والمناطق المجاورة لدمشق لنشر مذهب السلف وإنقاذ الناس من ظلمة البدع والشرك ومن تلك المدن التي كان يتردد عليها الشيخ: حماة وحلب، وإدلب، وحمص، واللاذقية وكانت حلب مركز الدعوة عنده بعد دمشق.

وكما أسلفت قبل قليل كان من خلال خروجه هذا ينشر السنة ودعوة الحق، وفي أثناء عمله ودعوته في إدلب قامت الغوغاء والتشويش ضده وأثار حوله المبتدعة الشغب إذ بدأوا يشعرون أن الألباني أفسد عليهم سوقهم وتبين أن بضاعتهم فاسدة لا رواج لها في سوق العلم والنقد.

ولم يجدوا له تهمة إلا أنهم اتهموه بأنه يفرق الصفوف ويزعزع الأمن بقوله هذه بدعة وهذه سنة، وهذا شرك لا يجوز، وأوصلوا أمره إلى المخابرات واتهموه بأنه ينشر الفتن.

ثم أرسلوا إلى المفتي ـ وهو: أبو اليسر عابدين آنذاك ـ أرسلوا له ما يفعله الألباني وكذبوا على الشيخ وقام المفتي بدوره حيث أوصل أمره إلى وزارة الداخلية وأمر بتوقيفه عن الدروس والفتوى.

واستدعى وزير الداخلية العلامة محمد ناصر الدين ـ رحمه الله ـ وقال له: إن المفتي طالب بنزع الكسوة العلمية عنك، وتوقيف نشاطك الدعوي والفتوى».

ولكن الشيخ لا يرتدي تلك الملابس والزي الخاص بأهل العلم بل يرى أن تخصيص العلماء وطلاب العلم بزي خاص بدعة من محدثات الأمور.

وقال الشيخ في هذا الصدد: «ظنوا أني عَليّ جُبَّةً كالخَرْجِ وعمامةً كالبُرج».

ثم بَيَّنَ الشيخ له أن ما عليه من القميص المتواضع والقبعة العادية هي ملابسه.

ثم بين له الضابط المسؤول أن دعوته دعوة حق وقال له: أنها دعوة إلى الكتاب والسنة وليس فيها إثارة أو سياسة ولكنه مضطر إلى سجنه سيراً مع القوانين، وذلك لأن المفتي طالب بنفي الشيخ إلى الحسكة ولكن المسؤول اكتفى بسجنه.

وفي سنة **١٣٨٩** الموافق **١٩٦٩** سجن الشيخ في سجن القلعة وغيره في دمشق[١]، ولما جاؤوا لأخذه إلى السجن نادى ابنه عبدالرحمن وأمره أن يحضر له صحيح مسلم والقلم وممحاة، فنفذ الابن الأمر في الحال فأخذ الشيخ إلى السجن ومعه صحيح مسلم.

ولما دخل السجن لم يستطع الشيخ مواصلة مشواره العلمي الذي خطط له في السجن لأن السقف كان عالياً جداً وفي أعلاه مصباح صغير خافت النور في علو شاهق، وكانوا يرفعونه بهذا الارتفاع حتى لا ينتحر المساجين بالسلك الكهربائي للمصباح.

وشرع الشيخ ـ رحمه الله ـ يفكر في طريقة يقوي بها الإنارة فهو لا يطيق الجلوس هكذا دون عمل أو حتى دعوة أو تأليف أو قراءة.

وفي السجن التقى الشيخ مع بعض أعضاء حزب التحرير ودخل معهم في مناظرة طويلة فهو ـ رحمه الله ـ داعية داخل السجن وخارجه.

ثم طلب الشيخ ـ رحمه الله ـ من الضابط المسؤول تقريب المصباح إن أمكن لكي يباشر العمل. فيسر الله الأمر فوافق المسؤول ولكن بشرط أن

---

(١) وأقام الألباني في سجن القلعة صلاة الجمعة لأوّل مرة بعد وفاة شيخ الإسلام ابن تيمية فابن تيمية أوّل من أقامها ثم الألباني بعد أن كانت معطلة هناك.

يكون ذلك على حساب الشيخ نفسه، فوافق الشيخ - رحمه الله - وتحمل تكاليف إنزال المصباح وتقريبه وكانت الإضاءة مقبولة نوعاً ما فاختصر صحيح مسلم في السجن.

وهكذا نفعه أعداؤه وقد كانوا يريدون مضرته، فسبحان الذي يدافع عن أوليائه الصالحين ولا نزكي على الله أحداً.

❍ أهم مؤلفات الشيخ:

للعلامة ناصر الدين مؤلفات عظيمة تدل على صبره ونقده وإخلاصه وسعة اطلاعه فهي مصنفات تذكرنا بالسلف الأوائل لا يستغني عنها العلماء اليوم فضلاً عن طلاب العلم، ومن تلكم المؤلفات:

١ - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل.

٢ - سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيىء في الأمة.

٣ - سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها.

٤ - أحكام الجنائز وبدعها.

٥ - صفة صلاة النبي.

٦ - حجة النبي.

٧ - تمام المنة.

٨ - تحريم آلات الطرب.

٩ - آداب الزفاف.

١٠ - الذب الأحمد عن مسند أحمد، وغيرها الكثير.

❍ وفاة الشيخ:

وفي يوم السبت قبيل المغرب في الثالث والعشرين من جمادى الثاني لعام **١٤٢٠** الموافق الثاني من أكتوبر لعام **١٩٩٩** توفي العلامة الإمام محمد

ناصر الدين الألباني - رحمه الله - فهز العالم خبر وفاته وفقد العالم الإسلامي إماماً من أئمة أهل السنة، أمضى حياته في خدمة السنة وواجه المصاعب والمتاعب في خدمة هذا الدين، توفي رحمه الله - بعد طول عناء ومرض لازمه وأتعبه أسأل الله العظيم أن يغفر به ذنوبه ويكفر عنه سيئاته وأن يجزيه عن الإسلام والمسلمين خيراً[1].

○ منهج الشيخ في الدعوة والتأليف:

باختصار فإن منهج الشيخ يتلخص في كلمة موجزة تكتب بماء الذهب وهي:

«التصفية والتربية»[2].

تصفية الدين من البدع والخرافات ومن العقائد الباطلة، ومن الأحاديث الموضوعة والضعيفة، وتصفية الفقه أيضاً والتأصيل العلمي المقارن بالدليل وتربية الناس على الكتاب والسنة والأحاديث الصحيحة وإحياء السنن.

لذا لما رأى الشيخ - رحمه الله - انتشار البدع القبورية ودخول القبور إلى المساجد التي يصلي الناس فيها ألف كتابه القيم: تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد.

ولما رأى بدع الجنائز وضياع الأحكام الصحيحة الخاصة بها ألف كتابه الفذ: أحكام الجنائز وبدعها.

ولما فشت الأحاديث الموضوعة في المجتمع، واندرست الصحيحة منها وبات الناس في شتات لا يميزون صحيح الحديث من ضعيفه ألف كتابيه سلسلة الأحاديث الصحيحة والسلسلة الضعيفة.

---

(١) انظر مصادر ترجمة الشيخ: كتاب: حياة الألباني للشيباني ومقدمة مختصر صحيح البخاري، ومقدمة تنبيه الهاجد، وأشرطة سلسلة الهدى والنور وقد سمعت كثيراً من حياته من هذه الأشرطة ففيها الكثير.

(٢) انظر كتاب «التصفية والتربية» للشيخ علي حسن، حول هذه القاعدة ففيها ما ينفعك في الدعوة.

ولما رأى انتشار الأحاديث الضعيفة في كتب الفقه ألف كتابه: إرواء الغليل وتمام المنة.

ولما جهل الناس صفة صلاة النبي وباتوا يصلون صلاة تخالف السنة ألف كتابه المبارك: صفة صلاة النبي ولما ابتعد الناس عن حجة النبي ألف كتابه: حجة النبي.

إذن فهو ـ رحمه الله ـ يؤلف للدعوة لا للتأليف فحسب، فهذا منهج في غاية الدقة والعناية والإخلاص يهدف إلى إصلاح المجتمع ونشر الدين الصحيح المصفى والموافق للكتاب والسنة وهدي سلف الأمة.

وعلى غرار هذا المنهج ألفت كتابي هذا الذي بين يديك، حيث رأيت خطباء آخر الزمان ينشرون الأحاديث الضعيفة والواهية في فضل رمضان وفي شهر رمضان غير مبالين ولا خائفين من العقوبة الإلهية لما يكذبون به على رسول الله ﷺ.

فَهَمُّ الواحد منهم رواية الغرائب والعجائب، ليصرف إليه العامة، وتسمع له الوجوه المشهورة، وليظهر في الصورة، وينادي الواحد منهم على المنبر بأعلى صوته: يا أيها الناس اتقوا الله، ثم هو لا يتقي الله فيهم فيبث فيهم الأحاديث الضعيفة ثم بدورهم ينشرونها في المجتمع، ومثل هذا الصنيع لا يجوز لأن الداعية إما أن يكون لديه ملكة علمية تعينه على معرفة الصحيح من الضعيف ثم اختيار الصحيح للوعظ والنصح، فمثله يجب عليه رواية الصحيح ولا يجوز له اختيار الضعيف، وأما أن لا تكون لديه تلك الملكة فعليه أن يستعين بأهل هذه الصنعة فيرجع إلى الكتب التي ميزت الصحيح من الضعيف فيختار الصحيح ويلقيه للناس.

ولأن الدين النصيحة جمعت الأحاديث الضعيفة المشهورة في هذا الشهر الكريم ليكون المسلم منها على حذر فإذا سمعها علم ضعفها وخطأ ناقلها، ليكون هذا الكتاب بعون الله وتوفيقه ضمن منهج التصفية والتربية وقد سميته بعون الله وتوفيقه: «**تحذير الخلان من رواية الأحاديث الضعيفة حول رمضان**».

أسأل الله سبحانه أن يكتب له القبول وأن يحقق به غايتي إنه جواد كريم.

○ رحلتي مع الألباني:

ولي مع العلامة محمد ناصر الدين رحلة طيبة، صاحبت صوته الطيب أربع سنوات وإن لم أصاحب جسده طيبه الله في قبره، وذلك إبان دراستي في كلية الشريعة واللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود حرسها الله فرع رأس الخيمة. فقد كان الألباني رفيقي في الطريق اليومي من منزلي إلى الكلية الذي كان يستغرق تقريباً ساعة للذهاب وأخرى للإياب، ولم أكن أشعر بالوحدة مع بُعد المسافة بل أحياناً كنت أتمنى أن يطول الطريق لأن الشيخ لم ينته من المسألة بعد وسمعت خلال هذه الفترة ما يقارب ثلاثمائة شريط، استفدت منه كثيراً وكل شريط كأنه صندوق فيه الجواهر واليواقيت والذهب وكل نفيس فبمجرد أن يفتحه الفاتح يجد فيه ذلك، وكذلك هذه الأشرطة ما أن تخرج شريطاً وتفتحه وتسمعه إلا وتجد فيه من كل أصناف العلوم من الفقه والأصول والعقيدة واللغة وعلم المصطلح والرجال وكل ما تتمناه النفس.

وغالب هذه الأشرطة عبارة عن جلسات للشيخ علميه وبعضها مناظرات مع الغير وقليل منها محاضرات عامة، وبعضها أجوبة على أسئلة عبر الهاتف، لأنه كان يستقبل الاتصالات من كل أنحاء العالم فكان رحمه الله يفتي وينصح ويرشد كل حين ووقت ولنعلم بعد ذلك أن بموته خسر العالم الإسلامي رجلاً لا نظير له في العلم عامة وفي علم الحديث خاصة، والله المستعان.

○ مطلبٌ: حكم العمل بالضعيف في فضائل الأعمال

فإن قيل لم هذا التشدد في بيان ضعف هذه الأحاديث في فضل رمضان، أليس هناك قولاً بجواز رواية الضعيف في الفضائل؟

قلت: المسألة ليست على إطلاقها، بل فيها خلاف على ثلاثة أقوال:

● **القول الأول: لا يعمل بالضعيف مطلقاً لا في الفضائل ولا في غيرها كالأحكام**

وهو مذهب ابن معين، وأبي بكر بن العربي والبخاري ومسلم وابن حزم وظاهر قول ابن حبان.

● **القول الثاني: أنه يعمل به مطلقاً**

وعزي ذلك للإمام أحمد وأبي داود وغيرهما، وسيأتي بيان هذا والتفصيل فيه.

● **القول الثالث: أنه يعمل بالضعيف في الفضائل بشروط معينة لا مطلقاً، وهي:**

الشرط الأول: متفق عليه، وهو: أن يكون الضعف غير شديد فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين ومن فحش غلطه.

الشرط الثاني: أن يكون مدرجاً تحت أصل عام، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل أصلاً.

الشرط الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته لئلا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله[1].

❍ مناقشة الشروط:

وهذه الشروط غير مُسَلَّمة إذ إنها صعبة المنال، ويندر ويصعب تحقيقها وضبطها والعمل بها على وجهها. أما الشرط الأول فمقتضاه تمحيص الرواية قبل معرفة حالها، والتعرف على درجة الحديث قبل نشره حتى يعلم شديد الضعف منه فيجتنب، وخفيف الضعف فيُروىٰ. وهذه المعرفة غير متوفرة لجماهير الوعاظ والخطباء والرواة، ومن يمكنهم ذلك

---

(١) القول البديع للسخاوي (ص ٣٦٤)، قواعد التحديث ـ القاسمي (ص ١٣٣) مقدمة صحيح الترغيب والترهيب (ص ٣٤ـ ٣٥).

قليل جداً، بل هم أندر من الكبريت الأحمر فأنى للكل هذه الدراية؟! لذا نجد الأحاديث الموضوعة والمنكرة وشديدة الضعف تروى على المنابر وفي الدروس العامة ثم إنْ داهمهم معترض بقوله: هذا حديث ضعيف شديد الضعف أجابوه بقولهم: إنه من باب العمل بالضعيف في الفضائل. قال العلامة محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ معلقاً على الشرط الأول:

«يدل الشرط الأول على وجوب معرفة حال الحديث الذي يريد أحدهم أن يعمل به لكي يتجنب العمل به إذا كان شديد الضعف، وهذه المعرفة مما يصعب الوقوف عليها من جماهير الناس، وفي كل حديث ضعيف يريدون العمل به، لقلة العلماء بالحديث، لا سيما في العصر الحاضر، وأعني بهم أهل التحقيق الذين لا يحدثون الناس إلا بما ثبت من الحديث عن رسول الله ﷺ وينبهونهم على الأحاديث الضعيفة ويحذرونهم منها، بل إن هؤلاء أقل من القليل فالله المستعان».

ثم قال الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ:

«والخلاصة أن التزام هذا الشرط يؤدي عملياً إلى ترك العمل بما لم يثبت من الحديث؛ لصعوبة معرفة الضعف الشديد على جماهير الناس».

وأما الشرط الثاني فحاصلة أن العمل بالأصل العام والصحيح الثابت لا بهذا الضعيف فحينها يكون وجود هذا الضعيف ونشره لا ضرورة له، لأن الاحتجاج والعمل بالأصل العام.

قال العلامة الألباني ـ رحمه الله ـ مناقشاً هذا القيد:

«إنه يلزم من الشرط الثاني... أن العمل في الحقيقة ليس بالعمل بالحديث الضعيف وإنما بالأصل العام والعمل به وارد، وُجِدَ الحديث الضعيف أم لم يوجد، ولا عكس، أعني العمل بالحديث الضعيف إذا لم يوجد الأصل العام، فثبت أن العمل بالحديث الضعيف بهذا الشرط شكلي غير حقيقي وهو المراد».

وقال أيضاً: «هذا القيد غير كاف في الحقيقة، لأن غالب البدع تندرج

تحت أصل عام، ومع ذلك فهي غير مشروعة، وهي التي يسميها الإمام الشاطبي بالبدع الإضافية، وواضح أن الحديث الضعيف لا ينهض لإثبات شرعيتها، فلا بد من تقييد ذلك بما هو أدق منه كأن يقال: أن يكون الحديث الضعيف قد ثبت شرعية العمل بما فيه بغيره مما يصلح أن يكون دليلاً شرعياً، وفي هذه الحالة لا يكون التشريع بالحديث الضعيف وغاية ما فيه زيادة ترغيب في ذلك العمل مما تطمع النفس فيه فتندفع إلى العمل أكثر مما لو لم يكن قد روي فيه هذا الحديث الضعيف».

وأما الشرط الثالث: فالجواب عنه كالجواب الأول؛ أي: أنه حتى لا يعتقد ثبوته عند العمل به لا بد له معرفة ضعفه وعدم صحته وهذا لا يتحصل لكلّ أحد.

قال الألباني - رحمه الله -:

«إن الشرط الثالث يلتقي مع الشرط الأول في ضرورة معرفة ضعف الحديث لكي لا يعتقد ثبوته، وقد عرفت أن الجماهير الذين يعملون في الفضائل بالأحاديث الضعيفة لا يعرفون ضعفها، وهذا خلاف المراد»[1].
فالخلاصة أن الأخذ بالقول الثالث يصعب جداً لأن شروطه بعيدة المنال فهي شكلية أكثر مما هي حقيقية. وأما ما روي عن الإمام أحمد ويحيى بن معين - رحمه الله - من العمل بالضعيف والتساهل في روايته في الفضائل فإن مرادهم روايته في الفضائل مع سياق السند ويؤكد لك هذا إذا علمت قول الإمام أحمد وغيره حيث قالوا: «إذا جاء الحلال والحرام شددنا في الأسانيد وإذا جاء الترغيب والترهيب تساهلنا في الأسانيد»[2].

تأمل قولهم: «تساهلنا في الأسانيد» أي: أنهم يروون هذه الضعاف في الفضائل بأسانيدها وعلى الباحث التنقيب والتمحيص والكشف عن حال

---

(١) انظر كلام الألباني على الشروط في مقدمة صحيح الجامع (١/ ٥٣- ٥٦)، ومقدمة صحيح الترغيب والترهيب (ص ٢٣- ٢٤).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٨/ ٦٥).

الرجال وهي القاعدة المعروفة عندهم: «من أسند فقد أحالك». وأما ما يفعله الناس اليوم من رواية الضعيف في الفضائل دون ذكر سنده أو الإشارة إلى ضعفه فإنه لا يقول به أحد من العلماء، ولم يفهموا مراد الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ ومن وافقه، فإن هؤلاء الأئمة لا يعنون: أن يروى الحديث الضعيف دون سنده الذي هو وسيلة لمعرفة حاله، ودون بيان ضعفه؛ لأن هذا ينافي ما عليه العلماء كأحمد وغيره من التقوى والصلاح والورع»[1].

وأضف إلى ذلك أن التساهل مع ذكر سنده ومما له أصل في الشرع ومما لم يكن موضوعاً أو مكذوباً على رسول الله ﷺ وأيضاً إنما يكون رواية هذا في الفضائل فحسب لا في الاستحباب، لأنه حكم شرعي لا يشرع بالضعيف.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ:

«ولا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة، لكن أحمد بن حنبل وغيره من العلماء جوزوا أن يروى في فضائل الأعمال ما لم يعلم أنه ثابت إذا لم يعلم أنه كذب. وذلك أن العمل إذا أعلم أنه مشروع بدليل شرعي وروي في فضله حديث لا يعلم أنه كذب جاز أن يكون الثواب حقاً، ولم يقل أحد من الأئمة أنه يجوز أن يجعل الشيء واجباً أو مستحباً بحديث ضعيف، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع، وهذا كما أنه لا يجوز أن يحرم شيء إلا بدليل شرعي، لكن إذا علم تحريمه وروي في وعيد الفاعل له، ولم يعلم أنه كذب جاز أن يرويه فيجوز أن يروي في الترغيب والترهيب ما لم يعلم أنه كذب لكن فيما علم أن الله رغب فيه أو رهب منه بدليل آخر غير هذا الحديث المجهول حاله»[2].

وقال أيضاً: «وأحمد إنما قال: إذا جاء الترغيب والترهيب تساهلنا في الأسانيد. . .

---

(١) مقدمة صحيح الترغيب (ص ٢٢).

(٢) قاعدة جليلة في التوسل (ص ١٦٢ـ ١٦٣) بتصرف.

ومعناه: أنا نروي في ذلك بالأسانيد وإن لم يكن محدثوها من الثقات الذين يحتج بهم، وكذلك قول من قال: يعمل بها في فضائل الأعمال إنما العمل بما فيها من الأعمال الصالحة مثل التلاوة، والذكر، والاجتناب لما كره فيها من الأعمال السيئة»[1].

قلت تأمل قوله: «أنا نروي ذلك بالأسانيد» تعلم خطأ ما وقع فيه أهل زماننا من رواية الأحاديث الضعيفة الموضوعة والمنكرة دون بيان ضعف الضعيف ودون تجنب الموضوع والمنكر، تعلم أنهم في واد والإمام أحمد ـ رحمه الله ـ ومن وافقه في واد، فلم يكن ما يفعل اليوم من ديدنهم رحمهم الله تعالى.

وقال الإمام أبو إسحاق الشاطبي المالكي ـ رحمه الله ـ:

«لو كان من شأن أهل الإسلام الذابين عنه الأخذ من الأحاديث بكل ما جاء عن كل من جاء؛ لم يكن لانتصابهم للتعديل والتجريح معنى، مع أنهم قد أجمعوا على ذلك، ولا كان لطلب الإسناد معنى يتحصل فلذلك جعلوا الإسناد من الدين، ولا يعنون: حدثني فلان عن فلان، مجرداً، بل يريدون ذلك لما تضمنه من معرفة الرجال الذين يحدث عنهم حتى لا يسند عن مجهول ولا مجروح ولا متهم، إلا عن من تحصل الثقة عن روايته؛ لأن روح المسألة أن يغلب على الظن من غير ريبة أن ذلك الحديث قد قاله النبي ﷺ لنعتمد عليه في الشريعة ونسند إليه الأحكام.

والأحاديث الضعيفة الإسناد لا يغلب على الظن أن النبي ﷺ قالها فلا يمكن أن يسند إليها حكم، فما ظنك بالأحاديث المعروفة الكذب؟!

نعم؛ الحامل على اعتمادها في الغالب إنما هو ما تقدم من الهوى المتبع»[2].

فالعمل بالضعيف عندهم إذن بعد ذكر سنده يكون في الفضائل التي

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٦٦ـ ٦٧).

(٢) الاعتصام (١/ ٢٨٧ـ ٢٨٨)..

لها أصل صحيح في الشرع يسندها وليس مما لا أصل له، كما أنه يتم بالضعيف تحديد الثواب والعقاب، ولا تحديد عبادات معينة ومقيدة في أوقات وأزمان محددة كصلاة النصف من شعبان، وإحياء ليلته، والتوسعة في يوم عاشوراء، وصلاة الرغائب وغير ذلك، فإن هذا التحديد لا يكون بالضعيف وإنما يحتاج إلى دليل صحيح لتخصيصه من العموم ولا يعتمد فيه على الأحاديث الضعيفة وإن كانت في باب الفضائل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ:

«فإذا ضمنت أحاديث الفضائل الضعيفة تقديراً وتحديداً مثل صلاة في وقت معين بقراءة معينة، أو على صفة معينة لم يجز ذلك؛ لأن استحباب هذا الوصف المعين لم يثبت بدليل شرعي...

فالحاصل أن هذا الباب يروى ويعمل به في الترغيب والترهيب لا في الاستحباب ثم اعتقاد موجبه، وهو مقادير الثواب والعقاب يتوقف على الدليل الشرعي»[1].

وضرب شيخ الإسلام لما قال مثلاً فقال:

«وهذا كالإسرائيليات يجوز أن يروى منها ما لم يعلم أنه كذب للترغيب والترهيب فيما علم أن الله أمه به شرعنا ونهى عنه في شرعنا.

أما أن يثبت شرعاً لنا بمجرد الإسرائيليات التي لم تثبت فهذا لا يقوله عالم، ولا كان أحمد بن حنبل ولا أمثاله من الأئمة يعتمدون على مثل هذه الأحاديث في الشريعة»[2].

وبين ذلك الإمام الشاطبي بياناً شافياً فقال:

«وبيانه أن العمل المتكلم فيه: إما أن يكون منصوصاً على أصله جملة وتفصيلاً، أو لا يكون منصوصاً عليه لا جملة ولا تفصيلاً، أو يكون منصوصاً عليه جملةً لا تفصيلاً.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٦٧ـ ٦٨) بتصرف.

(٢) قاعدة جليلة في التوسل (ص ١٦٣).

فالأول: لا إشكال في صحته، كالصلوات المفروضات، والنوافل المرتبة لأسباب وغير أسباب كالصيام أو المندوب على الوجه المعروف إذا فعلت على الوجه الذي نص عليه من غير زيادة ولا نقصان كصيام عاشوراء أو يوم عرفة، والوتر بعد نوافل الليل وصلاة الكسوف. فالنص جاء في هذه الأشياء صحيحاً على ما شرطوا فثبت أحكامها من الفرض والسنة والاستحباب، فإذا ورد في مثلها أحاديث ترغيب فيها وتحذير من ترك الفرض منها، وليست بالغة مبلغ الصحة ولا هي من الضعف بحيث لا يقبلها أحد أو كانت موضوعة لا يصلح الاستشهاد بها، فلا بأس بذكرها، والتحذير بها والترغيب، بعد ثبوت أصلها من طريق صحيح.

والثاني: ظاهر أنه غير صحيح، وهو من البدعة؛ لأنه لا يرجع إلا إلى مجرد الرأي المبني على الهوى، وهو أبعد البدع وأفحشها؛ كالرهبانية المنفية عن الإسلام، والخصاء لمن خشي العنت، والتعبد بالقيام في الشمس، أو بالصمت من غير كلام أحد، فالترغيب في مثل هذا لا يصح إذ لا يوجد في الشرع، ولا أصل له يرغب في مثله أو يحذر من مخالفته.

والثالث: ربما يتوهم أنه كالأول، من جهة أنه إذا ثبت أصل عبادة في الجملة، فيسهل في التفصيل نقله من طريق غير مشترط الصحة فمطلق التنفل بالصلاة مشروع فإذا جاء ترغيب في صلاة ليلة النصف من شعبان فقد عضده أصل الترغيب في صلاة النافلة، وكذلك إذا ثبت أصل صيام؛ ثبت صيام السابع والعشرين من رجب. . . وما أشبه ذلك.

وليس كما توهموا؛ لأن الأصل إذا ثبت في الجملة لا يلزم إثباته في التفصيل؛ فإذا ثبت مطلق الصلاة، لا يلزم منه إثبات الظهر والعصر أو الوتر أو غيرها حتى ينص عليها على الخصوص، وكذلك إذا ثبت مطلق الصيام، لا يلزم منه إثبات صوم رمضان أو عاشوراء أو شعبان أو غير ذلك، حتى يثبت بالتفصيل بدليل صحيح، ثم ينظر بعد ذلك في أحاديث الترغيب والترهيب بالنسبة إلى ذلك العمل الخاص الثابت بالدليل الصحيح.

والدليل على ذلك أن تفضيل يوم من الأيام أو زمان من الأزمنة بعبارة ما يتضمن حكماً فيه على الخصوص كما ثبت لعاشوراء ـ مثلاً ـ أو لعرفة أو لشعبان مزية على مطلق التنفل بالصيام، فإن ثبت له مزية على الصيام في مطلق الأيام، فتلك المزية اقتضت مرتبة في الأحكام أعلى من غيرها بحيث لا تفهم من مطلق مشروعية صيام النافلة، لأن مطلق المشروعية يقتضي أن الحسنة فيه بعشرة أمثالها إلى سبع مائة ضعف في الجملة وصيام يوم عاشوراء يقتضي أنه يكفر السنة التي قبلها، فهو أمر زائد على مطلق المشروعية، ومساقه يفيد له مزية في الرتبة وذلك راجع إلى الحكم.

فعلى كل تقدير كل ما رُغِّبَ فيه، إن ثبت حكمه ومرتبته في المشروعات من طريق صحيح فالترغيب بغير الصحيح مغتفر، وإن لم يكن يثبت إلا من حديث الترغيب، فاشْتُرط الصحة أبداً، وإلا خرجت عن طريق القوم المعدودين في أهل الرسوخ، فلقد غلط في هذا المكان جماعة ممن ينسب إلى الفقه، ويخصص عن العوام بدعوى رتبة الخواص وأصل هذا الغلط عدم فهم كلام المحدثين في الموضعين وبالله التوفيق»[1] اهـ كلام الشاطبي.

فإن قيل: لكن روي عن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ أنه قال: «الحديث الضعيف خير من القياس»[2].

قلتُ: ليس مراد الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ هنا بالضعيف: المتروك أو شديد الضعف وإنما يعني به الحسن لغيره وذلك لأن الحديث في عرف الإمام أحمد ومن قبله ينقسم إلى قسمين: صحيح وضعيف.

والصحيح يشمل قِسْمَيْهِ لذاته ولغيره والحسن لذاته، والضعيف يشمل الحسن لغيره، وشديد الضعف غير المنجبر، وغيره.

وإنما أدرجوا الحسن لغيره ضمن الضعيف بناءً على أصله؛ لأنه في

---

(١) الاعتصام (١/ ٢٩٠ـ ٢٩٣) بتصرف.

(٢) ذكرها شيخ الإسلام عنه والشاطبي في الاعتصام (١/٢٨٨).

الأصل ضعيف لكنه ارتقى إلى الحُسن بتعدد طرقه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ:

«ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن فقد غلط عليه، ولكن كان في عرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين: صحيح، وضعيف. والضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف متروك لا يحتج به، وإلى ضعيف حسن كما أن الإنسان بالمرض ينقسم إلى مرض مُخوف يمنع التبرع من رأس المال، وإلى ضعف خفيف لا يمنع من ذلك.

وأول من عُرف أن الحديث قسم إلى ثلاثة أقسام: صحيح وحسن وضعيف هو أبو عيسى الترمذي في جامعه[١]، والحسن عنده ما تعددت طرقه ولم يكن في رواته متهم وليس بشاذ.

فهذا الحديث وأمثاله يسميه أحمد ضعيفاً ويحتج به، ولهذا مَثل أحمد الحديث الضعيف الذي يحتج به بحديث عمرو بن شعيب وحديث إبراهيم الهجري ونحوهما» اهـ. كلام شيخ الإسلام[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن قيم الجوزية ـ رحمه الله ـ وهو يتحدث عن مذهب أبي حنيفة وأنه يقدم الحديث الضعيف على القياس:

«فتقديم الحديث الضعيف وآثار الصحابة على القياس والرأي قوله[٣] وقول الإمام أحمد، وليس المراد بالحديث الضعيف في اصطلاح السلف هو الضعيف في اصطلاح المتأخرين، بل ما يسميه المتأخرون حسناً قد يسمّيه المتقدمون ضعيفاً»[٤].

---

(١) وسمعت العلامة الألباني ـ رحمه الله ـ في أشرطة سلسلة الهدى والنور يخالف هذا الرأي ويقول أن أول من فعل ذلك هو الإمام البخاري ثم أشاع هذا التقسيم تلميذه الترمذي، بدليل أنه يَنْقُل عن شيخه البخاري التحسين والتصحيح.

(٢) قاعدة جليلة في التوسل (ص ١٦٣ـ ١٦٤).

(٣) أي قول الإمام أبي حنيفة.

(٤) أعلام الموقعين (١/٦١).

وقال العلامة الشاطبي ـ رحمه الله ـ عن كلام الإمام أحمد السابق:

«والجواب عن هذا: أنه كلام مجتهد يحتمل في اجتهاده الخطأ والصواب إذ ليس له على ذلك دليل يقطع العذر، وإن سُلم، فيمكن حمله على خلاف ظاهرة، لإجماعهم على طرح الضعيف الإسناد، فيجب تأويله على أن يكون أراد به الحسن السند وما قاربه على القول بأعماله أو أراد: خير من القياس لو أراد مأخوذاً به فكأنه يردُ القياس بذلك الكلام مبالغة في معارضة من اعتمده أصلاً حتى رد به الأحاديث، وقد كان ـ رحمه الله تعالى ـ يميل إلى نفي القياس ولذلك قال: «ما زلنا نلعن أهل الرأي ويلعنونا حتى جاء الشافعي فخرج بيننا» أو أراد بالقياس القياس الفاسد الذي لا أصل له من كتاب ولا سنة ولا إجماع ففضل عليه الحديث الضعيف وإن لم يعمل به، وأيضاً فإذا أمكن أن يُحمل كلام أحمد على ما يسوغ لم يصح الاعتماد عليه في معارضة كلام الأئمة»[1] اهـ كلام الشاطبي.

○ الترجيح:

فالراجح في هذه المسألة ـ والله أعلم أنه لا يجوز العمل بالأحاديث الضعيفة مطلقاً ولا روايتها أمام الناس والعوام خاصة وذلك لما يلي:

١ ـ أن هذا فيه نشر للأحاديث الضعيفة إذ إن العوام لا يفهمون هذه الشروط المفروضة لرواية الضعيف، كما أنهم لا يدركون تصريح الناقل للضعيف عُقيب روايته له بقوله: وهذا حديث ضعيف، أو رُويَ كذا وكذا.

٢ ـ أن الأحاديث الصحيحة في باب الترغيب والترهيب كثيرة ـ ولله الحمد ـ بحيث يعجز عن القيام بها العابد المتفرغ، فالصحيح فيه خير وغنية عن الضعيف.

٣ ـ أن نشر مثل هذه الأحاديث الضعيفة يفتح باب يصعب إغلاقه لنشر البدع والمحدثات مع مرور الأيام.

---

(١) الاعتصام (٢٨٩/١)، واستفدته من مقدمة صحيح الترغيب.

قال العلامة المحدث الألباني ـ رحمه الله ـ:

«والحقيقة أن تساهل العلماء برواية الأحاديث الضعيفة ساكتين عنها قد كان من أكبر الأسباب القوية التي حملت الناس على الابتداع في الدين فإن كثيراً من العبادات، التي عليها كثير منهم اليوم إنما أصلها اعتمادهم على الأحاديث الواهية بل الموضوعة، كمثل التوسعة يوم عاشوراء، وإحياء ليلة النصف من شعبان، وصوم نهارها، وغيرها وهي كثيرة جداً وساعدهم على ذلك تلك القاعدة المزعومة القائلة بجواز العمل بالحديث الضعيف في الفضائل غير عارفين أن العلماء المحققين قد قيدوها بقيدين»[1].

وهذا الترجيح هو ظاهر رأي ابن حبان وهو مذهب ابن معين والبخاري ومسلم وأبي بكر بن العربي وابن حزم والشوكاني وأحمد شاكر والألباني ـ رحمهم الله جميعاً.

قال الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ في مقدمة كتاب الصحيح:

«إنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار وأفتوا بذلك حين سُئلوا لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتعليل أو تحريم أو أمرٍ أو نهي، أو ترغيب أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدنٍ للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان آثماً بفعله ذلك غاشاً لعوام المسلمين، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها. مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة ولا مقنع.

ولا أحسب كثيراً ممن يعرج من الناس على ما وصفنا من هذه الأحاديث الضعاف والأسانيد المجهولة ويعتمد بروايتها بعد معرفته بما فيها، من التوهن والضعف، إلا أن الذي يحملاه على روايتها والاعتداد بها إرادة

---

(١) مقدمة صحيح الترغيب والترهيب (ص ٢٣).

التكثر بذلك عند العوام، ولأن يقال: ما أكثر ما جمع فلان من الحديث وألف من العدد.

ومن ذهب في العلم هذا المذهب، وسلك هذا الطريق فلا نصيب له فيه وكان بأن يسمى جاهلاً أولى من أن ينسب إلى علم»[(١)].

قال العلامة ابن رجب ـ رحمه الله ـ في شرح الترمذي: «وظاهره ما ذكره مسلم في مقدمة كتابه يقتضي أنه لا تروى أحاديث الترغيب والترهيب إلا عمن تُروى عنه الأحكام»[(٢)].

وقال العلامة، علامة اليمن محمد بن علي الشوكاني ـ رحمه الله ـ:

«وقد سوغ بعض أهل العلم العمل بالضعيف في ذلك مطلقاً، وبعضهم منع من العمل بما لم تقم به الحجة مطلقاً وهو الحق؛ لأن الأحكام الشرعية متساوية الأقدام، فلا يحل أن ينسب إلى الشرع ما لم يثبت كونه شرعاً؛ لأن ذلك من التقول على الله بما لم يقل، وما كان في فضائل الأعمال، إذا جعل ذلك العمل منسوباً إليه نسبة المدلول إلى الدليل، فلا ريب أن العمل به، وإن كان لم يفعل إلا الخير، من صلاة أو صيام أو ذكر، لكنه مبتدع في ذلك الفعل من حيث اعتقاد مشروعيته بما ليس شرع، وأجر ذلك العمل لا يوازي وزر الابتداع فلم يكن ما لم يثبت مصلحة خالصة، بل معارضة بمفسدة، هي إثم البدعة، ودفع المفاسد أهم من جلب المصالح ثم مثل هذا ما يندرج تحت عموم حديث: «كل أمر ليس عليه أمرنا فهو رد»[(٣)].

وهذا الحديث متفق على صحته، وكذلك يندرج تحت عموم حديث: «كل بدعة ضلالة».

---

(١) مقدمة صحيح مسلم انظر شرح النووي لمسلم (١/ ٨٢ـ ٨٤).

(٢) نقلاً من مقدمة صحيح الجامع (١/٥٠).

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ وإنما هو من حديث عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد» أخرجه البخاري [٢٦٧٩، الفتح (٢/٣٧٧)] ومسلم برقم (٤٤٧٦) وأبو داود (٤٦٠٦) وابن ماجه برقم (١٤). وأخرجه مسلم عن عائشة بلفظ «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» برقم (٤٤٦٨).

وقيل: إن كان ذلك العمل الفاضل الذي دل عليه الحديث الضعيف داخلاً تحت عموم صحيح يدل على فضله ساغ العمل في الحديث الضعيف في ذلك وإلا فلا.

مثلاً لو ورد حديث ضعيف يدل على فضيلة صلاة ركعتين في غير وقت كراهة فلا بأس بصلاة تلك الركعتين لأنه قد دل الدليل العام على فضيلة الصلاة مطلقاً إلا ما خص.

ويقال: «إن كان العمل بذلك العام الصحيح فلا ثمرة للاعتداد بالخاص الذي لم يثبت إلا بمجرد الوقوع في البدعة، وإن كان العمل بالخاص عاد الكلام الأول، وإن كان العمل بمجموعها كان فعل الطاعة مشوباً ببدعة من حيث إثبات عبادة شرعية بدون شرع.

هذا وإن قيل باستقلال كل واحد من العام والخاص في الاستدلال به على فعل الطاعة، وإن كان كل واحد منها مستقل، بل الدلالة باعتبار المجموعة، ولا يصلح أحدهما منفرداً، فيقال: فالعام الذي زعم الزاعم أنه يدل على تلك الطاعة لا دلالة له عليها على انفراده، وإنما هو جزء دليل فلم تتم دعوى اندراج الطاعة تحت عام يدل عليها، وأيضاً جزء الدليل الآخر لا يصلح للدلالة مطلقاً، ففاعل الطاعة لم يفعلها لمجرد دلالة العموم عليها، بل لها ولشيء آخر لم يثبت، فكان مبتدعاً في هذا الإثبات فلا خروج عن الإثم الناشىء عن البدعة إلا مع قطع النظر عن الاستدلال بالدليل الذي لم يثبت، ونسبة الدلالة إلى العام استقلالاً إن وجد، وإن لم يوجد فلا يحل العمل بما لم يبلغ إلى الحد المعتبر وتخيل كون مدلوله طاعة باطل؛ لأن الجزم بأن هذا الفعل طاعة وهذا الفعل معصية لا يثبت إلا بشرع صحيح لوجه من الوجوه ومن زعم أن وجه الفعل بكونه طاعة يثبت بما لم يثبت فيطلب منه الدليل على ما زعمه»[(١)] أهـ كلام الشوكاني.

---

(١) وبل الغمام (١/ ٥٣ـ ٥٦).

وقال العلامة ابن حزم ـ رحمه الله ـ في كتابه الملل والنحل:

«ما نقل أهل المشرق والمغرب، أو كافة عن كافة، أو ثقة عن ثقة، حتى يبلغ النبي ﷺ إلا أن في الطريق رجلاً مجروحاً بكذب، أو غفلة أو مجهول الحال، فهذا يقول به بعض المسلمين، ولا يحل عندنا القول به ولا تصديقه، ولا الأخذ بشيء منه»[1].

وقال العلامة أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ:

«والذي أراه: أن بيان الضعف في الحديث الضعيف واجب في كل حال لأن ترك البيان يوهم المطلع عليه أنه حديث صحيح، خصوصاً إذا كان الناقل له من علماء الحديث الذين يرجع إلى قوله في ذلك، وأنه لا فرق بين الأحكام وبين فضائل الأعمال ونحوها في عدم الأخذ بالرواية الضعيفة، بل لا حجة لأحد إلا بما صح عن رسول الله ﷺ من حديث صحيح أو حسن»[2].

وقال العلامة الألباني ـ رحمه الله ـ:

[وهذا الذي أدين الله به، وأدعو الناس إليه، أن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقاً، لا في الفضائل والمستحبات ولا في غيرها. ذلك لأن الحديث الضعيف، إنما يفيد الظن المرجوح بلا خلاف أعرفه بين العلماء وإذا كان كذلك، فكيف يقال بجواز العمل به والله عز وجل ـ قد ذَمَّه في غير ما آية من كتابه.

فقال: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [النجم: ٢٨].

وقال: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ [النجم: ٢٣].

وقال رسول الله ﷺ: «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث» أخرجه البخاري ومسلم] أهـ كلام الألباني[3].

---

(١) نقلاً من مقدمة صحيح الجامع (١/٥٠).
(٢) مقدمة صحيح الجامع (١/٥٠).
(٣) مقدمة صحيح الجامع (١/٥٠).

○ مطلب: كثرة الطرق لا تدل على صحة الحديث دائماً

فإن قيل إن كثيراً من الأحاديث التي تضمنها هذا الكتاب لها طرق متعددة، ومع ذلك حكم عليها العلماء بالضعف، فلم لم تبلغ مرتبة الحسن على الأقل؟

قلت: ليس كل شاهد ومتابع يصلح لتقوية الضعيف؛ وذلك لأن باب المتابعات والشواهد وهو ما يعرف عند علماء الحديث بالاعتبار يقوم على قواعد منها:

«قاعدة التفرقة بين الخطأ المحتمل والخطأ الراجح.

فالحديث الذي يحتمل الخطأ والصواب، هو الذي يصلح في باب الاعتبار فيتقوى بالشواهد والمتابعات، وأما الذي ترجح فيه الخطأ على الصواب فلا يلتفت إليه ولا يعتد به.

والخطأ المحتمل يعنون به أن يوجد في السند ما يكون مَظَنَّةَ الخطأ فيه ومثال ذلك: الحديث المرسل، أو يكون في رواته من هو سيىء الحفظ، أو يهم في الرواية مع صدقة وصلاحه، أو أن هناك اختلافاً بين توثيقه وتجريحه ولم يظهر وجه الصواب في ذلك، فإذا كان حال الحديث كما أسلفت فهو يحتمل الصواب والخطأ فهو حينئذ صالح أو قابل للتصحيح أو للتحسين ويحصل ذلك بوجود متابع للراوي الضعيف أو السيىء الحفظ، أو وجود شاهد يؤكد صحة اتصال المتن ليزول به علة الإرسال.

فمتابعة الثقة الحافظ للضعيف ترفع من شأنه وترجح حفظه واتقان روايته على احتمال وهمه عدم اتقانه.

وأما الخطأ الراجح فالرجحان يكون بأحد شيئين:

الأول: متعلق بالراوي نفسه

وذلك بأن يكون الراوي المتفرد بالرواية ضعفه شديد لكذبه أو اتهامه بالكذب أو شدة الغفلة والضعف فيه فمثل هذه الرواية التي فيها مثل هذا الراوي لا تصلح في باب الاعتبار ولا عبرة بها، ووجودها كعدمها لرجحان

جانب الخطأ على الصواب؛ لأن أمثال هذا الراوي الكذَّاب أو الوضَّاع أو المتهم أو السراق أو شديد الغفلة والضعف يَتَفَرَّدُ غالباً بالكذب وبالموضوع أو بالمناكير أو بالشواذ.

ولأن إصابة هذا النوع من الرواة قليل جداً، وإن أصابوا فيعرف ذلك برواية الثقات لما وافق هؤلاء، ومع ذلك. أي: عند الصواب في روايتهم - لا اعتبار برواية ومتابعة الكذاب أو الوضاع؛ لأن رواية الثقة - إذا وجدت تغني عن رواية مثله مع أنه ينقدح في النفس بالاحتمال الأكبر على أن هذا الكذاب أو الوضاع قد سرق هذا الحديث من الثقة ونسبه إلى نفسه.

ومثاله ما قاله يحيى بن معين - رحمه الله - في ترجمة عبدالكريم أبي مية البصري قال عنه:

«رحمه الله - كان غير ثقة، لقد سألني عن حديث لعكرمة ثم قال: سمعت عكرمة».

هكذا سرق أبو مية البصري الحديث من يحيى بن معين وقال: سمعت عكرمة بدل أن يحدث به من طريق يحيى لذا تركه الأئمة وضعفوه.

الثاني: متعلق بالرواية نفسها

وهو ما يعرف عند العلماء بالمنكر أو الشاذ؛ وذلك بأن يكون راوي الرواية التي يبحث فيها لم يبلغ في الضعف إلى اتهامه بالكذب أو الوضع أو شدة الغفلة، وإنما سبب ضعفه سوء حفظه أو اختلاطه يوماً ما، مما لا يقوم في دينه أو عدالته، بل قد يكون صدوقاً أو ثقة إلا أنه تبين خطأُه في هذا الحديث خصوصاً من غير قصد أو تعمد، مخالفاً الثقات فتكون روايته منكرةً إن كان ضعيفاً، وشاذةً إن كان ثقة»[1].

---

(١) انظر الإرشادات في تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات (ص ٤٣) ملخصاً منه وبتصرف.

فلا تغتر يا أخي بكثرة الطرق دائماً، لأنَّ بعض الأسانيد فيها من الضعف الشديد الذي يحتاج إلى أركان من آجر لتقويته.

ألا ترى أن الحديث المزعوم «أنا مدينة العلم وعلي بابها» له كثير من الطرق ومع ذلك بقي على ضعفه وكذا حديث أن القهقهة تنقض الوضوء له عِدَة طرق ومع ذلك بقي شديد الضعف[1].

وكثرة طرق الحديث ـ أحياناً ـ تدل على ضعفه وتؤكد لك نكارته، إذ كيف يكون الحديث بهذه الشهرة من الطرق والثواب والفضائل في رمضان وغيره ومع ذلك يتناوله ويتناقله الوضّاعون والكذابون والضعفاء والمتروكون، فأين الحفظة وجهابذة هذا الفن عن مثله وقد كانوا أحرص الناس على الرواية؟! فليس كل ضعيف يزول ضعفه بتعدد طرقه وشواهده، وفي هذا يقول ابن الصلاح رحمه الله: «ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل يتفاوت، فمنه ضعف يزيله ذلك، بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ رواية مع كونه من أهل الصدق والديانة.

فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له، وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر.

ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهماً بالكذب أو كون الحديث شاذّاً»[2].

وعلق الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ على قول ابن الصلاح الأخير وهو قوله: «ومن ذلك ضعف لا يزول بمجيئه من وجه آخر...».

---

(١) انظر التفصيل حول طرقه وبيان ضعفه في كتاب ابن الجوزي العلل المتناهية.

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٤).

فقال: «لم يذكر للجابر ضابطاً يَعْلَمُ منه ما يصلح أن يكون جابراً أو لا، والتحرير فيه أن يقال: أنه يرجع إلى الاحتمال في طرفي القبول والرد فحيث يستوي الاحتمال فيها فهو الذي يصلح لأن ينجبر وحيث يقوى جانب الرد فهو الذي لا ينجبر.

وأما إذا رجح جانب القبول فليس من هذا بل ذاك في الحسن الذاتي والله أعلم»[1].

قلت: ومعنى قول الحافظ: «وحيثُ يقوى جانب الرد فهو الذي لا ينجبر» أي: يُرَدُّ الحديث في المتابعات والشواهد إذا كان في سنده كذاب أو متهم أو وضاع أو شديد الضعف والغفلة فلا ينجبر بهذه المتابعة والشاهد، وهو الذي ترجح فيه جانب الخطأ، لأن الكذاب لا يمنعه أن يكذب على خمسين صحابياً فيظن الظان أنها شواهد، أو يسرق الحديث عن ضعيف أو وضاع مثله وينسبه لنفسه ويركب له إسناداً من عنده فيظن الناظر أن هذه متابعة لتلك الأولى وعند التدقيق تعلم السرقة فيعود الحديث لنفس الطريق.

وفي هذا الصدد قال الشوكاني ـ رحمه الله ـ:

«وهذا مما ينبغي التيقظ له، فإن الطرق التي لم تثبت وإن بلغت عدداً متضاعفاً لا يخرج بها الحديث عن رتبته لو كان مروياً من طريق واحدة؛ لأن الكاذب لا يعجزه أن يكذب على عشرة أو عشرين من الصحابة فيروي عنهم حديثاً، ويسوقه إلى كل واحد منهم بإسناد، إنما الأحاديث التي تقوي بعضها بعضاً هي ما كان في كل واحد منها ضعف خفيف؛ كالشذوذ ونحوه من أنواع الضعف التي لا يضعف بها الحديث جداً، فإنها إذا كثرت الطرق صار بها حسناً لغيره كما تقرر في علوم الحديث»[2].

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (ص ٤٠٩/١).

(٢) وبل الغمام (١/ ٥٦ـ ٥٧).

○ مطلب في: وجوب التحري من صحة الحديث قبل روايته

اعلم أخي في الله ـ بارك الله فيك ـ أنه يجب على كُلِّ مسلم أن يتحرىٰ في الحديث قبل روايته، فلا يجوز له رواية حديث حتىٰ يعلم صحته من ضعفه.

فإن قيل: كيف يميز الناس بين ذلك، إذْ إِنَّ ليس كلهم في درجةٍ واحدة؟

قلت: إنَّ المسلم لا يخلو وضعه من حالتين:

الأولى: أن يكون ممن يُميِّز صحيح الحديث من ضعيفه، أي: له إلمامٌ بعلم الرواية وبحث السند، وله دراية بأُصول البحث وضوابطه، فهذا عليه أن يبحث في الأسانيد وينظر فيها، ويتحرىٰ الصحيح وينقله للناس ويستفيد من جهود مَنْ سبقه في التصحيح والتضعيف.

الثانية: أن يكون ممن لا قدرة له على تمييز صحيح الأخبار، ولا دراية له بفن الآثار فحينها يجب عليه التقليد، وعليه أن يطلع على جهود غيره من العلماء المحققين فيقلدهم في التصحيح والتضعيف، وينقل ما صححوه ويعزف عمَّا ضعفوه ويلجأ إلى الكتب التي اشترطت الصحة حَقًّا ولا تُخِلُّ بذلك وتلقتها الأمة بالقبول كالصحيحين، فهذا يقلد هنا كما يقلد في مسائل الفقه الاجتهادية فينظر في كتب المحققين كأمثال: الزيلعي صاحب نصب الراية، والحافظ ابن القطان وزين الدين العراقي والحافظ ابن حجر والألباني، وغيرهم من الأئمة رحمة الله عليهم.

وفي هذا الصدد يقول الإِمام مسلم ـ رحمه الله ـ في مقدمة صحيحه [(١/ ١٩ـ ٢١) بشرح النووي] «واعلم وفقك الله ـ تعالى ـ أنَّ الواجب على كُلِّ أحدٍ عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها، من المتهمين، أن لا يروي منها إلاَّ ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع» اهـ.

قلت: تأمل قوله: «عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها...» أي: من عنده علم بتمييز ثقات الناقلين للروايات من المتهمين، الواجب عليه أن لا يروي منها إلاَّ ما عرف صحة مخارجه وصح سنده، ومفهومه أن من ليس عنده ذلك عليه أن يقلد أهل التمييز، فتأمل.

ودليل ما سبق قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ٦﴾ [الحجرات: ٦].

وقوله تعالى: ﴿وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾ [الطلاق: ٢].

استشهد الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ على كلامه السابق بهاتين الآيتين في مقدمة صحيحه [(٢٢/١) بشرح النووي] ثم قال:

«فَدَلَّ بما ذكرنا من هذه الآي: أنَّ خبر الفاسق ساقط غير مقبولٍ، وأنَّ شهادة غير العدل مردودة، والخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه فقد يجتمعان في أعظم معانيهما، إذْ كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم كما أنَّ شهادته مردودة عند جميعهم» اهـ.

فانظر إلى دقة نظر هذا الإمام، فهو هنا قاس قبول الرواية على قبول الشهادة، فكما أنَّه لا يقبل الخبر والشهادة إلاَّ من عدل فالرواية من باب أوْلىٰ.

فاحذر ـ رحمك الله ـ أن تروي كلَّ ما تسمع أو ما تقرأ، وخاصةً إذا تأكدت من عدم صحة الحديث أو حتى شككت فيه؛ ذلك لما أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح [(٢٢/١) بشرح النووي] والترمذي في سننه **(٢٦٦٢)** وابن ماجه **(٤١)** عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ قال:

«من روىٰ عني حديثاً وهو يرى أنه كذب فهو أحدُ الكاذِبَين».

قال الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ في مقدمة صحيحه: «ودلت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار، كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق» اهـ ثم ساق هذا الحديث.

وهذا الحديث أعني: حديث المغيرة ـ رضي الله عنه ـ السابق أخرجه

ابن حبان أيضاً في مقدمة كتابه المجروحين (١/ ١٦ـ ١٧) ثم قال:

«في هذا الخبر دليل على صحة ما ذكرنا: أنَّ المحدث إذا روىٰ ما لم يصح عن النبي ﷺ مما تُقُوِّل عليه وهو يعلم ذلك يكون كأحد الكاذبين، على أنَّ ظاهر الخبر ما هو أشد وذاك أنه قال ﷺ «من روى عني حديثاً وهو يرى أنه كذب» ولم يقل: إنه يتيقن أنه كذب، فكُلُّ شاكٍ فيما يروي أنه صحيح أو غير صحيح داخل في ظاهر خطاب هذا الخبر ولو لم يتعلم التاريخ وأسماء الثقات والضعفاء ومن يجوز الاحتجاج بأخبارهم ممن لا يجوز إلاَّ لهذا الخبر الواحد لكان الواجب علىٰ كل من ينتشل السنن أن لا يُقَصِّر في حفظ التاريخ حتى لا يدخل في جملة الكذب على رسول الله ﷺ» اهـ.

قلتُ: إِنَّ الكذب على رسول الله ﷺ ليس بالأمر الهيّن فالعاقبة وخيمة، إذْ النار مصير من يفعل ذلك عمداً، لحديث عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تكذبوا عليَّ فإنَّه مَنْ يكذب عَليَّ يلج النار» رواه مسلم في مقدمة الصحيح (١) والبخاري في صحيحه (١٠٦).

وعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» رواه مسلم في مقدمة صحيحه والبخاري في صحيحه (١١٠).

قال القاضي عياض المالكي ـ رحمه الله ـ في كتابه إكمال المعلم (١/١١٣):

«وإذا كان الكذب ممنوعاً في الشرع جملة فهو على النبي ﷺ أشد لأن حقَّه أعظم، وحق الشريعة آكد، وإباحة الكذب عليه ذريعة إلى إبطال شرعه وتحريف دينه» اهـ.

فإن قيل: إن الذين ينقلون الأحاديث الضعيفة لا يتعمدون الكذب على رسول الله ﷺ وإنَّما يسمعون أو يقرؤون من الكتب ثم ينقلون فلم تكن نيتهم الكذب على رسول الله ﷺ.

فالجواب: سبق التفصيل في أنواع الدعاة من الناس وغيرهم من نقلة الأخبار فارجع إليه، ثم مع حسن قصدهم لا يجوز لهم نقل حديث حتى يعلموا بل يتوثقوا من صحته، ودليل هذا ما أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (٥) وأبو داود في سننه (٤٩٩٢) وابن حبان في المجروحين (١٧/١).

عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ:

«كفى بالمرء كذباً أن يُحَدِّث بكل ما سمع».

قال الإمام ابن حبان ـ رحمه الله ـ في ضعفائه (١٧/١): «في هذا الخبر زجرٌ للمرء أن يُحَدِّث بكل ما يسمع حتى يعلم على اليقين صحته».

وقال القاضي عياض ـ رحمه الله ـ في إكمال المعلم (١١٤/١):

«أنَّ من حَدَّث بكل ما سمع وفيه الحقُّ والباطل والصدق والكذب نُقل عنه هو أيضاً ما حَدَّث به من ذلك فكان من جملة من يروي الكذب وصار كاذباً لروايته إيَّاه، وإن لم يتعمده، ولا عُرِفَ أنه كذب» اهـ.

وروى الإمام مسلم في مقدمة صحيحه (٥) عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ: قال:

«بحسب المرء من الكذب أن يُحَدِّث بكل ما سمع» وكذا أخرج أيضاً عن عبد الله بن مسعود بمثل هذا الأثر.

وأخرج أيضاً (٤) عن عبد الله بن وهب ـ رحمه الله ـ قال: قال لي مالك:

«اعلم أَنَّه ليس يسلم رجل حَدَّث بكل ما سمع ولا يكون إماماً أبداً وهو يحدث بكل ما سمع».

قال الإمام النووي ـ رحمه الله ـ في شرحه على مسلم (٣٤/١) في بيان معنى حديث أبي هريرة وأثري عمر وعبد الله قال:

«معناه يكفيه ذلك من الكذب فإنه قد استكثر منه، وأمَّا معنى الحديث والآثار التي في الباب ففيها الزجر عن التحديث بكل ما سمع الإنسان فإنه يسمع في العادة الصدق والكذب، فإذا حدث بكل ما سمع فقد كذب لأخباره بما لم يكن» اهـ.

وقال في بيان معنى كلام مالك ـ رضي الله عنه ـ: «فمعناه أنه إذا حَدَّث بكل ما سمع كثر الخطأ في روايته فترك الاعتماد عليه والأخذ عنه» اهـ.

❍ تحري السلف في أخذ الرواية

لقد كان السلف الصالح ـ رضي الله عنهم ـ يتحرون في أخذ الرواية ولا يأخذون عن كُلِّ أحد، يدل عليه ما أُثر عنهم ـ رضي الله عنهم ـ في هذا الصدد، ومن ذلك:

أخرج العقيلي في ضعفائه (١/٢٤) من طريق ابن عون قال: ذكر أيوبُ لمحمدٍ حديثاً عن أبي قلابة، فقال: «أبو قلابة ـ إن شاء الله ـ رجلٌ صالح، ولكن عن من ذكره أبو قلابة؟» وابن عون هذا هو عبد الله، وأيوب هو السختياني، ومحمد هو ابن سيرين.

وأخرج أيضاً (١/٢٤) من طريق محمد بن سيرين قال: «إن الرجل ليحدثني بالحديث ما أتهمه ولكن أتهم من حَدَّثه، وإن الرجل ليحدثني بالحديث عن الرجل فما أتهم الرجل ولكن أتهم من حدثني».

وخرَّج أيضاً (١/٢٤) عن يزيد بن هارون قال: «حَدَّث سليمان اليتمي بحديث عن ابن سيرين فَذُكر له الحديث، فقال ابن سيرين: ما هذا؟ قل لسليمان: اتقِ الله ولا تكذب عليَّ! فأتى سليمان فَذُكر ذلك له، فقال سليمان: يا هذا إِنَّما حدثني مؤذننا أين هو؟ فجاء المؤذن، فقال سليمان: أليس حدثتنا عن ابن سيرين بكذا وكذا؟ فقال المؤذن: إنما حدثنيه رجلٌ عن ابن سيرين».

وخَرَّج أيضاً (١/٢٥) عن عبدالرحمن بن مهدي قال:

«خصلتان لا يستقيم فيهما حُسْنُ الظن: الحُكْمُ والحديث».

وخرج أيضاً (١/٢٧) ومسلم في مقدمة صحيحه عن محمد بن سيرين - رحمه الله - قال: «كانوا لا يسألون عن الإِسناد فلّما وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم فننظر إلى أهل السنة فيؤخذ منهم، وإلى أهل البدعة فلا يؤخذ منهم».

○ تشديد السلف على من يكذب في الحديث

لقد كان السلف - رضي الله عنهم - يجرحون الكذّابين في الحديث جرحاً شديداً ويحذرون منهم حتى يحذر الناس الأخذ عنهم وإليك شيئاً من ذلك:

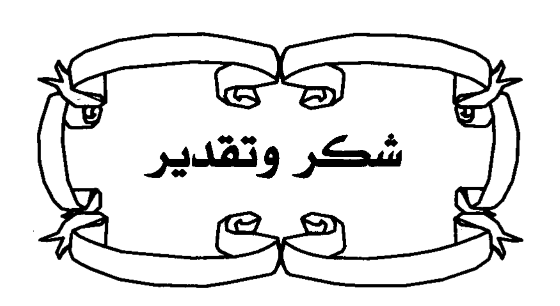
١ - ذكر الذهبي في الميزان (٢/١٨٤) ترجمة: حامد بن آدم المروزي فقال: قال أبو داود السِّبغي: قلت لابن معين: عندنا شيخ يقال له حامد بن آدم روىٰ عن يزيد عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد وجابر رفعاه: «الغيبة أشدُّ من الزِّنا». فقال: هذا كذَّاب لعنه الله».

٢ - وفي تهذيب التهذيب (١/١٢٤) في ترجمة أبان بن أبي عيَّاش، قال فيه شعبة: «لأن أشرب من بول حماري أحب إليَّ من أن أقول حدثني أبان».

قلت: لأنه متهم.

٣ - وفي تهذيب الكمال (٩/٥١٨) في ترجمة: زياد بن المنذر الهمداني الأعمى قال فيه ابن معين: «كذَّاب عدو الله ليس يسوى فلساً».





الحمد لله أَوَّلاً وقبل كل أحد علىٰ هذه النعمة التي مَنَّ الله بها عَليَّ حيثُ أعانني علىٰ تتمة هذا الجزء من الكتاب، ثم أتقدم بالشكر والعرفان إلى مشايخي وكل من أعانني علىٰ هذا التأليف فأقدم شكري إلى شيخي وأستاذي فضيلة الشيخ العلامة الدكتور أبي حمدان محمد ولي الله بن عبدالرحمن الندوي أستاذ مادة الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود، كلية الشريعة فرع دولة الإمارات في رأس الخيمة فجزاه الله خيراً على مراجعته الكتاب. وقد استفدت كثيراً من ملاحظاته واقتراحاته، وما كان له من ملاحظات أثبتها في الحاشية بين قوسين ثم كتب كنيته هكذا (أبو حمدان). وشيخي محمد ولي الله ـ حفظه الله ـ تعب معي كثيراً في أثناء تأليفي لهذا الكتاب. فقد قرأ الكتاب وأبدى ملاحظاته، وكم آذيته بكثرة اتصالاتي لكنه حبيب سمح واسع الصدر لا يضجر من طلبة العلم الجادين.

وكذا أشكر شيخنا المحدث أبا الحسن مصطفىٰ بن إسماعيل السليماني المصري ثم المأربي كانت له ـ وفقه الله ـ ملاحظات دقيقة أخذتُ بها وما كان له من فوائد جعلتها بين قوسين ثم أشرت إلى كنيته (أبو الحسن)، فجزاه الله خيراً علىٰ تعاونه رغم ضيق وقته وكثرة انشغاله.

وإن أنسى فلن أنسى شيخي أبا عبدالرحمن عمرو عبدالمنعم سليم ـ حفظه الله ـ فقد كنت أرجع إليه عند وجود أشكالٍ ما إِبَّان وجوده في

دولة الإمارات، فجزى الله الجميع خير الجزاء، وأسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن ينفعنا بما علمنا وأنْ يجعل هذا ذخراً لنا يوم القيامة إنه جواد كريم، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحابته أجمعين.

وكتب:

أبو عمر عبد الله بن محمد بن عبد الله الجونم الحمادي

دولة الإمارات العربية المتحدة ـ الشارقة

انتهت المراجعة والتبييض في

١٦/شعبان/ ١٤٢١هـ

١٢/١١/ ٢٠٠٠م







١ ـ «هلال خير ورشد ويُمن ـ ثلاثاً ـ الحمد لله الذي خلقك فسوّاك فعدلك وجعلك آية للعالمين، اللهمَّ أهلَّه علينا بالأمن والإِيمان والسلامة».

۞ **ـ ضعيف.**

أخرجه أبو داود في سننه (٣٢٧/٤) (٥٠٩٢) وفي مراسيله (٥٢٧).

من طريق: أبان حدثنا قتادة أنه بلغه أنّ النبي ﷺ كان إذا رأىٰ الهلال قال: «هلال خير ورشد، هلال خير ورشد، هلال خير ورشد، آمنت بالذي خلقك» ثلاث مرات، ثم يقول: «الحمد لله الذي ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا».

وأبان هذا هو: أبان بن يزيد العطار، ثقة مشهور.

قال عنه أحمد: «ثبت في كل المشايخ»(١).

والحديث بهذا السند مُعَلٌّ بالإرسال فهو من مراسيل قتادة كما يظهر ذلك في السند.

وأخرجه عبدالرزاق في مصنفه (١٦٩/٤) (٧٣٥٣) من طريق: معمر عن قتادة مرسلاً.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٥١٠/٢) و (١٢١/٧) من طريق سعيد عن قتادة مرسلاً.

وسعيد هذا هو: سعيد بن أبي عروبة اليشكري، ثقة حافظ لكنّه يُكثر من التدليس وقد اختلط.

قال أبو حاتم: هو قبل أن يختلط ثقة، وكان أعلم الناس بحديث قتادة. وقال الأزدي: اختلط اختلاطاً قبيحاً. وقال ابن معين: كان يرسل. وقال الحافظ ابن

---

(١) تهذيب الكمال ٢/ ٢٤ـ ٢٥).

حجر: «ثقة حافظ، له تصانيف، لكنّه كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة»[1].

قلت: ولا يزال الحديث حتى الآن مُعَّلاً بالإرسال، ومراسيل قتادة من أوْهىٰ المراسيل عند أهل العلم؛ لأنه من صغار التابعين فروايته ليست من الإعضال ببعيد[2].

قال الذهبي في الموقظة (ص ٢٨): «ومِنْ أوْهىٰ المرسيل عندهم: مراسيل الحسن، وأوْهىٰ من ذلك مراسيل الزهري، وقتادة، وحميد الطويل، من صغار التابعين» اهـ.

وروي الحديث متصلاً عن أنس بن مالك، وأبي سعيد الخدري، ورافع بن خديج وابن عمر ـ رضي الله عنهم ـ أجمعين.

أمَّا رواية أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ فقد:

أخرجها الطبراني في الأوسط (١/١٠١) (٣١١) قال: حدثنا أحمد بن رشدين نا أحمد بن عيسى اللخمي نا عمرو بن أبي سلمة نا زهير بن محمد عن يحيى بن سعيد وعبدالرحمن بن حرملة أحسبه عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ أنه كان إذا رأىٰ الهلال قال: «هلال خير ورشد، آمنت بالذي خلقك فعدّلك».

وأخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ٣٠٤) (٦٤٣) من طريق: أحمد بن عيسى الخشاب ثنا عمرو بن أبي سلمة عن زهير بن محمد عن يحيى بن سعيد وعبدالرحمن بن حرملة عن أنس أن النبي ﷺ كان إذا نظر إلى الهلال قال: «اللهم اجعله هلال يمن ورشد، وآمنت بالله الذي خلقك فعدلك، فتبارك الله أحسن الخالقين».

قلت: هذا إسنادٌ تالف سواءٌ الأوّل منه أو الثاني، لضعف بعض رواته كما يلي: أمّا أحمد بن رشدين فهو: أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد، أبو جعفر المصري. قال النسائي: كان عندي أخو ميمون وعِدَّةٌ، فدخل ابن رشدين هذا فصعقوا به وقالوا له: يا كذّاب، فقال لي ابن رشدين: ألا ترىٰ ما يقولون لي؟ فقال له أخو ميمون: أليس أحمد بن صالح إمامك؟ قال: نعم، فقال: سمعت ابن سهل يقول: سمعت أحمد بن صالح يقول: إنك كذَّاب».

---

(١) تهذيب التهذيب (٣/ ٣٥٣ـ ٣٥٥)، التقريب (ص ٣٨٤)، طبقات المدلسين (ص ١١٢).

(٢) «ولأنه أيضاً يروي عن كل واحد ولا يتحرىٰ في شيوخه» (أبو الحسن).

وقال ابن عدي: صاحب حديث كثير، يحدث عن الحفاظ بحديث مصر أَنكرتُ عليه أشياء مما رواه، وهو ممن يكتب حديث مع ضعفه» اهـ.

وقال الذهبي: قال ابن عدي: كذّبوه.

وقال الذهبي، أيضاً: فمِنْ أباطيله... ثم ساق له حديثاً من أباطيله.

وقال ابن أبي حاتم: «سمعت منه بمصر ولم أُحدث عنه لما تكلموا فيه»[1].

وأما أحمد بن عيسى اللخمي فهو: أحمد بن عيسى بن زيد الخشاب التنيسي اللخمي المصري.

ذكر له ابن عدي حديثاً في الكامل ثم قال: «هذا حديث باطل بهذا السند، ومع أحاديث أُخر يروي عن عمرو بن أبي سلمة بواطيل».

وقال ابن حبان: «يروي عن المجاهيل الأشياء المناكير، وعن المشاهير الأشياء المقلوبة لا يجوز عندي الاحتجاج بما انفرد به من الأخبار».

وقال الحافظ ابن حجر: قال ابن عدي: له مناكير. وقال محمد بن طاهر: كذَّاب يضع الحديث. وقال الدارقطني: «ليس بالقوي»[2].

وأما عمرو بن أبي سلمة فهو:

«التنيسي أبو حفص الدمشقي، مولىٰ بني هاشم. قال يحيىٰ بن معين: ضعيف. وقال أبو خاتم: يكتب حديثه، لا يحتج به. قال العقيلي: في حديثه وهم. قال ابن يونس: كان من أهل الشام، قدم مصر، وسكن تنيس حدث عن الأوزاعي عن مالك بالموطأ، كان ثقة». قال الحافظ في التقريب: «صدوق له أوهام»[3].

وأمَّا زهير بن محمد فهو: «التميمي أبو المنذر الخراساني.

قالَ أبو حاتم: محله الصدق وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، فما حدث به من حفظه ففيه أغاليط وما حدث من كتبه فهو صالح.

وقال الحافظ: ثقة إلاَّ أن رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها»[4].

---

(١) الجرح والتعديل (٧٥/٢)، الكامل (١/ ٣٢٦ـ ٣٢٧)، الميزان (٢٧٨/١).

(٢) المجروحين (١٤٦/١)، الكامل (٣١٥/١)، تهذيب التهذيب (١/ ٩١ـ ٩٢)، الضعفاء والمتروكين (٨٣/١).

(٣) تهذيب التهذيب (١٥٤/٦)، تقريب التهذيب (ص ٧٣٧).

(٤) تهذيب الكمال (٤١٤/٩)، تهذيب التهذيب (١٧٥/٢)، التقريب (ص ٣٤٢).

قلت: وهذا السند من رواية الشاميين عنه، لأن الراوي عنه هنا عمرو بن أبي سلمة الدمشقي.

ورواية أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ المتصلة أخرجها أيضاً الطبراني في كتابه الدعاء بسندين:

الأول: في كتاب الدعاء (١٢٢٤/٢) (٩٠٦) من طريق:

معمر بن سهل حدثنا عامر بن مدرك ثنا محمد بن عبيد الله العزرمي عن قتادة عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: «كان رسول الله ﷺ إذا رأىٰ هلال رمضان قال: «هلال خير ورشد ثلاث مرات، آمنت بالذي خلقك». وهذا إسناد ضعيف بمرَّة لضعف الطريق الذي جاء منه.

أما معمر بن سهل، فهو معمر بن سهل بن معمر الأهوازي لم أجد من ترجم له، سوىٰ ابن حبان فقد ذكره في كتابه الثقات (١٩٦/٩) وقال: «شيخ متقن، يُغرِب».

وآفة هذا السند: محمد بن عبيد الله العزومي الكوفي.

قال عنه الإمام أحمد: ترك الناس حديثه. وقال ابن معين: لا يكتب حديثه.

وقال الفلاس: متروك. قال النسائي: ليس بثقة، وقال مرة: متروك الحديث.

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث جداً.

وقال ابن أبي حاتم: قال أبو زرعة: لا يكتب حديثه، وترك قراءة حديثه علينا.

وقال ابن عدي: عامة رواياته غير محفوظة.

وقال الذهبي: «هو من شيوخ شعبة المجمع على ضعفهم، ولكن كان من عباد الله الصالحين»[(١)].

الثاني: في كتاب الدعاء (١٢٢٤/٢) (٩٠٧) من طريق: سيف بن مسكين الأسواري ثنا العلاء بن زياد عن أنس بن مالك مرفوعاً بنحوه.

وآفة هذا السند سيف الأسواري.

قال فيه ابن حبان: «يأتي بالمقلوبات، والأشياء الموضوعات لا يحل الاحتجاج به لمخالفته الأثبات في الروايات على قلتها».

---

(١) «ومع ذلك فقد خالف أبان ومعمراً وابن أبي عروبة، فرووه مرسلاً ورواه هو مسنداً، فهذا سند منكر، ولا يقال: إن قتادة رواه مرسلاً ومسنداً؛ لأنَّ هذا إنما يقال إذا كان السند صحيحاً بالوجهين، وليس كذلك هنا» (أبو الحسن).

وانظر ترجمة العزرمي في: الجرح والتعديل (٨/ ١ـ ٢)، الكامل (٢٥٤/٧)، الميزان (٢٤٧/٦).

وقال الدارقطني: «ليس بالقوي»[1].

والعلاء بن زياد ثقة ولكنه مكثر من الإرسال»[2].

فهذا حال إسناد المتصل المروي عن أنس ـ رضي الله عنه ـ، وأنت ترىٰ أنَّ هذه الطرق التي وصلت الحديث عن أنس كلها واهية لا تصلح للاحتجاج ولا في باب الاعتبار؛ لأنَّ فيها المتهم، والمتروك، ومن هو شديد الضعف، ومن هذا حاله وخالف من هو أَوْثق منه فلا يلتفت إلى روايته.

ومسند أنس الذي أخرجه الطبراني في الأوسط قال عنه الهيثمي في المجمع (١٤٢/١٠): «رواه الطبراني في الأوسط وفيه أحمد بن عيسى اللخمي ولم أعرفه وبقية رجاله ثقات».

قلت: أمَّا أحمد بن عيسى الذي لم يعرفه الهيثمي فقد عرفه غيره وضعَّفوه، وسبق ذكر أقوال العلماء فيه.

وأمَّا قوله: بقية رجاله ثقات فليس كذلك؛ لأن:

أحمد بن رشدين منهم من كذَّبه، وذكر الذهبي بعض أباطيله، وترك حديثه ابن أبي حاتم بمصر كما سبق.

وأحمد بن عيسى اللخمي له مناكير وليس بالقوي. وعمرو بن أبي مسلمة ضعيف وله أوهام. وزهير بن محمد وإن كان ثقة ولكنه اختلط.

وبعد هذا فكيف يقال: بقية رجاله ثقات؟!

الثالث: وأمَّا رواية أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ فقد:

أخرجها: الطبراني في كتاب الدعاء (١٢٢٤/٢) (٩٠٥) وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ٣٠٤) (٦٤٢) من طريق: معمر بن سهل ثنا عبيد الله بن تمام عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ﷺ كان إذا رأىٰ الهلال قال:

«هلال خير ورشد ـ ثلاث مرات ـ آمنت بالذي خلقك ـ ثلاث مرات ـ ثم يقول: الحمد لله الذي جاء بالشهر وذهب بالشهر».

وهذا إسناد يشبه الذي سبقه؛ لأنَّ فيه:

معمر بن سهل الأهوازي، وقد سبق أنه لم يوثقه إلاَّ ابن حبان.

---

(١) المجروحين (٣٤٧/١)، الضعفاء والمتروكين (٣٦/٢)، الميزان (٣٥٥/٣) اللسان (١٣٤/٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٢٩٥/٦)، التقريب (ص ٧٦١).

وفيه أيضاً: عبيد الله بن تمام وهو أبو عاصم.
«قال عنه العقيلي: كان عنده عجائب. وقال البخاري: عنده عن خالد الحذّاء ويونس عجائب. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي روىٰ أحاديث منكرة. وقال الساجي: كذّاب يحدث بالمناكير.
وقال ابن عدي: وفي بعض رواياته مما يرويه مناكير. وقال الدارقطني: يروي عن التيمي وداود أحاديث مقلوبة»[1].
وسعيد الجريري هذا هو: «سعيد بن إياس الجُرَيري أبو مسعود البصري.
ثقة اختلط قبل موته.
قال أبو داود: أرواهم عن الجريري إسماعيل بن عليه، وكل من أدرك أيوب فسماعه عن الجريري جيد.
وقال النسائي: ثقة أُنكر أيام الطاعون.
وقال العجلي: بصري ثقة واختلط بآخره، روىٰ عنه في الاختلاط يزيد بن هارون وابن المبارك وابن عدي، كلما روىٰ عن مثل هؤلاء الصغار فهو يختلط، إنما الصحيح عنه حماد بن سلمة، وإسماعيل بن عُلَيَّه وعبدالأعلى أصحهم سماعاً، سمع منه قبل أن يختلط بثماني سنين».
وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: «ثقة اختلط قبل موته»[2].
قلت: لعل سعيد بن إياس هنا خلط في هذا السند خاصةً وأن الراوي عنه في هذا السند عبيد الله بن تمام ولم يذكروا أنه ممن روىٰ عنه قبل الاختلاط بذلك يكون الحديث حديث قتادة عن أنس فلا يعد هذا من جملة الشواهد في الواقع وإن كان في الظاهر كذلك، فإذا عاد الحديث إلى قتادة، فرجال المرسل أقوىٰ من المتصل.
وأمَّا رواية رافع بن خديج ـ رضي الله عنه ـ فقد:
أخرجها الطبراني في الكبير (٢٧٦/٤) (٤٤٠٩) وفي الدعاء (١٢٢٥/٢) (٩٠٨) من طريق: محمد بن موسىٰ الحرشي ثنا ميمون بن زيد عن ليث عن عباية بن رفاعة عن رافع بن خديج قال: كان رسول الله ﷺ إذا رأىٰ الهلال قال: «هلال خير ورشد» ثم قال: «اللهم إني أسألك من خير هذا» ثلاثاً «اللهمَّ إني أسألك من خير هذا الشهر وخير القدر، وأعوذ بك من شرِّه» ثلاث مرات.

---

(١) ضعفاء العقيلي (١١٨/٣)، الكامل (٥٣٥/٥)، الميزان (٥/٥)، اللسان (١٠١/٥).
(٢) ثقات العجلي (٣٩٤/١)، تهذيب الكمال (١٠/ ٣٣٩ـ ٣٤١)، التقريب (ص ٣٧٤).

قلت: هذا إسناد فيه ضعيفان:

الأول: ميمون بن زيد وهو:

«ميمون بن زيد أبو إبراهيم السقاء، بصريٌّ.

قال أبو حاتم: «ليّن الحديث».

وقال الحافظ ابن حجر: ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الأزدي: كثير الخطأ فيه ضعف»[1].

والثاني: ليثٌ؛ وهو:

«ليث بن أبي سليم بن زينهم القرشي أبو بكر الكوفي.

قال عنه الإمام أحمد: مضطرب الحديث.

وقال أيضاً: ما رأيت يحيىٰ بن سعيد أسوأ رأيًا منه في ليث بن أبي سليم وابن إسحاق، وهمام، ولا يستطيع أحد أن يراجعه فيهم.

وقال ابن معين: ضعيف، إلاَّ أنه يكتب حديثه.

وقال عيسى بن يونس: قد رأيته وكان قد اختلط، وكان يصعد المنارة ارتفاع النهار فيؤذن.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان:

ليث لا يشتغل به هو مضطرب الحديث.

وقال أبو زرعة: لين الحديث لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث.

وقال الإمام أحمد: ليث لا يفرح بحديثه.

وقال الحاكم أبو عبدالله: مجمع على سوء حفظة.

وقال الحافظ في التقريب: «صدوق، اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك»[2].

وإذا علمت بحال رجال هذا السند عرفت أن قول الهيثمي في المجمع (١٠/١٤٢) عن هذا السند: «رواه الطبراني وإسناده حسن».

علمت أن هذا تساهل منه ـ رحمه الله تعالى ـ فأنىٰ له الحسن وفيه من سبق من الضعفاء؟! فالحديث بهذا اللفظ ضعيف خاصة المتصلة منها، والروايات المرسلة عن قتادة يُعَلُّ بها الطرق المتصلة؛ لأن الطرق المرسلة رجالها أفضل إلى مرسليها من رجال المتصلة مما يعني أن رواية الإرسال أرجح.

---

(١) الجرح والتعديل (٨/٢٤٠)، الميزان (٦/٥٧٦)، اللسان (٧/٢٠١)، الضعفاء والمتروكين (٣/١٥٣).

(٢) تهذيب التهذيب (٦/ ٦١١ـ ٦١٣)، التقريب (ص ٨١٨).

فإن قيل: لعل قتادة رواه تارة مرسلاً وتارة مسنداً عن الصحابي، حيث نشط فأسنده.

قلت: يقال هذا فيما لو كانت الطرق المتصلة إلى رواتها أقوىٰ من الطرق المرسلة، أمَّا والحالة العكس فلا يقال ذلك.

إذ إن الطرق المتصلة بشواهدها تداولها الضعفاء، والمتهم منهم، والمختلط، والروايات المرسلة أخف من ذلك، فحال رجالها أسلم، بل أحدهم ثقة وهو أبان بن يزيد العطار. والحديث قد أشار إلى ضَعْفه أو ضعَّفه أبو داود في مراسيله (ص **٣٥٥**) حيث قال بعد أن خرج رواية قتادة المرسلة قال: «رُويَ متصلاً ولا يصح». وقد ضعف الحديث العلامة الألباني في ضعيف سنن أبي داود (ص **٤١٧**) (**٥٠٩٢**) وفي ضعيف الجامع (ص **٦٣٩**) (**٤٤٠٧**) (**٤٤٠٨**) وفي السلسلة الضعيفة برقم (**٣٥٠٧**)[1] وقد جاء الحديث بلفظ آخر دون كلمة «ورشد» وإليك تفصيله:



(١) هذا الجزء في السلسلة الضعيفة لم يطبع بعد والله المستعان.



٢ ـ «هلالُ خير، الحمد لله الذي ذهب بشهر كذا وكذا، وجاء بشهر كذا وكذا أسألك من خير هذا الشهر ونوره، وبركته وهداه، وطهوره ومعافاته».

۞ ـ ضعيف.

أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ٣٠٥) (٦٤٧) قال: أخبرنا حامد بن شعيب، حدثنا سريج بن يونس، حدثنا مروان بن معاوية الفزاري، حدثني شيخ عن حميد بن هلال عن عبدالله بن مطرف ـ رضي الله عنه ـ قال: كان رسول الله ﷺ من أقل الناس غفلةً كان إذا رأىٰ الهلال قال: . . . فذكره.

قال سريج: فقيل لمروان: فسمِّ الشيخ، فقال: أخذنا حاجتنا منه ونعطيه بقوله.

وهذا إسناد ضعيف لجهالة الشيخ الذي يروي عنه مروان بن معاوية، ولضعف مروان نفسه إذا روىٰ عن المجهولين، وحامد بن شعيب لم أقف له على ترجمة وأمّا مروان هذا فهو:

«مروان بن معاوية بن الحارث الفزاري، أبو عبدالله الكوفي.

ثقة إذا روىٰ عن المعروفين، ولا عبرة بروايته إذا روىٰ عن المجاهيل.

قال عباس الدوري: سألت يحيىٰ بن معين عن حديث مروان بن معاوية عن علي بن الوليد.

قال: هذا علي بن غراب، والله ما رأيت أحيل الناس على التدليس منه.

وقال عبدالله بن علي بن المديني عن أبيه: ثقة فيما يروي عن المعروفين وضعّفه فيما يروي عن المجهولين.

وقال العجلي: ثقة ثبت ما حدث عن المعروفين فصحيح، وما حدَّث عن المجهولين ففيه ما فيه وليس بشيء.

قال أبو حاتم: صدوق لا يُدْفَع عن صدقه، ويكثر روايته عن الشيوخ المجهولين.
قال الذهبي: يروي عمن دبَّ ودرج.
قال الحفظ ابن حجر في التقريب: «ثقة حافظ، وكان يدلس أسماء الشيوخ»[1].
وقد حيرني قول مروان لما سأله سريج بن يونس عن الشيخ الذي يروي عنه أعني قوله: «أخذنا حاجتنا منه ونعطيه بقوله».
ولكن زال هذا الإشكال لما وقفت على كلام الذهبي في الميزان (٦/٤٠٢) في ترجمة مروان هذا حيث قال عنه أيضاً في جملة ترجمته: «كان مروان فقيراً ذا عيال وكانوا يبرّونه». أي: الذين يروي عنهم فكأنه يجازيهم، هكذا فسر كلامه الحافظ في تهذيب التهذيب[2].
وهذه الرواية ضعّفها الألباني في ضعيف الجامع (ص ٦٣٩) (٤٤٠٦).
وللحديث لفظ آخر ضعيف وهو بحثنا القادم.



(١) الميزان (٦/٤٠٢)، تهذيب التهذيب (٨/ ١١٦ـ ١١٧)، التقريب (ص ٩٣٢).
(٢) «إن السياق يدل على العكس؛ أي: أن مروان نفسه كان يحدث بأُجرة ويأخذ من تلامذته لا من شيوخه فحدث عن مبهم وأخذ الأُجرة ولم يهتم بعد ذلك بتعيين المبهم والله أعلم» (أبو الحسن).
قلت: وهذا أرجح.



٣ ـ أنَّ رسول الله ﷺ كان إذا رأى الهلال قال: «اللهمَّ أدْخله علينا بالأمن والإيمان والسلامةِ والإِسلام، والسكينة والعافية، والرِّزْق الحسَن». فقيل للشيخ من حدثك؟ قال: صاحب الفرس الخزبور والرمح الثقيل في يدي الغزاة في المقدمة، وفي الرجعة في الساقة أبو فورة حدير السلمي.

۞ ـ ضعيف.

أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ٣٠٥) (٦٤٥) قال:

أخبرنا حامد بن شعيب البلخي حدثنا سريج بن يونس ثنا الوليد بن مسلم عن عثمان بن أبي العاتكة عن شيخ من أشياخهم أنَّ رسول الله ﷺ... فذكره.

وهذا إسناد ضعيف وفيه عدة علل:

أولاً: حامد بن شعيب لم أجد له ترجمة، كما قلت سابقاً.

ثانياً: عنعنة الوليد بن مسلم، وهو ممن يدلس تدليس التسوية.

ثالثاً: إبهام شيخ عثمان بن أبي عاتكة، وسيزول هذا الإبهام كما سيأتي لكن سيبقىٰ في حَيّز الجهالة، وهذا احتمال.

وحدير اختلفوا في كُنيته ولقبه فقيل هو: أبو فوره، وقيل: أبو فوزه، وقيل أبو فروه، وقيل: السلمي، وقيل: الأسلمي.

وكذا اختلفوا في صحبته، قال الحافظ ابن حجر: «مختلف في صحبته، ذكره جماعة في الصحابة، وذكره ابن حبان في التابعين».

وقال ابن الأثير: «له صحبة» انظر: أُسد الغابة (٧٠٢/١)، والإصابة (٣١٥/١) (١٦٤١).

وأخرجه مختصراً ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٣٩/١٢) وابن العديم في بغية

الطلب (٢١٤٢/٥) من طريق: هشام عن صدقة بن خالد عن عثمان بن أبي العاتكة قال حدثني أخ لي يقال له زياد أن النبي ﷺ كان إذا رأى الهلال قال: «اللهم بارك لنا في شهرنا هذا الداخل» فذكر الحديث وقال: توالى على هذا الدعاء ستة من أصحاب النبيّ ﷺ سمعوه منه والسابع صاحب الفرس الخزبور والرمح الثقيل، حُدير أبو فروة السُّلمي.

وهذا سند ضعيف أيضاً؛ لأن فيه:

١ ـ هشام بن عمَّار، وهو هشام بن عمّار بن نصير، شيخ البخاري.

قال أبو حاتم: «لما كبُر هشام تغير فكلما دُفع إليه قرأه، وكُلَّما لقن تلقن وكان قديماً أصح، وكان يقرأ من كتابه».

وقال أبو داود: «حدث هشام بأربعمائة حديث مسنده ليس لها أصل».

وقال ابن سيّار: «كان هشام يلقن، وكان يُلقن كُلَّ شيء ما كان من حديثه».

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق مقرىء، كبر فصار يتلقن فحديثه في القديم أصح، وقد سمع من معروف الخياط، ولكن معروف ليس بثقة»[1].

٢ ـ زياد هذا الذي يروي عنه عثمان لم أجد له ترجمة، ولا صَرَّح هنا أنه سمعه من حُدير الأسلمي وهذا يعني أنه أرسل، ولعله هو المعني في سند ابن السني.

وروي الحديث موقوفاً عند ابن السني (ص ٣٠٥) (٦٤٦) من طريق ابن وهب عن معاوية بن صالح عن أبي عمرو الأزدي عن بشير مولى معاوية قال: سمعت عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ أحدهم حدير أبو فوزة يقولون إذا رأوا الهلال: «اللهم اجعل شهرنا الماضي خير شهرٍ وخير عافية، وأدخل علينا شهرنا هذا بالسلامة والإسلام والأمن والإيمان والمعافاة والرزق الحسن».

هذا إسناد ضعيف رواته متكلم فيهم وليسوا بمشاهير:

١ ـ معاوية بن صالح هو: ابن حدير الحضرمي، وثقة أحمد وابن معين والنسائي والعجلي.

وكان يحيى بن سعيد القطان لا يرضاه، وكان ابن مهدي إذا حدث بحديث عنه زجره يحيى.

وقال الحافظ: «صدوق له أوهام».

انظر: تهذيب التهذيب (٨/ ٢٤٤ـ ٢٤٦) التقريب (ص ٩٥٥).

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب (٩/ ٥٨ـ ٦٠)، التقريب (ص ١٠٢٢).

٢ ـ أبو عمرو الأزدي شامي، لم أجد له ذكر سوىٰ هذا، ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٩/٤١٠) وسكت عنه ولم يذكر فيه شيئاً وكذا فعل الذهبي في المقتنىٰ (٢/١٧٦).

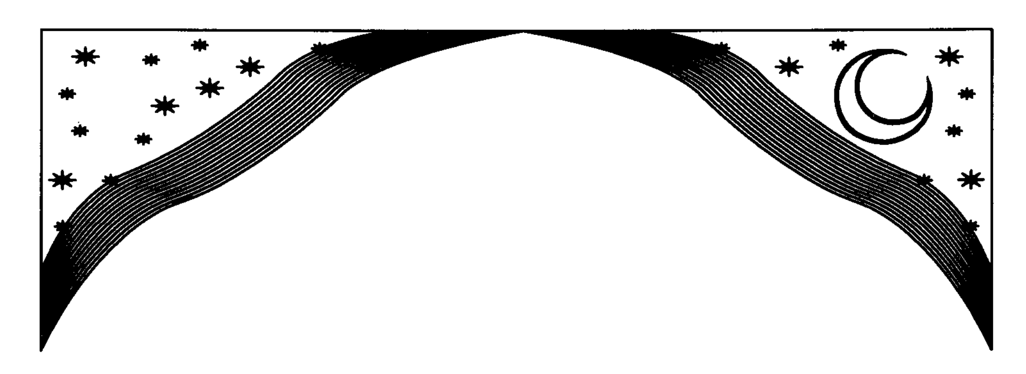
٣ ـ بشير مولىٰ معاوية، شامي روىٰ عن عشرة من الصحابة، هكذا ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/٣٨٠) ولم يذكر فيه شيئاً، وكذا البخاري في تاريخه الكبير (٢/١٠٢).

٤ ـ وفي الحديث علة أُخرى وهي أنَّ معاوية بن صالح إِنْ ترجَّح توثيقه فإنَّ هذه الرواية غير معتبرة منه؛ لأن الحافظ لما ترجم له في تهذيبه (٨/٢٤٦) قال: «كان معاوية يغرب بحديث أهل الشام جداً» اهـ.

قلت: وهنا يروي عن أبي عمرو الأزدي، وهو شامي كما قال ابن أبي حاتم فتأمل.

وانظر الحديث القادم فللبحث تتمة.





٤ ـ «اللهم أهله علينا بالأمن والإيمان، والسلامة والإِسلام، والتوفيق لما تحبُّ وترضىٰ ربنا وربك الله».

۞ **ـ ضعيف.**

أخرجه الدارمي في سننه (٢/٧) (١٦٨٧) وابن حبان في صحيحه (٣/١٧١) (٨٨٨) والطبراني في الكبير (١٢/٣٥٦) (١٣٣٣٠). من طريق عبدالرحمن بن عثمان بن إبراهيم بن محمد بن حاطب عن أبيه وعن عمِّه عن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ إذا رأىٰ الهلال قال: ... فذكره.

وعبدالرحمن بن عثمان وأبوه ضعيفان.

أما عبدالرحمن بن عثمان.

قال عنه أبو حاتم: ضعيف الحديث يهولني كثرة ما يسند.

وذكره ابن حبان في ثقاته على قاعدته.

وقال الذهبي: «مقل»[1].

وأبوه عثمان هو:

«عثمان بن إبراهيم الحاطبي.

قال أبو حاتم: روىٰ عنه ابنه عبدالرحمن أحاديث منكرة، وقال: يكتب حديثه وهو شيخ.

وذكره ابن حبان في ثقاته.

---

(١) الجرح والتعديل (٥/٢٦٤)، ثقات ابن حبان (٨/٣٧٢)، الميزان (٤/٣٠٣)، اللسان (٤/٤١٦)، تعجيل المنفعة (١/٨٠٥).

* تنبيه: عبد الرحمن بن عثمان سقط من سند المعجم الكبير المطبوع.

وقال الذهبي: «له مناكير»[1].

والحديث أشار إلى ضعفه الهيثمي في المجمع (١٤٢/١٠) فقال:

«رواه الطبراني وفيه عثمان بن إبراهيم الحاطبي وهو ضعيف، وبقية رجاله ثقات» وضعّفه العلامة الألباني في ضعيف الجامع (٦٣٩) (٤٤٠٤).

هذا وللحديث إسناد حسن يمكن ذكره عند رؤية الهلال انظره في البحث القادم.



(١) الجرح والتعديل (١٤٤/٦)، التاريخ الكبير (٢١٢/٦)، ثقات ابن حبان (١٥٤/٥)، الميزان (٤١/٥)، اللسان (١٣٣/٥).



٥ - «اللهمَّ أهلّه علينا باليمن والإِيمان والسلامة والإِسلام ربيِّ وربك الله».

وفي رواية: **«بالأمن والإِيمان».**

۞ **- حسن.**

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١٧٨/٢) (٣٩٧) والترمذي في سننه واللفظ له (٤٧٠/٥) (٣٤٥١)، والدارمي في سننه (٧/٢) (١٦٨٨).

والحاكم في مستدركه (٣١٧/٤) (٧٧٦٧)، وأبو يعلىٰ في مسنده (٣١٨/١) (٦٥٧، ٦٥٨) وعبد بن حميد في مسنده (ص ٦٥، المنتخب) (١٠٣)، والبزار في مسنده (١٦١/٣، البحر الزخار) (٩٤٧)، وابن أبي عاصم في كتاب السنة (١٦٥/١) (٣٧٦) والطبراني في كتاب الدعاء (١٢٢٣/٢) (٩٠٣)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ٣٠٣) (٦٤١)، والضياء في المختارة (٢٢/٣) (٨٢٠).

والعقيلي في كتاب الضعفاء (١٣٦/٢)، وابن عدي في الكامل (٢٦٥/٤) والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٣٢٦/٤). كلهم من طريق: سليمان بن سفيان المديني حدثنا بلال بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله عن أبيه عن جده أن النبيَّ ﷺ كان إذا رأىٰ الهلال قال: . . . الحديث.

وجميعهم أخرجوه بنفس اللفظ إلاَّ ابن أبي عاصم زاد زيادةً وهي: «غير ضالين ولا مضلين». وقال الألباني عن هذه الزيادة منكرة، كما في تحقيقه لكتاب السنة (١٦٥/١).

والحديث حسن مع الشواهد السابقة خاصة شاهد ابن عمر - رضي الله عنه - الذي أخرجه ابن حبان (١٧١/٣) والدارمي (٧/٢) والذي قال فيه: كان رسول الله ﷺ إذا رأى الهلال قال: «اللهم أهلَّه علينا بالأمن والإيمان،

والسلامة والإسلام، والتوفيق لما تحبّ وترضى، ربّنا وربك الله».
«فالشواهد السابقة شواهد في الجملة، وشاهد ابن عمر أقربها وهو يشهد شهادة تامة للفظه»[1]. وإسناد حديث طلحة الذي نحن بصدده ضعيف، ولكنه أصلح حالاً مما سبق من الأسانيد، لذا لما أخرج العقيلي هذا الحديث في ضعفائه (١٣٦/٢) قال: «وفي الدعاء لرؤية الهلال أحاديث كان هذا عندي من أصلحها إسناداً كلّها لينة الأسانيد» اهـ.
وسببُ ضعف هذا السند اثنان:
الأوَّل: سليمان بن سفيان المدني.
قال أبو حاتم: ضعيف الحديث، يروي عن الثقات أحاديث مناكير. وقال ابن معين: لا أعرفه، وقال مرة: ليس بثقة. وقال الحافظ في التقريب: «ضعيف»[2].
الثاني: بلال بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله.
قال الحافظ في التقريب: «لين». **قلت**: وذكره ابن حبان في ثقاته[3].
ولعل هذا السبب الذي حمل الحاكم والذهبي - رحمهما الله - على السكوت عن هذا الحديث، أعني السكوت عن تصحيحه.
والحديث حسَّنه الترمذي في سننه (٤٧٠/٥) فقال: «هذا حديث حسن غريب» وحسَّنه الألباني في السلسلة الصحيحة (٤/ ٤٣٠- ٤٣١) (١٨١٦) وقال: «الحديث حسن لغيره، بل هو صحيح لكثرة شواهده التي أشار إليها العقيلي، لكنها شواهد في الجملة، وإنما يشهد له شهادة تامة حديث ابن عمر...» اهـ.
قلت: فأحاديث دعاء رؤية الهلال ألفاظها ضعيفة، لا تخلو من ضعف خاصة لفظة «هلال خير ورشد»، وأحسنها حديث طلحة هذا الأخير فهو يصل - عندي - إلى رتبة الحسن لغيره، وعليه يمكن التعبد بلفظه عند رؤية هلال رمضان، والله أعلم.



(١) السلسلة الصحيحة (٤/ ٤٣٠- ٤٣١).
(٢) الكامل (٢٦٥/٤)، تهذيب التهذيب (٤٧٩/٢)، التقريب (ص ٤٠٨).
(٣) الثقات (٩٠/٦)، التقريب (ص ١٨٠).



○ القول عند دخول رجب:

٦ ـ «اللهم بارك لنا في رجب وشعبان وبَلِّغْنا رمضان».

وفي رواية بزيادة: وكان يقول: **«ليلة الجمعة ليلة غرّاء ويوم الجمعة يوم أزهر».**

۞ ـ ضعيف جداً.

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣/ ٧٠ـ ٧١، زوائد عبدالله) وابن أبي الدنيا في فضل رمضان (ص ٢٤) والبزار في مسنده [(٤٠٢/١) مختصر الزوائد للحافظ]. والطبراني في الأوسط (١٨٩/٤) وفي الدعاء له (١٢٢٦/٢) وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ٣٩٩) وأبو نعيم في الحلية (٢٩٢/٦) والبيهقي في الشعب (٣٧٥/٣) وفي فضائل الأوقات له (ص ١٠٤ـ ١٠٥).

كلهم من طريق: زائدة بن أبي الرقاد حدثنا زياد النميري عن أنس ـ رضي الله عنه ـ قال: كان رسول الله ﷺ إذا دخل رجب قال: . . . فذكره.

قال الحافظ الطبراني: «لا يروى هذا الحديث إلاَّ بهذا الإسناد تفرد به: زائدة بن أبي الرقاد».

قلت: هو آفة هذا الحديث وهو: زائدة بن أبي الرقاد الباهلي، أبو معاذ البصري الصيرفي.

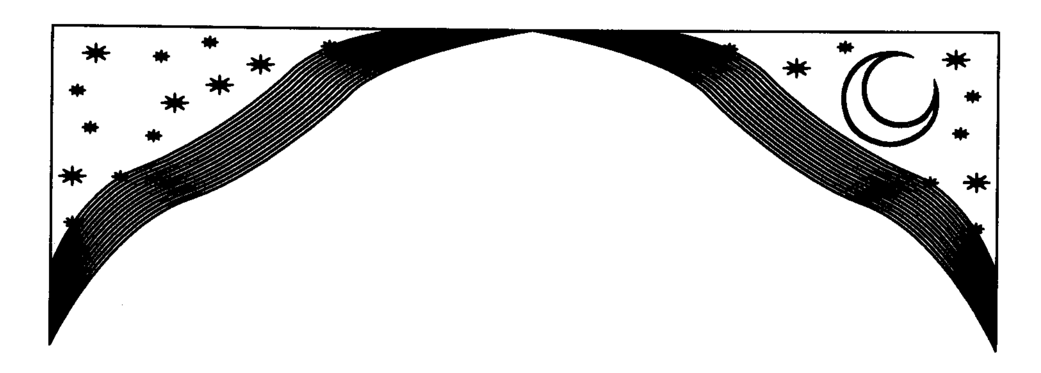
قال الإمام البخاري: «منكر الحديث». قال أبو حاتم: «يحدث عن زياد النميري عن أنس أحاديث مرفوعة منكرة فلا يُدرىٰ منه أو من زياد؟ ولا أعلم روى عن غير زياد فكنا نعتبر بحديثه».

قلت: النكارة من زائدة هذا.

وقال ابن حبان: «يروي المناكير عن المشاهير لا يحتج به ولا يكتب إلاَّ

للاعتبار». وقال الحاكم أبو أحمد: «حديثه ليس بالقائم». وقال النسائي: «منكر الحديث» وقال مرة: «ليس بثقة». وقال ابن عدي: «يروي عن المقدمي وغيره أحاديث إفرادات وفي بعض أحاديثه ما ينكر». وقال الحافظ: «منكر الحديث».
انظر: التاريخ الكبير (٣/٤٣٣)، الجرح والتعديل (٣/٦١٣)، المجروحين (١/٣٨٦)، تهذيب التهذيب (٣/ ١٣٠- ١٣١)، التقريب (ص ٣٣٣).
والحديث أعلَّه الهيثمي في المجمع (٣/١٤٣) فقال: «رواه البزار والطبراني في الأوسط وفيه زائدة بن أبي الرقاد فيه كلام وقد وثق».
وقوله «قد وثق» تساهل منه - رحمه الله - وإلاً فالجرح فيه شديد كما أسلفت وظهر من كلام العلماء حتى ابن حبان الذي غالباً ما يعتمد الهيثمي على توثيقه جرحه جرحاً شديداً، ولا شك أن من جرحه القول قوله كابن عدي وابن حبان والحافظ؛ لأن ذلك غالباً يأتي بعد سبر وتتبع لرواياته.
وبزائدة أعلَّ البيهقي الحديث في الشعب (٣/٣٧٥) وفي فضائل الأوقات (ص ١٠٥) فقال: «تفرد به زائدة بن أبي الرقاد عن زيادة النميري» وكذا فعل الحافظ في مختصر زوائد البزار (١/٤٠٢).





○ حديث الدعاء عند الإفطار:

٧ ـ كان النبي ﷺ إذا أفطر قال: «اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت».

وفي رواية: **«الحمد لله الذي أعانني فصمت ورزقني فأفطرت».**

۞ **ـ اعلم ـ بارك الله فيك ـ أن هذا الدعاء جاء بعدة ألفاظ كلها ضعيفة لا تقوم بها حجة، ولا تصلح في باب العبادات، ولا يجوز التعبد بها لضعف أسانيدها.**

واللفظ الأوّل منها هو هذا الذي ذكرته مُصَدِّراً به هذا التخريج، وسيأتي ذكر بقية الألفاظ عند التعرض لشواهد الحديث أثناء تخريجه.

أما اللفظ الأول فقد أخرجه أبو داود في سننه (٣١٦/٢) (٣٥٨) وقال: حدثنا مسدد، حدثنا هشيم عن حصين، عن معاذ بن زهرة أنه بلغه، أن النبي ﷺ كان إذا أفطر قال: «اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت».

وبهذا اللفظ ومن طريق معاذ بن زهرة، أخرجه أيضاً: أبو داود في المراسيل (ص ١٢٤) (٩٩) والبغوي في شرح السنة (٢٦٥/٦) (١٧٤١)، والبيهقي في الكبرىٰ (٢٣٩/٤) وابن أبي شيبة في مصنفه (٥١١/٢)، وعلقه ابن المبارك في الزهد له (٨٢٨/٢) (١٠٩٨) عن حصين عن معاذ مرسلاً. ولم يذكر أحدٌ منهم عن معاذ قوله: أنه بلغه، سوىٰ أبي داود، فإنه ذكر ذلك.

ومعاذ هذا، لم يوثقه أحد غير أن ابن حبان ذكره في الثقات وفي التابعين من الرواة كما قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٢٢٤/٨).

وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢٤٨/٨) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال عنه الحافظ في التقريب (ص ٩٥١): «مقبول»، ومقبول عند

الحافظ أي حيث يُتابَع كما قال الحافظ نفسه في مقدمة التقريب (ص ٨١) حيث قال عن المرتبة السادسة:

«من ليس له من الحديث إلاَّ القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ مقبول، حيث يتابع، وإلاَّ فليّن الحديث».

وحيث لم يتابعه أحد فروايته هذه إذن ليِّنة لا حجة فيها.

ومعاذ بن زهرة، ويقال له: أبو زهرة، هو تابعي إذن، وهذا يعني أن الحديث السابق معلول بالإرسال، والمرسل من القسم الضعيف؛ لأنه لا يعرف الساقط من هو؟

قال الحافظ المزي - رحمه الله - في ترجمة معاذ بن زهرة: «روى عن النبي ﷺ مرسلاً في القول عند الإفطار».

وقال الإمام البخاري - رحمه الله -: «معاذ أبو زهرة: قال حصين مرسل، قاله يحيى بن معين».

وقال ابن أبي حاتم: «معاذ بن زهرة روىٰ عن النبي ﷺ مرسلاً روىٰ عن الحصين بن عبدالرحمن سمعت أبي يقول ذلك».

وقال ابن حبان - رحمه الله -: «يروي المراسيل، روى عن حصين بن عبدالرحمن».

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: «مقبول أرسل حديثاً فوهم من ذكره في الصحابة»(١).

وقال ابن الملقن - رحمه الله - عن هذا السند الذي فيه معاذ قال في خلاصة البدر المنير (٣٢٧/١): «رواه أبو داود بإسناد حسن لكنه مرسل».

وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٨٠٢/٢) بعد أن ذكر أن أبا داود أخرجه من حديث معاذ قال: «وهو مرسل».

وأورد الحديث المتقي الهندي في كنز العمال (٨١/٧) (١٨٠٥٦) وعزاه لأبي داود فقال: «عن معاذ بن زهرة مرسلاً».

وأورد الحديث النووي في الأذكار (ص ٢٧٥) وعزاه لأبي داود أيضاً عن معاذ بن زهرة ثم ذكر الحديث وقال بعده: «هكذا رواه مرسلاً».

---

(١) انظر ما سبق من الأقوال في: تهذيب الكمال (١٢٢/٢٨)، التاريخ الكبير للبخاري (٣٦٤/٧)، الجرح والتعديل (٢٤٨/٨)، ثقات ابن حبان (٤٨٢/٧)، تقريب التهذيب (ص ٩٥١).

وأخرج ابن السني الحديث في عمل اليوم والليلة (ص ١٦٩) (٤٧٩) بلفظ آخر من طريق حصين بن عبدالرحمن عن رجل عن معاذ رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا أفطر قال: «الحمد لله الذي أعانني فصمت ورزقني فأفطرت».

وفيه راوٍ مبهم كما هو واضح في السند، وهو هكذا عند ابن السني[1] عن معاذ رضي الله عنه يوهم أنه عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، وليس كذلك وهو تصحيف لا أدري ممن هو؟ فالحديث لا يعرف أنه من مسند معاذ بن جبل بل هو من مراسيل معاذ بن زهرة، كما نص على ذلك الحفاظ من هذا الفن.

ومن الأدلة أيضاً ـ على ذلك أن الحافظ بن حجر ـ رحمه الله ـ قال في تهذيبه (٨/٢٢٤) في ترجمة معاذ بن زهرة لما ذكر رواية أبي داود عن معاذ هذا قال: «وقد أخرج ابن السني الحديث من وجه آخر عن حصين بلفظ آخر ولم يقل في سياقه أنه بلغه».

وقول الحافظ: «عن حصين بلفظ آخر» هو اللفظ الذي أوردته قبل قليل، وذلك لأن ابن السني ـ رحمه الله ـ ذكر الحديث بلفظين أحدهما عن حصين عن معاذ مرسلاً كما سبق ذكره، والآخر عن ابن عباس وسيأتي ذكره.

وبهذا يتبين أن ما ورد في عمل يوم والليلة لابن السني تصحيف ظاهر، والله أعلم. ثم وقفت على طبعة أخرى جاء فيها السند من طريق حصين عن رجل عن معاذ بن زهرة قال: كان رسول الله ﷺ إذا أفطر... فذكره، والإرسال هنا ظاهر[2].

تنبيه آخر وهو: أن السند جاء في مصنف ابن أبي شيبة (٢/٥١١)[3] هكذا: حدثنا محمد بن فضيل عن حصين عن أبي هريرة مرفوعاً بمثله.

وهذا تصحيف لا شك فيه ويدل على ذلك ما يلي:

١ ـ أن الحديث لا يعرف أنه من مسند أبي هريرة رضي الله عنه، بل رواه معاذ بن زهرة، وابن عباس وأنس رضي الله عنهم.

٢ ـ أن حصين بن عبدالرحمن وهو السلمي لم أجد من ذكر أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه، وهو كوفي من أهل واسط، وأبو هريرة في المدينة، وذكر أسلم

---

(١) طبعة مؤسسة الكتب الثقافية، تحقيق: أبي محمد سالم بن أحمد السلفي.
(٢) طبعة مكتبة دار البيان، تحقيق: بشير محمد عيُّون (ص ٢٢٦) (٤٧٩).
(٣) طبعة دار الفكر، تحقيق: سعيد اللحام.

الواسطي المعروف ببحشل في كتابه تاريخ واسط (ص ٩٨ـ ٩٩) أن حصين هذا روىٰ عن ثمانية من الصحابة ثم ذكرهم بإسناده ولم يذكر منهم أبا هريرة ـ رضي الله عنه ـ.

٣ ـ أن العلامة الألباني لما خرَّج هذا الحديث في كتابه العُجاب إرواء الغليل (**٣٨/٤**) ذكر ابن أبي شيبة مع الذين رووا هذا الحديث من طريق حصين عن معاذ بن زهرة، وهذا يعني أن النسخة التي عنده بهذا السند.

٤ ـ أن معاذ هذا يقال له: أبو زهرة، فالذي يغلب على الظن: أن أبا زهرة تَحَرَّفت أو تصحفت إلى أبي هريرة والله أعلم، هذا وفي الحديث علة أخرىٰ وهي: الاختلاف علىٰ حصين كما هو واضح في السند حيث: رواه سفيان عن حصين عن رجل عن معاذ بن زهرة ورواه هشيم عن حصين عن معاذ بن زهرة، وسفيان هذا هو الثوري، وهشيم هو ابن بشير السُلمي، وحصين هو ابن عبدالرحمن السلمي. وحصين بن عبدالرحمن هو الذي اضطرب في الرواية فحدث به لسفيان بواسطة رجل عن معاذ، وحدث به تارةً لهشيم دون واسطة الرجل عن معاذ؛ لأن حصيناً هذا وإن كان ثقة إلا أنه تغيَّر حفظه. قال أبو حاتم: «صدوق، ثقة في الحديث، وفي آخر عمره ساء حفظه»، وقال يزيد بن هارون: «قد نسي»، وقال النسائي: «تغيَّر» وقال الحافظ: «ثقة تغيَّر في الآخر». انظر تهذيب التهذيب (**٣٤٧/٢ ـ ٣٤٨**) والتقريب (ص**٢٥٣**) فالحمل عليه إذن لأن الرواة عنه ثقات، وهو مجروح في حفظه وضبطه، نعم لو لم يتغيّر لترجحت رواية هشيم؛ لأنه أثبت في حصين من سفيان. والله أعلم.

وللحديث شاهد بلفظه السابق وهو حديثنا التالي:





٨ - «بسم الله، اللهمَّ لك صمت، وعلىٰ رزقك أفطرت».

۞ - **ضعيف جداً.**

أخرجه الطبراني في الأوسط (٧/٢٩٨) (٥٤٩) والأصبهاني في تاريخ أصبهان (٢/ ٢١٧ـ ٢١٨)، والدارقطني في الأفراد [كما في أطراف الغرائب للمقدسي (٢/٣٦) (٦٩٩)].

من طريق: إسماعيل بن عمرو حدثنا داود بن الزِّبْرِقان حدثنا شعبة عن ثابت البناني عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: كان النبي ﷺ إذا أفطر قال: . . . فذكره.

قال الدارقطني في الأفراد [كما في الطرائف الغرائب (٢/٣٦)] قال: «غريب من حديث شعبة عن ثابت، تفرد به داود بن الزبرقان عنه، وتفرد به عنه إسماعيل بن عمرو البجلي».

وبمثل هذا قال أيضاً في المعجم الأوسط (٧/٢٩٨). أي: انفرد به داود بن الزبرقان عن شعبة من بين أصحابه، فتفرد به ولم يتابعه عليه أحد.

وهذا إسناد معلول بعلتين:

الأولى: إسماعيل بن عمرو البجلي المتفرد بالحديث عن داود هذا، وإسماعيل ضعيف الحديث.

قال أبو حاتم: هو ضعيف الحديث. وقال ابن عدي: هو ضعيف وله عن مسعر غير حديث منكر، لا يتابع عليه. وقال الدارقطني: ضعيف. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: «ضعفه ابن عدي وجماعه»[1].

العلة الثانية: داود بن الزبرقان شيخ إسماعيل بن عمرو.

---

(١) الجرح والتعديل (٢/١٩٠)، الكامل (١/٥٢٥)، المغني في الضعفاء (١/١٢٨).

وهو: داود بن الزبرقان الرقاشي بصري نزل بغداد.
قال عنه ابن معين: ليس بثقة.
وقال عبدالله بن علي بن المديني عن أبيه ابن المديني: «كتبت عنه شيئاً يسيراً، ورميت به وضعَّفه جداً».
وقال البخاري: مقارب الحديث. وقال أبو داود: ضعيف، وقال في موضع آخر: ليس بشيء، وفي موضع آخر: ليس بثقة.
وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو زرعة: متروك. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، ذاهب الحديث. وقال الجوزجاني: كذَّاب.
وقال ابن عدي ـ بعد أن ساق له عدة أحاديث قال عنه: «ولداود بن الزبرقان حديث كثير غير ما ذكرته، وعامة ما يرويه عن كل من روىٰ عنه مما لا يتابعه أحد عليه، وهو في جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم».
وقال سعيد بن عمرو البرذعي: قلت لأبي زرعة: داود بن الزبرقان؟
قال: متروك الحديث، قلت: ترىٰ نذاكر عنه أو نكتب حديثه؟ قال: لا.
وقال الحافظ ابن حجر: «متروك وكذبه الأزدي»(١).
وبداود هذا أعل الحافظ ابن حجر الحديث وضعفه، حيث قال في كتابه القيم التلخيص الحبير (٢/٨٠٢) «وإسناده ضعيف، فيه داود بن الزبرقان وهو متروك» اهـ.
وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/١٥٩): «رواه الطبراني في الأوسط وفيه داود بن الزبرقان وهو ضعيف».
وأعله الألباني أيضاً بداود في إرواء الغليل (٤/٣٨).
وبهذا يتبيّن لنا أن هذا الشاهد لا يصلح في باب الشواهد والمتابعات، ولا ينهض لتقوية غيره لأنه بذاته شديد الضعف فكيف يقوىٰ هذا على تقوية المعلول؟!
فإن إسناداً بهذا الوصف: أي: فيه مثل داود بن الزبرقان لا عبرة به في باب الاعتبار، لأنه من قيل فيه: متروك، أو: ليس بثقة، لا يصلح في باب الشواهد، ناهيك إن كان فيه من قيل فيه: كذَّاب. والحديث أورده المتقي الهندي في الكنز (٨/٥٠٩) (٢٣٨٧٣) وعزاه للدارقطني في الأفراد عن أنس.
وللحديث شاهد آخر ضعيف نُبيِّن حاله في البحث الذي يلي هذا.

---

(١) انظر: تهذيب الكمال (٨/٣٩٢)، الجرح والتعديل (٣/٤١٢)، ميزان الاعتدال (٣/١١)، الكامل لابن عدي (٣/٥٦٤)، أحوال الرجل للجوزجاني (ص ١١١)، تاريخ بغداد (٨/٣٥٣)، تقريب التهذيب (ص ٣٠٥).



٩ ـ «لك صمت، وعلى رزقك أفطرت، فتقبل مني إنك أنت السميع العليم».

وفي رواية أخرى، أن النبي ﷺ كان يقول:

«اللهم لك صمنا، وعلى رزقك أفطرنا، فتقبل منّا إنك أنت السميع العليم».

۞ ـ ضعيف جداً أو موضوع.

أخرجه الطبراني بلفظه الأول في المعجم الكبير (١٢/١٤٦) (١٢٧٢٠) وبلفظه الثاني أخرجه الدارقطني في سننه (٢/١٨٥) (٢٦)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ١٦٩) (٤٨٠).

كلهم من طريق: عبدالملك بن هارون بن عنترة عن أبيه عن جده عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: كان النبي ﷺ إذا أفطر قال... فذكره.

وهذا إسناد معلول بعبدالملك وأبيه هارون مع اختلافٍ فيه.

أقول: هارون والد عبدالملك هو: هارون بن عنترة اختلفوا فيه.

وثقه الإمام أحمد ويحيى بن معين.

واختلفت الرواية فيه عن الدارقطني، نقل عنه ذلك الذهبي في الميزان وضعفه هو وابنه عبدالملك في الضعفاء له وقال: «هما ضعيفان».

وقال ابن حبان في هارون هذا: «منكر الحديث جداً يروي المناكير الكثيرة، حتى يسبق إلى قلب المستمع لها أنه المتعمد لذلك من كثرة ما روىٰ مما لا أصل له، لا يجوز الاحتجاج به بحال».

وذهب بعض العلماء إلى أن البلية من ابنه عبدالملك لا منه هو، لأن ابنه قد رمي بالكذب فالحمل عليه.

قال الذهبي في هارون هذا: «الظاهر أن النكارة من الراوي عنه». وكذا قال الألباني في الإرواء: «وآفة هذا الإسناد من ابنه عبدالملك»[1].

وأمَّا الابن فهو: عبدالملك بن هارون بن عنترة بن عبدالرحمن الشيباني.

قال عنه الإمام أحمد: ضعيف الحديث. وقال يحيى بن معين: كذَّاب. وقال أبو حاتم: متروك الحديث، ذاهب الحديث.

وقال ابن حبان: «كان ممن يضع الحديث لا يحل كتابة حديثه إلاَّ على وجه الاعتبار، وهو الذي يقال له: عبدالملك بن أبي عمرو حتى لا يعرف، كان كنية هارون أبو عمرو».

وقال البخاري: منكر الحديث.

قلت: ومعنى منكر الحديث عند البخاري؛ أي: لا تحل الرواية عنه، نقل ذلك عنه ابن القطان. قال الذهبي في الميزان (١١٩/١): [ونقل ابن القطان أن البخاري قال: «كل من، قلت فيه منكر الحديث فلا تحلُّ الرواية عنه»].

وقال عنه النسائي: متروك الحديث. وقال السعدي: دجَّال كذَّاب.

وقال ابن عدي: «وعبدالملك بن هارون له أحاديث غرائب عن أبيه عن جده، عن الصحابة مما لا يتابعه عليه أحد».

وضعفه الدارقطني في الضعفاء له[2].

قلت: إذن تعصيب الجناية برأس الابن عبدالملك أصح لأنه رُميَ بالكذب، ولو قلنا: أن هذا الإسناد والمتن موضوعان، لما أبعدنا النجعة ولما بالغنا لأن عبدالملك هذا ممن يضع فهو الذي اصطنعه فصار في الظاهر شاهداً وليس كذلك.

وأعلَّ الهيثمي هذا الحديث بعبدالملك، فقال في المجمع (١٥٩/٣).

«رواه الطبراني في الكبير وفيه عبدالملك بن هارون، وهو ضعيف».

وقال ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (٣٢٧/١) عن حديث ابن عباس: «في إسناده عبدالملك بن هارون بن عنترة، وقد تركوه، وقال السعدي دجَّال كذَّاب».

وقال الحافظ في التلخيص (٨٠٢/٢) بعد أن ذكر من أخرجه قال: «بسند ضعيف»

---

(١) انظر ما قبل في هارون بن عنترة في: المجروحين (٩٣/٣) الميزان (٦٢/٧)، ضعفاء الدارقطني (ص ٢٨٩).

(٢) انظر ما قبل في عبد الملك بن هارون في: المجروحين (١٣٣/٢)، الجرح والتعديل (٣٧٤/٥) وضعفاء الدارقطني (ص ٢٨٩)، والكامل لابن عدي (٥٢٩/٦)، والميزان للذهبي (٤١٤/٤)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١٥٣/٢).

وتعقب العلامة الألباني الحافظ الهيثمي وابن حجر في قولهما عن الحديث «ضعيف» فقط فقال في إرواء الغليل (٣٧/٤): [وفي ذلك تساهل منه ومن الذين قبله، فإن حقهم أن يقولوا: «ضعيف جداً». وذلك خشية أن يغتر أحد بظاهر كلامهم فيقوي الحديث[١] بحديث أنس معتمداً على قاعدة «يتقوىٰ الحديث الضعيف بكثرة الطرق، ومن شرطها أن تكون مفردات هذه الطرق غير شديدة الضعف، وهذا مما لم يتوفر في هذه الطريق عند التحقيق» اهـ.

قلت: وقد حصل ذلك حيث قال محقق كتاب الأذكار للنووي[٢] معلقاً على قول النووي حين قال عن حديث معاذ بن زهرة أن أبا داود رواه مرسلاً، قال المحقق في حاشية كتاب الأذكار (ص **٢٧٥**): «ولكن له شواهد يتقوىٰ بها».

قلت: وأين هذه الشواهد التي تصلح أن يتقوى بها هذا الحديث فكلها طرق واهية لا تصلح في باب الاعتبار فوجودها كعدمها، فلا يخلو حال رواتها من الضعف الشديد.

وبفضل الله ـ سبحانه وتعالى ـ أن هناك حديثاً آخر إسناده حسن، يقال عند الفطر، وهو ما رواه أبو داود في سننه (**٢٣٥٧**) عن عبدالله بن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنهما ـ قال: [كان رسول الله ﷺ إذا أفطر قال: «ذهب الظمأ، وابتلت العروق، وثبت الأجر إن شاء الله»].

وهذا حديث إسناده حسن، قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (**٨٠٢/٢**): «قال الدارقطني: إسناده حسن».

وكذلك حسنه العلامة الألباني في صحيح سنن أبي داود (**٥٩/٢**) وفي إرواء الغليل (**٣٩/٤**) وانظر تخريجه مطولاً في التلخيص الحبير (**٨٠٢/٢**) وإرواء الغليل (**٣٩/٤**).

فإذا وجد مثل هذا الإسناد الحسن، والحسن حجة في الأحكام والعبادات، فلا حاجة للعمل بالحديث الضعيف الذي مضى تخريجه، فعليك أيها المسلم بما ثبت عن النبي ﷺ فهو الذي يترتب عليه الأجر والثواب، أمَّا الضعيف فاهجره فلا فائدة منه.

---

(١) أي حديث ابن عباس الذي نحن بصدد تخريجه.

(٢) طبعة دار الهدىٰ، تحقيق وتعليق فضيلة الشيخ/ عبدالقادر الأرنؤوط حفظه الله ووفقه. وليته تأمل طرق وشواهد هذا الحديث قبل أن يطلق تلك العبارة، نسأل الله لنا وله التوفيق والسداد.



١٠ ـ «ما من مسلم يصوم فيقول عند إِفطاره: يا عظيم، يا عظيم، أنت إلهي، لا إله غيرك اغفر لي الذنب العظيم فإنه لا يغفر الذنب العظيم إلاَّ العظيم، إلاَّ خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه».

وقال رسول الله ﷺ: **«علّموها عقبكم فإنها كلمة يحبها الله ورسوله، ويصلح بها أمر الدنيا والآخرة».**

۞ ـ موضوع.

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٤/٢٣٨) من طريق: عمرو بن جميح عن أبان عن أنس عن النبي ﷺ قال: . . . فذكره.

وهذا حديث في إسناده مجاهيل، ويكفي أن نعلهُ بعلةٍ عاليةٍ، فلو لم يوجد فيه إلاَّ عمرو بن جميح وأبان هذا، لكفى بهما سبباً لترك الحديث والحكم بضعفه بل بوضعه.

أما عمرو بن جميح فمشهور بالضعف، ويكنى أبا المنذر، أو أبا العباس، بالأولىٰ كنَّاه ابن عدي وبالثانية الخطيب في تاريخه.

قال عنه ابن حبان: «شيخ بغدادي. . . كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، والمناكير عن المشاهير، لا يحل كتابة حديثه ولا الذكر عنه إلاَّ علىٰ سبيل الاعتبار».

وقال عنه الخطيب البغدادي: «كان يروي المناكير عن المشاهير، والموضوعات عن الأثبات».

قال ابن معين: ليس بثقة. وقال ابن معين ـ أيضاً ـ: كان كذّاباً خبيثاً، يقال له الحلواني، وكان قاضي حلوان. وقال أيضاً: كان كذّاباً ليس بثقة ولا مأمون.

وقال النسائي: «متروك الحديث»[1].

وأما أبان فهو: أبان بن أبي عيَّاش من أهل البصرة، يكنىٰ أبا إسماعيل، واسم أبيه فيروز. مشهور بضعفه، كان شعبه سيء الرأي فيه حتى قال: «لأن أزني أحبُّ إليَّ من أن أحدث عن أبان بن أبي عيَّاش».

وقال أيضاً: «لأن أشرب من بول حمار حتى أروىٰ أحبُّ إليَّ من أن أروي عن أبان بن أبي عياش».

وقال ابن حبان: «سمع عن أنس بن مالك أحاديث، وجالس الحسن، فكان يسمع كلامه ويحفظه فإذا حدث ربما جعل كلام الحسن الذي سمعه من قوله عن أنس عن النبي وهو لا يعلم، ولعله روىٰ عن أنس أكثر من ألف وخمسمائة حديث ما لكبير شيء منها أصل يرجع إليه» اهـ.

قال عنه الإمام أحمد: لا يُكتب عن أبان بن أبي عياش، وقال: كان منكر الحديث. وقال يحيى بن معين: ضعيف، وقال مرة: متروك.

وكان أبو عوانة لا يروي عنه شيئاً، ويقول: فما استحل أن أروي عنه شيئاً.

قال السعدي: ساقط. قال النسائي: متروك الحديث. قال ابن عدي: «عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وهو بيّن الأمر في الضعف»[2].

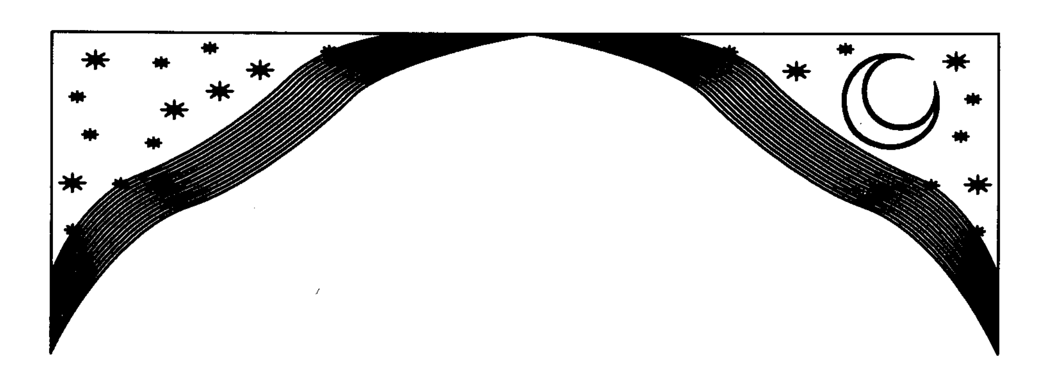
والحديث بعد أن أخرجه ابن عساكر في تاريخ (٢٣٨/٥٤) قال: «شاذ بمرّة، وفي إسناده مجاهيل». وأورده ابن عرّاق في التنزيه (٣٣٥/٢) وقال: «فيه عمرو بن جميع ومجاهيل».



---

(١) انظر: المجروحين (٧٨/٢)، تاريخ بغداد (١٢/ ١٨٧ـ ١٨٨)، الكامل (١٩٦/٦).

(٢) انظر: الكامل (٢/ ٥٧ـ ٦٧)، المجروحين (٦٦/١).



١١ ـ «من أفطر يوماً من رمضان من غير رخصة ولا مرض (وفي رواية: في غير رخصة رخصها الله له) لم يقضه عنه صيام الدهر كلّه (وفي رواية: فلا يقضيه صيام الدهر كله) (وفي رواية: لم يجزه صيام الدهر) (وفي رواية: فلن يقبل منه الدهر كله) وإن صامه، (وفي رواية: ولو صام الدهر)».

۞ **ـ ضعيف.**

أخرجه: الإمام أحمد في مسنده (٢٨٨/٩، برقم: ٩٦٦٧)، والبخاري في صحيحه معلقاً بصيغة التمريض (الفتح، ٢٠٢/٤)، والترمذي (١٠١/٣، برقم: ٧٢٣)، والنسائي في الكبرىٰ (٢٤٤/٢، برقم: ٣٢٧٨، ٣٢٧٩، ٣٢٨٠). وابن ماجه (٣١٣/٢، برقم: ١٦٧٢)، والبغوي في شرح السنة (٢٩٠/٦) والدارمي في سننه (١٨/٢، برقم: ١٧١٤)، والدارقطني في سننه (٢١١/٢) وعبدالرزاق في مصنفه (١٩٨/٤، برقم: ٧٤٧٥) وابن أبي شيبة (٥١٦/٢)، وابن حبان في المجروحين (١٥٧/٣) وأبو اليمن ابن عساكر في أحاديث شهر رمضان (ص ٦٣ـ ٦٤، برقم: ٢٥).

كلهم من حديث سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي المطوّس (ابن المطوس) عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً.

وأخرجه أحمد في مسنده (٧٨/٩، ٣٤٥، ٣٨٧، برقم: ٨٩٩١، ٩٨٧٠، ١٠٠٣٦) وأبو داود في سننه (٣٢٦/٢، برقم: ٢٣٩٦، ٢٣٩٧)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٣٨/٣، برقم: ١٩٨٧) والنسائي في الكبرى (٢٤٤/٢، ٢٤٥، برقم: ٣٢٨١، ٣٢٨٢، ٣٢٨٣)، وأبو داود والطيالسي في مسنده (ص ٣٣١، برقم: ٢٥٤٠) والدارمي في سننه (١٩/٢، برقم: ١٧١٥) والبيهقي في سننه

(٢٧٨/٤)، والحافظ ابن حجر في تغليق التعليق (١٧٠/٣).

من رواية شعبة عن حبيب بن أبي ثابت عن عمارة بن عمير عن ابن المطوس (أبي المطوس) عن أبيه عن أبي هريرة يرفعه.

وزاد أبو داود في سننه (٣٢٦/٢) عن سفيان حدثني حبيب عن عمارة عن ابن المطوس قال[١]: فلقيت ابن المطوس فحدثني عن أبيه. وهذا يعني أن سفيان رواه بمثل إسناد شعبة أيضاً.

وهذا حديث ضعيف معلول بالاضطراب في السند وضعف بعض رواته وجهالتهم، وإليك التفصيل:

أوّلاً: الاختلاف في سماع حبيب بن أبي ثابت الحديث من أبي المطوّس، فتارة يصرح أنه سمعه منه وتارة ينفي ذلك.

قال ابن خزيمة في صحيحه (٢٣٨/٣) بعد أن ساق سند الحديث قال: حدثنا بندار عن أبي داود عن شعبة بهذا الإسناد مثله، وزاد قال شعبة: قال حبيب: فلقيت أبا المطوس فحدثني به[٢].

وكذلك أخرج رواية تصريح حبيب سماعه من ابن المطوس الدارقطني في علله (٢٦٩/٨) وقال الدارقطني في العلل (٢٦٧/٨): قال شعبة: «لم يسمعه - أي الحديث - حبيب من أبي المطوس وقد رآه».

وصرح حبيب نفسه بعدم سماعه الحديث من أبي المطوس تارة أُخرى، فقد أخرج الدارقطني في علله (٢٧٢/٨) عن حبيب قال: أما إني لم أسمعه - أي الحديث - منه - أي من أبي المطوس - ولكن أخبرني عمارة بن عمير عن أبي المطوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من أفطر يوماً من رمضان. . .» الحديث.

ثانياً: الاضطراب في السند، وذلك من وجوه:

الوجه الأول: أن الحديث رواه كامل بن العلاء عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن أبي المطوس عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

أخرج هذا السند الدارقطني في العلل (٢٧٣/٨)، فهنا يرويه حبيب عن سعيد بن جبير عن أبي المطوس بدل روايته عن عمارة بن عمير عن أبي المطوس.

وجاء الحديث عن سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي المطوس عن أبيه عن

---

(١) القائل هو حبيب بن أبي ثابت.

(٢) انظر سنن أبي داود (٣٢٦/٢).

أبي هريرة مرفوعاً كما في العلل لابن أبي حاتم (٢٤٥/١).
وأنكر هذه الرواية أبو حاتم الرازي كما في العلل لابنه (١/ ٢٤٥ـ ٢٤٦) وقال أبو حاتم: «إنما هو سفيان عن حبيب عن أبي المطوس.
وشعبة يقول: عن حبيب عن عمارة عن أبي المطوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.
قال أبو محمد[1]: «إنما أنكر عمرو بن دينار بدل حبيب بن أبي ثابت» انتهىٰ أي: أنكر أبو حاتم الرازي رواية عمرو بن دينار عن أبي المطوس.
الوجه الثاني: الاضطراب في رفعه، ووقفه.
أما رواية الرفع فقد سبق تخريجها، وأما الوقف فقد ذكرها الحافظ في تغليق التعليق (١٧١/٣) وقال: «ومن الاضطراب الذي فيه ـ أي في الحديث ـ رواية زيد بن أبي أنيسة له عن حبيب بن أبي ثابت عن علي بن الحسين عن أبي هريرة موقوفاً»، ورواية كامل بن حبيب عن سعيد جبير عن أبي المطوِّس» أهـ.
وقال في الفتح (٢٠٢/٤): «وذكر ابن حزم من طريق العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مثله موقوفاً».
قلت: ورواية الوقف أخرجها ابن أبي حاتم عن أبيه في العلل (٢٥٤/١) وقال: سمعت أبي حدثنا عن هلال بن العلاء عن أبيه عن عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن حبيب بن أبي ثابت عن علي بن الحسين عن أبي هريرة أن رجلاً أفطر في شهر رمضان فأتى أبا هريرة فسأله فقال: لا يقبل منه صوم سنه.
قال أبي: إنما هو حبيب عن عمارة بن عمير عن أبي المطوّس عن أبي هريرة عن النبي أنه قال: «من أفطر يوماً من شهر رمضان من غير عذر لم يقض عنه صيام الدهر» اهـ.
قلت: ولعل هذا الوهم في الرفع حصل من كامل بن العلاء فهو وإن كان وثَّقَه ابن معين ويعقوب ابن سفيان فقد قال فيه النسائي: «ليس بالقوي» وقال ابن حبان: «كان ممن يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل من حيث لا يدري فبطل الإحتجاج به»، وقال الحافظ: «صدوق يخطئ» انظر: تهذيب التهذيب (٥٤٧/٦) والتقريب (ص٨٠٧).
ثالثاً: والعلة الثالثة في هذا الحديث ضعف أبي المطوس والاختلاف في اسمه.

---

(١) هو: عبد الرحمن بن أبي حاتم.

قيل: أبو المطوس، وقيل: ابن المطوس، قال يحيى بن معين «عبدالله بن المطوس أُراه كوفيًّا ثقة»، وكذلك سماه أبو حاتم. وقال البخاري: اسمه يزيد بن المطوس، وكذلك سماه أبو حاتم، وقال تارة: لا يسمى. هكذا اضطرب فيه أبو حاتم: فتارة وافق يحيى بن معين في تسميته عبدالله، وتارة أخرى وافق البخاري في تسميته يزيد، ومرة سأله ابنه هل يسمى؟ فقال: لا»[1].

وقال أبو داود في سننه (٣٢٦/٢): «واختُلف على سفيان وشعبة عنهما: ابن المطوس وأبو المطوّس» اهـ.

وقال عنه ابن حبان في المجروحين (١٥٧/٣): «رجل من أهل الكوفة يروي عن أبيه ما لم يتابع عليه، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد» اهـ.

وتعقبه الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٢٦٦/١٠) وقال: «إذا لم يكن له إلاَّ هذا الحديث ـ يعني حديث أبي هريرة ـ فلا معنى لهذا الكلام» اهـ.

قلت: وذلك لأن الترمذي قال في سننه (١٠١/٣) بعد ذكره لحديث أبي هريرة هذا قال: «حديث أبي هريرة لا نعرفه إلاَّ من هذا الوجه، سمعت محمداً يقول: أبو المطوس اسمه يزيد بن المطوس ولا أعرف له غير هذا الحديث» اهـ.

وقال الذهبي في الميزان (٤٢٧/٧): «اسمه يزيد بن مطوّس ضُعف». ثم قال: «ولا يعرف لا هو ولا أبوه» اهـ.

وقال الحافظ في تهذيبه (٢٦٦/١٠): «قال أحمد: لا أعرفه، ولا أعرف حديثه عن غيره. وقال البخاري: لا أعرف له غير حديث الصيام» اهـ.

ثم صوب الحافظ تسميته بأبي المطوس أو ابن المطوس انظره في تهذيب التهذيب (٢٦٦/١٠) وقال الحافظ في التقريب (ص ١٢٠٦، ترجمه /٨٤٤٠): (ليّن الحديث).

رابعاً: جهالة المطوس، وهي العلة الرابعة في هذا الحديث.

ولقد مرت عبارة الذهبي في الميزان (٤٢٧/٧) أنه قال عن أبي المطوس: «لا يعرف لا هو ولا أبوه).

وقال الحافظ التقريب (ص ٩٤٩، ترجمه: ٦٧٦٠) قال عن المطوس هذا: (مجهول) وقال ابن خزيمة في صحيحه (٢٣٨/٣): (فإني لا أعرف ابن

---

(١) الجرح والتعديل (١٦٧/٥) و (٤٢٨/٨) و (٤٤٨/٩)، تهذيب الكمال (٣٠٠/٣٤).

المطوس ولا أباه) وأغرب ابن حبان فأورده في كتابه الثقات (٤٦٥/٥)، وأمَّا توثيق ابن معين لعبدالله بن المطوس فيجاب عنه من وجوه:

الأول: أنه لم يجزم بالتوثيق بل قال: «أراه» وهذا نوع تردد ويؤكده الأختلاف الحاصل في أسمه.

الثاني: أن ابن معين قد يطلق التوثيق ويقصد به العدالة لا الضبط وهذا من اصطلاحاته الخاصة كقوله في الرجل: لا بأس به، يعني: ثقة.

الثالث: أن الجرح هنا مقدم على التعديل لأن من جرحه جزم بذلك كالحافظ الذهبي وابن حجر فقد تبين لهما حاله.

الرابع: لو سلمنا بقول ابن معين - جدلاً وتنازلاً - فماذا عن أبيه؟ فهو مجهول.

خامساً: الشك في سماع المطوّس من أبي هريرة، وهي العلة الخامسة.

قال الحافظ في الفتح (٢٠٢/٤): (قال البخاري في التاريخ أيضاً: تفرد أبو المطوس بهذا الحديث، ولا أدري سمع أبوه من أبي هريرة أم لا؟ ثم قال: وهذه بطريقة البخاري في اشتراط اللقاء) اهـ.

وكذلك نقل عن البخاري قوله هذا في تهذيبه (٢٦٦/١٠).

هذا والحديث أشار إلى ضعفه البخاري - رحمه الله - لذا ذكره في صحيحه معلقاً بصيغة التمريض. وعلق الحافظ في الفتح (٢٠٢/٤) على تبويب البخاري في قوله: باب إذا جامع في رمضان. ويذكر عن أبي هريرة رفَعَهُ: «من أفطر يوماً من رمضان من غير علة ولا مرض لم يقضه صيام الدهر وإن ضاق»...

قال الحافظ: «وأشار بحديث أبي هريرة أنه لا يصح لكونه لم يجزم به عنه».

أي: لم يذكره معلقاً بصيغة الجزم عن أبي هريرة - رضي الله عنه - بل بصيغة التمريض، وهذا دليل على دقة نقد الإمام البخاري لسند هذا الحديث.

وضعّف الحافظ ابن عبدالبر المالكي الحديث في كتابه التمهيد (فتح البر ٣٨١/٧) وقال: «هو حديث ضعيف لا يحتج بمثله».

وأعله الحافظ بثلاث علل في الفتح (٢٠٢/٤) فقال: «فحصلت فيه ثلاث علل: الاضطراب، والجهل بحال أبي المطوس، والشك في سماع أبيه من أبي هريرة، وهذه الثالثة بطريقة البخاري في اشتراط اللقاء».

وضعف الحديث العلامة الألباني في ضعيف سنن أبي داود (ص ١٨٥ برقم: ٢٣٩٦، ٢٣٩٧) وضعيف سنن ابن ماجه (ص ١٣١، برقم: ٣٢٩).

* تنبيه:

نقل الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في الفتح (٢٠٢/١٠) أن ابن خزيمة

ـ رحمه الله ـ صحح هذا الحديث فقال: «وصححه ابن خزيمة».
قلت: وهذا وهم أو سبق قلم منه ـ رحمه الله ـ[1] وإلاً فإن ابن خزيمة شكك في صحته فقال: «إنْ صح الخبر».
وتمام كلام ابن خزيمة في صحيحه (٢٣٨/٣) هكذا: «باب التغليط في إفطار يوم من رمضان متعمداً من غير رخصةٍ إنْ صَحَّ الخبر فإني لا أعرف ابن المطوس ولا أباه، غير أن حبيب بن أبي ثابت قد ذكر أنه لقي أبا المطوس» ثم ساق الحديث بسنده.
وللحديث طريق أُخرىٰ غير طريق أبي المطوس، أخرجها الدارقطني في سننه (٢١١/٢) من طريق: قيس عن عمرو بن مرة عن عبدالله بن الحارث عن عبدالله بن مالك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. وآفة هذا السند قيس راويه عن عمرو بن مُرة.
وهو: [قيس بن الربيع الأسدي، أبو محمد الكوفي من ولد قيس بن الحارث، ويقال الحارث بن قيس. اختلف فيه العلماء، كان شعبة يوثقه ولا يرضى فيه الجرح، وكذلك وثقه الثوري. وهو معروف بقيس الجوّال لكثرة تجواله وترحاله إلى المشايخ للسماع، وحث شعبه على السماع منه.
قال ابن عدي: وعامة رواياته مستقيمة، والقول فيه ما قال شعبه وأنه لا بأس به.
قلت: ضعفه غيره من أهل العلم وجرحوه وهم على صوابٍ وقولهم أرجح لأنه جرح مُفَسَّر.
قال الإمام أحمد: روىٰ أحاديث منكرة. وقال يحيى بن معين قال عفّان: «أتيناه ـ يعني قيس بن الربيع ـ فكان يحدثنا فكان ربما أدخل حديث مغيرة في حديث منصور».
فقد أشار ابن معين بهذا النقل إلى سوء حفظه.
وقال ابن معين أيضاً: ليس بشيء، وقال مرة: ضعيف الحديث لا يساوي شيئاً. وقال أبو زرعة: فيه لين. وقال الجوزجاني: ساقط. وقال النسائي: ليس بثقة، وقال في موضع آخر: متروك الحديث.
قال البخاري: سمعت ابن رافع يقول: سمعت محمد بن عبيد يقول: ما زال أمره مستقيماً حتى استقضي فقتل رجلاً، يعني أقام عليه الحد فمات.

---

(١) «أو لعلَّه أراد به: ذكره ابن خزيمة في صحيحه» (أبو حمدان).

وسُئل الإمام أحمد: لم ترك الناس حديثه؟ فقال: كان يتشيّع ويخطىء في الحديث.

وقال الذهبي: صدوق لا يحتج به، وقال أيضاً: «أحد أوعية العلم على ضعف فيه من قبل حفظه». وقال الحافظ في التقريب: «صدوق تغيّر لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدَّث به» فالصواب فيه أنه ضعيف لا يحتج به خاصة إذا تفرد بالرواية.

وأمَّا توثيق شعبة له ومن نحا نحوه، فهو إنما لما نظروا إلى بعض رواياته المستقيمة التي حدث بها من سماعه وقبل سوء حفظه، وأمَّا من جرحه فذلك لِما رأىٰ من أوْهامه وتخليطه وما أدخله ابنه عليه.

قال ابن حبان: «قد سبرت أخبار قيس بن الربيع من رواية القدماء، والمتأخرين وتتبعتها فرأيته صدوقاً مأموناً حيث كان شاباً، فلمَّا كبر ساء حفظه، وامتحن بابن سوء فكان يدخل عليه الحديث فيجيب فيه ثقة منه بابنه، فلمّا غلب المناكير على صحيح حديثه، ولم يتميز استحق مجانبته عند الاحتجاج، فكل من مدحه من أئمتنا وحَثَّ عليه كان ذلك منهم لما نظروا إلى الأشياء المستقيمة التي حدث بها عن سماعه، وكل من وهَّاه منهم فكان ذلك لما علموا مما في حديثه من المناكير التي أدخل عليه ابنه وغيره» اهـ.

قلت: وحديث أبي هريرة الذي نحن بصدده هو حديث أبي المطوّس عن أبيه عن أبي هريرة. هو كذلك عند أئمة الحديث ومن أخرجه منهم، وانفرد قيس بهذا السند الذي تفرد به الدارقطني في سننه، فلعله من أوهامه، واختلاطه أو مما أدخله عليه ابنه فظنه من حديثه، والله أعلم.

وتأمل قول عفان وهو يقول: «قدمت عليه فقال: حدثنا الشيباني عن الشعبي، فيقول له رجلٌ: ومغيرة، فيقول: ومغيرة، فقال له: وأبو حصين فقال: وأبو حصين»[١].

وقال ابن حبان: «أخبرنا مكحول قال: سمعت جعفر بن أبان يقول: سألت ابن نمير عن قيس بن الربيع فقال: إنَّ الناس قد اختلفوا في أمره وكان له ابن فكان هو آفته، نظر أصحاب الحديث في كتبه فأنكروا حديثه وظنوا أن ابنه غيّرها»[٢].

---

(١) «فهذا يدل على قبوله التلقين» (أبو الحسن).

(٢) انظر: الجرح والتعديل (٩٦/٧)، المجروحين (٢١٦/٢)، تهذيب الكمال (٢٥/٢٤)، السير أعلام النبلاء (٤١/٨)، ديوان الضعفاء (ص ٣٢٨)، تهذيب التهذيب (٥٢٧/٦)، التقريب (ص ٨٠٤).

والحديث من هذا الوجه، أي برواية قيس ضعفه الحافظ ابن حجر في هدي الساري (ص ٤٥) فبعد أن أعلَّ رواية أبي المطوس بالاضطراب قال: «ورواه الدارقطني من وجه آخر ضعيف» فهو إذن حديث ضعيف لا يصح رفعه، ولا يجوز أن يقال: قال رسول الله ﷺ: «من أفطر يوماً من رمضان...» الخ.

والحديث جاء موقوفاً على ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ.

أخرجه الطبراني في الكبير (٣١٤/٩) (٩٥٧٤) وعبدالرزاق في مصنفه (١٩٩/٤) (٧٤٧٦) من طريق: مغيرة بن عبدالله اليشكري عن رجل قال: قال ابن مسعود: «من أفطر يوماً من رمضان من غير رخصة من الله لقي الله به، وإن صام الدهر كله إن شاء غفر له، وإن شاء عذّبه».

وهذا إسناد ضعيف لإبهام الرجل الراوي عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٥١٦/٢) عن مغيرة اليشكري عن فلان بن الحارث[١] عن ابن مسعود قال: «من أفطر يوماً من رمضان من غير رخصة لم يجزه صيام الدهر كله» وأخرجه البيهقي أيضاً (٢٢٨/٤) وقال فيه مغيرة اليشكري حُدِّثت أن عبدالله بن مسعود قال: «من أفطر يوماً من رمضان...» الحديث.

وبقي الرجل مبهماً إلى الآن كما هو الظاهر في الأسانيد السابقة.

وقال الهيثمي في المجمع (١٧١/٣): (رواه الطبراني ورجاله ثقات).

قلت: فيه رجل مبهم كما سبق.

وكذلك وصله البيهقي في سننه (٢٢٨/٤) من طريق عبدالملك حدثنا المغيرة الثقفي عن عرفجة قال: قال عبدالله بن مسعود... فذكره.

ثم قال البيهقي: «عبدالملك هذا أظنه ابن حسين النخعي ليس بالقوي».

وأخرجه أيضاً الحافظ ابن حجر من طريق أبي الفتح هلالُ بن محمد الحفار في تغليق التعليق (١٧٢/٣)، وهو طريق البيهقي في سننه فوافقه فيه بعلو.

وأثر ابن مسعود له شاهد آخر موقوف علىٰ عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ أخرجه ابن أبي شيبة (٥١٦/٢) من طريق عرفجة عن علي ـ رضي الله عنه ـ قال: «من أفطر يوماً من رمضان متعمداً لم يقضه أبداً طول الدهر». فالأثران مدارهما على عرفجة، وعرفجة هذا هو: «عرفجة بن عبدالله الثقفي، ويقال السلمي الكوفي».

---

(١) جاء في المصنف لابن أبي شيبة (٥١٦/٢) عن بلال بن الحارث وهذا تصحيف والصواب فلان بن الحارث والتصوب من تغليق التعليق (١٧٣/٣).

أورده ابن حبان في كتابه الثقات (٢٧٣/٥) وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة. وروىٰ له ٱلنسائي حديثاً واحداً في فضل رمضان. ولا يخفى تساهل العجلي في التوثيق. وقال ابن القطان: «مجهول».

وقال الحافظ في التقريب (مقبول)[1] أي: مقبول حيث توبع وإلاَّ ليّن الحديث.

فالموقوف إذن من هذا الحديث أيضاً ضغيف لا تصح أسانيده، فأثر ابن مسعود رضي الله عنه الذي أخرجه عبدالرزاق وابن أبي شيبة في مصنفيهما والطبراني في الكبير فيه رجل مبهم مجهول العين، والذي عند البيهقي فهو من طريق عرفجة، وكذا أثر علي ـ رضي الله عنه ـ من طريقه ولا يحتمل تفرده، ولا متابع له.

وذكر ابن حزم من طريق ابن المبارك أن أبا بكر الصديق قال لعمر بن الخطاب فيما أوصاه به: «من صام شهر رمضان في غيره لم يقبل منه ولو صام الدهر أجمع» ولكن بإسناد فيه انقطاع، هكذا قال الحافظ في الفتح (٢٠٣/٤).

* فائدة:

وإذا قلنا أنه موقوف على ابن مسعود أو عليٍّ ـ رضي الله عنهما ـ فما معنى قولهم: «لم يقض عنه صوم الدهر».

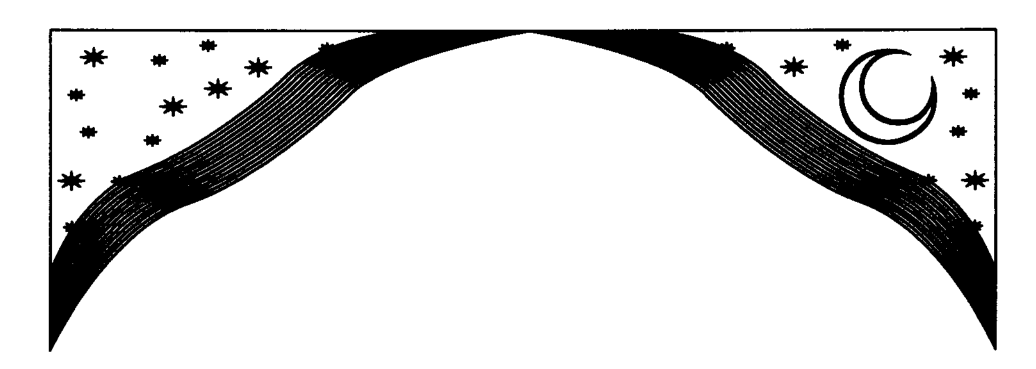
قال الطيبي[2] في شرح المشكاة (٥٩٦/٥): «وهو من باب التشديد والمبالغة، ولذلك أكده بقوله: «وإن صامه» أي: وإن صامه حق صيامه، ولم يقصر فيه، وبذل جهده وطاقته، كما في قوله تعالى: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾[3] وزيد في المبالغة حيث أسند القضاء إلى الصوم إسناداً مجازياً، وأضاف الصوم إلى الدهر إجراء للظرف مجرى المفعول به، إذْ الأصل لم يقض هو في الدهر كله إذا صامه» اهـ.



(١) الجرح والتعديل (١٨/٧)، ثقات العجلي (١٣٣/٢)، تهذيب الكمال (٥٥٧/١٩)، تهذيب التهذيب (٥٤١/٥)، التقريب (ص ٦٧٤).

(٢) هو: الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي، من علماء الحديث والتفسير والبيان، من أهل توريز، من عراق العجم.
انظر: البدر الطالع (٢٢٩/١)، والأعلام (٢٥٦/٢).

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٠٢.



١٢ ـ عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ ـ: «من أفطر يوماً من رمضان من غير رخصة ولا عذر كان عليه أن يصوم ثلاثين يوماً، ومن أفطر يومين كان عليه أن يصوم ستون يوماً، ومن أفطر ثلاثة أيام كان عليه أن يصوم تسعين يوماً».

وفي رواية: «من أفطر يوماً من رمضان من غير عذر فعليه صوم شهر». وفي رواية: مثل هذه مختصرة بلفظ: «. . . من غير علة. .».

۞ ـ موضوع:

أخرجه الدارقطني في سننه (٢/١٩١) ومن طريقة ابن الجوزي في الموضوعات (٢/٥٦٢) من طريق محمد بن صبيح عن عمر بن أيوب الموصلي عن مصاد بن عقبة[١] عن مقاتل بن حيان عن عمرو بن مرة عن عبدالوارث الأنصاري قال: سمعت أنس بن مالك يقول: قال رسول الله ﷺ. . . . فذكره.

هذا إسناد معلول فيه محمد بن صبيح ومصاد بن عقبة وعبدالوارث الأنصاري،

---

(١) جاء في سنن الدارقطني، طبعة دار المحاسن: معاذ بن عتبة وهو تصحيف، والصواب: مصاد بن عقبة. والتصويب من الجرح والتعديل (٨/٤٤٠)، وتهذيب الكمال (٢١/٢٧٩)، ففي ترجمة عمر الموصلي ذكر المزي الرواة الذين روى عنهم الموصلي هذا، وذكر منهم مصاد بن عقبة ولم يقل: معاذ بن عتبة، كما نبّه على هذا التصحيف فضيلة الدكتور: حسين آيت سعيد، مُحقق الوهم والإيهام (٣/١١٢) وفضيلة الدكتور: نور الدين بن شكري، مُحقق الموضوعات لابن الجوزي، فجزاهما الله خيراً، ومنهما استفدتُ هذا التصويب ثم تابعتُ التحقيق، وكذلكِ تَصَحُّف الاسم في الأحكام الوسطى لعبدالحق (٢/٢٩٣) ولم يُنبه على ذلك المُحققان ـ وفقهما الله ـ فَتَنبّه.

وأما محمد بن صبيح فقد ضعَّفه الدارقطني، نقله الذهبي في الميزان (٦/١٩١) قال: «قال الدارقطني: ضعيف الحديث» وأقره الحافظ في اللسان.
وأما مصاد بن عقبة فقد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨/٤٤٠) ولم يذكر شيئاً سوى الرواة عنه ومن روى عنه.
وبه أعلَّ الحديث بلفظه المختصر عبدالحق الأشبيلي في الأحكام الوسطى (٢/٢٣٩) ولكنه أدرج إسنادين لمتن واحد فدخل عليه إسناد في إسناد فوهم، لذا تعقبه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٣/١١٢) فقال: «هذا إسناد مصاد ولا ذكر فيه لمندل وهو غاية في الضعف وليس فيه أهون من مصاد بن عقبه» انتهى، ثم ذكر الرواة عنه.
فالحاصل أن: ابن القطان أعلَّ الحديث بمندل هذا، وأما إسناد مندل فسيأتي بعد قليل. وأما عبدالوارث الأنصاري فقد نقل الترمذي في كتابه العلل الكبير (ص١٢٥) قائلاً: «سألت محمداً عبدالوارث هذا فقال: هو رجل مجهول» انتهى.
قلت: لكن ابن القطان قال في بيان الوهم والإيهام (٣/١١٢) إبان تعقبه على عبدالحق: «وترك أن يبين أنه من رواية عبدالوارث الأنصاري وقد ذكر الترمذي عن البخاري أنه منكر الحديث».
وكذا نقل المعلمي في تعليقه على الفوائد المجموعة (ص٩٥) قال: «وعبدالوارث هذا مولى لأنس منكر الحديث قاله البخاري» انتهى.
قلت: وروايته لهذا الحديث دليل علىٰ ضعفه.
وقال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٣/١١٣): «وذكر ابن أبي خثيمة عن ابن معين أنه قال فيه مجهول» والحديث ضعَّفه الدارقطني في سننه (٢/١٩١) بعد تخريجه: فقال: «ولا يثبت هذا السند، ولا يصح عن عمرو بن مرة» انتهى.
وقال ابن الجوزي في كتاب الموضوعات (٢/٥٦٢): «هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ».
وأقرّه السيوطي في اللآلىء (٢/٩٠) وابن عراق في التتريه (٢/١٤٨) وقال: «فيه من لم أعرفهم».
وأورده الشوكاني في الفوائد (ص٩٥) وأعلَّه بمحمد بن صبيح.
وأخرج الحديث بلفظ مختصر الدارقطني في سننه (٢/١٩١) ومن طريقة ابن الجوزي في الموضوعات (٢/٥٦٣) من طريق مندل بن أبي هاشم عن عبدالوارث عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: **«من أفطر يوماً من رمضان من غير عذر فعليه صوم شهر»**.

قلت: هذا إسناد فيه مندل وعبدالوارث، أما عبدالوارث فقد مرّ أنه منكر الحديث وأما مندل فهو:

مندل بن علي العنزي الكوفي أبو عبدالله، ويقال اسمه: عمرو، ومندل غلب عليه.

قال أبو زرعة: لين الحديث.

وقال أبو حاتم: شيخ.

وقال الإمام أحمد: ضعيف.

وقال الدارقطني: ضعيف، وكذا قال النسائي.

وقال ابن حبان: «كان مرجئاً من العباد، إلا أنه كان يرفع المراسيل، ويسند الموقوفات، ويخالف الثقات في الروايات من سوء حفظه، فلما سلك غير مسلك المتقنين مما لا ينفك عنه البشر من الخطأ وفحش ذلك منه، عدل به غير مسلك العدول فاستحق الترك».

قال الحافظ: «ضعيف»(١).

والحديث ضعَّفه الدارقطني في سننه (٢/١٩١) بعد تخريجه فقال: «هذا إسناد غير ثابت، مندل ضعيف، ومن دون أنس ضعيف أيضاً».

وقال عبدالحق في أحكامه (٢/٢٣٩): «هذا يروي من حديث مندل بن علي ومصاد بن عقبة ولا يصح أيضاً».

قلت: أما هذا فنعم من حديث مندل، أما حديث مصاد بن عقبة فهو الطويل الذي مر. وانظر بيان الوهم والإيهام (٣/١١٢ ـ١١٣) فقد وافقه على التضعيف.

والحديث لم ينفرد به مندل، بل تابعه قيس بن الربيع، أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٤/٢٦١) من طريق: قيس ابن أبي هاشم عن عبدالوارث عن أنس عن النبي ﷺ قال: **«من أفطر يوماً من رمضان من غير علة فعليه صيام شهر»**.

هكذا في تاريخ ابن عساكر: قيس بن أبي هاشم عن عبدالوارث عن أنس مرفوعاً وهو إما وهم أو تصحيف من الناسخ أو الطابع، والصواب: قيس عن أبي هاشم عن عبدالوارث عن أنس مرفوعاً.

---

(١) علّل أحمد (١٢/١٦١)، المجروحين (٣/٢٤ ـ ٢٥)، ضعفاء الدارقطني (ص١٨٧)، تهذيب الكمال (٢٨/٤٩٣)، التقريب (ص٩٧٠).

وكذا أورده السيوطي في اللآلىء (٢/٩٠) وعزاه لابن عساكر مسنداً بإسناده من طريق: قيس عن أبي هاشم عن عبدالوارث عن أنس مرفوعاً.

وهذا إسناد تالف لأن فيه قيس بن الربيع وقد مرت ترجمته في الحديث رقم (١١) وأنه تغير واختلط وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه وكان يلقن، فلعل هذا مما أدخل عليه أو لقنوه إياه.

وأما أبو هاشم هذا فقد قال عنه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٣/١١٣): «وأبو هاشم مجهول ألبته».

وقال المعلمي في تعليقه على الفوائد (ص٩٥): «لا أدري من هو؟».

قلت: أنا عرفته ـ بفضل الله ـ هو: أبو هاشم الرُماني الواسطي، لُقب بالرماني لأنه كان ينزل قصر الرُمان بواسط، قيل: اسمه يحيى بن دينار، وقيل: يحيى بن الأسود، وقيل: ابن أبي الأسود.

تابعي، صغير، ثقة، وثقة ابن معين وأبو زرعة والنسائي والحافظ ابن حجر.

ذكر المزي أنه روى عن إبراهيم النخعي وزاذان أبي عمر الكندي، وروى عنه قيس ابن الربيع وشعيب بن ميمون، وقد وقفت على هذه الروايات في تاريخ واسط مما تأكد عندي أنه هو. والحمد لله[1].

وهذا ولم يخرج الحديث عن حيّز الضعف إذ الروايات كلها مدارها على عبدالوراث.

ومن قبله ضعفاء لا يحتمل منهم ما رووا، بل إلى النكارة أقرب، قال المعلمي ـ رحمه الله ـ عن هذا الحديث في الفوائد المجموعة (ص٩٥):

«الروايات كلها مدارها على عبدالوارث الأنصاري عن أنس، وعبدالوارث هذا مولى لأنس، منكر الحديث، قاله البخاري، وقال ابن معين: مجهول، وضعَّفه الدارقطني ومندل رواه عن أبي هاشم عن عبدالوارث وابن عساكر رواه من طريق قيس ـ هو ابن الربيع أدخل عليه ابنه أحاديث ليست من روايته فرواها ـ عن أبي هاشم عن عبدالوارث وأبو هاشم هذا لا أدري مَن هو؟» انتهى.

قلت: وبهذا نعلم أنه لا معنى لتعقب السيوطي على ابن الجوزي في إشارته إلى رواية ابن عساكر.

---

(١) تاريخ واسط (ص٧٩، ٨٠ ـ ١٨٣)، تهذيب الكمال (٣٤/٣٦٢)، تهذيب التهذيب (١٠/٢٩٣)، التقريب (ص١٢١٧).

* **تنبيه:**

لما أورد الشوكاني هذا الحديث في كتابه الفوائد (ص٩٥) أعلَّه بعمر بن أيوب الموصلي وقال: «لا يحتج به».

قلت: ولكن العلماء وَثقوه ولم أجد من ذكر فيه هذه العبارة، بل عكس ذلك تماماً، قال فيه الإمام أحمد: ليس به بأس.

وقال ابن معين: ثقة مأمون.

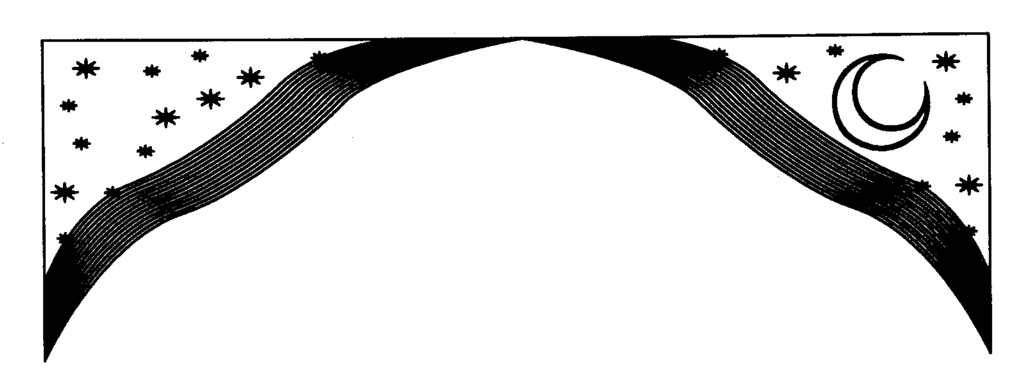
وقال أبو داود: ثقة.

وقال الذهبي: ثقة[1].

والله أعلم.



(١) تهذيب الكمال (٢٧٩/٢١، ٢٨٠)، الميزان (٢٢١/٥).



١٣ ـ «يقول الله ـ عز وجل ـ: إِنَّ أحبَّ عبادي إليَّ أعجلهم فطراً».

وفي رواية: **«أحبُّ عبادي إليَّ أعجلهم فطراً»**.

وفي رواية: **«من أحب عبادي إليَّ أعجلهم فطراً»**.

۞ ـ **ضعيف.**

هذا الحديث مدارهُ على قرة بن عبدالرحمن، يرويه عنه الأوزاعي واختلف عليه فيه. أخرجه أحمد في مسنده (٧٩/٧) (٧٢٤٠)، وابن حبان في صحيحه (٨/ ٢٧٥ـ ٢٧٦) (٣٥٠٧)، والترمذي في سننه (٨٣/٣) (٧٠٠)، والبغوي في شرح السنة (٢٥٦/٦) (١٧٣٣)، من طريق: الوليد بن مسلم عن الأوزاعي حدثني قرة بن عبدالرحمن عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: ... فذكره.

والوليد بن مسلم مدلس مشهور يدلس تدليس التسوية، فلا عبرة بروايته إذا عنعن. قال عنه الحافظ: «ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية»[١].

وتابع الوليد بن مسلم أبو عاصم وأبو المغيرة أخرج متابعتهما مقرونة الترمذي في سننه (٨٣/٣) (٧٠١) من طريق: عبدالله بن عبدالرحمن أخبرنا أبو عاصم وأبو المغيرة عن الأوزاعي عن قرة بن عبدالرحمن عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً بمثله.

وعبدالله بن عبدالرحمن هو الدارمي ـ رحمه الله ـ.

ومتابعة أبي عاصم وأبي المغيرة أخرجها غير الترمذي في سننه فقد أخرج أحمد

(١) تهذيب الكمال (٨٦/٣١)، تهذيب التهذيب (١٦٧/٩)، تقريب التهذيب (ص ١٠٤١).
«وتدليسه هنا تدليس الإسناد لا تسوية» (أبو الحسن).

في مسنده (٢٨٩/٧) (٨٣٤٢) وأبو بكر الفريابي في كتاب الصيام (ص ٤٧) (٣٤)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٧٦/٣) (٢٠٦٢) والعقيلي في ضُعفائه (٤٨٦/٣)، وأبو طاهر ابن أبي الصقر في مشيخته (ص ٧٩) (١٣) كلهم من طريق: أبي عاصم عن الأوزاعي عن قرة بن عبدالرحمن عن الزهري، عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

وأخرج البيهقي في سننه (٢٣٧/٤) من طريق أبي المغيرة، حدثنا الأوزاعي، حدثني قرة بن عبدالرحمن عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة يرفعه.

وأخرج أبو بكر الفريابي في كتاب الصيام (ص ٤٧) (٣٣)، وابن عبدالبر في التمهيد (٤٣٦/٧ فتح البر)، من طريق: محمد بن شعيب عن الأوزاعي، عن قرة بن عبدالرحمن عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة يرفعه.

وأخرج البغوي في شرح السنة (٢٥٥/٦) (١٧٣٢) من طريق العباس بن الوليد البيروتي نا أبي نا الأوزاعي به فهذه أربع متابعات من أبي عاصم وأبي المغيرة، ومحمد بن شعيب والوليد البيروتي للوليد بن سلم.

أما أبو عاصم فهو: الضحاك بن مخلد الشيباني أبو عاصم النبيل. قال عنه الحافظ في التقريب (ص ٤٥٩): «ثقة ثبت». وأمَّا أبو المغيرة فهو: عبدالقدوس بن الحجاج الخولاني. قال الحافظ في التقريب (ص ٦١٨): «ثقة».

وأما محمد بن شعيب فهو: محمد بن شعيب بن شابور الدمشقي الأموي.

قال الحافظ في التقريب (ص ٨٥٤): «صدوق صحيح الكتاب» وبهذا زالت علة وجود الوليد بن مسلم وخشية تدليسه، وهي علة نازلة.

وبقيت علة عالية في السند وهي وجود: قرة بن عبدالرحمن فمدار الطرق كلها عليه؛ لذا قال الترمذي في سننه عن هذا الحديث (٨٣/٣): «حسن غريب» وقرة هذا هو: قرة بن عبدالرحمن بن حيوئيل بن ناشرة المعافري، أبو محمد المصري.

قال عنه الإمام أحمد: «منكر الحديث جداً». وقال عنه ابن عدي «أرجو أنه لا بأس به». وذكره ابن حبان في ثقاته.

وقال ابن معين: ضعيف الحديث، وقال مرة: «كان يتساهل في السماع وفي الحديث وليس بكذَّاب»، قال العجلي: يكتب حديثه، قال أبو حاتم: ليس بقوي، قال أبو زرعة: الأحاديث التي يرويها مناكير، وقال النسائي: ليس

بقوي، قال أبو داود: في حديثه نكارة، قال الحافظ في التقريب: «صدوق له مناكير»[1].

وإسناد فيه مثل قرة لا شك في ضعفه ونكارته؛ لأن الزهري إمام حافظ وله أصحاب كالجبال في العلم والحفظ مثل: مالك، ومعمر، ومحمد بن الوليد الزبيدي، ويونس بن يزيد الأيلي، وعقيل بن خالد الأيلي، وسفيان بن عيينة، فإنهم أتقن الناس في الزهري[2].

أين هؤلاء عن هذا الحديث القدسي العظيم؟ يغيب عنهم، ويرويه قرة بن عبدالرحمن؟! فإن قيل: لكن أبا عبدالرحمن بن أبي حاتم روىٰ بإسناده إلى يزيد بن السمط، قال: «كان الأوزاعي يقول: ما أحد أعلم بالزهري من قرة بن عبدالرحمن بن حيوئيل»[3].

قلت: تعقب ذلك ابن حبان في ثقاته (٣٤٣/٧) فقال: «هذا الذي قاله يزيد بن السمط ليس بشيء يحكم به علىٰ الإطلاق، وكيف يكون قرة بن عبدالرحمن أعلم الناس بالزهري، وكل شيءٍ روىٰ عنه لا يكون ستين حديثاً، بل أتقن الناس في الزهري مالك، ومعمر، والزبيدي ويونس، وعقيل، وابن عيينة، هؤلاء الستة أهل الحفظ والإتقان والضبط والمذاكرة وبهم يعتبر حديث الزهري إذا خالف بعض أصحاب الزهري بعضاً في شيء يرويه».

فمعنى ذلك ـ والله أعلم ـ أن قرة بن عبدالرحمن أعلم بحال الزهري من غيره لا من حيث الضبط والحفظ والإتقان.

قال الحافظ في تهذيبه (٥٠٥/٦): «فيظهر من هذه القصة أن مراد الأوزاعي أنه أعلم بحال الزهري من غيره لا فيما يرجع إلى ضبط الحديث، وهذا هو اللائق، والله أعلم».

فإن قيل: قال عنه الحافظ «صدوق»، والصدوق حديثه حسن.

قلت: الحافظ قال عنه «صدوق له مناكير» وفرق بين أن يقول الحافظ في رجل: صدوق فقط، وبين أن يقول فيه: صدوق له مناكير، أو صدوق يهم أو صدوق يخطىء.

---

(١) الكامل (٧/ ١٨٢ـ ١٨٤)، ضعفاء العقيلي (٤٨٥/٣)، الجرح والتعديل (١٣٢/٧)، ثقات ابن حبان (٣٤٢/٧)، الميزان (٤٧٠/٥)، تهذيب التهذيب (٥٠٤/٦)، التقريب (ص٨٠٠ ـ ٨٠١).

(٢) تهذيب الكمال (٤٢٩/٢٦ ـ ٤٣٠).

(٣) الجرح والتعديل (١٣٢/٧).

فالصدق هنا يحمل على العدالة أي أنه غير مطعون فيه من جهة العدالة والدين، وأمَّا من جهة الضبط فلا، بل له مناكير وينفرد بما لا يتابع عليه لذا لمَّا أخرج العقيلي هذا الحديث في ضعفائه (٤٨٦/٣) في ترجمة قرة بن عبدالرحمن قال: «لا يتابع عليه، وهذا يروىٰ من غير هذا الوجه بإسناد أصلح من هذا».

أما وجه الاختلاف على الأوزاعي فقد ذكر الدارقطني في علله (٢٥٦/٩) روايةً من طريق: محمد بن كثير المصيصي عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

فالملاحظ هنا أن الأوزاعي يرويه عن الزهري مباشرة وهذا من طريق محمد بن كثير المصيصي، وهذا خطأ منه فقد أسقط قرة بن عبدالرحمن بينما يرويه الثقات كأبي عاصم وأبي المغيرة عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري وروايتهم هي المحفوظة؛ وذلك لأنهم ثقات، والمصيصي قال عنه الحافظ في التقريب (ص ٨٩٠): «صدوق كثير الغلط»، فهذا إذن إسناد منكر.

وهذا ما رجحه الدارقطني في علله، حيث قال في العلل (٢٥٦/٩) «يرويه الأوزاعي، واختلف عنه، فرواه محمد بن كثير المصيصي عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

وخالفه أبو عاصم فرواه عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري، وتابعه على ذلك أبو المغيرة عن الأوزاعي. وقول أبي عاصم أشبه بالصواب».

قلت: وتابعهما محمد بن شعيب بن شابور كما عند أبي بكر الفريابي في كتاب الصيام، وعند ابن عبدالبر في التمهيد، كما سبق.

وصحح إسناد الحديث العلامة أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ في تعليقه على مسند أحمد، وهذا على قاعدته ـ رحمه الله ـ في اعتماده على توثيق ابن حبان. وابن حبان ـ رحمه الله ـ كما هو معلوم متساهل في التوثيق وله قاعدة معروفة. خالف فيها الجمهور، لا يعتمد عليه إذا انفرد وينظر في توثيقه، فكيف إذا خالف، فتوثيقه لا يعتبر مقابل جرح أحمد بن حنبل وابن معين وأبي حاتم، وأبي زرعة، والنسائي، وأبي داود لقرة بن عبدالرحمن.

ثم قال العلامة أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ إبَّان تصحيحه لسند هذا الحديث في المسند (٨٠/٧): «ولم ينفرد به قرة عن الأوزاعي، بل رواه عنه حافظان ثقتان، هما: أبو عاصم النبيل، وأبو المغيرة عبدالقدوس رواه عنهما إمام كبير، هو الدارمي فلا علينا أن نقول: إن بهذا الإسناد الثاني على شرط الشيخين..» اهـ.

قلت: رحم الله أبا الأشبال أحمد شاكر وأسكنه فسيح جناته، فقد وهم في نسبة

هذه المتابعة؛ لأن أبا عاصم وأبا المغيرة لم يتابعا قرة في الأوزاعي وإنما تابعا الوليد بن مسلم في روايته عن الأوزاعي، وذلك لأن قرة لا يروي عن الأوزاعي، وإنما الأوزاعي يروي عن قرة، والوليد يروي عن الأوزاعي عن قرة.

وبذكر الأسانيد التي ذكرها الترمذي في سننه (٨٣/٣) (٧٠٠، ٧٠١) تستضح الصورة أكثر.

قال أبو عيسى الترمذي ـ رحمه الله ـ: حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن قرة بن عبدالرحمن عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ فذكر الحديث.

ثم قال أبو عيسى: حدثنا عبدالله بن عبدالرحمن أخبرنا أبو عاصم وأبو المغيرة عن الأوزاعي، بهذا الإسناد نحوه.

فالمتابعة واضحة من أبي عاصم وأبي المغيرة للوليد بن مسلم في روايته عن الأوزاعي لا أنهما تابعا قرة في روايته عن الأوزاعي، وهذا واضح والحمد لله على توفيقه.

من هنا نعلم أن الحديث لم يتابع عليه قُرةَ أحدٌ وإنما لا يزال المدار عليه وهو لا يحتمل تفرده بل تعتبر من مناكيره.

وللحديث في الظاهر طريق أُخرىٰ ـ لا تصح ـ فيها متابعة من الزبيدي لقرة بن عبدالرحمن في روايته عن الزهري أخرجها:

الطبراني في الأوسط (٥٤/١) (١٤٩)، وابن عدي في الكامل (١٣/٨)، وتمام في فوائده [(١٨٤/٢) (٥٧٤) الروض البسّام].

من طريق: مسلمة بن علي الخشني عن محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة بمثله. وهي طريق تفرد بها مسلمة بن علي.

قال الطبراني في الأوسط (٥٤/١): «لم يرو هذا الحديث عن الزبيدي إلاَّ مسلمة بن عليّ» ومسلمة هو: مسلمة بن علي الخشني الشامي، أبو سعيد الدمشقي البلاطي.

قال عنه ابن معين: «ليس بشيء»، قال البخاري: «منكر الحديث عن الأوزاعي، قال النسائي: متروك الحديث، قال ابن عدي: «كل أحاديثه ـ ما ذكرته وما لم أذكره ـ كلها أو عامتها غير محفوظة»، قال أبو زرعة: منكر الحديث.

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: [سُئل أبي عن مسلمة بن علي فقال: «ضعيف

الحديث لا يشتغل به». قلت: هو متروك الحديث؟ قال: «هو في حد الترك، منكر الحديث»].

قال دحيم: ليس بشيء، قال الذهبي: «شامي واهٍ»، قال الحافظ ابن حجر: «متروك»[1].

قلت: الحديث غير محفوظ من هذا الوجه، والحمل فيه على مسلمة فإنه متروك ورواياته غير محفوظة، فالحديث حديث قرة، رواه الجماعة عن الأوزاعي عن قرة بن عبدالرحمن، وإنما خالفهم مسلمة فرواه عن الزبيدي عن الزهري ولا يكاد يحفظ من هذا الوجه، فعاد الحديث إلى قرة الضعيف.

ولو سلمنا جدلاً أنها رواية محفوظة فلا عبرة بها، ولا قيمة لها في باب الاعتبار لأن مسلمة بن علي الذي جاءت من طريقه متروك، فمتابعته وجودها كعدمها فلا تقوم بها حجة؛ لأن من شروط قبول المتابعة صحة السند إلى المتابع ولم يصح السند إلى الزبيدي لأنه من طريق مسلمة بن علي.

والحديث ضعفه العلامة محمد ناصر الدين الألباني في ضعيف سنن الترمذي (ص ٨٠) (٧٠٤) وفي ضعيف الجامع (ص ٥٨٨) (٤٠٤١).

* فائدة:

لقد صحت عدة أحاديث في فضل تعجيل الفطر منها ما أخرجه البخاري في صحيحه (١٩٥٧) عن سهلٍ بن سعدٍ أنَّ رسول الله ﷺ قال:

«لا يزال الناسُ بخير ما عَجَّلوا الفطر».

* تنبيه على بدعة الإمساك قبل الفجر:

الإمساك المحدث في هذا الزمان غير شرعي وهو الذي قبل أَذان الفجر بخمس دقائق كما هو مذكور في التقويم بزعم الاحتياط، وهؤلاءِ لم يفهموا الاحتياط، إذْ الاحتياط ليس معناه التشدد في الدين والتضييق على المسلمين وإنما ضابط الاحتياط هو: أن يكون الأمر المحتاط فيه أقرب إلى الشرع ويشترط فيه أن لا يخالف النصوص الشرعية، لذا على المسلم أن يأكل ويشرب حتى يسمع أذان الفجر ولا يُمسك قبل الأذان احتياطاً بخمس دقائق أو أكثر.

قال الحافظ ابن حجر الشافعي ـ رحمه الله ـ في الفتح (٤/٢٤٩):

«من البدع المنكرة ما أُحدث في هذا الزمان من إيقاع الأذان الثاني قبل الفجر

---

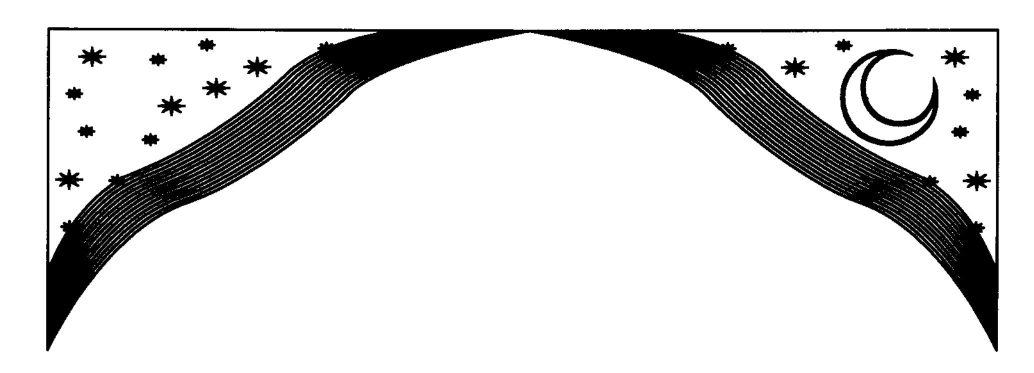
(١) الكامل (٨/ ١٢ـ ٢١)، الجرح والتعديل (٨/٢٦٨)، الميزان (٦/٤٢٣)، التقريب (ص ٩٤٢ـ ٩٤٣).

بنحو ثلث ساعة في رمضان، وإطفاء المصابيح التي جعلت علامة لتحريم الأكل والشرب على من يريد الصيام زعماً ممن أحدثه أنه للاحتياط في العبادة ولا يعلم بذلك إلاَّ آحاد الناس وقد جرهم ذلك إلى أن صاروا لا يؤذنون إلاّ بعد الغروب بدرجة لتمكين الوقت زعموا فأخروا الفطر وعجلوا السحور وخالفوا السنة، فلذلك قل عنهم الخير وكثر فيهم الشر، والله المستعان» اهـ.

قلت: ومما يدل على أن هذا الإمساك غير شرعي قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾.

فكما أنَّ تعجيل الفطور سنة، كذا تأخير السحور سنة، وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشَرُّ الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة وإنْ رآها الناسُ حسنة.





١٤ ـ «أفضل الصدقة صدقة في رمضان».

۞ ـ **ضعيف.**

بهذا اللفظ المختصر أخرجه الخطيب في تاريخه (٣١٥/١٣)، وابن الجوزي في العلل المتناهية [كما في تلخيص الواهيات (ص ١٧٥) برقم (٤٩٩)] نحوه من طريق: صدقة بن موسى عن ثابت عن أنس يرفعه.

وأخرجه مطولاً الترمذي في سننه (٣/ ٥١ـ ٥٢) (٦٦٣) والبيهقي في الشعب (٣٧٧/٣) (٣٨١٩) من طريق: صدقة بن موسى عن ثابت عن أنس قال: [سئل النبي ﷺ: أيُّ الصوم أفضل بعد رمضان؟ فقال: «شعبان لتعظيم رمضان» قيل: فأيُّ الصدقة أفضل؟ قال: «صدقة في رمضان»] واللفظ للترمذي.

وسبب ضعف هذا الحديث صدقة بن موسى فمدار طرق الحديث تدور عليه وتنصب عنده. وصدقة هذا هو: صدقة بن موسى الدقيقي، يكنىٰ أبا المغيرة أو أبا محمد السلمي البصري.

قال عنه يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال مرة: ضعيف.

وقال النسائي: ضعيف.

قال ابن عدي: «بعض أحاديثه مما يتابع عليه، وبعضه لا يتابع عليه».

قال أبو حاتم: «ليّن الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، ليس بقوي».

قال ابن حبان: «كان صالحاً إلاَّ أن الحديث لم يكن من صناعته فكان إذا روىٰ قلب الأخبار حتى خرج عن حد الاحتجاج به».

وكذا ضعفه أبو داود والنسائي والدولابي.

قال الترمذي في سننه: «ليس عندهم بذاك القوي»، قال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»، قال البزار: «ليس بالحافظ عندهم»، وقال مرة: «ليس به بأس».

قلت: الجرح مقدم على التعديل. وقال الساجي: «ضعيف الحديث».
قال الحافظ في التقريب «صدوق له أوهام»[1].
وقول الحافظ: صدوق، يحمل على العدالة وذلك لأنه أردف هذه العبارة بقوله: له أوهام، أما العدالة، فلا إشكال فيها عنده، وأمَّا الضبط فضعيف فيه عند الحافظ ولا ريب عندي في ذلك.
ومما يدل على أن الصدق هنا يحمل على العدالة قول ابن حبان ـ رحمه الله ـ السابق حين قال عن صدقة هذا: «كان صالحاً إلاَّ أن الحديث لم يكن من صناعته. . .».
والحديث ضعفه الترمذي في سننه (٥٢/٣) فقال عقب تخريج الحديث: «هذا حديث غريب، وصدقة بن موسى ليس عندهم بذاك القوي».
قوله: غريب؛ أي: ضعيف، ورمز لضعفه السيوطي كما في فيض القدير (٥٠/٢).
وقال ابن الجوزي: «هذا لا يثبت وفيه صدقة بن موسى»[2]، وأعله الذهبي بصدقة هذا في تلخيصه لكتاب الواهيات (ص ١٧٥).
وضعّف الحديث أيضاً أبو عبدالرحمن محمد ناصر الدين الألباني في ضعيف سنن الترمذي (ص ٧٥) (١٠٤) وفي إرواء الغليل (٣٩٧/٣) (٨٨٩) وقال: «أشار المنذري في الترغيب إلى تضعيف الحديث»[3].
والدليل على ضعف هذا الحديث أن في بعض متنه نوع نكاره وذلك قوله: «أي الصوم أفضل بعد رمضان؟» فقال النبي ﷺ: «شعبان لتعظيم رمضان» فهذه الزيادة والرواية تفرد بها ضعيف ـ أعني أبا المغيرة صدقة بن موسىٰ ـ مخالفاً حديثاً صحيحاً وهو ما رواه أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرّم، وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل»[4] والله أعلم.

---

(١) انظر: الكامل (٥/ ١١٨ـ ١٢٢)، الجرح والتعديل (٤٣٢/٥)، المجروحين (٣٧٣/١)، تهذيب التهذيب (٤٣/٤)، تقريب التهذيب (ص ٤٥٢)، الميزان (٤٢٨/٣)، سنن الترمذي (٥٢/٣).

(٢) نقلاً من فيض القدير (٥٠/٢).

(٣) وذكر مراجع غير التي ذكرتها وهي من النفائس فلله دره من إمام مطلع واسع المعرفة ومن نفس الطريق الذي خرجته فالحمد لله على توفيقه.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١١٦٣) في كتاب الصيام، باب فضل صوم المحرم، وأبو داود (٣٣٥/٢) (٢٤٢٩)، والترمذي (١١٧/٣) (٧٤٠)، والنسائي (٢٢٩/٣) (١٦١٢) وغيرهم.



١٥ ـ «رأيت النبي ﷺ في النوم فرأيته لا ينظر إليَّ، فقلت: يا رسول الله ما شأني؟ قال: أوَ لست المقبل وأنت صائم، فقلت: والذي نفس عمر بيده لا أُقَبِّل وأنا صائم أبداً».

۞ ـ **منكر.**

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤٧٧/٢)، والبزار في مسنده [(٢٢٩/١) (١١٨) البحر الزخار]، وإسحاق بن راهويه في مسنده [كما في المطالب العالية (٤١٣/١) (١٠٨٥)]، والطحاوي في شرح المعاني (٨٨/٢)، وأبو نعيم في الحلية (٨٠/١) (١٠٥)، والبيهقي في الكبرىٰ (٢٣٢/٤).

من طريق: عمر بن حمزة عن سالم عن ابن عمر عن عمر قال: فذكره.

آفة هذا السند عمر بن حمزة فإن هذا من مناكيره. وهو عمر بن حمزة بن عبدالله بن عمر بن الخطاب(١).

قال عثمان بن سعيد: قلت ليحيى بن معين: ما حال عمر بن حمزة الذي روىٰ عن سالم؟ قال: ضعيف.

وقال الإمام أحمد: عمر بن حمزة أحاديثه مناكير، روىٰ عنه أبو أسامة ومروان الفزاري، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: «لا أعلم يروي عنه غير مروان وأبو أسامة(٢) وهو ممن يكتب حديثه».

---

(١) تصحف الاسم من عمر إلى عمرو بن حمزة في: إتحاف الخيرة للبوصيري، ومصنف ابن أبي شيبة، والحلية لأبي نعيم، فتنبه.

(٢) والصواب «أبي أُسامة» لأنه معطوف على مجرور، وهو «مروان» لأن الاسم الذي يقع بعد (غير) يعرب على أنه مضاف إليه، فـ «مروان» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والألف والنون فهو مجرور و «أبي أسامة» معطوف عليه، والمعطوف على المجرور مجرور، وعلامة جره الياء لأنه من الأسماء الخمسة.

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان ممن يخطىء، وقال الحافظ في التقريب: «ضعيف»، وقال الحاكم: «أحاديثه مستقيمة»[1].

والحديث قال عنه البوصيري في إتحاف الخيرة (٣/٤٤٨):

«رواه إسحاق وأبو بكر بن أبي شيبة، والبزار بسند ضعيف، لضعف عمر بن حمزة بن عبدالله بن عمر» وقال الهيثمي في المجمع (٣/١٦٨): «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح»، وقال البزار في مسنده (١/٢٣٠):

«وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر بهذا اللفظ إلاَّ من هذا الوجه، وقد روي عن عمر عن النبي ﷺ خلاف هذه الرواية».

وقال البيهقي في الكبرى (٤/٢٣٢):

«تفرد به عمر بن حمزة فإن صح فعمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ كان قوياً مما يتوهم تحريك القبلة شهوته والله أعلم».

قلت: وإن صح فلا تقوم به حجة أيضاً، لأنه منام، والأحكام الشرعية لا تثبت بالمنامات.

لذا تعقب ابن التركماني في الجوهر النقي [(٤/٢٣٢) مع السنن الكبرىٰ] تعقب كلام البيهقي السابق فقال: «هذا الحديث يرد من جهتين:

أحدهما: أن عمر بن حمزة ضعفه ابن معين، وقال أحمد والرازي: أحاديثه مناكير.

والثاني: أن الشرائع لا تؤخذ من المنامات لا سيَّما وقد أفتى النبي ﷺ عمر في اليقظة بإباحة القبلة، ذكره أبو داود وغيره وهو في ذلك الوقت أشد وأقوىٰ منه حين رأىٰ هذا المنام فمن المحال أن ينسخ ﷺ تلك الإباحة بعد موته حين كان عمر أسن وأضعف من ذلك الوقت، فلا حاجة إذاً إلى تأويل البيهقي هذا الحديث بهذا التأويل الضعيف، إذ لو كان عمر قويًا يتوهم تحريك القبلة شهوته كما زعم البيهقي لما أباحها النبي ﷺ له في اليقظة بالطريق الأولى» اهـ.

قلت: وبمثله قال الطحاوي في شرح المعاني (٢/٨٩).

ونكارة متن هذا الحديث ظاهرة من حيث إنه خالف الحديث الصحيح في إباحة النبي ﷺ القبلة لعمر من جهة، ومن جهة أخرى أن عمر بن حمزة تفرد بروايته

---

(١) الكامل (٦/٣٨)، تهذيب الكمال (٢١/٣١١)، تهذيب التهذيب (٦/٤٣)، تقريب التهذيب (ص ٧١٦).

من بين أصحاب سالم، وأَمَّا حديث إباحة القبلة لعمر فذلك ما رواه جابر بن عبدالله قال: [قال عمر بن الخطاب: هششت فقبَّلت وأنا صائم، فقلت: يا رسول الله صنعت اليوم أمراً عظيماً؛ قبَّلت وأنا صائم. قال: «أرأيت لو مضمضت من الماء وأنت صائم؟» قلت: لا بأس به. قال: «فَمَه؟!» وفي رواية: «ففيم؟»(1)] أي: ففيم الجَزَع؟

* فائدة فقهية

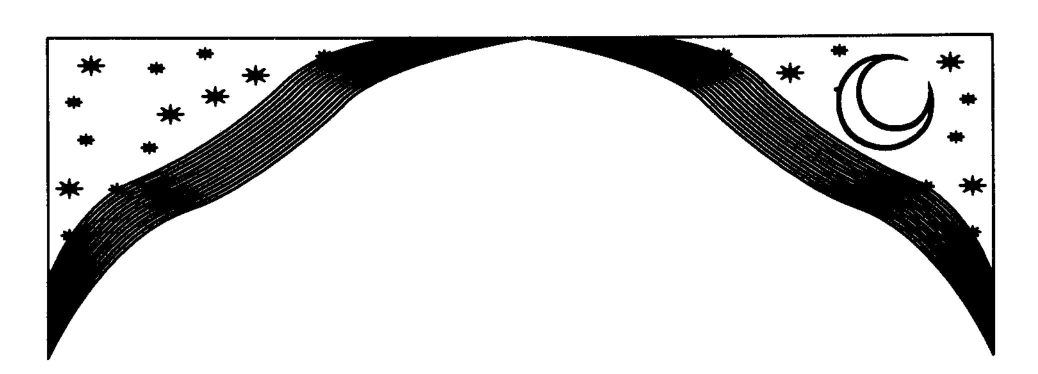
قال الترمذي في سننه (٣/١٠٦):

«اختلف أهل العلم من أصحاب النبيِّ ﷺ وغيرهم في القبلة للصَّائم فرخَّص بعض أصحاب النبي ﷺ في القبلة للشيخ، ولم يرخِّصوا للشباب مخافة أن لا يسلم له صومه والمباشرة عندهم أشدُّ.

وقد قال بعض أهل العلم: القبلة تَنْقُصُ الأجر ولا تُفْطِر الصائم، ورأوا أنَّ للصائم إذا ملك نفسه أن يُقبِّل، وإذا لم يأمن على نفسه ترك القبلة، ليسلم له صومه، وهو قول سفيان الثوري والشافعي» اهـ.



(١) أخرجه أبو داود واللفظ له (٢/٣٢٢). وابن أبي شيبة في مصنفه (٢/٤٧٦)، والطحاوي في شرح المعاني (٢/٨٩) وغيرهم، وصححه العلامة الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢/٦٤).



١٦ ـ [إذا كان أوّلُ ليلةٍ (وفي رواية: أوَّل يوم) من شهر رمضان نادىٰ الجليل رضوان خازن الجنة فيقول: لبيّك وسعديك، فيقول: نجّد[1] جنتي وزيّنها للصائمين من أمة محمد، لا تغلقها عنهم حتىٰ ينقضي شهرهم، ثم ينادي مالكاً خازن جهنم: يا مالك، فيقول: لبيّك وسعديك، فيقول: أغلق أبواب الجحيم عن الصائمين من أمة محمد، لا تفتحها عليهم حتىٰ ينقضي شهرهم.

ثم ينادي جبريل: يا جبريل، فيقول: لبيك ربي وسعديك، يقول: انزِل إلى الأرض فغُلَّ مَرَدة الشياطين عن أمة أحمد لا يفسدوا عليهم صيامهم، ولله ـ عز وجل ـ في كُلّ يومٍ من رمضان عند طلوع الشمس، وعند وقت الإفطار عُتَقاء يعتقهم مَن النار عبيدٌ وإماءٌ، وله في كل سماءٍ ملَكٌ يُنادي، عُرْفُه تحت عرش رب العالمين، ورجله في تخوم الأرض السابعة السُفلى، جناح له بالمشرق مُكلَّل بالمرجان والدّر والجوهر، وجناح له بالمغرب مُكلَّلٌ بالمرجان والدُّر والجوهر، ينادي: هل من تائب يتاب عليه؟ هل من داع يستجاب له؟ هل من مظلوم فينصر؟ هل من مستغفر يغفر له؟ هل من سائل يُعطىٰ سؤله؟ قالوا: الرب تعالىٰ ينادي الشهر كلَّه: عبيدي وإمائي، أبشروا أوشك أن ترفع عنكم هذه المؤونات

(١) نجدِّ، أي: زين جنتي.

إلى رحمتي وكرامتي فإذا كانت ليلة القدر ينزل جبريل في كُبكُبَةٍ من الملائكة يُصَلُّون على كل عبدٍ قائم وقاعد يذكر الله ـ عز وجل ـ فإذا كان يوم فطرهم باهىٰ بهم ملائكته ما جزاء أجيرٍ وفّىٰ عمله؟

قالوا: رب جزاؤه أن يوفّي أجرَهُ، قال: عبيدي وإمائي قضوا فريضتي عليهم، ثم خرجوا يعجُّون إليَّ بالدُّعاء، وجلالي وكرامتي وعُلوّي، وارتفاع مكاني لأُجيبنّهم اليوم: ارجعوا فقد غفرت لكم وبدّلت سيئاتكم حسنات، فيرجعون مغفوراً لهم].

۞ ـ موضوع.

أخرجه ابن حبان في المجروحين (١/١٨١) ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ٥٤٦ـ ٥٤٧)، وابن عدي في الكامل (٢/٩٩)، من طريق: أصرم حدثنا محمد بن يونس الحارثي عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ. . . ، فذكره.

وأصرم هذا هو المتهم بوضعه وهو: أصرم بن حوشب الهمذاني، الخراساني، أبو هشام.

قال ابن حبان: «كان يضع الحديث على الثقات»، وقال الدارمي: قلت ليحيى بن معين: فأصرم بن حوشب تعرفه؟ قال: كذّاب خبيث، وقال البخاري: «متروك الحديث».

قلت: ومتروك الحديث من البخاري ليست بالأمر الهيِّن فالمعروف عنه ـ رحمه الله ـ أنه لطيف العبارة في الجرح.

وقال ابن عدي: «عامة رواياته غير محفوظة وهو بيّن الضعف»، وقال مسلم والنسائي: متروك، وقال الدارقطني: منكر الحديث، وقال السعدي: كتبت عنه بهمذان وهو ضعيف، وقال ابن المديني: كتبت عنه بهمذان، وضربت على حديثه، وقال الفلاّس: مُتَّرِدِ يرىٰ الإرجاء»[٢].

وقال ابن الجوزي في الموضوعات (٢/٥٤٧) بعد أن أخرج هذا الحديث: «هذا حديث لا يصح، وأصرم هو ابن حوشب، قال يحيى: كذّاب خبيث، وقال ابن

---

(١) المجروحين (١/١٨١)، الكامل لابن عدي (٢/١٠١)، الميزان (١/ ٤٣٧ـ ٤٣٨)، ضعفاء العقيلي (١/١١٨).

حبان: كان يضع الحديث على الثقات، وقد رواه أَخصر من هذا أخرىٰ» اهـ.

وجاء الحديث من طريق آخر عن أنس ـ رضي الله عنه ـ أخرجه العقيلي في كتابه الضعفاء (٣/ ١٣٨ـ ١٣٩) من طريق أبي معمر عباد بن عبدالصمد عن أنس بن مالك أنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: [إذا كان أوَّل يوم من شهر رمضان نادى الله تبارك وتعالى رضوان خازن الجنة يقول: يا رضوان. فيقول: لبيك سيدي وسعديك، فيقول: زين الجنان للصائمين والقائمين من أمة محمد ﷺ ثم لا يغلقها حتى ينقضي شهرهم، ثم إذا كان اليوم الثالث أوحى الله تبارك وتعالى إلى جبريل: يا جبريل اهبط إلى الأرض فضلل مردة الشياطين وعتاة الجن كي لا يفسدوا على عبادي صومهم، ثم قال ﷺ: إن لله تبارك وتعالى ملكاً رأسه تحت عرش الرحمن ورجلاه في تخوم الأرض السابعة السفلى له جناحان أحدهما بالمشرق والآخر بالمغرب أحدهما من ياقوت أحمر والآخر من زبرجد أخضر ينادي في كل ليلة من شهر رمضان هل من تائب فيتاب عليه، هل من مستغفر فيغفر له، هل من صاحب حاجة فيسعف بحاجته؟ يا طالب الخير! أبشر، ويا طالب الشر! أقصر وأبصر، ثم قال: ألا وإن لله تبارك وتعالى في كل ليلة عند السحور والإفطار سبعة آلاف عتيق من النار قد استوجبوا العذاب من كل رب العالمين، ثم قال: فإذا كان ليلة القدر هبط جبريل عليه السلام في كبكبةٍ من الملائكة له جناحان أخضران منضوضان بالدر والياقوت لا ينشرهما جبريل في كل سنة إلا ليلة واحدة وذلك قوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾.

أما الملائكة فمن تحت سدر المنتهى، وأما الروح فهو جبرائيل عليه السلام فيمسح بجناحيه يسلم على القائم والنائم والمصلي مَن في البرَ ومن في البحر السلام عليك يا مؤمن السلام عليك يا مؤمن حتى إذا طلع الفجر صعد جبرائيل عليه السلام ومعه الملائكة يتلقاه أهل السموات فيقول: يا جبرائيل ما فعل الرحمن بالصائمين شهر رمضان؟ فيقول جبريل عليه السلام: خيراً، ثم يسجد جبريل ومن معه من الملائكة فيقول الجبار عز وجل: يا ملائكتي ارفعوا رؤوسكم أشهدكم أني قد غفرت للصائمين شهر رمضان إلا لمن أبى أن يسلم عليه جبريل. قال: وجبريل عليه السلام لا يسلم في تلك الليلة على مدمن خمر، ولا عشارٍ، ولا شاعرٍ، ولا صاحب طوية ولا عَرْطَبَةٍ، ولا عاق والديه، ثم قال فإذا كان يوم الفطر نزلت الملائكة فوقفت على أفواه الطريق يقولون: يا أمة محمد أغدوا إلى ربٍ كريم فإذا صاروا إلى المصلى نادى الجبار فقال: يا

ملائكتي ما جزاء الأجير إذا فرغ من عمله؟ قالوا: ربنا جزاؤه أن يوفى أجره، قال: فإن هؤلاء عبادي وبنو عبادي أمرتهم بالصيام فصاموا وأطاعوني، وقضوا فريضتي، قال: فينادي مناد: يا أمة محمد ارجعوا راشدين فقد غفر لكم].

وهذا الطريق أيضاً في إسناده كذاب، منكر الحديث، فلا عبرة به، ولا تقوم به حجة، وهو: عباد بن عبدالصمد، أبو معمر البصري.

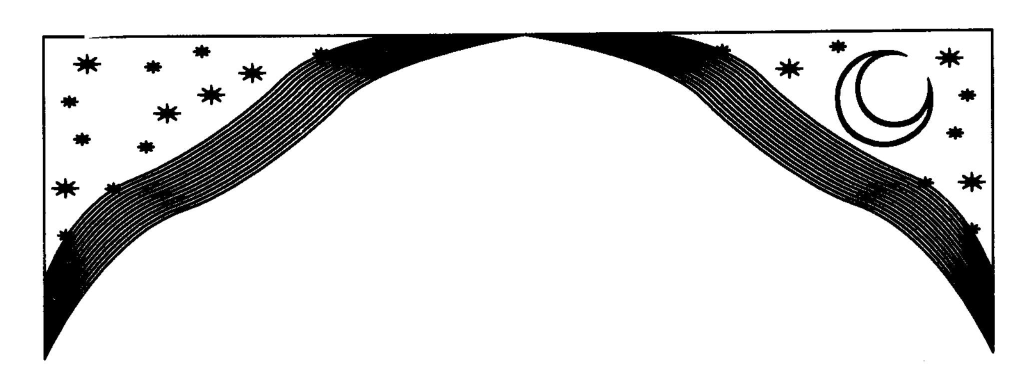
قال عنه العقيلي: «أحاديثه مناكير، لا يعرف أكثرها إلاَّ به»، وقال البخاري: «ابن عبدالصمد عن أنس منكر الحديث»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث، لا أعرف له حديثاً صحيحاً»، وقال ابن عدي: «عباد بن عبدالصمد له عن أنس غير حديث منكر، وعامة ما يرويه في فضائل علي، وهو ضعيف منكر الحديث ومع ذلك غالي في التشيع».

وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً، يروي عن أنس ما ليس من حديثه، وما أراه سمع منه شيئاً، فلا يجوز الاحتجاج به فيما وافق الثقات فكيف إذا انفرد»[1].

قلت: ولا أستبعد أن يكون عباد بن عبدالصمد سرق الحديث من أصرم وزاد فيه أو من وضعه هو. والحديث هذا جاء عن عدد من الصحابة منها المطوَّل ومنها المختصر على أجزاءٍ منه انظرها في الأحاديث القادمة.



(١) انظر: ضعفاء العقيلي (٣/١٣٨)، الجرح والتعديل (٦/٨٢)، الكامل لابن عدي (٥/ ٥٥١ـ ٥٥٢)، المجروحين (٢/١٧٠)، الميزان (٤/ ٣١ـ ٣٢).



١٧ ـ «إذا كان أول ليلة من شهر رمضان نادى في كل سماء ملك هل من تائب يتاب عليه؟ هل من داع يستجاب له؟ هل من مظلوم فينصره الله ـ عز وجل ـ؟ هل من مستغفر يغفر له؟ هل من سائل يعطىٰ سؤاله؟ قال: والرب عز وجل ينادي الشهر كله: عبادي وإمائي أبشروا واصبروا وداوموا أوشك أن أرفع عنكم ـ يعني المؤنة ـ إلى رحمتي وكرامتي».

۞ ـ موضوع.

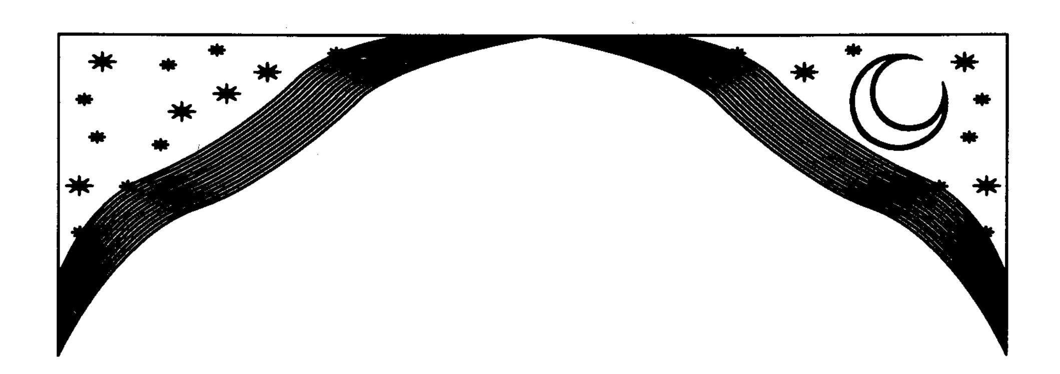
أخرجه ابن الجوزي في الواهيات (٥٣٢/٢) (٨٧)، من طريق: أصرم بن حوشب، قال: نا محمد بن يونس الحارثي عن قتادة عن أنس مرفوعاً.

وفي إسناده أصرم بن حوشب وقد سبقت ترجمته في الحديث رقم (١٦) قبل قليل. فتارة رواه بلفظ مطول وأخرى بلفظ مختصر، فهو حديث موضوع، باطل بلفظيه المطول والمختصر.

قال ابن الجوزي في هذا الحديث في الواهيات (٥٣٢/٢): «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ وأصرم ليس بشيء، قال يحيى: كذاب خبيث، وقال البخاري: متروك الحديث، وقال ابن حبان: يضع الحديث على الثقات، وقال: هذا متن باطل».

وقال الذهبي في تلخيص الواهيات (ص ١٧٢): «فيه أصرم بن حوشب متهم، ثنا محمد بن يونس الحارثي ـ واهٍ ـ عن قتادة عن أنس».





١٨ ـ «إن الجنة لتُنَجَّد (وفي رواية: لتزين) وتُزخرف من الحول إلى الحول لدخول شهر رمضان فإذا كانت أول ليلة من شهر رمضان هبت ريح من تحت العرش، يقال لها: المثيرة، تصفق ورق أشجار الجنة، وحلق المصاريع، فيسمع لذلك طنين لا يسمع السامعون أحسن منه، وتجيء الحور العين حتى تقف بين يدي شرف الجنة، فينادين: هل من خاطب إلى الله ـ عز وجل ـ فيزوجه؟ ثم يقلن: يا رضوان، ما هذه الليلة؟ فيجيبهم بالتلبية، ثم يقول: يا خيرات حسان، هذه أول ليلة من شهر رمضان فتحت أبواب الجنان للصائمين من أمة أحمد ﷺ، قال: ثم يقول الله ـ عز وجل ـ: يا رضوان، افتح باب الجنان. يا مالك، أغلق أبواب النار عن الصائمين من أمة أحمد ـ عليه أفضل الصلاة والسلام ـ يا جبريل إهبط إلى الأرض فصفد مردة الشياطين، وغلهم بالأغلال، ثم اقذف بهم في لجج البحار حتى لا يفسدوا على أمة حبيبي صيامهم. قال: ويقول الله ـ عز وجل ـ في كل ليلة من شهر رمضان ثلاث مرات: هل من سائل فأعطيه؟ هل من تائب فأتوب عليه؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ من يقرض المليء غير المعدوم؟ والوفي غير الظلوم؟ قال: والله ـ عز وجل ـ في كل يوم من شهر رمضان عند الإفطار ألف ألف عتيق من النار، فإذا كانت ليلة الجمعة ويوم الجمعة أعتق في كل ساعة منها ألف ألف

عتيق من النار كلهم قد استوجب العذاب، فإذا كان في آخر شهر رمضان أعتق في ذلك اليوم بقدر ما أعتق من أول الشهر إلى آخره، فإذا كانت ليلة القدر يأمر جبريل عليه السلام ليهبط في كبكبة، وله ستمائة جناح، منها جناحان لا ينشرهما إلا في ليلة القدر، فينشرها تلك الليلة فيجاوزان المشرق والمغرب، ويبث جبريل ـ عليه السلام ـ الملائكة في هذه الأمة فيسلمون على كل قائم وقاعد ومصل وذاكر ويصافحونهم ويؤمنون على دعائهم حتى يطلع الفجر، فإذا طلع الفجر نادى جبريل ـ عليه السلام ـ: يا معشر الملائكة الرحيل الرحيل، فيقولون: يا جبريل ما صنع الله في حوائج المؤمنين من أمة محمد ﷺ فيقول: إن الله تعالى نظر إليهم في هذه الليلة فعفا عنهم وغفر لهم إلا أربعة، فقال رسول الله ﷺ: وهؤلاء الأربعة: رجل مدمن السكر، وعاق لوالديه، وقاطع رحم، ومشاحن، فقيل: يا رسول الله وما المشاحن؟ قال: هو المصارم، فإذا كانت ليلة الفطر سميت ليلة الجائزة وإذا كانت غداة الفطر يبعث الله ـ عز وجل ـ الملائكة فيهبطون إلى الأرض فيقومون على أفواه السكك فينادون بصوت يسمعه جميع من خلق الله إلا الجن والإنس فيقولون: يا أمة محمد اخرجوا إلى رب كريم يغفر العظيم، فإذا برزوا إلى مصلاهم يقول الله ـ عز وجل ـ يا ملائكتي ما جزاء الأجير إذا عمل عمله؟ فيقول الملائكة: إلهنا وسيدنا جزاؤه أن توفيه أجره، فيقول الله تعالى أشهدكم يا ملائكتي أني قد جعلت ثوابهم من صيامهم شهر رمضان وقيامهم رضائي ومغفرتي، ويقول الله: سلوني فوعزتي وجلالي لا تسألوني اليوم في جمعكم هذا لآخرتكم إلاَّ أعطيتكموه ولا لدنيا إلاَّ نظرت لكم وعزتي لأسترنَّ عليكم عثراتكم ما راقبتموني، وعزتي لا أخزيكم ولا أفضحكم بين أصحاب الحدود

أو الجدود - شك أبو عمرو - انصرفوا مغفوراً لكم قد أرضيتموني ورضيت عنكم.

قال: فتفرح الملائكة ويستبشرن بما يعطي الله هذه الأمة بما أفطروا».

۞ - موضوع.

الحديث بهذا اللفظ جاء عن ابن عباس - رضي الله عنهما - من عدة طرق مضطربة واهية على النحو الآتي:

أولاً: من طريق العلاء بن عمرو الخراساني أبو عمرو قال: حدثنا عبدالله بن الحكم البجلي، قال أبو عمرو فشككت في شيءٍ من هذا الحديث فكتبته عن الحسن بن يزيد وكنت سمعته عن عبدالله بن الحكم، قال: حدثنا القاسم بن الحكم العرني عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعاً.

أخرجه الأصبهاني في ترغيبه (٢/٣٥٨) (١٧٨)، وابن الجوزي في الواهيات (٢/٥٣٤) (٨٨٠). وأخرجه أبو طاهر ابن أبي الصقر في مشيخته (ص ١٤٢) (٦٧).

من طريق: عبدالله بن الحكم البجلي حدثنا القاسم بن الحكم، حدثنا الضحاك بن مزاحم به.

وهذا إسناد معلول بعدة علل: ضعف بعض رواته والإعضال والانقطاع.

والعلاء بن عمرو الخراساني أبو عمرو ضعيف.

«قال أبو حاتم: كتبت عنه، ما رأينا إلاَّ خيراً، وقال الأزدي: لا يكتب حديثه، وقال النسائي: ضعيف، وقال صالح جزره: لا بأس به، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به، وقال الذهبي: متروك»[1].

وقول الجارح هنا مقدم لأن معه زيادة علم ليست مع المُعدِّل.

والعلة الثانية الانقطاع بين الضحاك وابن عباس.

«قال يحيىٰ بن سعيد القطان: كان شعبة ينكر أن يكون الضحاك لقي ابن عباس قط. وقال الطيالسي: سمعت عبدالملك بن ميسرة يقول: الضحاك لم يلق ابن

---

(١) الجرح والتعديل (٦/٣٥٩)، المجروحين (٢/١٨٥)، ضعفاء العقيلي (٣/٣٤٨)، الميزان (٥/١٢٧)، لسان الميزان (٥/١٨٦).

عباس إنما لقي سعيد بن جبير بالري فأخذ عنه التفسير. قال ابن عدي: فأما رواياته عن ابن عباس وأبي هريرة وجميع من روىٰ عنه ففي ذلك نظر، وإنما اشتهر بالتفسير»[1].

والعلة الثالثة الانقطاع بين القاسم بن الحكم والضحاك فإن بينهما مفاوز.

والقاسم هذا فيه غفلة وضعف وهو: القاسم بن الحكم بن كثير بن جندب العرني أبو محمد الكوفي.

قال أبو نعيم: كانت فيه غفلة، وقال النسائي: ثقة، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال أبو حاتم: محله الصدق، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال العقيلي: في حديثه مناكير لا يتابع علىٰ كثير من حديثه»[2].

والضحاك توفي سنة خمس ومائة وقيل ست، بينما توفي القاسم بن الحكم سنة ثمان ومائتين أي أنه بين وفاتيهما تقريباً ثلاثٍ ومائة سنة.

وسيظهر لك الانقطاع والأعضال الذي بينهما عند ذكر الطريق الثاني.

ثانياً: من طريق: القاسم بن الحكم العرني حدثنا هشام (هاشم) بن الوليد عن حماد بن سليمان السدوسي البصري شيخ لنا يكنى أبا الحسن عن الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس مرفوعاً.

بهذا السند أخرجه البيهقي في الشعب (٣/٣٣٥) (٣٦٩٥) وفي فضائل الأوقات (ص ٢٤٩) (١٠٩).

وبهذا السند يظهر أنه سقط من السند السابق في الطريق الأول اثنان، وهما: هشام أو هاشم بن الوليد وحماد بن سليمان السدوسي.

أمّا هشام أو هاشم بن الوليد فلم أقف له على ترجمة.

وأمّا حماد بن سليمان السدوسي لم أقف له على شيء مطوّل خلا ما ذكره الحافظ في اللسان (٣/١٧٩) وهو مما زاده على الميزان حيث قال عن حماد هذا: «شيخ روىٰ عن عبدالله العمري عن نافع عن ابن عمر».

ثم ذكر له الحافظ حديثاً أخرجه البيهقي ونقل قوله فيه أنه قال عقب الحديث عن حماد هذا: «حماد بن سليمان مجهول» اهـ.

قلت: وتجد قول البيهقي في حماد وحديثه في السنن الكبرى (١٠/٢٠).

ومن طريق هشام أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٢/ ٣١٤ـ ٣١٦) (١٥٧٥)

---

(١) الكامل (٥/ ١٤٩ـ ١٥٢)، الميزان (٣/٤٤٦).

(٢) تهذيب التهذيب (٦/ ٤٤٠ـ ٤٤١).

قال: حدثنا أبو محمد إسماعيل بن محمود، حدثنا هشام بن الوليد عن حماد بن سليمان السدوسي، ثنا أبو الحسن ـ قال أبو محمد: أبو الحسن هو جويبر ـ عن الضحاك عن مزاحم عن ابن عباس مرفوعاً.

ففي السندين اختلاف ظاهر، حيث لا يوجد في سند البيهقي جويبر راويه عن الضحاك. وجويبر راوية الضحاك وصاحبه ومشهور بالرواية عنه.

فربما سقطت عن من سند البيهقي فيكون السند على الصحيح: حماد بن سليمان السدوسي البصري عن شيخ لنا يكنىٰ أبا الحسن عن الضحاك به.

ولكن لم أجد في ترجمة جويبر من كنَّاه بأبي الحسن وإنما قالوا: يكنى أبا القاسم والله أعلم.

فإن كان ما توقعته صحيحاً فجويبر ضعيف أيضاً، وهو: «جويبر بن سعيد البلخي أبو القاسم.

قال عنه الإمام أحمد: ما كان عن الضحاك فهو أيسر وما كان يسند عن النبي ﷺ فهو منكر. وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال مرة: ضعيف، وضعفه ابن المديني جداً وقال: جويبر أكثر عن الضحاك روىٰ عنه أشياء مناكير، وقال النسائي وعلي بن الجنيد والدارقطني: متروك، وقال ابن عدي: والضعف على حديثه ورواياته بيّن، وقال ابن حبان: يروي عن الضحاك أشياء مقلوبة، وقال الحاكم أبو حمد: ذاهب الحديث، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: ضعيف جداً»[1].

فهذا حال جويبر وإذا فرض صحة ما توقعته آنفاً، وإن كان سند البيهقي صحيحاً دون جويبر فالضعف أيضاً فيه باقٍ على حاله؛ لأن أبا محمد إسماعيل بن محمود شيخ الفاكهي لم أجد له ترجمة، وهشام كذلك كما سبق وحماد بن سليمان السدوسي مجهول كما قال البيهقي. والعلة الأقوى الانقطاع بين الضحاك وابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ.

ثالثاً: من طريق: محمد بن إبراهيم الشامي، ثنا أحمد بن محمد بن أخي سوار القاضي عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس يرفعه.

أخرجه البيهقي في الشعب (٣/٢١٣) (٣٦٣٢) وتمام في فوائده [(٢/١٥٨)

(١) الجرح والتعديل (٢/٥٤٠)، المجروحين (١/٢١٧)، الكامل (٢/٣٣٩)، ضعفاء العقيلي (١/٢٠٥)، تاريخ بغداد (٧/٢٥٨)، تهذيب التهذيب (٢/ ٩٣ـ ٩٤)، التقريب (ص ٢٠٥).

(٥٤٩) الروض البسّام] وآفته محمد بن إبراهيم وهو: «محمد بن إبراهيم بن العلاء الشامي».

قال عنه ابن حبان: «يضع الحديث على الشاميين، لا تحل الرواية عنه، إلاَّ عند الاعتبار، وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالمتين عندهم، وقال الحاكم والنقاش: روى أحاديث موضوعة، وقال أبو نعيم: روى عن الوليد بن مسلم، وشعيب بن إسحاق، وبقية، وسويد بن عبدالعزيز موضوعات، وقال الدارقطني: كذَّاب، وقال ابن عدي: منكر الحديث، وعامة أحاديثه غير محفوظة، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب «منكر الحديث»[(١)].

وضعف البيهقي هذا السند في الشعب (٣١٢/٣) بعد تخريجه الحديث فقال: «في إسناده ضعف».

رابعاً: من طريق: أحمد بن أبيض المديني عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً.

أخرجه الطبراني في الأوسط (٩٠/٤) (٣٦٨٨) مختصراً.

وأحمد بن أبيض لم أجد له ترجمة في حدود ما توفر لدي من المراجع، وقال الهيثمي في المجمع (١٤٧/٣): «لم أجد من ترجمه»، يعني به أحمد هذا.

لذا قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي إلاَّ أحمد بن أبيض المديني تفرَّد به زهير بن عبَّاد».

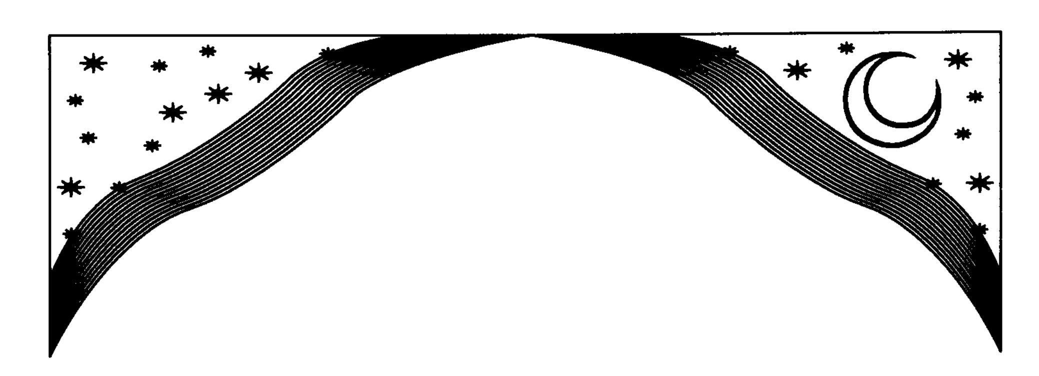
قلت: فهذا إذن إسناد يُتوَّقفُ فيه إلى ابن عباس ولا يصح إليه، والمتن أيضاً فيه نكاره والحمل فيه على ابن أبيض لجهالته.

فكل طرق هذا الحديث واهية لا تصح تناقلها المجهولون والضعفاء، وإن لم يكن هذا الحديث موضوعاً فليس في الدنيا حديث موضوع.



---

(١) المجروحين (٣٠١/٢)، الكامل (٧/ ٥٢٤ـ ٥٢٥)، تهذيب التهذيب (١٤/٧)، التقريب (ص ٨٢٠).



١٩ ـ «إن الجنّة تُزخرف لرمضان، من رأس الحول إلى الحول (وفي رواية: إلى حول قابل) قال: فإذا كان أوَّل يومٍ من رمضان هَبَّت ريحٌ تحت العرش مِن فِرْق الجنة على الحورِ العين، فيقلن: يا رب اجعل لنا من عبادك أزواجاً تقرُّ بهم أعيننا، وتقرُّ أعينهم بنا».

۞ ـ **منكر.**

أخرجه: تمام في فوائده (١/ ٢٤ـ ٢٥) (٣٤)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٠٧/٨) وابن شاهين في فضائل رمضان (ص ٢٣) (١٣)، والطبراني في مسند الشاميين (٧٣/١) (٩١)، والبيهقي في الشعب (٣١٢/٣) (٣٦٣٣) وفي فضائل الأوقات (ص ١٥٧) (٤٥)، وابن الجوزي في الواهيات (٥٣٦/٢) (٨٨١).

من طريق: الوليد بن الوليد الدمشقي حدثنا ابن ثوبان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: . . . فذكره.

وهذا إسناد معلول برجلين فيه:

الأول: الوليد بن الوليد، وهو: الوليد بن الوليد بن زيد الدمشقي، القلانسي، العَنْسي أبو العباس.

وقيل هو: الوليد بن موسى.

وقال الحافظ ابن حجر في اللسان: وموسىٰ أظنه جده». قال الذهبي: «روىٰ له نصر المقدسي في أربعينه حديثاً منكراً وقال: تركوه. وقال صالح جزره: قدري».

قال أبو حاتم: صدوق، وقال الدارقطني: متروك، وقال ابن حبان: «يروي عن ابن ثوبان وثابت بن يزيد العجائب.

وقد روى هذا الشيخ ـ يعني الوليد ـ عن ثوبان عن عمرو بن دينار نسخة أكثرها مقلوبة يطول الكتاب بذكرها لا يجوز الاحتجاج به فيما يروي».

وفرق أبو نعيم بين الوليد بن الوليد، والوليد بن موسىٰ، وقال: «الوليد بن موسىٰ الدمشقي، روىٰ عن الأوزاعي خبراً منكراً». وقال في الوليد بن الوليد العنسي: «روىٰ عن محمد بن عبدالرحمن بن ثابت موضوعات»[(1)].

قلت: أحلاهما مُرٌّ، فالإثنان لا حجة بهما.

الثاني: ابن ثوبان؛ وهو: «عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان الدمشقي، العنسي.

قال الإمام أحمد: أحاديثه مناكير، لم يكن بالقوي في الحديث. قال ابن معين: صالح، وقال مرة: ضعيف، وقال مرة: لا شيء. وقال أبو زرعة: ليّن. وقال دحيم: ثقة رمي بالقدر. قال أبو حاتم: ثقة يشوبه شيء من القدر، وتغيّر عقله في آخر حياته وهو مستقيم الحديث». قال النسائي: ضعيف، وقال مرة: ليس بالقوي، وقال أيضاً: ليس بثقة.

قال الحافظ في التقريب: «صدوق يخطىء، ورمي بالقدر وتغير بآخره»[(2)].

ومما سبق يتضح أن هذا الشاهد لا قيمة له في باب الاعتبار ويزداد الحديث به وهناً وضعفاً، فيبقى الحديث ضعيف الإسناد جداً منكر المتن.

وقال الذهبي عن هذا الحديث في تلخيص الواهيات (ص ١٧٣): «هو يشبه كلام القصاص».



---

(١) انظر: المجروحين (٣/٨١)، الميزان (٧/١٤٤)، لسان الميزان (٧/٢٩٦).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (٥/ ٦٢ـ ٦٣)، التقريب (ص ٥٧٢).



٢٠ ـ «إِذا كان أوَّل ليلة من شهر رمضان فتحت أبواب الجنات فلم يغلق منها باب واحد الشهر كُلَّه، وغُلقت أبواب النار فلم يفتح منها باب واحد الشهر كلها وغلت عتات الجن، ونادىٰ منادي من السماء كل ليلة إلى انفجار الصبح يا باغي الخير يمم وأبشر، ويا باغي الشر أقصر، وانظر هل من مستغفر نغفر له، هل من تائب نتوب عليه، هل من داعي نستجيب له، هل من سائل نعطي سؤله، ولله تعالى عند كل فطر من شهر رمضان كل ليلة عتقاء من النار ستون ألفاً، فإذا كان يوم الفطر أعتق مثل ما أعتق في جميع الشهر ثلاثين مرة ستين ألفا».

۞ **ـ منكر** بهذه الزيادات: «هل من مستغفر نغفر له...» وزيادة تحديد العدد في العتق: «ستون ألفاً...، ثلاثين مرة ستين ألفاً».

أخرجه البيهقي في الشعب (٣٠٤/٣) (٣٦٠٦) من طريق: أبي أيوب الدمشقي ناشب بن عمرو الشيباني ـ قال: وكان ثقة صائماً وقائماً ـ قال: ثنا مقاتل بن حيان عن ربعي بن حراس عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً.

قلت: هذا سند هالك آفته ناشب بن عمرو الشيباني، فهو مجروح.

قال الإمام البخاري: «منكر الحديث»، وقال الدارقطني: «ضعيف»[1]، والحديث أورده الحافظ في اللسان (٢٠٥/٧) في ترجمة ناشب هذا ثم قال: «فيه زيادات منكرة»، يعني بها الزيادات التي ذكرتها في بداية التخريج، والله أعلم. وقد سبق بيان ضعف بعض ذلك في حديث ابن عباس الطويل (برقم/١٨) وكذا حديث أنس (برقم/١٦). وجاء الحديث بلفظ مختصر انظره في الحديث التالي.

(١) الميزان (٣/٧)، لسان الميزان (٢٠٥/٧).



٢١ ـ «تفتح أبواب الجنة في أَوَّل ليلةٍ من رمضان إلى آخر ليلة، وتُغَلُّ فيه مَرَدةُ الشياطين ويبعث الله منادياً ينادي: يا باغي الخير هَلُمَّ، هل من داعٍ يستجاب له، هل من مستغفرٍ يغفر له، هل من تائب يُتاب عليه، وقال: إنّ لله عند وقت الفطر في كل ليلةٍ من رمضان عتقاء يعتقهم من النار».

وفي رواية: **«في رمضان تُفتح أبواب الجنة، وتُغلقُ أبواب النار، وتُغَلُّ مردة الشياطين وينادي منادٍ من السماء: يا طالب الخير هلم، هل من تائب يغفر له؟ هل من سائل يُعطى؟ ولله ـ عز وجل ـ عند فطر كل ليلة عتقاء من النار».**

۞ **ـ منكر** بزيادة: «هل من مستغفر يغفر له، هل من تائب يتاب عليه، أو... هل من تائب يغفر له هل من سائل يعطىٰ... أو هل من داع يستجاب له».

صَحَّ الحديث دون هذه الزيادات ـ وسيأتي ذلك ـ ولم ترد هذه إلا من طرق ضعيفة رواتها أصحاب مناكير خالفهم فيها الثقات، أما الروايتان أعلاه فهاك التخريج:

أخرجهما أبو طاهر بن أبي الصقر في مشيخته (ص ٨٠ـ ٨١، ١١٢) برقم (١٤، ٤٢) من طريقين:

١ ـ الرواية الأولى من طريق: يحيى بن عثمان بن صالح السهمي حدثنا عبدالله بن صالح الجهني، حدثنا إسماعيل بن عَيَّاش عن تمام بن نجيح عن الحسن عن ابن عمر مرفوعاً.

قلت: هذا إسناد تالف بمرة مسلسل بالضعفاء وهم:

○ يحيى بن عثمان بن صالح السهمي:
قال فيه مسلمة بن قاسم: «يتشيع وكان صاحب وراقة يحدث من غير كتبه فطعن فيه لأجل ذلك». وقال الحافظ: «صدوق رمي بالتشيع ولينه بعضهم لكونه حدث من غير أصله».
انظر: تهذيب التهذيب (٩/٢٧٤)، التقريب (ص ١٠٦٢).
○ عبدالله بن صالح الجهني:
هو أبو صالح كاتب الليث، ثبت إذا حدث من كتابه وفيه غفلة.
قال الإمام أحمد: كان أوَّل أمره متماسكاً ثم فسد بآخره وليس هو بشيء، وقال ابن المديني: «ضربت على حديثه وما أروي عنه شيئاً»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً يروي عن الأثبات ما ليس من حديث الثقات وكان صدوقاً في نفسه وإنما وقعت المناكير في حديثه من قبل جار كان يضع الحديث على شيخ عبدالله بن صالح ويكتب بخط يشبه خط عبدالله ويرميه في داره بين كتبه فيوهم عبدالله أنه خطه فيحدث به».
قلت: هذه غفلة شديدة، جعلت الحافظ ابن حجر يقول عنه: «صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة».
انظر: تهذيب التهذيب (٤/ ٢٣٩ـ ٢٤٢) التقريب (ص ٥١٥).
○ تمام بن نجيح، وهو: الأسدي الكوفي نزيل حلب:
قال أحمد: «ما أعرفه»، ووثقه ابن معين، وقال أبو زرعة: «ضعيف»، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث ذاهب»، وقال البخاري: «فيه نظر»، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات، وهو غير ثقة»، وقال العقيلي: «يحدث بمناكير»، وقال ابن حبان: «روى أشياء موضوعة عن الثقات كأنه المتعمد لها»، قال الحافظ: «ضعيف».
قلت: هذا قليل في حقه.
انظر: تهذيب التهذيب (١/ ٥٣٧ـ ٥٣٨) ـ التقريب (ص ١٨١) هذا وفي السند عنعنة الحسن البصري وهو مدلس.
٢ ـ أما الرواية الثانية فهي من طريق: محمد بن حميد حدثنا الحكم بن بشير بن سلمان، حدثنا عمرو بن قيس الملائي عن جعفر عن سعيد بن جبير عن ابن عمر مرفوعاً.
وهذا إسناد ضعيف لضعف محمد بن حميد فهو آفة هذا السند وهو:
محمد بن حميد بن حبان التميمي، أبو عبدالله الرازي.

وثقه ابن معين وغيره والقول قول من جرحه. قال يعقوب بن شيبة: «كثير المناكير»، وقال البخاري: «في حديثه نظر»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال مرة: «كذاب»، وقال صالح بن محمد الأسدي: «كان ما يبلغه عن سفيان يحيله على مهران، وما بلغه عن منصور يحيله على عمرو بن أبي قيس، كل شيء كان يحدثنا ابن حميد كنا نتهمه فيه، وكانت أحاديثه تزيد وما رأيت أحداً أجرأ على الله منه، كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضه على بعض». قال ابن حبان: «ينفرد عن الثقات بالمقلوبات»، وقال الحافظ: «حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه».

انظر: تهذيب التهذيب (٧/ ١١٨ـ ١٢١)، التقريب (ص ٨٣٩).

وفي السند أيضاً جعفر راويه عن سعيد بن جبير، وهو: جعفر بن أبي المغيرة الخزاعي القمي واسم أبي المغيرة دينار، قاله أبو نعيم الأصبهاني. ترجم له ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقال أبو الشيخ الأصبهاني: «هو من التابعين روىٰ عن عبدالرحمن بن أبزى ورأى ابن الزبير ودخل مكة أيَّام عبدالله بن عمر مع سعيد بن جبير»، وذكره ابن حبان في ثقاته ونقل عن أحمد توثيقه. وقال ابن منده: «ليس بالقوي في سعيد بن جبير»، وقال الحافظ: «صدوق يهم»[1].

وللحديث شاهد من حديث أبي سعيد انظره في البحث القادم.



(١) انظر: الجرح والتعديل (٢/ ٤٩٠)، تهذيب الكمال (٥/ ١١٢)، تهذيب التهذيب (٢/ ٧٣ـ ٧٤)، التقريب (ص ٢٠١).



٢٢ ـ «إنَّ أبواب السماء تفتح في أوَّل ليلةٍ من شهر رمضان فلا تُغلق إلى آخر ليلةٍ منه».

وفي رواية: **«إذا كان أولُ ليلةٍ من رمضان فتحت أبواب السماء فلا يغلق منها باب حَتَّى يكون آخر ليلة من رمضان، فليس من عبدٍ مؤمن يُصلي في ليلة منها إلاَّ كتب الله له ألفاً وخمس مائة حسنة، بكُلِّ سجدة، وبنى له بيتاً في الجنة من ياقوتةٍ حمراء لها ستون ألفَ باب لكل باب منها قصرٌ من ذهب موشحٌ بياقوتةٍ حمراء، فإذا صام أول يومٍ من رمضان غفر له ما تقدَّم من ذنبه إلى مثل ذلك اليوم ومن شهرَ رمضان استغفر له كلَّ يومٍ سبعون ألف ملكٍ، من صلاة الغداة إلى أن توارىٰ بالحجاب. وكان له بكلِّ سجدةٍ سجدها في شهر رمضانَ بليلٍ أو نهارٍ شجرة يسير الراكبُ في ظلِّها خمسمائة عام».**

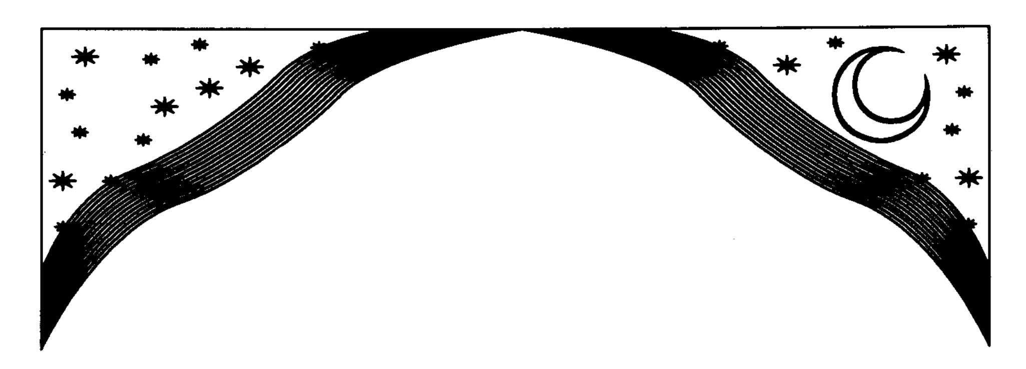
۞ **ـ موضوع.**

أخرجه الطبراني بلفظه الأول المختصر في الصغير (١/ ٢٠٢ـ ٢٠٣ الروض الداني) والبيهقي بلفظه المطوّل في الشعب (٣/٣١٤) وفي فضائل الأوقات (ص ١٥٥) من طريق محمد بن مروان السدي عن داود بن أبي هند عن أبي نضرة العبدي عن عطاء بن أبي رباح عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً.

قال الطبراني: «لم يروه عن داود بن أبي هند إلا محمد بن مروان السُّدِّي»، وقال الهيثمي في المجمع (٣/١٤٥): «فيه محمد بن مروان السدي وهو ضعيف».

قلت: وهو السدي الصغير الكوفي صاحب الكلبي اتهموه بالكذب.
قال ابن معين: ليس بثقة، وقال الإمام أحمد: أدركته وقد كبر فتركته، وقال الإمام البخاري: سكتوا عنه وهو مولىٰ الخطابين لا يكتب حديثه البتّة، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال السعدي: ذاهب.
قال ابن عدي: «عامة ما يرويه غير محفوظ، والضعف على رواياته بيّن»، وقال ابن حبان: «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات لا تحل كتابة حديثه إلاَّ علىٰ سبيل الاعتبار ولا الاحتجاج به بحال من الأحوال»، وقال الذهبي: «تركوه، واتهمه بعضهم بالكذب».
انظر: الكامل (٧/ ٥١٢ـ ٥١٣)، المجروحين (٢/٢٩٨)، الميزان (٦/٣٢٨).





٢٣ ـ «إن لله ـ تعالى ـ في كل ليلة من رمضان ستمائة عتيق من النار، فإذا كان آخر ليلة أعتق الله بعدد كل مَنْ مضى».

وفي رواية: **«إن لله ـ عز وجل ـ في كل ليلة من رمضان ستمائة ألف عتيق من النار، فإذا كان آخر ليلة أعتق بعدد ما مضىٰ من الليالي».**

۞ **ـ مرسل ضعيف.**

أخرجه البيهقي في الشعب (٣/٣٠٣) (٣٦٠٤) والأصبهاني في ترغيبه (٢/٣٨١) (١٨٢٣) من طريق: أبي الأشهب جعفر بن محمد عن أبي سهل عن الحسن مرسلاً، إلاَّ الأصبهاني فقد أخرجه من طريق أبي الأشهب عن الحسن مرسلاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، لضعف أبي الأشهب جعفر بن الحارث وهو كوفي نزل واسط.

تساهل فيه ابن عدي فقال: «لم أر في أحاديثه حديثاً منكراً أرجو أنه لا بأس به».

لكن قال ابن معين: «لا شيء»، وقال مَرَّة: ضعيف، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال مرة: «في حفظه شيء يكتب حديثه»، وقال النسائي: «ضعيف»[1].

قلت: ولعل هنا ما يدل على ضعفه وسوء ضبطه إذ رواه تارة عن أبي سهل عن الحسن وتارة أخرىٰ أسقط أبا سهل فرواه عن الحسن مباشرة.

والآفة الثانية في هذا الحديث الإرسال، فهو من مراسيل الحسن، وهي لا شيء.

قال البيهقي بعد تخريج الحديث: «هكذا جاء مرسلاً».

وجاء الحديث متصلاً من رواية أنس ـ رضي الله عنه ـ كما في بحثنا القادم.

---

(١) انظر الميزان (٢/ ١٣١ـ ١٣٢).



٢٤ - «إن لله - عز وجل - في كل يومٍ ستمائة ألف عتيق من النار كلهم قد استوجب النار».

وفي رواية: «**إن الله - تبارك وتعالى - يعتق في كل ليلة جمعةٍ أو قال في كل جمعة ستمائة ألف عتيق من النار كلهم قد استوجب النار**».

۞ - منكر بتحديد العدد.

أخرجه ابن حبان في المجروحين (١٧٨/١) والأصبهاني في ترغيبه (٣٨٠/٢) (١٨٢٢) وابن الجوزي في الموضوعات (٥٥٢/٢) (١١٢٢).

من طريق الأزور بن غالب عن سليمان التيمي وثابت عن أنس مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف بمرة، آفته الأزور بن غالب وهو ابن تميم البصري.

قال البخاري: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «بصري ضعيف»، وقال ابن عدي: «ولأزور بن غالب غير ما ذكرت من رواية يحيى بن سليم عنه، أحاديث معدودة يسيرة غير محفوظة، وأرجو أنه لا بأس به».

وقال أبو حاتم: «منكر الحديث، وهو مجهول»، وقال أبو زرعة: «ليس بقوي»، وقال الساجي: «منكر الحديث»، قال ابن حبان: «كان قليل الحديث، إلاَّ أنه روىٰ على قلته عن الثقات ما لم يتابع عليه من المناكير، فكأنه كان يخطىء وهو لا يعلم حتى صار ممن لا يحتج به إذا انفرد».

وقال الذهبي: «منكر الحديث أتىٰ بما لا يشتمل فكُذِّب».

فإذا علمنا حال الأزور بن غالب وأنه شديد الضعف فلا معنىٰ لتعقب السيوطي ابن الجوزي في اللآلىء (٨٦/٢) حيث تمسك بعبارة ابن عدي في «لا بأس به» في الأزور بن غالب ثم ذكر رواية الحسن المرسلة (سبق برقم/٢٣) قبل قليل.

فأما رواية الحسن فلا حجة فيها، لأن مراسيل الحسن رياح، والمرسل من القسم الضعيف.

وأمَّا عبارة ابن عدي فهذا باجتهادٍ منه - رحمه الله - وقول من جرحه وعرف حاله مقدم فقد جرحه البخاري وابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة وابن حبان والذهبي، فهم تبين لهم ما لم يتبين له، ومن علم حجة على من لم يعلم.

فالحاصل أن هذه الروايات كلها منكرة وضعيفة فيها زيادات لا تصح جاءت من طرق من يروي المناكير أو يغلب عليه الخطأ.

وأغلب هذه الزيادات في تحديد عدد العتق، وكذا لفظ «هل من مستغفر نغفر له...» وقد صحت أحاديث من طرق صحيحة دونها كلها ومنها:

١ - عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال:

«إذا كان أول ليلة من رمضان صُفّدت الشياطين ومردة الجن، وفُتِّحت أبواب الجنة فلم يغلق منها باب، وغلِّقت أبواب النار فلم يفتح منها باب وينادي منادٍ: يا باغي الخير أقبل ويا باغي الشر أقصر، ولله عتقاء من النار وذلك في كل ليلة».

أخرجه الترمذي في سننه (٦٦/٣) (٦٨٢) وابن ماجه (٢٩٦/٢) (١٦٤٢) وابن خزيمة في صحيحه (١٨٨/٣) (١٨٨٣) وابن حبان (٢٢٢/٨) (٣٤٣٥) والحاكم في مستدركه (٥٨١/١) (١٥٣٢) من طريق أبي بكر بن عياش عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة به.

وقال الحاكم في مستدركه «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذا السياق» ووافقه الذهبي واستدرك عليهما علامة اليمن مقبل بن هادي فقال: «إن أبا بكر بن عياش ليس من رجال مسلم في أصل الكتاب، وإنما أخرج له في المقدمة والله أعلم».

والحديث أخرجه النسائي أيضاً (٤٣٥/٤) (٢١٠٦) من حديث عرفجة، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٥٨/٢) وصحيح النسائي (٩٤/٢)، وللحديث طرق وشواهد أخرى عند أحمد وابن أبي شيبة والطبراني في الأوسط وانظر المجمع (١٤٦/٣).

٢ - عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال:

«إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة، وغُلِّقت أبواب النار، وسلسلت الشياطين».

أخرجه البخاري [(١٨٩٨) (١٨٩٩) الفتح (١٤١/٤)] ومسلم (١٠٧٩).

٣ ـ عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لله ـ عز وجل ـ عند كل فطر عتقاء وذلك في كل ليلة».

أخرجه ابن ماجه في سننه (٢/٢٩٧) (١٦٤٣) وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (٢/٥٩)، والبيهقي في الشعب (٣/٣٠٤) (٣٦٠٥) بلفظ «إن لله تعالى عند كل فطر عتقاء من النار» وقال: «هذا غريب في رواية الأكابر عن الأصاغر وهي رواية الأعمش عن حسين بن واقد» قال ذلك لأنه أخرجه من طريق: الأعمش عن حسين بن واقد عن أبي غالب عن أبي أمامة به.





٢٥ ـ «خطبنا رسول الله ﷺ في آخر يوم من شعبان، فقال: أيها الناس إنه قد أظلكم شهر عظيم شهر مبارك شهر فيه ليلة خير من ألف شهر، جعل الله تعالى صيامه فريضةً وقيام ليله تطوعاً من تقرب فيه بخصلةٍ من خصال الخير كان كمن أدىٰ فريضة فيما سواه ومن أدىٰ فيه فريضة كان كمن أدىٰ سبعين فريضة فيما سواه، وهو شهر الصبر، والصبر ثوابه الجنة، وشهر المواساة وشهر يُزاد في رزق المؤمن فيه، ومن فطر صائماً كان له مغفرة لذنوبه وعتق رقبته من النار وكان له مثل أجره من غير أن ينقص من أجره شيء، قلنا: يا رسول الله ليس كلنا يجد ما يفطر الصائم، فقال رسول الله ﷺ: يعطي الله هذا الثواب من فطر صائماً على مذقة لبنٍ أو تمرةٍ أو شربة ماءٍ، ومن سقىٰ صائماً سقاه الله من حوضه شربة لا يظمأ حتى يدخل الجنة، وهو شهر أوله رحمة وأوسطه مغفرة وآخره عتق من النار، ومن خفف عن مملوكه فيه غفر الله له وأعتقه من النار، فاستكثروا فيه من أربع خصال:

خصلتين ترضون بهما ربكم، وخصلتين لا غنى لكم عنهما، فأما الخلصتان اللتان ترضون بهما ربكم، فشهادة أن لا إله إلا الله وتستغفرونه، وأما اللتان لا غنى لكم عنهما، فتسألون الله تعالى الجنة، وتعوذون به من النار».

۞ - **حديث منكر.**

أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (١٩١/٣) (١٨٨٧)، وابن أبي الدنيا في فضائل رمضان (ص ٦٩) برقم (٤١)، والبيهقي في الشعب (٣٠٥/٣) (٣٦٠٨)، وفي فضائل الأوقات (ص ١٤٦) (٣٧) والأصبهاني في الترغيب والترهيب (٣٥٠/٢) (١٧٥٣)، وأبو طاهر بن أبي الصقر في مشيخته (ص ١١٣) (٤٣) من طريق يوسف بن زياد عن همام بن يحيىٰ عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيّب عن سلمان - رضي الله عنه - قال. . . فذكره.

هذا السند له علتان:

الأولى: يوسف بن زياد؛ وهو يوسف بن زياد بن عبدالله، أبو عبدالله البصري.

قال فيه ابن حبان: «يتفرد عن إسماعيل - هو ابن أبي خالد - بالأشياء المقلوبة كأنه إسماعيل آخر، ومن غلب على حديثه قلة متابعة الثقات والانفراد عن الأثبات بما لا يشبه حديث الثقات صار ساقط الاحتجاج به».

قال البخاري: «منكر الحديث».

قال العقيلي: «كان يحفظ، ولا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلا به»، قال ابن عدي: «يوسف هذا ليس بالمعروف»، قال أبو حاتم: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وضعفه الساجي وقال: «منكر الحديث»، قال الدارقطني: «هو مشهور بالأباطيل»[1].

الثانية: علي بن زيد، وهو علي بن زيد بن جدعان، أبو الحسن القرشي الأعمىٰ.

قال عنه شعبة: «كان رفاعاً». وكان يحيى بن سعيد القطان يتقي الحديث عن علي بن زيد.

قال الإمام أحمد: ليس هو بالقوي، روىٰ عنه الناس، وقال أيضاً: ليس بشيء. قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، قال السعدي: بصري واهي الحديث، ضعيف الحديث لا يحتج بحديثه».

وقال ابن عدي: «وكان يغالي في التشيع في جملة أهل البصرة، ومع ضعفه يكتب حديث».

---

(١) انظر: المجروحين (٣٣٦/٢)، الكامل (٢/ ١٢٣- ١٢٤)، الجرح والتعديل (٣٣٦/٢)، الميزان (٣٢٢/١)، اللسان (٣٥/٢).

وقال ابن حبان: «كان شيخاً جليلاً، وكان يهم في الأخبار، ويخطىء في الآثار حتى كثر ذلك في أخباره، وتبيّن فيها المناكير التي يرويها عن المشاهير، فاستحق ترك الاحتجاج به».

وقال حماد بن زيد: أخبرنا علي بن زيد وكان يقلب الأحاديث. وقال البخاري: لا يحتج به. قال ابن خزيمة: «لا أحتج به لسوء حفظه»، وقال الترمذي: «صدوق إلاّ أنه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره»، **قلت**: وهذا معنى كلام شعبة: «كان رفاعاً».

وقال النسائي: ضعيف، وقال الدارقطني: «أنا أقف فيه، لا يزال عندي فيه لين»، قال الحافظ في التقريب «ضعيف»[1].

وتابع يوسف بنَ زياد إياسُ بن عبدالغفار وذلك عند البيهقي في الشعب (٣٠٥/٣)، والحارث في مسنده [كما في المطالب العالية (٣٩٣/١) (١٠٢٨)] من طريق عبدالله بن بكر السهمي عن إياس بن عبدالغفار عن علي بن زيد بن جدعان به، وإياس هذا قال عنه الحافظ ابن حجر: «ما عرفته»[2].

والسند هذا أخطأ فيه عبدالله بن بكر السهمي فالصواب أبان بن أبي عياش بدل إياس. قال ابن أبي حاتم في العلل (٣٢/١) (٧٣٣):

«سألت أبي عن حديث حدثناه الحسن بن عرفة عن عبدالله بن بكر السهمي قال حدثني إياس عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب أن سلمان الفارسي قال: خطبنا رسول الله ﷺ... الحديث.

وذكر له الحديث، فقال: هذا حديث منكر غلط فيه عبدالله بن بكر إنما هو أبان بن أبي عياش فجعل عبدالله بن بكر أبان إياس» اهـ.

قلت: وأبان متروك الحديث، وكان شعبة ـ رحمه الله ـ شديد القول فيه حتى قال: «لأن أشرب من بول حمار حتى أروىٰ أحبُّ إلي من أن أقول: حدثنا أبان بن أبي عياش».

---

(١) المجروحين (١٣٣/٣)، الجرح والتعديل (٢٢٢/٩)، ضعفاء العقيلي (٤٥٣/٤)، الكامل لابن عديّ (٥١٠/٨)، الميزان (٢٩٧/٧)، لسان الميزان (٣٨٩/٧)، تاريخ بغداد (١٤/ ٢٩٧ـ ٢٩٨)، الضعفاء والمتروكين (٢٢٠/٣).

(٢) الجرح والتعديل (١٨٦/٦)، المجروحين (١٠٣/٢)، الضعفاء للعقيلي (٢٢٩/٣)، الكامل (٣٤٤/٦)، الميزان (١٥٧/٥)، تهذيب التهذيب (٦٨٨/٥)، التقريب (ص ٦٩٦).

وقال الإمام أحمد: هو متروك الحديث، وكان وكيع إذا مَرَّ على حديثه يقول: رجل ولا يسميه استضعافاً له.

وقال يحيىٰ بن معين: متروك، وقال مرة: ضعيف.

وقال الجوزجاني: ساقط، وقال النسائي: متروك، وقال شعبة: «داري وحماري في المساكين صدقة إن لم يكن أبان بن أبي عَيَّاش يكذب في الحديث»[1].

فهذه المتابعة لا تفيد شيئاً؛ لأن مثل أبان متابعته وجودها كعدمها، ثم إن مدار الحديث علىٰ علي بن زيد بن جدعان وإن صحت هذه المتابعة، ويوسف بن زياد شديد الضعف.

والحديث ضعفه الحافظ ابن حجر في أطرافه وقال:

«مداره على علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف، ويوسف بن زياد الراوي عنه ضعيف جداً»[2].

وشكك في صحته ابن خزيمة في صحيحه (١٩١/٢) حيث بوب للحديث باباً فقال:

«باب فضائل رمضان إن صح الخبر».

وسبق نقل عبارة ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال: «هذا حديث منكر».

وقال العلامة محمد ناصر الدين الألباني في السلسلة الضعيفة (**٢/ ٢٦٢- ٢٦٣**) (**٨٧١**) قال عن هذا الحديث: «منكر».



(١) انظر الميزان (١٢٥/١).

(٢) كنز العمال (٤٧٧/٨).



٢٦ ـ «من فَطَّرَ صائماً في رمضان؛ أي: من كسب حلال، صلَّت عليه الملائكة في ليالي رمضان كُلِّها، وصافحه جبريل عليه السلام، ومن يصافحه جبريل يَرِقُّ قلبُه وتكثر دموعه» قال رجل: يا رسول الله فإن لم يكن ذاك عنده؟

قال: «قرصة من طعام» قال: أرأيت من لم يكن ذاك عنده؟

قال: «فعلقة خبز» قال: أفرأيت إن لم يكن ذاك عنده؟

قال: «فمذقة لبن» قال: أفرأيت من لم يكن ذاك عنده؟

قال: «فشربةٌ من ماءٍ».

۞ ـ واهٍ أو منكر.

هذا الحديث مداره على علي بن زيد بن جدعان وهو مشهور بالضعف لا يحتمل تفرده ورواه عنه ضعيفان متروكان لا تقوم بهما حجة، فهو عن علي بن زيد من طريقين:

الأول: من طريق: الحسن بن أبي جعفر عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن سلمان عن النبي ﷺ.

أخرجه الطبراني في الكبير مختصراً (١٢/ ٢٦١ـ ٢٦٢) (٦١٦٢)، والأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢/٣٥٥) (١٧٦٣).

وابن عدي في كامله (٣/١٣٨) إلا أن فيه السند هكذا: الحسن بن أبي جعفر حدثني عمي عن علي بن زيد به.

وابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ٥٥٤ـ ٥٥٥) (١١٢٥).

والحسن بن أبي جعفر هو: الحسن بن عجلان، يكنىٰ أبا سعيد.
قال البخاري: «منكر الحديث، ضعفه أحمد»، قال السعدي: ضعيف واهي الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال مرة: ضعيف.
وكان يحيى بن معين لا يحدث عنه وقال عنه: لا شيء.
قال ابن عدي: «والحسن بن أبي جعفر له أحاديث صالحة، وهو يروي الغرائب وخاصة عن محمد بن جعادة.
وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب، وهو صدوق كما قال عمرو بن علي ولعل هذه الأحاديث التي أنكرت عليه توهمها توهماً أو شبّه عليه فغلط».
قلت: ابن عدي ـ رحمه الله ـ قال هذا بعد أن ذكر له عدة أحاديث فهو رجل صالح صدوق لا إشكال في هذا، ولكن هذا لا ينافي ضعفه لأن صدقه محمول على العدالة، وضعفه وأوْهامه من جهة الضبط، فالعدالة والعبادة شيء، وضبط الحديث واتقانه شيء آخر.
قال ابن حبان ـ رحمه الله ـ:
«من المتعبدين المجابين الدعوة في الأوقات ولكنه ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظه واشتغل بالعبادة عنها فإذا حدث وهم فيما يروي ويقلب الأسانيد وهو لا يعلم حتى صار ممن لا يحتج به وإن كان فاضلاً».
وقال الساجي: منكر الحديث. قال العجلي: ضعيف الحديث. قال أبو داود: ضعيف لا أكتب حديثه. قال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث كان شيخاً صالحاً في بعض حديثه إنكار. قال أبو زرعة: «ليس بالقوي»[(١)].
فإن قيل: إنّ ابن مهدي ترك حديثه ثم عاد فحدث عنه، حيث قال ـ رحمه الله ـ: «تفكرت فيه فإذا كان يوم القيامة قام الحسن بن أبي جعفر، فتعلق بي وقال: يا رب سَلْ عبدالرحمن بن مهدي فيم أسقط عدالتي؟ وما كان لي حجة عند ربي فرأيت أن أحدث عنه»[(٢)].
قلت: هذا من أنصاف ابن مهدي ـ رضي الله عنه ـ فلما لم يتبين له ضعفه وسبب تركه وتَرْكُ روايته عاد فحدث عنه، ولكن الذين تبيّن لهم حاله ضعفوه

---

(١) انظر: الكامل (٣/ ١٣٣ـ ١٤٣)، المجروحين (١/٢٣٧)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٤٣ـ ٢٤٤)، الجرح والتعديل (٣/٢٩).
(٢) المجروحين (١/٢٣٧).

ولم يوقفهم زهده وعبادته، لذا جرحهم مقدم هذا لأن معهم زيادة علم لعل ابن مهدي لم يطلع عليها، رحم الله علماء الحديث ما أنصفهم وأعدلهم، ولم يكونوا يحابون في دين الله أحد.

وقول ابن مهدي: «وما كان لي حجة عند ربي..» بَيِّنٌ واضح فيما قلته آنفاً والله أعلم.

الطريق الثاني: من طريق: حكيم بن خِذام عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيَّب عن سلمان مرفوعاً.

أخرجه الطبراني في الكبير (٢٦١/١٢) (٦١٦١)، وابن حبان في المجروحين (٢٤٧/١)، وابن عدي في الكامل (٥١٤/٢)، والبيهقي في فضائل الأوقات واللفظ له (ص ١٩٨) (٧٢) وفي شعب الإيمان (٤١٩/٣) (٣٩٥٥، ٣٩٥٦).

وحكيم بن خذام يُكنىٰ أبا سمير.

قال عنه ابن حبان: «في أحاديثه مناكير كثيرة كأنه ليس من أحاديث الثقات ضعفه أحمد بن حنبل».

قال البخاري: منكر الحديث يرىٰ القدر.

قال ابن عدي ـ بعد أن ساق له عدة أحاديث ـ: يكتب حديثه.

قال أبو حاتم: متروك الحديث. قال الساجي: يحدث بأحاديث أباطيل. قال العقيلي: «في حديثه وهم»[1].

والحديث قال عنه ابن الجوزي في الموضوعات (٥٥٥/٢): «وهذا حديث لا يصح وليس يرويه إلا الحسن، وحكيم».

وقال عنه ابن حبان في المجروحين (٢٤٧/١): «لا أصل له، وعلي بن زيد لا شيء في الحديث».

قلت: وسبق ترجمة علي بن زيد في الحديث رقم (٢٥) فانظره.

وأورده الشوكاني في الفوائد المجموعة (ص ٩٢) (١٩) وقال: «رواه ابن عدي عن سلمان مرفوعاً...، وفي إسناد ابن عدي متروكان وفي إسناد ابن حبان متروك».



(١) انظر: المجروحين (٢٤٧/١)، الكامل (٢/ ٥١٣ـ ٥١٥)، الجرح والتعديل (٢٠٣/٣)، الميزان (٣٥٢/٢)، لسان الميزان (١٧٥/٣)، ضعفاء العقيلي (٣١٧/١) وعبارة العقيلي نقلتها من لسان الميزان.



٢٧ ـ «أُعطيت أُمتي في شهر رمضان خمس خصال لم تعط أمة قبلهم: خلوف فم الصائم أطيبُ عند الله من ريح المسك، وتستغفر لهم الملائكة حتى يفطروا، ويُزيِّن الله كُلَّ يومٍ جنّته ثم يقول: يوشك عبادي الصائمون أن يُلْقى عنهم المؤنةَ والأذىٰ ويصيرون إليك وتُصفَّد فيه الشياطين، فلا يخلصون فيه إلى ما يخلصون في غيره، ويُغفرُ لهم في آخر ليلةٍ قيل: يا رسول الله: هي ليلة القدر؟ قال: لا، ولكنَّ العامل إنَّما يوفّى أجره إذا قضىٰ عمله».

۞ **ـ منكر.**

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٨/٣٠) (٧٩٠٤)، وأحمد بن منيع في مسنده [كما في المطالب العالية (١/٣٩٥) (١٠٣١)]، والحارث في مسنده [كما في بُغية الباعث عن زوائد مسند الحارث للهيثمي (ص ١١٢) (٣١٦)]، والأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢/٣٥٣) (١٧٥٧)، وابن أبي الدنيا في فضائل رمضان (ص ٤٤) (١٨)، والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/٤٥٤)، والطحاوي في مشكل الآثار (٨/١٢) (٣٠١٣)، والبيهقي في الشعب (٣/٣٠٢) (٣٦٠٢)، وفي فضائل الأوقات (ص ١٤٣ـ ١٤٤) (٣٥) وابن عبدالبر في التمهيد (٧/٢٧٨، فتح البر)، والبزار في مسنده (كما قال الهيثمي في المجمع (٣/١٤٣) وابن أبي الصقر في مشيخته (ص ١٤٦) (٦٩). . . .

كلهم من طريق: هشام بن أبي هشام عن محمد بن محمد بن الأسود عن أبي سلمة عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ. . . فذكره.

وهذا السند منتقد من جهتين:

الأولى: من جهة هشام بن أبي هشام، وهو: هشام بن زياد بن أبي يزيد

القرشي، أبو المقدام المدني مولىٰ عثمان.

قال عنه يحيى بن معين: «ليس بثقة» وقال مرة: ضعيف ليس بشيء، وقال أيضاً: ليس حديثه بشيء، وقال الإمام أحمد: ضعيف الحديث.

وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي، ضعيف الحديث، وكان جاراً لأبي داود الطيالسي فلم يرو عنه، وكان لا يرضاه، ويقال أنه أخذ كتاب حفص المنقري من أصحاب الحسن فروىٰ عن الحسن. وعنده عن الحسن أحاديث منكرة، وهو منكر الحديث».

وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث.

قال ابن حبان: «كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات، والمقلوبات عن الأثبات حتى يسبق إلى القلب المستمع أنه كان المتعمد لها لا يجوز الاحتجاج به».

قال النسائي: متروك الحديث، وقال أيضاً: ضعيف، وقال: ليس بثقة، وقال أيضاً: ليس بشيء، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن خزيمة: «لا يحتج بحديثه»، وقال العجلي: ضعيف، وقال يعقوب بن سفيان: ضعيف لا يفرح بحديثه، وقال البخاري: يتكلمون فيه، وقال في التاريخ الكبير: ضعيف، وقال ابن عدي: «الضعف بيّن على رواياته»، وقال عبدالله بن المبارك: هشام بن زياد ارمِ به، وقال أبو داود: غير ثقة، وقال الترمذي: يُضعف، وقال الحافظ ابن حجَر في التقريب: «متروك»[1].

الثانية: من جهة محمد بن الأسود، وهو: محمد بن محمد بن الأسود من بني زهرة.

ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وكذلك فعل البخاري في تاريخه الكبير، والحافظ ابن حجر في تهذيبه.

وقال في التقريب: «مستور»[2].

والمستور عند المحققين من العلماء يتوقف في روايته حتى يتبين حاله، وهو المذهب الحق.

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (٩/٥٨)، المجروحين (٣/٨٨)، الكامل لابن عدي (٨/٤٠٧)، ضعفاء العقيلي (٤/٣٩٩)، التاريخ الكبير (٨/٢٠٠)، تهذيب التهذيب (٩/٤٧)، تقريب التهذيب (ص ١٠٢١).

(٢) الجرح والتعديل (٨/٨٧)، التاريخ الكبير (١/٢٢٦)، تهذيب التهذيب (٧/٤٠٦)، التقريب (ص ٨٩٣).

قال الحافظ ابن حجر: «والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردِّها ولا يقبولها، بل هي موقوفة إلى استبانة حاله كما جزم به إمام الحرمين»[1].

وذهب العلامة أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ في تعليقه على المسند (٨/ ٣٠) إلى توثيقه واحتج على ذلك بأن ابن أبي حاتم والبخاري ذكراه ولم يذكرا فيه شيئاً، وابن حبان ذكره في الثقات وهذا كاف في توثيقه، وهذه قاعدة سار عليها أحمد شاكر في التوثيق رحمه الله.

قلت: والجواب على هذا من وجهين:

أولاً: كون أن البخاري يذكره في تاريخه الكبير ولا يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً لا يعني أنه ثقة أو غير مجروح لأن البخاري رحمه الله لم يشترط في كتابه أن يذكر حال كل من ترجم له وأن من سكت عنه فهو مُعدَّلٌ عنده.

ثانياً: وأما ذكر ابن حبان له في الثقات فالذي تبين لي أن الأمر قد اختلط على العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى وذلك لأن الذي ذكره ابن حبان في ثقاته غير محمد بن الأسود هذا حيث قال ابن حبان في الثقات (٩/ ١٢٧):

«محمد بن الأسود الكوفي حدث ببغداد، يروي عن عبيد الله بن موسى والكوفيين، روىٰ عنه أهل العراق».

ومحمد الذي نحن بصدده هو: محمد بن محمد بن الأسود من بني زهرة أي أنه مدني، وقد روىٰ عنه عبدالله بن عون، وهشام بن أبي هشام، وهما مدنيان.

وبهذا يتبين لنا أن الذي ذكره ابن حبان في ثقاته غير الذي جاء في سند هذا الحديث، وإن سلمنا أنه هو، فتوثيق ابن حبان إذا انفرد غير معتبر لأنه جار على قاعدته المعروفة وقد ردها العلماء وخالف بها الجمهور. والحديث بهذا السند ضعفه الحافظ ابن حجر في المطالب العالية (١/ ٣٩٦) وقال: «هذا إسناده ضعيف».

وقال الهيثمي في المجمع (٣/ ١٤٣): «رواه أحمد والبزار وفيه هشام بن زياد أبو المقدام وهو ضعيف».

وضعفه أيضاً العلامة أحمد شاكر في تعليقه وتحقيقه للمسند (٨/ ٣٠) وقال: «إسناده ضعيف».

---

(١) نزهة النظر (ص ١٣٦، النكت على النزهة، علي حسن).

قلت: وليس للحديث طريقاً آخر عن أبي هريرة سوىٰ هذا الطريق، والصواب أن يقال فيه: ضعيف جداً.

وللحديث شاهد أخرجه البيهقي في الشعب (٣/٣٠٣) (٣٦٠٣) وفي فضائل الأوقات (ص ١٤٥) (٣٦).

من طريق: الهيثم بن الحواري عن زيد العمي عن أبي بصرة قال: سمعت جابر بن عبدالله يقول: قال رسول الله ﷺ. . . فذكر الحديث السابق.

وآفة هذا السند زيد العمِّيّ، وهو: زيد العمي أبو الحواري، بصري يُكنى أبا الحواري.

قال يحيى بن معين: «لا شيء»، وقال مرة: صالح، وقال تارة: ضعيف يكتب حديثه. قال أبو حاتم: ضعيف يكتب حديثه ولا يحتج به، وكان شعبة لا يحمد حفظه، قال الإمام أحمد: صالح، وقال الدارقطني: صالح، وقال الجوزجاني: متماسك، قال أبو زرعة: ليس بقوي، واهي الحديث ضعيف، وقال النسائي: ضعيف.

قال ابن حبان: «يروي عن أنس أشياء موضوعة لا أصل لها حتى سبق إلى القلب أنه المتعمد لها، وكان يحيىٰ يُمْرِضُ القول فيه، وهو عندي لا يجوز الاحتجاج بخبره، ولا كتابة حديثه إلاَّ للاعتبار».

وقال علي بن مصعب: سمي زيد العمي لأنه كلما سئل عن شيءٍ قال: حتى أسأل عمي.

وقال ابن عدي: «هو في جملة الضعفاء، ويكتب حديثه على ضعفه، وقد حدث عنه شعبة والثوري».

وقال أيضاً: «وعامة ما يرويه، ومن يروي عنه ضعفاء هو وهم، على أن شعبة قد روىٰ عنه كما ذكرت، ولعل شعبة لم يرو عن أضعف منه».

وقال علي بن المديني: «كان ضعيفاً عندنا»، وقال العجلي: بصري ضعيف الحديث ليس بشيء، وقال أبو بكر البزار: صالح روى عنه الناس، وقال ابن سعد: «كان ضعيفاً في الحديث»، وقال الحافظ في التقريب: «ضعيف»[1].

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (٣/٥٦٠)، طبقات ابن سعد (٧/٢٤٠)، تهذيب الكمال (١٠/٥٦)، تهذيب التهذيب (٣/٢٢٤)، تقريب التهذيب (ص ٢٥٢)، الميزان (٣/ ١٥١ـ ١٥٢)، أحوال الرجال (ص ١٩٧)، المجروحين (١/٣٠٩)، الكامل (٤/١٥٣).

فالحاصل أن زيداً هذا ضعيف، وهو مشهور عند المحدثين بالضعف، فقد قيل فيه: ليس بشيء، ولا شيء، وليس بقوي، وعبارة: ليس بقوي، نفيٌ لأصل القوة.

وأمَّا قول من قال فيه: صالح، فهو محمول على صلاح الدين يعني من جهة العدالة وهو ينتفع به في الترجيح عند التعارض، أمَّا من جهة الضبط فلا تقوم به حجة. وقول الجارح هنا مقدم لأنه جرح مفسَّر، وجاء بعد سبر لمروياته ومتابعتها.

وبهذا يبقىٰ الحديث ضعيفاً من جهة السند لأنه جاء من طريق الضعفاء وأما نكارة المتن فللمبالغة التي فيه، والله أعلم، كما أنه انفرد به ضعيف ومتنه مُلَفَّقٌ من صحيحٍ وما لا يصح.





٢٨ ـ «أوَّل شهر رمضان رحمة، وأوسطه مغفرة، وآخره عتق من النار».

۞ ـ ضعيف جداً أو منكر.

أخرجه ابن أبي الدنيا في فضائل رمضان (ص ٦٥) (٣٧)، والعقيلي في ضعفائه (١٦٢/٢)، وابن عدي في الكامل (٣٢٥/٤)، والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق [(١٤٧/٢)، ذيل التاريخ الكبير (١٤٧/١١)]، وأبو طاهر بن أبي الصقر في مشيخته (ص ٨٢ـ ٨٣) (١٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق [كما في السلسلة الضعيفة (٧٠/٤)].

من طريق: هشام بن عمَّار قال: حدثنا سلام بن سوار، قال: حدثنا مسلمة بن الصلت عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: هذا حديث معلول بعلتين:

الأولى: سلاَّم بن سوار.

وهو: سلام بن سليمان بن سوار الثقفي المدائني الضرير، أبو العباس. يُنْسب إلى جده فيقال: سلام بن سوار.

ويقال له الدمشقي لمقامه بدمشق، وقال ابن عدي: يكنىٰ أبا المنذر.

فتعقبه المزي فقال: وذلك وهم منه، إنما ذاك الذي بعده. وقال الخطيب البغدادي في الموضح: هو أبو العباس الأعمىٰ الدمشقي.

وسلام هذا ضعيف لا يجوز الاحتجاج بحديثه.

قال ابن عدي: «هو عندي منكر الحديث»، وقال أيضاً: «وعامة ما يرويه حسان إلاَّ أنه لا يتابع عليه»، وقال ابن حبان: «لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد»، وقال العقيلي: «في حديثه مناكير»، وقال النسائي في الكُنىٰ: أخبرني العباس بن الوليد قال: حدثنا سلام بن سليمان ثقة مدائني، وقال الخطيب البغدادي في

الموضح: «كان ضعيفاً في الحديث»، وقال الحافظ ابن حجر: «ضعيف»[1].

الثانية: مُسلمة بن الصلت الشيباني.

قال أبو حاتم: «شيخ بصري متروك الحديث»، قال ابن عدي: «مسلمة ليس بالمعروف».

وذكره ابن حبان في ثقاته وقال: «روىٰ عنه أحمد بن حنبل رحمه الله» وهذا على قاعدة ابن حبان في التوثيق.

وقال الأزدي: ضعيف الحديث ليس بحجة، وقال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان: «رأيت له حديثاً منكراً»[2] ثم ساق له حديث: «آخر أربعاء في الشهر يوم نحس مستمر».

والحديث قال عنه العقيلي في الضعفاء (٦٢/٢): «لا أصل له من حديث الزهري» وأشار إلى ضعفه الخطيب في الموضح (١٤٨/٢) حيث قال في ترجمة سلام بن سوار بعد أن ساق له حديثه هذا قال: «وكان ضعيفاً في الحديث، ومن ضعفه اختلاف روايته هذا الحديث».

وقال العلامة محمد ناصر الدين الألباني في السلسلة الضعيفة (٧٠/٤) قال في هذا الحديث «منكر».



(١) انظر: الكامل (٤/ ٣٢٣ـ ٣٢٨)، المجروحين (٣٤٢/١)، الميزان (٢٥٥/٣)، تاريخ بغداد (١٩٦/٩)، تهذيب الكمال (٢٨٦/١٢)، التقريب (ص ٤٢٥) موضح أوهام الجمع والتفريق (١٤٨/٢).

(٢) الجرح والتعديل (٢٦٩/٨)، الكامل (٣٢٥/٤)، الميزان (٤٢٢/٦)، لسان الميزان (٧/ ٩٣ـ ٩٤)، الثقات (١٨٠/٩).



٢٩ ـ «أظلكم شَهْرُ رمضان بمحلوف رسول الله ﷺ ما مضى على المسلمين شهر خيرٌ لهم منه، ولا بالمنافقين شهر شرٌّ لهم منه، بمحلوف رسول الله ﷺ إن الله يكتب أجره ونوافله من قبل أن يدخل، ويكتب وزره وشقاءه قبل أن يدخل وذلك أنَّ المؤمن يُحِدُّ له النفقة للعبادة، وأنَّ المنافق يُحدُّ فيه غفلات المسلمين واتباع عوراتهم فهو غُنْمٌ للمؤمن يغتنمه الفاجر».

وفي رواية: **«والذي يحلفُ به لقد أظلكم شهر ما أظل المسلمين شهر قط خير لهم منه ولا أتىٰ على المنافقين شهر قط أضر عليهم منه...».**

وفي رواية: **«...ويكتب أصره وشقاءه من قبل أن يدخله...».**

۞ **ـ ضعيف.**

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣١/٩، ٥٦٥)، وابن خزيمة في صحيحه (١٨٩/٣)، والعقيلي في ضعفائه (٩٨١/٣)، وابن أبي الدنيا في فضل رمضان (ص ٤١) والطبراني في الأوسط (٢١/٩)، وابن شاهين في فضائل رمضان (ص ٣٣ـ ٣٤)، والبيهقي في الشعب (٣٠٤/٣) وفي فضائل الأوقات (ص ١٧٤ـ ١٧٥)، وعبدالصمد بن عساكر في جزء أحاديث رمضان (ص ٣٥).

كلهم من طريق: كثير بن زيد حدثنا عمرو بن تميم عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف لضعف عمرو هذا وجهالة أبيه.

وعمر بن تميم هذا ترجم له البخاري في تاريخه الكبير (٦/ ٣١٧ـ ٣١٨) وذكر اثنين بهذا الاسم وفرَّق بينهما، أما الأوَّل فذكر أنه روىٰ عنه عثمان بن الأسود وأنه قال: «رأيت ابن الزبير - رضي الله عنه - يركع دون الصف» وقال البخاري: حديثه في المكيين والثاني قال عنه: عمرو بن تميم مولىٰ بني زِمَّانه، سمع أبان سمع أبا هريرة وحدث عنه كثير بن زيد».

قلت: وهو المراد في هذا السند.

وترجم له ابن أبي حاتم فسماه: عمرو بن تميم مولى بني مازن، ونقل عن أبيه أنه قال: أحسبه الذي رأى ابن الزبير ركع دون الصف وروىٰ عنه عثمان الأسود» اهـ الجرح والتعديل (٦/٢٢٢).

وترجم له الحسيني في التذكرة (١٢٥٦/٢) فسماه: عمرو بن تميم المازني، فقد تبع ابن أبي حاتم في ذلك، ويقال: هو يروي عن أبيه عن أبي هريرة، وعنه كثير بن زيد، وثقه ابن حبان وقال البخاري: فيه نظر» اهـ.

قلت: وقول البخاري هذا ليس في التاريخ الكبير، وإنما نقله عنه العقيلي بسنده عن البخاري كما في الضعفاء له (٩٨٠/٣)، ولكن جاء فيه: «قال البخاري: في حديثه نظر» انتهىٰ. وبين العبارتين فرق فقوله: فيه نظر طعن في الراوي ذاته وقوله: «في حديثه نظر» نوع تضعيف لحديثه هذا الذي يرويه.

وقال الحافظ في تعجيل المنفعة (٥٣/٢) مستدركاً علىٰ الحسيني:

«كأن الحسيني تبع ابن أبي حاتم، فإنه قال: عمرو بن تميم مولىٰ بني مازن، وقد صوب عليه في الهامش بعض الحفاظ فقال: هو مولى بني زِمَّانة، وكأنه تصحيف وذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج ابن خزيمة حديثه في صحيحه كما نبهت عليه في ترجمة والده تميم وقال ابن حزم في المحلىٰ: عمرو بن تميم منكر الحديث، يعني الذي رأى ابن الزبير» اهـ.

قلت: والخلاصة أنه روىٰ عنه كثير بن زيد، فيما ذكر أهل العلم وقول البخاري: «في حديثه نظر» طعن في حديثه هذا الذي رواه وجاء من طريقه.

وأما أبوه فهو: تميم بن يزيد مولىٰ بني زمعة كوفي، هكذا اسمه في الجرح والتعديل (٤٤٢/٢)، وفي التذكرة (٢٠٤/١) وفي التعجيل (٢٦٩/٢)، ولكن في اللسان (٢٦٩/٢): تميم بن مزيدة، مولىٰ بني ربيعة».

وهو مجهول، هكذا قال عنه الحسيني، ونقله الحافظ في التعجيل عنه، والعجيب أن الحسيني لم يصرح بذلك في التذكرة وإنما ترجم له فقط ولم

يذكر فيه شيئاً وصرح بأنه روىٰ عن عثمان بن حكيم.

وكذا ابن أبي حاتم بيض له ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً فهو مجهول عنده.

وقول الحسيني عن تميم هذا مجهول، صرح به في الإكمال[1]، فاعتمده الحافظ في التعجيل وصرح به في اللسان (٢/٢٦٩) فقال: «وعنه عثمان بن حكيم مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات».

قلت: كعادته في توثيق المجاهيل.

وقال الحافظ الهيثمي في المجمع (٣/١٤٤): «رواه أحمد والطبراني في الأوسط عن تميم مولى بني رُمَّانة ولم أجد من ترجمه» فالحديث إِذن ضعيف لأن عمرو بن تميم ضعيف، وأباه تميم مجهول، والله أعلم.



(١) الإكمال (ص٥٤).



٣٠ ـ «لو يعلم العباد ما في رمضان لتمنت أُمتي أن يكون رمضان السنة كلها، فقال رجل من خزاعة: حدثنا، قال: إن الجنة تزين لرمضان من رأس الحول إلى الحول حتى إذا كان أول يوم من رمضان هبت ريح من تحت العرش فصفقت ورق الجنة فتنظر الحور العين إلى ذلك فقلن: يا رب اجعل لنا من عبادك أزواجاً في هذا الشهر تقر أعيننا بهم وتقر أعينهم بنا. قال: وما من عبد يصوم رمضان إلا زوج زوجة من الحور العين في خيمة من درة مجوفة مما نعت الله ـ عز وجل ـ «حور مقصورات في الخيام» على كل امرأة منهن سبعون حلة ليس منها حلة على لون الأخرى وتعطى سبعين لوناً من الطيب ليس منها لون على ريح الآخر، لكل امرأة منهن، سبعين سريراً من ياقوتة حمراء موشحة بالدر على كل سرير سبعون فراشاً بطائنها من استبرق وفوق الفرش سبعون أريكة لكل امرأة منهن سبعون ألف وصيفة لحاجاتها وسبعون ألف وصيف مع كل وصيف صحفة من ذهب فيها لون طعام تجد لآخر لقمة منها لذة لا يجد لأولها ويعطى زوجها مثل ذلك على سرير من ياقوت أحمر عليها سواران من ذهب مكلل من ياقوت أحمر، قال: هذا لمن صام رمضان سوى ما حمل من الحسنات».

۞ **ـ موضوع.**

أخرجه أبو يعلىٰ في مسنده [كما في المطالب العالية (٣٩٦/١) (١٠٣٢)]

والشاشي في مسنده (٢/٢٧٧) (٨٥٢)، وابن خزيمة في صحيحه (٣/١٦٠) (١٨٨٦)، والأَصبهاني في الترغيب والترهيب (٢/٣٥٦) (١٧٦٥)، وابن أبي الدنيا في فضائل رمضان (ص ٤٩) (٢٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣/٣١٣) (٣٦٣٤) وفي فضائل الأوقات (ص ١٥٨) (٤٦)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢/٥٤٧) (١١١٩) من طريق جرير بن أيوب عن الشعبي عن نافع بن بردة عن عبدالله بن مسعود (أو عن أبي مسعود) قال سمعت النبي ﷺ يقول وقد أهل رمضان... فذكره.

والحديث تارة يُروىٰ عن عبدالله بن مسعود، وتارة عن أبي مسعود، وهو الغفاري. لذا قال الحافظ ابن حجر في المطالب العالية (١/٣٩٧) بعد أن ساق الحديث:

«وابن مسعود ليس هو الهذلي المشهور، وإنما هو غفاري آخر».

والحمل في هذا الحديث على جرير هذا فهو آفة السند، وهو: جرير بن أيوب بن أبي زرعة بن عمرو بن جرير البجلي الكوفي.

قال يحيىٰ بن معين: «ليس بشيء»، قال أبو حاتم: «منكر الحديث، ضعيف الحديث وهو أوثق من أخيه يكتب حديثه ولا يحتج به»، قال أبو زرعة: «منكر الحديث».

قال ابن حبان: «كان ممن فحش خطؤه وكان أبو نعيم يقول: جرير بن أيوب يضع الحديث»، قال البخاري: «منكر الحديث»، قال النسائي: «متروك الحديث، وقال مرة: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه»، وقال ابن عدي: «ولم أر من حديثه إلاَّ ما يحتمل، وليس له حديث منكر قد جاوز الحد»، وقال الذهبي: «مشهور بالضعف»، قال الساجي: «ضعيف الحديث جداً»، وقال ابن السكن: «ضعيف».

وساق له العقيلي حديثاً ثم قال «ولا يتابع على شيءٍ منها»[1].

قال ابن خزيمة في صحيحه (٣/١٦٠) بعد أن ذكر الحديث «فإن في القلب من جرير بن أيوب البجلي»، وقال البيهقي في الشعب (٣/٣١٣): «جرير بن أيوب ضعيف عند أهل النقل».

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (٢/٥٠٣)، المجروحين (١/٢٢٠)، الكامل لابن عدي (٢/ ٣٤٢ـ ٣٤٣)، الميزان (٢/١١٦)، لسان الميزان (٢/٣٠٢)، ضعفاء العقيلي (١/١٩٨)، تعجيل المنفعة (١/٣٨٤).

والحديث قال عنه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/٥٤٩): «هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ والمتهم به جرير بن أيوب»، وقال ابن خزيمة في صحيحه (٣/١٦٠) مشككاً في صحته «إن صح الخبر»، وقال الحافظ في المطالب العالية (١/٣٩٧): «تفرد به جرير بن أيوب وهو ضعيف جداً».
وقال الشوكاني في الفوائد المجموعة (ص ٨٨):
«رواه أبو يعلىٰ عن ابن مسعود مرفوعاً وهو موضوع، آفته: جرير بن أيوب».
وقال الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في تحقيقه لصحيح ابن خزيمة (٣/١٦٠) قال عن هذا الحديث: «إسناده ضعيف بل موضوع».
وتعقب السيوطي ابن الجوزي وقال في اللآلىء (٢/٨٥):
«أخرجه البيهقي في شعب الإيمان وقال رواه ابن خزيمة في كتابه من وجهين عن جرير، ثم قال: وفي القلب من جرير بن أيوب شيء قال البيهقي وجرير بن أيوب ضعيف عند أهل النقل».
قلت: لا معنىٰ إذن لهذا التعقب إذا كان مدار الوجهين عند ابن خزيمة وغيره علىٰ جرير».
وقال الشوكاني في الفوائد المجموعة (ص ٨٨) متعقباً تعقب السيوطي على ابن الجوزي قال: «رواه أبو يعلىٰ عن ابن مسعود مرفوعاً وهو موضوع، آفته جرير بن أيوب، وسياقه وسياق الذي قبله[1]، مما يشهد العقل أنهما[1] موضوعان، فلا معنى لاستدراك السيوطي لهما على ابن الجوزي: بأنه قد رواهما غير من رواهما عنه ابن الجوزي، فإن الموضوع لا يخرج عن كونه موضوعاً برواية الرواة له» اهـ.
وساق السيوطي للحديث طريقاً آخر عن ابن النجار بسنده، كما في اللآلىء له (٢/٨٥).
قلت: وأخرجه أيضاً من نفس الطريق الطبراني في المعجم الكبير (٢٢/٣٨٨) (٩٦٧) من طريق الهيَّاج بن بسطام حدثنا عباد عن نافع عن أبي مسعود الغفاري قال: سمعت رسول الله ﷺ فذكر الحديث، وهذا إسناد الطبراني.
أما إسناد ابن النجار كما في اللآلىء للسيوطي فهو من طريق الهياج بن بسطام حدثنا العباس عن نافع عن أبي شريك الغفاري أنه سمع النبي فذكره.

(١) يقصد بالحديثين هنا، هذا الحديث، والذي قبله وهو حديث: «إذا كان أول ليلة من شهر رمضان نادىٰ الجليل رضوان خازن الجنان...» وهو موضوع أيضاً.

وأخرجه أبو طاهر ابن أبي الصقر في مشيخته (ص ١٢٩) (٥٦) من طريق الهياج بن بسطام حدثنا العباس عن نافع عن أبي سَرِيْحَة الغفاري مرفوعاً بنحوه[١].

وهذا الإسناد آفته الهَيَّاج بن بسطام، وهو:

الهيَّاج بن بسطام التميمي الهروي، أبو خالد الحنظلي.

قال يحيى بن معين: «ليس بشيء»، وقال مرة: «هروي ضعيف».

وذكر له ابن عدي عدة أحاديث وقال عنه: «وهيّاج بن بسطام هذا له أحاديث وفيما أمليت مما لا يتابع عليه».

قال الإمام أحمد: «متروك الحديث»، قال أبو داود: «تركوا حديثه»، وقال سعيد بن هنَّاد: «ما رأيت أفصح من هيَّاج، لقد حدث ببغداد فاجتمع مائة ألف يتعجبون من فصاحته يكتبون عنه».

قلت: ولعل أن يكون هذا الحديث من فصاحته أيضاً.

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به».

وقال ابن حبان: «كان مرجئاً داعية إلى الإرجاء وكان ممن يروي المعضلات عن الثقات ويخالف الأثبات فيما يرويه عن الثقات فهو ساقط الاحتجاج به» اهـ.

وقال أبو داود: «تركوا حديثه»، قال الحافظ في التقريب: «ضعيف روىٰ عنه ابنه خالد منكرات شديدة»، ونقل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب عن يحيى بن سعيد الذهلي أنه وثقه، وقال بعض أهل العلم كالحاكم أن الحمل على ابنه خالد وهو لا ذنب له»[٢].

قلت: ولا شك أنه مجروح وروايته غير معتبرة ولا تقوم بها حجة، وأمَّا من وثقه فهم قلة جداً، فإن توثيقهم محمول على العدالة، أمَّا الضبط فلا، هذا أولاً.

وثانياً: إن قول الإمام أحمد: متروك الحديث، وجرح يحيىٰ بن معين وغيره

---

(١) وأبو سريخة هو: حذيفة بن أُسيد بن خالد الغفاري، من الصحابة رضي الله عنهم. انظر أسد الغابة (١/٧٠٣).

(٢) انظر: الكامل لابن عدي (٤٤٨/٨)، الميزان (٧/ ١٠٣ـ ١٠٤)، المجروحين (٩٦/٣)، تهذيب الكمال (٣٥٧/٣٠)، تهذيب التهذيب (٩/ ٩٨ـ ٩٩)، تقريب التهذيب (ص ١٠٢٩).

مقدم هنا على غيرهما لأن الإمام أحمد دقيق في جرحه وورع في ذلك كثيراً، ويحيى بن معين أعلم الناس بالرجال.

ثالثاً: إن هذا الحديث ليس من رواية ابنه خالد عنه بل رواه غيره عنه ومع ذلك ضعفوه.

رابعاً: إن الجرح المُفَسَّر مقدم على التعديل المطلق.

خامساً: إن كثيراً من العلماء لما ضعفوا هذا الحديث، طعنوا في سنده من جهة الهيَّاج هذا فالحمل عليه.

لذا قال الهيثمي في المجمع (١٤٥/٣): «رواه الطبراني في الكبير وفيه الهياج بن بسطام وهو ضعيف».

وقال المعلمي ـ رحمه الله ـ في تحقيقه لكتاب الفوائد المجموعة (ص ٨٨) للشوكاني:

[ثم ذكر السيوطي عن ابن النجار بسنده إلى الهيّاج بن بسطام، حدثنا العباس عن نافع عن أبي شريك الغفاري أنه سمع النبي ﷺ فذكره «والهياج تالف ولم أعرف شيخه ولا أبا شريك] اهـ.





٣١ ـ [إذا كان أول ليلة من شهر رمضان نظر الله إلى خلقه الصيام، وإذا نظر الله إلى عبد لم يعذبه أبداً ولله عز وجل في كل يوم ألف ألف عتيق من النار، فإذا كان ليلة النصف من شهر رمضان أعتق الله فيها مثل جميع ما أعتق، وإذا كان ليلة إحدى وعشرين أعتق الله فيها مثل جميع ما أعتق، وإذا كانت ليلة ثلاث وعشرين أعتق الله فيها مثل جميع ما أعتق في الشهر، فإذا كانت ليلة خمس وعشرين أعتق الله فيها مثل جميع ما أعتق في الشهر كله، فإذا كانت ليلة تسع وعشرين أعتق الله فيها مثل جميع ما أعتق في الشهر كله، فإذا كانت الفطر ارتجت الملائكة وتجلىٰ الجبار جل جلاله مع أنه كما يصفه الواصفون فيقول للملائكة وهم في عيدهم من الغد يوصي إليهم:

يا معشر الملائكة ما جزاء الأجير إذا وفّىٰ عمله؟ فتقول الملائكة: يوفّىٰ أجره. فيقول الله تعالى: أشهدكم أني قد غفرت لهم].

۞ **ـ موضوع.**

أخرجه الأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢/ ٣٥٦ـ ٣٥٧) (١٧٦٦) وابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ٥٤٩ـ ٥٥٠) (١١٢٠)، والضياء المقدسي في المختارة [كما في السلسلة الضعيفة (١/ ٤٧٠)].

من طريق عثمان بن عبدالله القرشي قال: حدثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ. . . فذكره.

وأورده المتقي الهندي في كنز العمال (٨/٤٧١) (٢٣٧٠٧) وعزاه لابن صصري في أماليه.

والمتهم بوضع هذا الحديث عثمان بن عبدالله القرشي، أبو عمرو، ويقال له أيضاً: الأموي، الشامي، واختلف في اسمه وقيل هو: عثمان بن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان.

قال الخطيب البغدادي: «عثمان بن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عبدالرحمن بن الحكم بن أبي العاص، أبو عمرو القرشي الأمويّ، هكذا نسبه الحاكم أبو عبدالله بن البيع النيسابوري.

ونسبه غيره إلى عثمان بن عفّان وقال: هو عثمان بن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن محمد بن عبدالملك بن سليمان بن عبدالملك بن عبدالله بن عنبسة بن عمرو بن عثمان بن عفَّان» اهـ.

وأنكر الذهبي نسبته إلى عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ أي النسب الثاني الذي ذكره الخطيب، فتعقب الخطيب فقال:

«هذا كذب، ونسب طويل، ولا يحتمل أن يكون بينه وبين عثمان بن عفان عشرة آباء بل ولا ستة» اهـ.

وفرّق الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ بينهما واعتبرهما اثنين فقال:

«قال النباتي في ذيل الكامل: عثمان بن عبدالله بن عمرو، وساق النسب كما ساقه الخطيب أولاً، ثم قال: روىٰ عن مالك، روىٰ عنه عبدالله بن المبارك الصنعاني، قال الدارقطني في الغرائب: قال لنا أبو طالب أحمد بن نصر الحافظ: قال لنا علي بن المبارك: عثمان هذا ضعيف.

فاحتمل أن يكون عثمان بن عبدالله الأموي اثنين لاختلاف نسبهما وإن اجتمعا في أن كلاً منهما أموي، وعبدالرحمن بن الحكم المذكور أولاً في نسبته هو أخو مروان بن الحكم الخليفة، وهو ابن عمّ عثمان بن عفان أمير المؤمنين، والله أعلم» اهـ.

قلت: وعثمان القرشي المتهم بوضع الحديث مجروح ورمي بالوضع ورواية المناكير ولعل الخطيب قصده في ترجمته، فقد ساق له خلقاً ممن حدث عنهم ثم قال: «وكان ضعيفاً، والغالب على حديثه المناكير».

وقال عنه ابن حبان: «شيخ قدم خراسان فحدثهم بها، يروي عن الليث بن سعد، ومالك، وابن لهيعة، ويضع عليهم الحديث، كتب عنه أصحاب الرأي، لا يحل كتابة حديثه إلاَّ علىٰ سبيل الاعتبار» اهـ.

وقال ابن عدي: «كان يسكن نصيبين، ودارَ البلادَ، وحدث في كل موضع بالمناكير عن الثقات».

وساق له عدة أحاديث من موضوعاته وقال: «ولعثمان غير ما ذكرت من الأحاديث، أحاديث موضوعات» اهـ.

وقال الأزدي: «لا يحتج بحديثه»، وقال الدارقطني: «متروك الحديث، وقال مرة: يضع الأباطيل على الشيوخ الثقات»، وقال الحاكم في المدخل: «هو من أهل الغرب، ورد خراسان فحدث بها عن مالك والليث وابن لهيعة، ورشدين بن سعد، وحماد بن سلمة وغيرهم بأحاديث موضوعة»، وقال مسعود السجزي: «كذّاب».، وقال أبو نعيم: «روىٰ المناكير، كثير الوهم سيء الحفظ»، وقال الجوزجاني: «كذّاب يسرق الحديث».

قلت: وذكر ابن حبان في المجروحين (٢/١٠٢) حديثاً في زيادة الإيمان ونقصانه لما سأل وفد ثقيف النبي ﷺ عن ذلك فقال:

«الإيمان متثبِّت في القلوب كالجبال الرواسي وزيادته ونقصانه كفر».

قال ابن حبان: «وهذا شيء وضعه أبو مطيع البلخي على حماد بن سلمة فسرقه هذا الشيخ وحدث عنه».

ويقصد بقوله «هذا الشيخ» أي: عثمان بن عبدالله القرشي الذي نحن بصدد ترجمته لأنه ساق هذا الحديث في ترجمته.

وقال الحاكم عن هذا الحديث «الحديث باطل، وإسناده ظلمات، إلاً أن الذي تولىٰ كبره أبو مطيع، ثم سرقه عثمان بن عبدالله» اهـ نقله الحافظ في اللسان[1] فعثمان هذا إذاً كذّاب وسراق، حديثه ظلمات بعضها فوق بعض، فحديثه يحكم عليه بالوضع ولا كرامة.

ولا يقولنّ قائل أنه من فضائل الأعمال، لأن شرط فضائل الأعمال، أن لا تكون شديدة الضعف، فكيف إذا كانت من الموضوعات، فلا يجوز روايتها البتة ولا نشرها بين العامة.

والحديث حكم عليه العلماء بالوضع واتهموا به عثمان هذا.

قال ابن الجوزي في الموضوعات (٢/٥٥٠):

---

(١) انظر ما سبق في جرح عثمان: تاريخ بغداد (١١/٢٨١)، ميزان الاعتدال (٥/٥٤)، لسان الميزان (٥/ ١٤٥ـ ١٤٨)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٢/١٧٠)، المجروحين (٢/١٠٢)، الكامل لابن عدي (٦/ ٣٠١ـ ٣٠٤).

«هذا حديث موضوع على رسول الله، وفيه مجاهيل، والمتهم به عثمان بن عبدالله» وأقره السيوطي في اللآلىء (٨٥/٢)، وكذا قال ابن عراق في التنزيه (١٤٦/٢)، وقال الذهبي في تلخيص الموضوعات (ص ٢٠٤): «وضعه عثمان بن عبدالله» وقال الشوكاني في الفوائد المجموعة (ص ٨٨): «موضوع وفيه مجاهيل»، وقال الألباني في السلسلة الضعيفة (٤٧٠/١): «موضوع».





٣٢ ـ «إن الله تبارك وتعالى ليس بتارك أحداً من المسلمين صبيحة أول يوم من رمضان إلا غفر له».

۞ ـ موضوع.

أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه (٢٩٧/٥)، ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٥٥١/٢) (١١٢١) وفي العلل المتناهية (٢/ ٥٣٠ـ ٥٣١) من طريق: أحمد بن محمد بن موسى السوانيطي قال حدثنا يوسف بن سعيد بن مسلم، حدثنا قبيصة، حدثنا سلاّم الطويل عن زياد بن ميمون عن أنس بن مالك قال؛ قال رسول الله ﷺ... فذكره.

وهذا إسناد هالك فيه كذاب ومتروك.

أمَّا أحمد بن محمد السوانيطي، فلم أجد من ترجم له سوىٰ الخطيب البغدادي فإنه قال: «أحمد بن محمد بن موسى، أبو بكر المعروف بالسوانيطي»[(١)]. ثم ذكر من روىٰ وحدث عنهم ولم يذكر فيه شيئاً، وقال أنه ترجمه له في جملة من اسمه محمد، فرجعت إلى المحمدين الذين ترجم لهم وقال عن أحمد هذا: «محمد بن أحمد بن موسىٰ، أبو عبدالله المصيصي يعرف بالسوانيطي، قدم بغداد وحدث بها عن علي بن بكار ويوسف بن سعيد بن مسلم...»[(٢)].

ثم ذكر خلقاً ممن حدث عنهم وذكر وفاته ولم يتعد ذلك.

وأما سلام الطويل فهو:

سلاّم بن سلم، ويقال: ابن سليم، التميمي السعدي الخراساني ثم المدائني الطويل.

---

(١) تاريخ بغداد (٢٩٦/٥) برقم (٢٨٠٣).

(٢) تاريخ بغداد (٣٧٤/١) (٢٨٩).

قال عنه البخاري: «تركوه»، وقال ابن معين: «ليس بثقة»، وقال مرة: «ضعيف لا يكتب حديثه»، وقال مرة: «ليس بشيء»، وقال الإمام أحمد: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «متروك»، وقال أبو زرعة: «ضعيف»، قال أبو حاتم: «ضعيف الحديث تركوه».

قال الحافظ في التقريب: «متروك»، قال العقيلي: «الغالب على حديثه الوهم»، قال ابن عدي: «عامة ما يرويه عن الضعفاء والثقات لا يتابعه عليه أحد»، قال ابن حبان: «يروي عن الثقات الموضوعات كأنه كان المتعمد لها»[(١)].

وأما زياد بن ميمون، فكذّاب وضاع إعترف بنفسه بوضع الحديث وستأتي ترجمته[(٢)]، وهو: زياد بن ميمون أبو عمار، ويقال له: زياد بن أبي عمار، كذاب لم يسمع من أنس بن مالك شيئاً.

قال بشر بن عمر الزهراني: سألت زياد بن ميمون أبو عمار، عن حديث رواه عن أنس، فقال: ويحكم أحسبوني كنت يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً، رجعت عما كنت أُحدث عن أنس لم أسمع من أنس شيئاً».

وقال يزيد بن هارون: «تركت أحاديث زياد بن ميمون، وكان كذاباً قد استبان لي كذبه»[(٣)].

فحديث فيه مثل سلام الطويل وزياد بن ميمون يترك، ويحكم بوضعه ولا كرامه.

وقد بين أهل العلم حال هذا الحديث وإليك شيئاً من أقوالهم:

قال ابن الجوزي في الموضوعات (٢/٥٥١): «هذا حديث لا يصح»، وقال الذهبي في تلخيص الموضوعات (ص ٢٠٤): «رواه سلام الطويل - واهٍ - عن زياد بن ميمون - متهم - عن أنس».

---

(١) ضعفاء الدارقطني ترجمة (٢٦٥)، الضعفاء الصغير للبخاري (ص ٥٧) (١٥٢) وكتاب: من كلام ابن معين في الرجال رواية ابن طهمان (ص ١١٧)، الميزان (٣/٢٥٢)، ضعفاء العقيلي (٢/١٥٨)، الكامل لابن عدي (٤/٣١٢)، المجروحين (١/٣٣٩)، وكتاب: تسمية من لُقِّب بالطويل (ص ٥٧ـ ٦٢).

(٢) حديث رقم (٤٨).

(٣) انظر: المجروحين (١/٣٠٥)، الجرح والتعديل (٣/٥٤٤)، الكامل لابن عدي (٤/١٢٧)، ضعفاء العقيلي (٢/٧٧)، الميزان (٣/١٤٠)، لسان الميزان (٣/٣٥١)، وستأتي ترجمته مفصلة في الحديث رقم (٤٨) وقد سبقت ترجمته مطولة عند حديث: «تدرون لم سمي رمضان. . .».

وكذلك أعلَّه ابن عراق في تنزيه الشريعة (٢/١٥٤) أعله بزياد بن ميمون وسلام الطويل وحكم عليه الألباني بالوضع في السلسلة الضعيفة (١/٤٦٥) فقال: «موضوع».

وتعقَّب السيوطي - رحمه الله - ابن الجوزي، كما في كتابه اللآلىء (٢/٨٦) تعقبه على هذا الحديث فقال: «له طريق آخر قال البيهقي في شعب الإيمان. . .» ثم ساق سند البيهقي من طريقه الآخر.

وهو طريق لا يصلح للنهوض بالحديث، وسيأتي بيان ذلك بعد قليل حيث أنه حديثنا القادم، برقم (٣٣).





٣٣ ـ «سبحان الله ما تستقبلون وماذا يستقبلكم؟».

قال عمر بن الخطاب: بأبي وأُمي يا رسول الله وحي نزل أو عدو حضر.

قال: «لا ولكن شهر رمضان يغفر الله في أوَّل ليلة لكل أهل هذه القبلة».

قال: وفي القوم رجل يهز رأسه فيقول: بخ بخ، فقال له النبي ﷺ «كأنه ضاق صدرك بما سمعت» قال: لا والله يا رسول الله، ولكن ذكرت المنافق فقال النبي ﷺ: «المنافق كافر، وليس في ذلك شيء».

۞ **ـ منكر.**

أخرجه البيهقي في الشعب (٣/٣٠٩) (٣٦٢٠) وفي فضائل الأوقات (ص ١٦٥) (٤٩) وأبو يعلىٰ في مسنده [كما في المطالب العالية (١/٣٩٥) (١٠٣٠)] وابن خزيمة في صحيحه (٣/١٨٩) (١٨٨٥)، والطبراني في المعجم الأوسط (٥/١٥٨) (٤٩٣٥) والعقيلي في الضعفاء له (٣/٢٦٦)، وأبو طاهر بن أبي الصقر في مشيخته (ص ٨٧) برقم (٢٠).

من طريق: عمرو بن حمزة بن أسيد حدثنا خلف أبو الربيع عن أنس بن مالك قال: لما أقبل شهر رمضان قال رسول الله ﷺ... فذكره.

وهو حديث لم يرو إلاَّ من هذا الطريق أي من طريق عمرو بن حمزة لم أجد له طريقاً أخرى.

قال الطبراني في الأوسط (٥/١٥٨) بعد أن ذكر هذا الحديث: «لا يُروىٰ هذا

الحديث عن أنس بن مالك إلاّ بهذا الإسناد، تفرّد به: عمرو بن حمزة».
وهذا حديث معلول بعلتين:
الأولى: عمرو بن حمزة.
وهو: عمرو بن حمزة بن أُسيد القيسي البصري.
قال عنه العقيلي: «لا يتابع على حديثه»، وقال ابن عدي: «مقدار ما يرويه غير محفوظ»، قال الدارقطني: «ضعيف»، قال البخاري: «لا يتابع على حديثه»، قال ابن خزيمة: «لا أَعرفه بعدالة ولا جرح».
«وذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات» هكذا قال الحافظ في اللسان[1].
الثانية: خلف أبو الربيع.
وهو: خلف بن مهران أبو الربيع، إمام مسجد سعيد بن أبي عروبة.
لم يوثقه أحد، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مجهول عنده، وكذلك لم يقل عنه شيئاً البخاري في تاريخه الكبير. وقال ابن خزيمة: «فإني لا أعرف خلفاً أبا الربيع هذا بعدالة ولا جرح».
وأشار الهيثمي إلى جهالته حيث قال: «خلف أبو الربيع ولم أجد له راو غير عمرو بن حمزة كما ذكر ابن أبي حاتم».
وقال الألباني في الضعيفة: «وخلف أبو الربيع مجهول».
وقد اختلفوا في خلف هذا، فقيل: هو خلف بن مهران أبو الربيع إمام مسجد بني عدي بن يشكر.
وممن جعلهما واحداً الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب.
والصواب أنهما اثنان، فخلف الذي في سند الحديث هذا، غير خلف بن مهران الآخر.
فخلف بن مهران أبو الربيع إمام مسجد بني عدي بن يشكر ترجم له الحافظ المزي في تهذيب الكمال، ولم يترجم لخلف الثاني إمام مسجد سعيد بن أبي عروبة المجهول، مما يدل على أنهما اثنان عنده، وأيضاً من الأدلة على ذلك

---

(١) انظر: ضعفاء العقيلي (٣/٢٦٥)، الكامل لابن عدي (٦/٢٤٧)، الميزان (٥/٣٠٩)، التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ١٩٣- ١٩٤)، صحيح ابن خزيمة (٣/١٨٩)، لسان الميزان (٥/٣٥٠).

أن المزي ذكر الرواة عنه ـ أي الذي ترجم له ـ فلم يذكر منهم عمرو بن حمزة القيسي، ولا ذكر أنه روىٰ عن أنس بن مالك، وخلف الذي نحن بصدده روىٰ عن عمرو بن حمزة وروىٰ هو عن أنس كما في الأسانيد التي مرت في الكتب السابقة، فهما مختلفان، فأحدهما مجهول وهو الذي في سند الحديث والآخر قد وثقه قلة وهو أحد رواته فقط، وابن حبان ذكره في ثقاته.

وبهذا يتبين ضعف هذا الحديث بل شدة ضعفه، فخلف أبو الربيع مجهول الحال على الأقل، وعمرو بن حمزة أحاديثه غير محفوظة، لذا حكم العلامة الألباني على هذا الحديث بالنكارة فقال «منكر».

ومن قبله ابن خزيمة حيث أشار إلى ضعف هذا الحديث وشكك في صحته فقال: «باب ذكر تفضل الله ـ عز وجل ـ على عباده المؤمنين في أوّل ليلة من شهر رمضان بمغفرته إياهم كرماً وجوداً، **إن صح الخبر**، فإني لا أعرف خلفاً أبا الربيع هذا بعدالة ولا جرح، ولا عمرو بن حمزة القيسي الذي هو دونه».

وقال الهيثمي في المجمع: «رواه الطبراني في الأوسط وفيه خلف أبو الربيع ولم أجد له راو غير عمرو بن حمزة كما ذكر ابن أبي حاتم»[1].

وممن جعلهما اثنين الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ كما في تاريخه الكبير حيث ترجم لخلف بن مهران إمام مسجد بني عدي بن يشكر، وذكر من سمع منهم ومن روىٰ عنه.

ثم ترجم لخلف بن مهران إمام مسجد سعيد بن أبي عروبة وهو صاحبنا المتفرد بالرواية عن عمرو بن حمزة.

وقال البخاري عنه: «خلف أبو الربيع إمام مسجد سعيد بن أبي عروبة في فضل رمضان، وهذا الدين متين، سمع منه عمرو بن حمزة القيسي، لا يتابع عمرو في حديثه».

وكذلك فرق بينهما ابن أبي حاتم، فقد ترجم لخلف صاحبنا وقال: «خلف أبو

---

(١) انظر ما سبق من البحث: تهذيب الكمال (٨/٢٩٦) تهذيب التهذيب (٢/٥٧٣)، التاريخ الكبير (٣/ ١٩٣ـ ١٩٤) الجرح والتعديل (٣/٣٦٩)، ثقات ابن حبان (٨/٢٢١)، الكاشف للذهبي (١/٣٧٤)، صحيح ابن خزيمة (٣/١٨٩)، مجمع الزوائد (٣/١٤٦)، السلسلة الضعيفة (١/ ٤٦٨ـ ٤٦٩)، تقريب التهذيب (ص ٢٩٩).

الربيع روىٰ عن أنس، عنه عمرو بن حمزة القيسي» وقد ترجم لخلف بن مهران الأول وذكر نفس الرواة عنه كما ذكرهم المزي.

وخلف بن مهران إمام مسجد بني عدي بن يشكر، ذكره ابن حبان في الثقات وذكر المزي في ترجمته من الرواة عنه عبدالواحد بن واصل الحداد وقال فيه: أي عبدالواحد: كان ثقة صدوقاً، خيراً مرضيّاً».

وقال الحافظ في التقريب «صدوق يهم» فهذا خلف الآخر فقد وثقه أحد رواته وأورده ابن حبان في ثقاته وهو غير خلف الذي في سند حديثنا. وإنما بينت هذا حتى لا يقولنَّ قائل أن خلفاً الذي روىٰ عنه عمرو بن حمزة، قد وُثِّق.





٣٤ ـ «إن لله ـ تعالى ـ عتقاء في كل ليلة من شهر رمضان إلاَّ رجلٌ أفطر على خَمْرٍ».

وفي رواية: **«إن لله عتقاء في شهر رمضان عند كل فطر إلا رجلٌ أفطر على خمر».**

۞ ـ منكر.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٣٨٣/٨) والطبراني في الصغير (١/ ٢٦٤ـ **الروض الداني) من طريق: عبدالله بن خراش عن واسط بن الحارث عن قتادة عن أنس** مرفوعاً.

قال الطبراني: «لم يروه عن قتادة إلاَّ واسط»، وقال الهيثمي في المجمع (١٥٩/٣): «رواه الطبراني في الصغير وفيه واسط بن الحارث وهو ضعيف».

قلت: والراوي عنه أيضاً ضعيف وهو عبدالله بن خراش بن حوشب الشيباني أبو جعفر.

قال البخاري: «منكر الحديث»، وقال أبو زرعة: «ليس بشيء»، وقال أبو حاتم: «ذاهب الحديث»، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه غير محفوظ»، وقال الحافظ ابن حجر: «ضعيف وأطلق عليه ابن عمّار الكذب».

انظر: الكامل (٥/ ٣٤٧ـ ٣٥٢)، الميزان (٨٨/٤)، التقريب (ص ٥٠٢).

وأما واسط هذا فقد قال عنه ابن عدي: «واسط هذا روىٰ عنه ابن خراش بنسخة، وعامة هذه الأحاديث لا يتابع عليها».

وقال الحافظ الذهبي: «مُقلٌّ وله مناكير»، وقال الحافظ ابن حجر: «ذكره ابن حبان في ثقاته».

انظر: الكامل (٣٨٣/٨) الميزان (١١٦/٧)، اللسان (٢٨٠/٦).



٣٥ ـ «صيام شهر رمضان بالمدينة كصيام ألف شهر رمضان فيما سواها».

وفي لفظ: «رمضان بالمدينة خيرٌ من ألف رمضان في غير المدينة...».

وفي لفظ: «رمضان بالمدينة خيرٌ من ألف رمضان فيما سواها من البلدان...».

۞ ـ **موضوع.**

بهذا اللفظ المختصر أخرجه ابن الجوزي في الواهيات (٢/٥٧٧) (٩٤٧) وأخرجه مطولاً البيهقي في الشعب (٣/٤٨٧) (٤١٤٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٣/ ٥٤٧ـ ٥٤٨) بلفظ:

«صلاة في مسجدي كألف صلاة فيما سواه إلاّ المسجد الحرام، والجمعة بالمدينة كألف جمعة فيما سواها، وصيام شهر رمضان بالمدينة كصيام ألف شهر رمضان فيما سواها».

كلهم من طريق: عمر بن أبي بكر الموصلي عن القاسم بن عبدالله العمري عن كثير بن عبدالله المزني عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.

وهذا إسناد واهٍ بمرة، مسلسل بالضعفاء وهم كما يلي:

أولاً: عمر بن أبي بكر الموصلي العدوي.

قال أبو حاتم: «ذاهب الحديث، متروك الحديث»، وقال الذهبي: «ضعفه أبو زرعة»[1].

---

(١) الجرح والتعديل (٦/١٠٠)، الميزان (٥/٢٢١)، لسان الميزان (٥/٢٨٠).

ثانياً: القاسم بن عبدالله بن عمر العمري.

قال ابن حبان: «كان رديء الحفظ، كثير الوهم ممن يقلب الأسانيد حتى يأتي بالشيء الذي يُشبه المعمول، كان أحمد بن حنبل يرميه بالكذب».

قال أبو حاتم: متروك الحديث، قال النسائي: متروك، قال البخاري: سكتوا عنه، قال الدارقطني: ضعيف، قال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال مرة: كذاب.

قال الإمام أحمد: كذاب كان يضع الحديث ترك الناس حديثه، قال أبو زرعة: «ضعيف لا يساوي شيئاً متروك الحديث منكر الحديث»[1].

ثالثاً: كثير بن عبد بن عبدالله المزني.

وهو: كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني مديني.

قال أبو خيثمة: قال لي أحمد بن حنبل: لا تحدث عن كثير بن عبدالله المزني شيئاً، وقال أيضاً الإمام أحمد: منكر الحديث ليس بشيء، وقال: ليس يسوي شيئاً، قال عبدالله بن الإمام أحمد: ضرب أبي على حديث كثير بن عبدالله في المسند ولم يحدث بها، قال ابن معين: حديثه ليس بشيء ولا يكتب، قال النسائي: متروك الحديث.

قال ابن حبان: «منكر الحديث جداً يروي عن أبيه عن جده نسخة موضوعة، لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب وكان الشافعي ـ رحمه الله ـ يقول: كثير بن عبدالله المزني ركن من أركان الكذب».

قال أبو زرعة: «واهي الحديث ليس بقوي»، قال أبو حاتم: ليس بالمتين، قال الدارقطني: متروك الحديث، قال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، قال ابن عبدالبر: مجمع على ضعفه، قال الحاكم: «حدث عن أبيه عن جده نسخة فيها مناكير»[2].

قال البيهقي في الشعب (٤٨٧/٣) بعد أن أخرج هذا الحديث: «هذا إسناد ضعيف بمرة»، وقال ابن الجوزي في الواهيات (٥٧٧/٢): «هذا حديث لا يصح».

وللحديث طريق آخر عن ابن عمر، أخرجه الأصبهاني في أخبار أصبهان

(١) انظر: المجروحين (٢١٢/٢)، الميزان (٤٥١/٥)، الجرح والتعديل (١١٢/٧).

(٢) انظر: الكامل (١٨٧/٧)، المجروحين (٢/ ٢٢١ـ ٢٢٢)، الجرح والتعديل (١٥٤/٧)، ضعفاء العقيلي (٥٠٤/٤)، تهذيب التهذيب (٥٥٩/٦).

(٢/٣٣٨) من طريق: عاصم بن عمر العمري عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «رمضان بالمدينة خير من ألف رمضان في غير المدينة، وجمعة بالمدينة خير من ألف جمعة في غير المدينة، وصلاة في مسجدي خيرٌ من ألف صلاة فيما سواه» وهذا إسناد لا يصلح للاحتجاج والاعتبار لأن فيه عاصم بن عمر العمري وهو ضعيف متروك.

«قال عنه يحيى بن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: ليس بقوي ضعيف الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات لا يجوز الاحتجاج به إلاَّ فيما وافق الثقات، وقال النسائي: متروك، وقال الذهبي: ضعفه أحمد»[(١)].

وللحديث شاهد من رواية بلال بن الحارث قال: قال رسول الله ﷺ: «رمضان بالمدينة خير من ألف رمضان فيما سواها من البلدان، وجمعة بالمدينة خير من ألف جمعة فيما سواها من البلدان».

أخرجه الطبراني في الكبير (١/٣٧٢) (١١٤٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٧/٣٨) من طريق: عبدالله بن أيوب المخرمي، ثنا عبدالله بن كثير بن جعفر عن أبيه عن جده عن بلال بن الحارث عن النبي ﷺ... فذكره.

وآفة هذا السند عبدالله بن كثير بن جعفر وهو: عبدالله بن كثير بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقي.

قال عنه ابن حبان: «قليل الحديث، كثير التخليط فيما يروي، لا يحتج به إلاَّ فيما وافق الثقات».

وقال ابن معين: «ليس بشيء»[(٢)].

وذكر الذهبي هذا المتن من الحديث في الميزان (٤/١٦٣) في ترجمة عبدالله بن كثير بن جعفر ثم قال: «لا يُدرىٰ مَنْ ذا، وهذا باطل، والإسناد مظلم، تفرَّد به عبدالله بن أيوب المخرمي، لم يحسن ضياء الدين بإخراجه في المختارة».

قال الحافظ في التقريب (ص ٥٣٧): «مقبول». ومعناه: مقبول حيث يتابع وإلاَّفلين الحديث كما أشار إلى ذلك في مقدمة التقريب.

وبعبدالله بن كثير هذا أعل الهيثمي الحديث في المجمع (٣/٣٠٤) فقال: «رواه

---

(١) الجرح والتعديل (٦/٣٤٧)، المجروحين (٢/١٢٧)، الميزان (٤/ ١٠ـ ١١).

(٢) انظر: المجروحين (٢/١٠)، لسان الميزان (٢/١٠)، تهذيب الكمال (٥/٤٦١)، الميزان (٤/١٦٣)، تهذيب (٤/٤٤٢).

الطبراني في الكبير وفيه عبدالله بن كثير وهو ضعيف».

وأمَّا عبدالله بن أيوب فهو عبدالله بن محمد بن أيوب بن صُبيح أبو محمد المخرمي. ترجم له الخطيب في تاريخه (١٠/ ٨٠ـ ٨١) ونقل عن عبدالرحمن بن أبي حاتم قوله: «سمعت منه مع أبي وهو صدوق».

ومما تجدر الإشارة إليه أن الحافظ الذهبي في الميزان (١٦٣/٤) ترجم لاثنين يقال لهما عبدالله بن كثير.

أحدهما: عبدالله بن كثير مدني روى عن المقبري، وهذا هو الذي نُقِلَ فيه جرح ابن حبان ويحيى بن معين السابق.

والثاني: عبدالله بن كثير بن جعفر الأنصاري، وهو موضع بحثنا، وهو الذي قال فيه: «لا يدرىٰ مَنْ ذا» وحكم على حديثه بالبطلان.

وتعقبه الحافظ ابن حجر في اللسان (٣٣٠/٤) فبعد أن ذكر كلام الذهبي في عبدالله بن كثير المدني وجرح ابن حبان وابن معين له قال:

«هو عبدالله بن كثير بن جعفر بن أبي كثير الراوي عن كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف فقد ذكر المزي أنه روى عن سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري».

قلت: وهذا هو الصواب ـ والله أعلم ـ وقد وهم الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ في التفرقة بينهما.

ومما يؤكد قول الحافظ ابن حجر ما يلي:

١ ـ إن الحافظ المزي ذكر في ترجمة عبدالله بن كثير الأنصاري من الرواة الذين روىٰ عنهم عبدالله بن كثير هذا، ذكر كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني، كما ذكر أيضاً من الذين رووا عن عبدالله هذا، ذكر عبدالله بن أيوب المخرمي[1].

٢ ـ إن الحافظ المزي ـ رحمه الله ـ لما ذكر اسم ونسب عبدالله بن كثير قال في نهايته: الزرقي المدني[1]، كما قال الذهبي: عبدالله بن كثير، مدني.

٣ ـ إن الحافظ ابن حبان لما ترجم لـ : عبدالله بن كثير بن جعفر في المجروحين (١٠/٢) قال عنه: «ابن أخي إسماعيل بن جعفر» ثم جرحه كما سبق نقل كلامه، ونقل قول ابن معين: ليس بشيء وكذا قال الحافظ المزي في ترجمته: «ابن أخي إسماعيل بن جعفر» والذهبي رحمه الله نقل جرح ابن حبان

---

(١) تهذيب الكمال (١٥/ ٤٦١ـ ٤٦٢).

وابن معين في ترجمة عبدالله بن كثير، مدني، ولم ينقلها في عبدالله بن كثير بن جعفر، مما يعني أن تفرقته في غير محلها مما يدل على أنهما واحد، وأنه هو المجروح من قبل ابن حبان وابن معين. وإنما فصلت ذلك لكي لا يقال أن عبدالله بن كثير المجروح غير الثاني الذي هو عبدالله بن كثير بن جعفر الذي جاء الحديث من طريقه والله أعلم.

والحديث حكم عليه العلامة الألباني بالبطلان فقال في السلسلة الضعيفة (٢/ ٢٣٠): «باطل» وسبق نقل كلام الذهبي فيه حين قال: «هذا باطل، والإسناد مظلم» وحكم عليه الألباني في ضعيف الجامع (ص ٤٦٠) (٣١٣٨) بالوضع فقال: «موضوع» وقال العلامة محمد الحسيني الطرابلسي في الكشف الإلهي (٣٧٣/١) قال: «واهٍ».





٣٦ ـ «من أدرك (وفي رواية: من أدركه شهر) رمضان بمكة، فصامه كله وقام منه ما تيسر له، كتب الله له مائة ألف شهر رمضان، فيما سواها وكتب الله له بكل يومٍ عتق رقبة، وكل ليلة عتق رقبة، وكل يوم حُملان فرس في سبيلِ الله وفي كل يوم حسنة وفي كُلِّ ليلةٍ حسنة».

وفي رواية: **«من أدرك شهر رمضان بمكة من أوله إلى آخر صيامه وقيامه كتب له مائة ألف شهر رمضان في غيرها، وكان له بكل يوم مغفرة وشفاعة وبكل ليلة مغفرة وشفاعة، وبكل يوم حملان فرس في سبيل الله، وله بكل يوم دعوة مستجابة».**

۞ **ـ موضوع.**

أخرجه ابن ماجة في سننه (٣/٥٢٣) (٣١١٧)، والفاكهي في أخبار مكة (٢/٣١٤) (١٥٧٤) والبيهقي في الشعب واللفظ الثاني له (٣/٣٤٧) (٣٧٢٩) (٣/٤٨٧) (٤١٤٩) من طريق: عبدالرحمن بن زيد العمي عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ فذكره.

هذا سند واهٍ فيه عبدالرحيم بن زيد بن الحواري العمي، أبو زيد وأبوه زيد العمي أيضاً ضعيف والابن أضعف.

قال فيه يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال أيضاً: كذاب خبيث، وقال العقيلي وقد ذكر له حديثاً: «لا يتابع عليه ولا علىٰ كثيرٍ من حديثه»، وقال البخاري: تركوه، وقال السعدي: غير ثقة، وقال ابن عدي: «يروي عن أبيه عن شقيق عن عبدالله ـ يعني ابن مسعود ـ غير حديث منكر وله أحاديث غير

ما ذكرت كلها ما لا يتابعه الثقات عليها».

وقال الجوزجاني: «غير ثقة»، وقال أبو حاتم الرازي: «يترك حديثه، كان يفسد أباه يحدث عنه بالطامات»، وقال أبو زرعة: «واهٍ ضعيف الحديث»، وقال أبو داود: «ضعيف»، وقال النسائي: «متروك الحديث» وقال مرة: «ليس بثقة، ولا مأمون لا يكتب حديثه»، وقال الساجي: «عنده مناكير»، وقال الحافظ: «متروك كذبه ابن معين»(1).

هذا الابن وأبوه زيد بن الحواري العمي. ضعفه النسائي والحافظ ابن حجر. قال ابن معين قال: صالح، وقال مرة: لا شيء، وقال مرة: ضعيف يكتب حديثه، وقال الدارقطني: صالح، وقال السعدي: متماسك، وقال ابن عدي: لعل شعبة لم يرو عن أضعف منه، وساق له الذهبي حديثاً فقال: ومن مناكيره، ثم ساق له عدة أحاديث»(2).

والحديث ضعف إسناده البوصيري في زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة (ص ٤٠٩) حيث قال: «هذا إسناد فيه زيد العمي وهو ضعيف»، وقال البيهقي في الشعب (٣٤٧/٣): «تفرد به عبدالرحيم بن زيد وليس بالقوي»، وقال أيضاً (٤٨٧/٣): «عبدالرحيم بن زيد العمي ضعيف، يأتي بما لا يتابعه الثقات عليه، والله أعلم».

وحكم عليه أبو حاتم الرازي حكم على الحديث بأنه منكر ولعله أراد بأنه موضوع، فقد يريد بالنكارة الوضع أحياناً، وذلك فيما نقله عنه ابنه عبدالرحمن في العلل (٢٥/١) قال: «سألت أبي عن حديث رواه عبدالرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ...» فذكر الحديث ثم قال: «قال أبي: هذا حديث منكر، وعبدالرحيم بن زيد متروك الحديث» وحكم العلامة الألباني على الحديث بالوضع حيث قال في السلسلة الضعيفة (٢٣٢/٢): «هذا موضوع، ولوائح الوضع عليه ظاهرة».



---

(1) ضعفاء العقيلي (٧٩/٣)، الكامل (٤٩٥/٦)، الجرح والتعديل (٣٤٠/٥)، تهذيب التهذيب (٣٠٧/٥)، تقريب التهذيب (ص ٦٠٦)، تاريخ بغداد (٨٤/١١).

(2) الميزان (/ ١٥١ـ ١٥٢)، التقريب (ص ٣٥٢).



٣٧ ـ «رمضان بمكة أفضل من ألف رمضان بغير مكة».

۞ ـ **ضعيف جداً.**

أخرجه البزار في مسنده [(١/٤٠٣) (٦٦٥) مختصر الزوائد] من طريق: عاصم بن عمر عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ . . . الحديث.

قال البزار: «تفرد به عاصم بن عمر، لا نعلمه عن النبي ﷺ إلاً من هذا الوجه وعاصم متفق على ضعفه» اهـ.

قلت: هو عاصم بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب.

قال يحيى بن معين: «ضعيف ليس بشيء»، وقال السعدي: «يُضعف حديثه»، وقال النسائي: «متروك الحديث»، وقال ابن عدي: «أحاديثه أحاديث حسان ومع ضعفه يكتب حديثه»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال الترمذي: متروك، وقال مرة: ليس بثقة.

وقال ابن حبان في المجروحين: «منكر الحديث جداً يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات لا يجوز الاحتجاج به إلاً فيما وافق الثقات».

ثم أورده في ثقاته فقال: «يخطىء ويخالف».

وقال الحافظ في التقريب «ضعيف»[(١)].

قلت: وهذا قليل بالنسبة لمثله، فجرْحُه شديد من قِبَل الأئمة بأكثر من هذا، وكذا ما قاله ابن عدي تساهل منه ـ رحمه الله ـ فهو ينفرد بمناكير وليست أحاديثه بحسان لأنِ قول البخاري فيه منكر الحديث معناه لا تحل الرواية عنه، إلاً إذا الراد بالحُسن، الحُسْنَ المعنوي من حيث جذالة المتن.

---

(١) الكامل (٦/٤٠٢)، المجروحين (٢/١٢٧)، الثقات (٧/٢٥٩)، تهذيب الحافظ (٤/١٤٣)، التقريب (ص ٤٧٣).



٣٨ ـ «انبسطوا في النفقة في شهر رمضان، فإن النفقة فيه كالنفقة في سبيل الله».

۞ ـ ضعيف جداً.

أخرجه ابن أبي الدنيا في فضائل رمضان (ص **٥٢**) (**٢٤**) من طريق: أبي بكر بن أبي مريم عن ضمرة بن حبيب عن راشد بن سعد أن النبي ﷺ قال: . . . فذكره.

هذا حديث ضعيف لسببين:

الأَوَّل: الإرسال، لأن راشد بن سعد المقرائي تابعي، قال عنه الحافظ: «ثقة كثير الإرسال» انظر التقريب (ص**٣١٥**).

الثاني: ضعف أبي بكر بن أبي مريم واختلاطه.

وهو: أبو بكر بن عبدالله بن أبي مريم الغسَّاني الشاميّ، وقد ينسب إلى جده. قيل: اسمه بكير، وقيل: عبدالسلام.

قال عنه أحمد: ضعيف، وقال مرة: ليس بشيء. قال أبو داود: سُرق لـ حلي فأنكر عقله. قال أبو حاتم: سألت ابن معين عنه فضعفه، قال أبو زرعة: ضعيف منكر الحديث، قال النسائي: قال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن عدي: الغالب على حديثه الغرائب وقلما يوافقه الثقات.

وقال ابن حبان: «كان من خيار أهل الشام لكنه كان رديء الحفظ، يحدث بالشيء فيهم، فكثر ذلك منه حتى استحق الترك»[1].

قال الحافظ في التقريب (ص **١١١٦**): «ضعيف، وكان قد سرق بيته فاختلط».

وجاء الحديث موقوفاً أخرجه ابن أبي الدنيا في فضائل رمضان (ص **٥٣**) (**٢٥**)

---

(١) تهذيب التهذيب (١٠/ **٣٢ـ ٣٣**).

من طريق: إسحاق بن حكيم عن عبدالله بن المبارك عن أبي بكر بن أبي مريم قال: «سمعت مشيختنا يقولون إذا حضر شهر رمضان قد حضر مطهر، ريقولون: انبسطوا بالنفقة فيه، فإنها تضاعف كالنفقة في سبيل الله عز وجل، ويقولون: التسبيحة فيه أفضل من ألف تسبيحة في غيره». فانظر إلى اختلاط ابن أبي مريم، فتارةً يوقفه وتارةً يرفعه.

وهذا إسناد واهٍ بمرّة، وذلك لضعف أبي بكر بن أبي مريم - كما سبق - وجهالة مشيخته، وجهالة إسحاق بن حكيم.

قال عنه الحافظ في التقريب (ص ١٢٨): «مجهول الحال»[١].



(١) تهذيب التهذيب (٢٤٨/١).



٣٩ ـ «اغزوا تغنموا، وصوموا تصحوا، وسافروا تستغنوا».

وفي رواية: **«صوموا تصحوا»**.

وفي رواية: **«سافروا تصحوا، وصوموا تصحوا، واغزوا تغنموا»**.

۞ ـ ضعيف.

أخرجه الطبراني في الأوسط واللفظ له (٨/١٧٤) (٨٣١٢)، والعقيلي في الضعفاء له (٢/٩٢) إلاَّ أنه قال في آخره: «وسافروا تصحوا» بدل «تستغنوا» وأخرجه أبو نعيم في الطب النبوي [كما قال المتقي في الكنز (٨/٤٥٠) والعجلوني في الكشف (١/٤٤٥)] بلفظ «صوموا تصحوا» فقط، من طريق:

محمد بن سليمان بن أبي داود قال: حدثنا زهير بن محمد عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ. . . فذكره.

والطبراني أخرجه من طريق شيخه موسى بن زكريا بإسناده إلى محمد بن سليمان به. وهذا إسناد ضعيف، لضعف موسىٰ بن زكريا، وزهير بن محمد على تفصيل فيه. أمَّا موسى بن زكريا فهو: التستري.

قال الذهبي في الميزان:

«تكلم فيه الدارقطني، وحكىٰ الحاكم عن الدارقطني أنه متروك»[1].

وأما زهير بن محمد فهو: زهير بن محمد العنبري الخراساني مروزي يُكنىٰ أبا المنذر ثقة إلاَّ إذا روىٰ عنه أهل الشام فلا حجة في حديثه.

قال يحيىٰ بن معين: ثقة، وقال مرة: خراساني ضعيف.

قال النسائي: ليس بالقوي، وقال الدارمي: ثقة له أغاليط، وقال الإمام أحمد:

---

(١) الميزان (٦/ ٥٤١ـ ٥٤٢)، من لسان الميزان (١٧٨/٧).

ثقة، وقال مرة: صالح، وقال مرة: مقارب الحديث.
وقال أبو حاتم: محلّه الصدق في حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، وكان من أهل خراسان سكن المدينة، وقدم الشام، فما حدث من كتبه فهو صالح، وما حدث من حفظه ففيه أغاليط».
قال البخاري: «روىٰ عنه أهل الشام مناكير».
وقال ابن عدي: ولعل الشاميين حيث رووا عنه أخطأوا عليه، فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فرواياتهم شبه المستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به»(١).
قلت: فإذا كانت روايات أهل الشام عنه فيها مناكير ولا تعتبر فهذا الحديث منها فالراوي عنه هو: محمد بن سليمان بن أبي داود الحراني، من أهل الشام.
وقال أبو حاتم عن محمد بن سليمان هذا: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «لا بأس به»، وقال الحافظ: صدوق.
وذكره ابن حبان في ثقاته وقال: «يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه»(٢).
والحديث بهذا السند ضعفه العراقي في المغني عن حمل الأسفار (٢/٧٥٤) (٢٧٧١) وقال: «الطبراني ـ أي: رواه الطبراني ـ في الأوسط، وأبو نعيم في الطب النبوي من حديث أبي هريرة بسند ضعيف».
فإن قيل: لكنَّ الهيثمي قال في المجمع (٣/١٨٢): «رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات» وقال المنذري في الترغيب والترهيب (٢/٩): «رواته ثقات».
فالجواب: إن الحديث كون رواته ثقات لا يعني ولا ينافي عدم وجود علة فيه تقتضي تضعيفه، وهذا هو الحاصل في هذا السند حيث أن ما يرويه الشاميون عن زهير بن محمد منكر لا حجة فيه.
وقول المنذري والهيثمي فيه نظر؛ وذلك لأن موسى بن زكريا شيخ الطبراني.
قال عنه الدارقطني متروك، فتأمل.
وهذا الذي حملني على أن أذكر شيخ الطبراني في بداية تخريج الحديث.
وللحديث شاهد يرويه ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أخرجه ابن عدي في الكامل (٨/٣٢٤) من طريق نهشل بن سعيد عن الضحاك عن ابن عباس قال:

---

(١) انظر: السير (٨/١٨٨)، الكامل (٤/١٧٧)، الجرح والتعديل (٣/٥٩٠)، التاريخ الكبير (٣/٤٢٧)، تهذيب الكمال (٩/٤١٤)، التقريب (ص ٣٤٢).
(٢) الجرح والتعديل (٧/٢٦٧)، التقريب (ص ٨٥٠)، الميزان (٦/١٧٢)، ثقات ابن حبان (٩/٦٩)، تهذيب الكمال (٢٥/٣٠٣)، تهذيب التهذيب (٧/١٨٦).

قال رسول الله ﷺ: «سافروا تصحوا، وصوموا تصحوا، واغزوا تغنموا».
وهذا إسناد عليل أهبط وأردىٰ من الذي قبله، ومعلول بعلتين:
الأولىٰ أن في السند نهشل بن سعيد وهو: نهشل بن سعيد بن وردان، أصله نيسابوري، بصري يكنىٰ أبا عبدالله.
قال عنه يحيىٰ بن معين: ليس بثقة، وقال أيضاً: ليس بشيء، وقال إسحاق بن راهويه: كان كذَّاباً، قال النسائي: متروك الحديث، وقال أبو داود الطيالسي: كذَّاب، قال أبو حاتم: ليس بقوي، متروك الحديث، ضعيف الحديث، قال أبو زرعة: خراساني ضعيف، قال البخاري: أحاديثه مناكير، قال الحافظ ابن حجر: «متروك، وكذبه إسحاق بن راهويه».
قال ابن حبان: «كان ممن يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يحل كتابة حديثه إلاَّ على جهة التعجب، كان إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يرميه بالكذب»[1].
العلة الثانية: الانقطاع بين الضحاك وابن عباس، فالضحاك بن مزاحم لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنه.
قال يحيىٰ بن سعيد القطان: كان شعبة ينكر أن يكون الضحاك لقي ابن عباس قط. قال الطيالسي: «سمعت عبدالملك بن ميسرة يقول: الضحاك لم يلق ابن عباس إنما لقي سعيد بن جبير بالري، فأخذ عنه التفسير»[2].
فهذا هو حال هذا الشاهد فهو شاهد ساقط ولا كرامة ووجوده كعدمه، ولعل نهشل بن سعيد هذا سرق الحديث وركب له إسناداً من عنده.
وللحديث شاهد آخر يرويه علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ أخرجه ابن عدي في الكامل (٣/٢٢٧) من طريق: الحسين بن عبدالله بن ضميرة عن أبيه عن جده عن علي أن رسول الله ﷺ قال: «صوموا تصحُّوا».
وهو أيضاً شاهد لا عبرة به بل يدل علىٰ ضعف الحديث ويؤكد ضعفه؛ لأنه من طريق الحسين بن عبدالله وهو:
«حسين بن عبدالله بن ضميرة بن أبي ضميرة، الحميري مدني».
قال الإمام أحمد: متروك الحديث، وقال أيضاً: لا يساوي شيئاً.

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (٨/٤٩٦)، التاريخ الكبير (٨/١١٥)، المجروحين (٣/٥٢)، تقريب التهذيب (ص ١٠٠٩).
(٢) انظر: الكامل (٥/ ١٤٩ـ ١٥٢)، الميزان (٣/٤٤٦).

قال ابن معين: ليس بثقة ولا مأمون، وقال أيضاً: ليس بشيء، وقال مرة: ليس حديثه شيء، قال أبو حاتم: «ترك الناس حديث الحسين بن ضميرة، وهو عندي متروك الحديث كذَّاب»، وقال أبو زرعة: ليس بشيء، ضعيف الحديث، أضرب على حديثه»، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أيضاً: تركه عليٌ وأحمد.

قال أبو داود: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه، وقال ابن حبان: «روىٰ عن أبيه عن جده بنسخة موضوعة. لما خَرَج له إسماعيل بن أبي أويس وسمع منه ورجع إلى المدينة هجره مالك ابن أنس أربعين يوماً».

قال الدارقطني: «متروك»، قال الحافظ ابن حجر: «كذَّبه مالك»[1] وتبين بعد هذا أن هذا السند لهذا الشاهد لا خير فيه ولا يعتبر شيئاً في باب الاعتبار، لأن من شرط قبول الشواهد والمتابعات أن لا يكون في أسانيدها كذَّاب أو متهم أو وضاع أو شديد الضعف، وهذا معلوم عند أصحاب هذا العلم الشريف.

والحديث حكم عليه العلامة الألباني بالضعف في السلسلة الضعيفة له (٢/٤٢٠) (٢٥٣) وقال الشوكاني في الفوائد المجموعة (ص ٩٠): «قال الصغاني: موضوع» وتعقب العلامة الألباني حكم الصاغاني عليه بالوضع وقال: «لعل الصاغاني قد بالغ حين قال: وهذا حديث موضوع»[2].

فالخلاصة أن الحديث ضعيف لا يجوز روايته لعوام الناس ففي الصحيح غنية عن مثله، وإن كان معناه صحيح فلا يقال: قال رسول الله: «صوموا تصحوا»، لأن صحة المعنى شيء، وصحة الحديث شيء آخر.



---

(١) الجرح والتعديل (٣/٥٨)، التاريخ الكبير (٢/٣٨٨)، المجروحين (١/٢٤٤)، ذيل الكاشف (ص ٧٧)، تعجيل المنفعة (١/ ٤٥٠ـ ٤٥١).

(٢) السلسلة الضعيفة (٢/٤٢٠).



٤٠ - «من صلى في أوَّل شهر رمضان إلى آخر شهر رمضان في جماعة فقد أخذ بحظه من ليلة القدر».

۞ - منكر.

أخرجه أبو نعيم في الحلية (٧٥/٥) (٦٣٧٧)، ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد (٣١٢/٤) (٢٠٤٩)، ومن طريق الخطيب أخرجه ابن الجوزي في الواهيات (٥٣١/٢) (٨٧٧) من طريق: أبي الفتح أحمد بن الحسن بن سهل الحمصي حدثنا أبو نعيم محمد بن جعفر الرملي قال: حدثنا الصلت بن الحجاج قال: حدّثنا مسعر عن محمد بن جحادة عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ. . . فذكره.

وأخرجه الخطيب أيضاً في تاريخه (٤١٤/٢) (٩٣٤) من طريق: الصلت بن الحجاج الأسدي حدثنا محمد بن جحادة عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ:

«من صلىٰ ليلة القدر العشاء والفجر في جماعة فقد أخذ من ليلة القدر بالنصيب الوافر».

فالملاحظ هنا أن صلت بن الحجاج روىٰ عن محمد بن جحادة مباشرة دون واسطة مسعر، وقد ذكروا في ترجمته أنه روىٰ عن محمد بن جحادة، كما ذكروا من الرواة عنه الصلت بن الحجاج.

وهذا الحديث إسناده ظاهر النكارة.

فالسند الأول يرويه أبو نعيم من طريق شيخه أبي الفتح الحمصي، وهو متهم بوضع الحديث وحكم عليه ابن الجوزي بالجهالة.

قال الذهبي في الميزان: «قيل يتهم بوضع الحديث قاله الضياء»، وقال ابن الجوزي في الواهيات: «أبو الفتح مجهول الحال»[1].

(١) انظر: الميزان (٢٢٧/١) لسان الميزان (٢٥١/١)، تاريخ بغداد (٣١١/٤) والواهيات (٥٣١/٢).

والعلة الثانية في السند الانقطاع، وذلك لأن محمد بن جحادة لم يسمع أنس مباشرة وإنما سمع منه بواسطة قتادة.

قال ابن حبان في كتابه الثقات (٤٠٤/٧) في ترجمة محمد بن جُحادة:

«ومن زعم أنه سمع أنس فقد وهم، تلك روايات يتفرد بها يحيىٰ بن عقبة بن أبي العيزار - وهو واه - وسعيد بن زيد أخو حماد بن زيد».

وقد أخرجه ابن عدي في كامله (١٣١/٥) من طريق: الصلت بن الحجاج عن ابن جحادة عن قتادة عن أنس أن النبي ﷺ قال، فذكر نفس لفظ الخطيب السابق ثم قال: «لا يرويه عن ابن جحادة عن قتادة غير الصلت، وقد رواه يحيى بن عقبة بن أبي العيزار عن جحادة عن أنس بلا قتادة».

والعلة الثالثة والأقوىٰ في سند هذا الحديث ضعف الصلت بن الحجاج، وهو صلت بن الحجاج أبو محمد بن الصلت الكوفي.

قال ابن عدي: «في حديثه بعض النكرة»، وقال أيضاً - بعد أن ذكر له بعض الأحاديث من مناكيره:

«وفي بعض أحاديثه ما ينكر عليه بل عامته كذلك».

وذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وكذا فعل البخاري في تاريخه الكبير وهذا يعني جهالة حالة عموماً عند من سبق فهو غير مشهور الرواية عندهم، لكن ابن عدي تبين له حاله نوعاً ما بسبر رواياته فجرحه، ومن هذا الباب يعلم أن جرح ابن عدي له لا ينافي جهالته.

وقال الذهبي في تلخيص الواهيات: «لا شيء»[1].

وضعفه الحافظ الهيثمي حيث أورد له حديثاً في المجمع (٧٠/٤) فقال: «عن عبادة ابن الصامت قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ يشكو إليه الوحشة فأمره أن يتخذ زوج حمام» رواه الطبراني في الكبير، وفيه الصلت بن الحجاج وهو ضعيف».

قلت: وهذا الحديث عَدُّوه من مناكيره.

وذكره ابن حبان في ثقاته (٤٧١/٦)، ولكن جرح من جرحه ينافيه، وتوثيق ابن حبان له مقابل جرح من جرحه لا شيء.

---

(١) انظر: الكامل (٥/ ١٢٩- ١٣١)، لسان الميزان (١٩٥/٦)، التاريخ الكبير (٤/ ٣٠٣- ٣٠٤)، تهذيب التهذيب (٥٠٩/٤)، ثقات ابن حبان (٤٧١/٦)، تلخيص الواهيات (ص ١٧٢).

وحديث بهذا الأجر الكبير ينفرد بروايته رجل غير معروف أعني الصلت بن الحجاج لدليلٍ على نكارته، خاصة وأن محمد بن جحادة قد روىٰ عنه سفيان بن عيينة وسفيان الثوري وشعبة بن الحجاج وعبدالله بن عون[1]، فلو كان الحديث معروفاً مشهوراً لما فات هؤلاء الجبال، فأين هؤلاء عن روايته؟ وينفرد به هذا الضعيف.

لذا استنكر كثير من العلماء هذا الحديث واستغربوه.

قال أبو نعيم في الحلية بعد أن أخرج هذا الحديث (٧٥/٥).

قال: «غريب المتن والإسناد، لم نكتبه إلاَّ من هذا الوجه»، وقال الخطيب في تاريخه (٤١٤/٢): «لا أعلم رواه عن ابن جحادة إلاَّ الصَّلت بن الحجَّاج».

وقال ابن الجوزي في الواهيات (٥٣١/٢): «هذا حديث لا يصح»، وقال الذهبي في تلخيص الواهيات (ص ١٧٢): «سنده مظلم».

وأورد الحديث الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٢٥١/١) من طريق الخطيب البغدادي عن أبي نعيم، وبعد أن ذكر الحديث قال: «غريب جداً» والله أعلم.



(١) انظر تهذيب الكمال (٥٧٧/٢٤).



٤١ ـ «إذا سلمت الجمعة سلمت الأيام، وإذا سلم رمضان سلمت السنة».

وفي رواية: **«إذا سلم رمضان سلمت السنة، وإذا سلمت الجمعة سلمت الأيام».**

۞ **ـ موضوع.**

أخرجه الدارقطني في الأفراد [كما في اللآلىء (٢/٨٨) وكما في أطراف الغرائب والأفراد للمقدسي (٥/٤٩١) (٦١٦٧)] والأصبهاني في الترغيب والترهيب له (٢/٣٧٧) (١٨١٥) وابن عدي في الكامل (٦/٥٠٤) وابن حبان في المجروحين (٢/١٤٠) والبيهقي في الشعب (٣/٣٤٠) (٣٧٠٨) وأبو نعيم في الحلية (٧/١٥٩) (١٠٠١١)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢/٥٥٧) (١١٢٨)، وأبو طاهر بن أبي الصقر في مشيخته (ص ٨٥) (١٨)، من طريق عبدالعزيز بن أبان حدثنا سفيان الثوري عن هشام عن أبيه عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: قال رسول الله ﷺ. . . فذكرته.

والمتهم بوضع هذا الحديث هو: عبدالعزيز بن أبان هذا.

وهو: عبدالعزيز بن أبان بن محمد بن عبدالله بن سعيد بن العاص الأموي القرشي، أبو خالد. قال ابن حبان فيه: «كان ممن يأخذ كتب الناس فيرويها من غير سماع ويسرق الحديث ويأتي عن الثقات بالأشياء المعضلات، تركه أحمد بن حنبل وكان شديد الحمل عليه».

وقال يحيىٰ بن معين: ليس بثقة، قيل: من أين جاء ضعفه؟ قال: كان يأخذ أحاديث الناس فيرويها.

وقال يحيى بن معين أيضاً: «كذاب يدعي ما لم يسمع وأحاديثه لم يخلقها الله قط».

قال ابن عدي ـ بعد أن ساق له عدة أحاديث من بواطيله ـ قال: «وله عن الثوري غير ما ذكرت من البواطيل وعن غيره».

وقال البخاري: «عبدالعزيز بن أبان أبو خالد، يروي عن الثوري تركوه».

وقال عنه الإمام أحمد: «تركته لما حَدَّث بحديث المواقيت».

وقال عنه الإمام أحمد: «تركته لما حدث بحديث المواقيت»، وقال الإمام أحمد أيضاً: «أسقطوا حديثه».

وقال يحيى بن معين: «وضع أحاديث على سفيان الثوري لم تكن»، وقال أيضاً: «والله إنه كان كذّاباً»، وقال ابن نمير: «ما مات عبدالعزيز بن أبان حتى قرأ ما ليس من حديثه»، وقال أبو حاتم: «لا يشتغل به، تركوه، لا يكتب حديثه»، وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبا زرعة عن عبدالعزيز بن أبان، فقال: ضعيف. قلت: يكتب حديثه؟ قال: ما يعجبني إلاً على الاعتبار، وترك أبو زرعة حديثه وامتنع من قراءته علينا وضَرَبْنا عليه».

وقال الحافظ: «متروك، كذّبه ابن معين وغيره»[1].

والذي يجب التنبه له ـ أيضاً ـ أن إبراهيم بن سعيد الجوهري الراوي عن عبدالعزيز هذا يكنيه ولا يسميه فيقول: حدثنا أبو خالد القرشي، وهو هو عبدالعزيز بن أبان، وهكذا جاء السند عند أبي نعيم في الحلية، فتنبه.

قال ابن عدي في الكامل (٦/٥٠٤): «وإبراهيم بن سعيد يقول: أبو خالد القرشي ولا يسميه لضعفه» وتعقب السيوطي ابن الجوزي فقال في اللآلىء (٨٨/٢): «أخرجه البيهقي في شعب الإيمان من طريقه ولم ينفرد به» اهـ.

قلت: أي لم ينفرد به عبدالعزيز بن أبان بل تابعه على ذلك راويان وهما:

الأول: أبو مطيع البلخي، وروىٰ هذه المتابعة البيهقي في شعب الإيمان (٣/٣٤٠) (٣٧٠٨) من طريق: أحمد بن معاذ السلمي حدثنا سليمان بن سعد القرشي حدثنا أبو مطيع حدثنا سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً.

وهذا إسناد لا عبرة به في باب المتابعات؛ لأن أبا مطيع البلخي لا تقوم بمتابعته حجة.

وهو: الحكم بن عبدالله أبو مطيع البلخي الخراساني، مولىٰ قريش.

---

(١) المجروحين (٢/١٤٠)، الكامل (٦/٥٠٤)، الجرح والتعديل (٥/ ٣٧٧ـ ٣٧٨)، الميزان (٤/٣٥٧)، ضعفاء العقيلي (٣/ ١٦ـ ١٧)، تقريب التهذيب (ص ٦١٠).

قال يحيىٰ بن معين: «ليس بشيء»، قال البخاري: «صاحب رأي ضعيف»، قال النسائي: ضعيف، قال ابن عدي: «تبين الضعف في أحاديثه، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه».

قال أبو حاتم: «لا ينبغي أن يُروىٰ عنه»، وقال أيضاً: «كان قاضي بلخ وكان مرجئاً ضعيف الحديث»، وقال ابن حبان: «كان من رؤساء المرجئة ممن يبغض السنة ومنتحليها»، وقال الإمام أحمد: «لا ينبغي أن يروىٰ عنه شيء»، قال أبو داود: «تركوا حديثه وكان جهمياً»[1].

والحديث حديث عبدالعزيز بن أبان فهو المشهور به، فهو غريب من رواية أبي مطيع عن سفيان فلا أستبعد أن يكون سرقه من عبدالعزيز بن أبان ونسبه لنفسه.

لذا قال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ كما نقل عنه البيهقي في الشعب (٣/٣٤٠) إثر تخريجه لرواية أبي مطيع عن سفيان قال الإمام أحمد:

«هذا لا يصح عن هشام، وأبو مطيع الحكم بن عبدالله البلخي ضعيف، وإنما يعرف هذا حديث عبدالعزيز بن أبان البلخي أبي خالد القرشي عن سفيان، وهو أيضاً ضعيف بمرة» اهـ.

الثاني: والمتابع الثاني لعبدالعزيز بن أبان هو يحيى بن سعيد القطان، أخرج هذه الرواية أبو نعيم في الحليلة (٧/١٦٠) (١٠٠١٢) من طريق: أحمد بن جمهور القرقساني، حدَّثنا علي بن المديني، عن يحيىٰ بن سعيد عن سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً.

وهذه المتابعة أيضاً لا تقوم بها حجة ولا تنفع في باب الاعتبار، لأن من شروط اعتبار المتابعات صحة السند إلى المتابع، وهذا ما لم يتحقق هنا، حيث لا يصح الإسناد إلى يحيىٰ بن سعيد الراوي عن سفيان والمتابع لعبدالعزيز بن أبان، وذلك لأن في السند أحمد بن جمهور وهو متهم بالكذب.

قال عنه الذهبي في الميزان «شيخ متهم بالكذب، روىٰ عن محمد بن يوسف الهروي»[2] وأورد الذهبي في الميزان (٧/٢٨٧) في ترجمة: يعيش بن هشام القرقساني حديثاً وهو حديث مالك عن نافع عن ابن عمر من طريق أحمد بن جمهور عن يعيش بن هشام.

---

(١) انظر: الكامل (٢/ ٥٠١ـ ٥٠٣)، الجرح والتعديل (٣/١٢٢)، المجروحين (١/٢٥٠)، ضعفاء العقيلي (١/٢٥٦)، الميزان (٣/٣٣٩).

(٢) الميزان (١/ ١٠٣ـ ١٠٤).

وقال السيوطي في اللآلىء (٢/٨٩٠): «أحمد بن مجهور متهم بالكذب»، وقال الشوكاني في الفوائد المجموعة (ص ٩٣) قال عن هذا السند والطريق: «فيه أحمد بن جهور، وهو متهم بالكذب».

وقال أبو نعيم في الحلية (٧/١٦٠) بعد أن أخرج هذه الرواية: «غريب من حديث الثوري ولم نكتبه إلاَّ من حديث أحمد بن مجهور».

والحديث حكم عليه أهل العلم بأنه باطل وموضوع، فقد أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات كما سبق.

ووافقه الذهبي في تلخيص الموضوعات (ص ٢٠٤) وقال «فيه عبدالعزيز بن أبان عن الثوري رمي بالوضع» وذكر ابن عدي هذا الحديث في ترجمة عبدالعزيز بن أبان وحديثاً قبله ثم قال في الكامل (٦/٥٠٤) «وهذان الحديثان عن الثوري باطلان، ليس لهما أصل»، وقال العراقي في المغني عن حمل الأسفار (١/٣٤٣): «ضعيف»، وقال الألباني في ضعيف الجامع (ص ٧٨، ٥٤٩): «موضوع».





٤٢ ـ «اعتكافُ عشرٍ في رمضان كحجتين وعمرتين».

وفي رواية: «من اعتكف عشراً في رمضان كان كحجتين وعمرتين».

۞ ـ موضوع.

أخرجه الطبراني في الكبير (١٢٨/٣) (٢٨٨٨) واللفظ الأول له، والبيهقي في الشعب (٤٢٥/٣) (٣٩٦٦) (٣٩٦٧)، وابن أبي الصقر في مشيخته (ص ١٦١) (٩٠).

من طريق: الهياج بن بسطام حدثنا عنبسة بن عبدالرحمن بن سعيد بن العاص عن محمد بن زاذان عن علي بن الحسين عن أبيه مرفوعاً.

وجاء في أحد السندين عند البيهقي وفي إسناد الطبراني: عنبسة بن عبدالرحمن عن محمد بن سليمان بدل محمد بن زاذان عن علي بن الحسين به. وعند ابن أبي الصقر في مشيخته: عنبسة عن محمد بن سليم عن علي بن الحسين به. وهو خطأ والصواب عنبسة عن محمد بن زاذان، فعنبسة يروي عنه، ومشهور بالرواية عنه، وأظن أن هذا الخطأ من عنبسة لأنه مضطرب وصفه ابن عدي بذلك في كامله.

وجزم البيهقي في الشعب بما قلت وقال كما في الشعب (٤٢٥/٣): «كذا قال محمد بن سليم، والصواب محمد بن زاذان».

وهذا إسناد تالف مسلسل بالمتروكين. أمَّا الهيَّاج بن بسطام، فقد سبقت ترجمته في الحديث رقم (٣٠).

قال فيه أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن معين: ضعيف، وقال

مرة: ليس بشيء، وقال الإمام أحمد: متروك الحديث، وقال أبو داود: تركوا حديثه»[1].

وأمّا عنبسة فهو: عنبسة بن عبدالرحمن بن عنبسة بن سعيد بن العاص القرشي.

قال البخاري: تركوه، وقال مرة: منكر الحديث تركوه. وروى الترمذي عن البخاري قوله: ذاهب الحديث.

قال ابن معين: لا شيء، قال أبو حاتم: متروك الحديث، كان يضع الحديث وكان عند أحمد بن يونس عنه شيء فلم نكتب عنه على عمد»، قال أبو زرعة: «واهي الحديث، منكر الحديث»، قال النّسائي: متروك الحديث. قال ابن عدي: منكر الحديث.

وكان يزيد بن هارون يسميه المجنون، أخرج ذلك عنه العقيلي بإسناده إلى يزيد بن هارون قال: حدثنا عنبسة بن سعيد ذاك المجنون.

قال ابن حبان: «منكر الحديث جداً، على قلة روايته، لا يجوز الاحتجاج به إذا لم يوافق الثقات، وكان يزيد بن هارون يسميه عنبسة المجنون».

قال الحافظ في التقريب: «متروك، رماه أبو حاتم بالوضع»[2].

وأما محمد بن زاذان فهو محمد بن زاذان المدني.

قال البخاري: لا يكتب حديثه، قال الترمذي: منكر الحديث، قال ابن معين: ليس حديثه بشيء، قال أبو حاتم: متروك الحديث، ولا يكتب حديثه، قال الساجي: لا يكتب حديثه، قال الدارقطني: ضعيف.

قال ابن عدي: محمد بن زاذان هذا مضطرب الحديث...، ولمحمد غير ما ذكرت وكلها مضطربة» أي: غير ما ذكر من الأحاديث.

قال الحافظ: «متروك»[3].

والحديث بعد أن أخرجه البيهقي في الشعب (٤٢٥/٣) ضعف إسناده فقال: «إسناده ضعيف».

ولا شك في ضعفه ونكارته، لأن متنه فيه مبالغة شديدة.

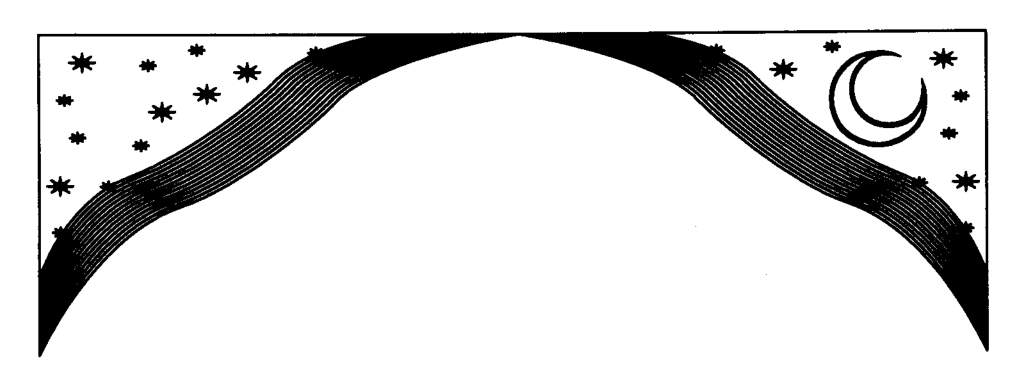
وقال الهيثمي في المجمع (١٧٦/٣): «رواه الطبراني في الكبير وفيه عنبسة بن عبدالرحمن القرشي وهو متروك».

---

(١) الميزان (١/ ١٠٣ـ ١٠٤)

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٤٠٢ـ ٤٠٣)، الكامل (٦/ ٤٥٩ـ ٤٦٣)، ضعفاء العقيلي (٣/ ٣٦٧ـ ٣٦٨)، الميزان (٣٦٢/٥)، التقريب (ص ٧٥٦).

(٣) الجرح والتعديل (٢٦٠/٧)، الكامل (٤٢٥/٧)، الميزان (١٤٦/٦)، تهذيب التهذيب (١٥٣/٧)، التقريب (ص ٨٤٤).



٤٣ - «شهر كتب الله عليكم صيامه، وسَنَنت لكم قيامه، فمن صامه وقامه إيماناً واحتساباً، خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه».

۞ - **منكر بهذا اللفظ، ومعناه صحيح.**

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣٠٦/٢) (١٦٦٠)، والنسائي في سننه (٤/ ٤٦٧ـ ٤٦٨) (٢٢٠٧) ولم يذكر فيه: «وسننت لكم قيامه»، وابن ماجه في سننه واللفظ له (١٢٣/٢) (١٣٢٨) والضياء في المختارة (١٠٣/٣) (٩٠٧ـ ٩٠٨)، وابن خزيمة في صحيحه (٣٣٥/٣) (٢٢٠١)، والبزار في مسنده [كما ساق سنده الحافظ الذهبي في الميزان (٧/ ٢٩ـ ٣٠)]، والبيهقي في فضائل الأوقات (ص ١٥٣) (٤٢) وفي شعب الإيمان له (٣٠٧/٣) (٣٦١٤، ٣٦١٥)، وأبو طاهر بن أبي الصقر في مشيخته (ص ١٠٣) (٣٢) وابن أبي الدنيا في فضائل رمضان (ص ٤٢) (١٧) والمزي بسنده في تهذيب الكمال (٣٨٦/٢٩) في ترجمة النضر بن شيبان، كلهم من طريق: النضر بن شيبان قال: لقيت أبا سلمة بن عبدالرحمن فقلت: حدثني بحديث سمعته من أبيك يذكره في شهر رمضان فقال: نعم، حدثني أبي أن رسول الله ﷺ... فذكر الحديث، والسياق بهذا السند لابن ماجه.

وهذا الحديث معلول بالنضر بن شيبان، وهو النضر بن شيبان الحداني.

قال يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء.

وذكره ابن حبان في الثقات ثم قال: «يروى عن أبي سلمة، وكان ممن يخطىء» وتعقبه الحافظ ابن حجر في تهذيبه وقال:

«فإذا كان أخطأ في حديثه وليس له غيره فلا معنى لذكره في الثقات إلاَّ أن يقال: هو في نفسه صادق، وإنما غلط في اسم الصحابي فيتجه».

وقال الحافظ في التقريب: «ليّن الحديث»[1].

والحديث أخطأ فيه النضر بن شيبان فرواه بهذا اللفظ عن أبي سلمة عن أبيه، بينما رواه الحفاظ كابن شهاب الزهري، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري، ويحيىٰ بن أبي كثير، كلهم رووه عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وخالف النضر بن شيبان فرواه عن أبي سلمة عن أبيه، ويزداد اليقين في خطأ النضر بن شيبان إذا علمنا أن جماعة من العلماء جزموا بأن أبا سلمة لم يسمع من أبيه، فما رواه النضر بهذا السند والمتن منكر.

قال الحافظ ابن حجر في تهذيبه (٨/٥٠٤):

«وقد جزم جماعة من الأئمة بأن أبا سلمة لم يصح سماعه من أبيه فتضعيف النضر على هذا متعين، وقد قال ابن خراش أنه لا يُعرف بغير هذا الحديث» اهـ.

هكذا رواه الحفاظ من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة، وصحح البخاري هذا الطريق فقال في تاريخه الكبير (٨/٨٨): «النضر بن شيبان الحداني سمع أبا سلمة بن عبدالرحمن عن أبيه عن النبي ﷺ قال «من صام رمضان وقامه إيماناً واحتساباً» روىٰ عن نصر بن علي وقال الزهري، ويحيى بن أبي كثير، ويحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وهو أصح» اهـ.

وأعلّ الحفاظ النقاد رواية أبي سلمة عن أبيه.

قال الحافظ الذهبي في الميزان (٧/٢٩): (قال الدارقطني في العلل: رواه الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، لكن لم يذكر: «وسننت لكم قيامه») اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٨/٥٠٤): «وأعله الدارقطني أيضاً بحديث أبي سلمة عن أبي هريرة» اهـ.

وقال النسائي في سننه (٤/٤٦٨) بعد إخراجه لرواية النضر عن أبي سلمة عن أبيه، قال: «هذا خطأ والصواب: أبو سلمة عن أبي هريرة» اهـ.

وقال أبو بكر بن خزيمة في صحيحه (٣/٣٣٥) إثر إخراجه لرواية النضر عن أبي سلمة عن أبيه: «فإني خائف أن يكون هذا الإسناد وهماً، أخاف أن يكون

---

(١) انظر ما قيل في النضر في: الجرح والتعديل (٨/٤٧٦)، ثقات ابن حبان (٧/ ٥٣٣ـ ٥٣٤)، تهذيب التهذيب (٨/٥٠٤)، تقريب التهذيب (ص ١٠٠٢).

أبو سلمة لم يسمع من أبيه شيئاً، وهذا الخبر لم يروه عن أبي سلمة أحد أعلمه غير النضر بن شيبان» اهـ.

فالمحفوظ إذن رواية أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وإليك شيئاً من ذلك فيما أخرجه المحدثون في كتبهم.

أخرج البخاري في صحيحه [برقم (١٩٠١) الفتح (١٤٤/٣)] من طريق: يحيى - هو ابن أبي كثير - عن أبي سلمة عن أبي هريرة - عن النبي ﷺ - قال: «من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه، ومن صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه».

وأخرجه البخاري أيضاً (برقم/٢٠١٤) من طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً بمثله.

وأخرج مسلم في صحيحه (برقم/١٧٧٧) من طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: (كان رسول الله ﷺ يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمرهم فيه بعزيمة، فيقول: «من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه».

فتوفي رسول الله والأمر على ذلك، ثم كان الأمر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدراً من خلافة عمر على ذلك).

وأخرج أبو داود (برقم/١٣٧١) من طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، بنفس لفظ مسلم تقريباً.

وأخرج الترمذي في سننه (برقم/٨٠٨) من طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: فذكره مختصراً.

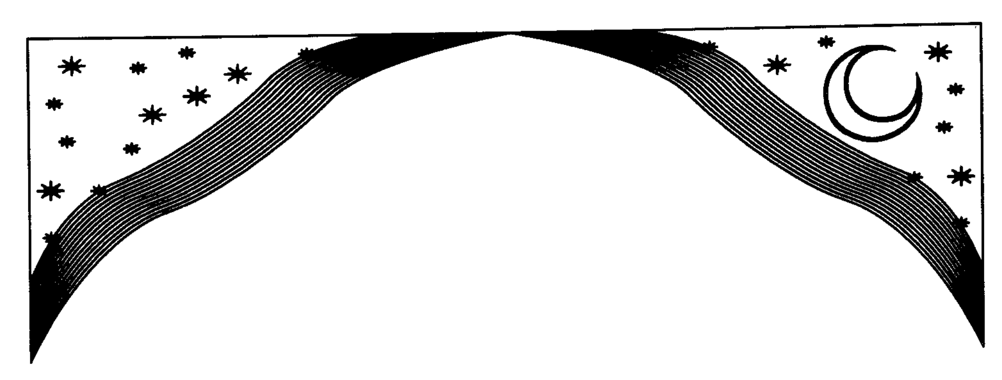
وأخرج النسائي في سننه (برقم/٢١٩٧) من طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً بمثله وأخرجه أيضاً (برقم/٢٢٠٨) من طريق يحيىٰ بن سعيد عن أبي سلمة عن أبي هريرة مختصراً. وأخرجه أيضاً (برقم/٢٢٠٥، ٢٢٠٦) من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً بمثله.

والحديث ذهب إلى تصحيحه العلامة أحمد شاكر - رحمه الله - في تعليقه على مسند أحمد (٣٠٦/٢) وضعفه العلامة الألباني في ضعيف سنن النسائي (ص ٧٠) وفي ضعيف سنن ابن ماجه (ص ٩٩) وهو الصحيح، لما بينه الحفاظ النقاد آنفاً، والله أعلم.

وأمَّا معناه فصيح بنصوص أخرى من الكتاب والسنة، فكون الصيام كتبه الله علينا أي أنه واجب فهذا ثابت بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ

﴿ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴿١٨٣﴾﴾ [البقرة: ١٨٣].
وقيامه وصيامه تكفير للذنوب ثابت بنصوص السنة الصحيحة وقد مر شيء كما في حديث أبي هريرة عند البخاري وغيره عن النبي ﷺ قال: «ومن صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه».
وأمَّا رفعه بهذا السند واللفظ فلا يصح، فضعف الحديث شيء، وصحةُ معناه لنصوص أخرى شيء آخر. وهناك لفظ آخر من طريق أُخرى يشبه هذا اللفظ أو قريب من معناه وهو:





٤٤ - «إنَّ الله فرض عليكم صوم رمضان، ولم يفرض عليكم قيامه، وإنَّما قيامُه شيءٌ أحدثتموه فدموا عليه؛ فإنَّ ناساً من بني إسرائيل ابتدعوا بدعة فعابهم الله بتركها، وقال: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ إلى آخر الآية».

۞ **- منكر.**

أخرجه الطبراني في الأوسط (٧/٢٦٢) (٧٤٥٠) من طريق: إسماعيل بن عمرو حدثنا هشيم عن زكريا بن أبي مريم قال: سمعت أبا أمامة الباهلي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول. . . فذكره.

وهذا إسناد واهٍ معلول بثلاث علل.

الأولىٰ: إسماعيل بن عمرو، وهو: إسماعيل بن عمرو بن نُجيح البجلي.

قال عنه أبو حاتم: «ضعيف الحديث»، وقال ابن عدي - بعد أن ساق له عدة أحاديث -: «عامتها مما لا يتابع إسماعيل أحد عليها وهو ضعيف وله عن مسعر غير حديث منكر، لا يتابع عليه»، وقال العقيلي: «كان بإصبهان، في حديثه مناكير، ويحيل على من لا يحتمل»، وقال الدارقطني: «ضعيف»، وضعفه ابن عقدة والأزدي.

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «يغرب كثيراً».

وقال أبو الشيخ الإصبهاني: «وغرائب حديث إسماعيل تكثر»، وقال الخطيب البغدادي: «صاحب غرائب ومناكير عن الثوري وغيره»[١]، لذا قال الطبراني

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (٢/١٩٠)، الكامل لابن عدي (١/٥٢٥)، ضعفاء العقيلي (١/٨٦)، الميزان (١/٣٩٩)، تهذيب التهذيب (١/٣٣١)، ثقات ابن حبان (٨/١٠٠)، طبقات المحدثين بأصبهان (٢/١٩٢).

ـ رحمه الله ـ بعد أن أخرج هذا الحديث في الأوسط (٢٦٢/٧) قال: «لا يروى هذا الحديث عن أبي أمامة إلاَّ بهذا السند، تفرَّد به: إسماعيل بن عمرو».
الثانية: عنعنة هشيم فهو مدلس.
وهو: هشيم بن بشير الواسطي.
قال عنه الحافظ ابن حجر: «مشهور بالتدليس»[١]. وأدرجه في المرتبة الثالثة من طبقات المدلسين وهي:
«من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة إلا بما صرح فيه بالسماع»[٢]. لذا قال ابن حبان في ترجمة زكريا بن أبي مريم الذي روىٰ عنه هشيم قال: «روى عنه هشيم إن لم يكن دلس عنه»[٣].
الثالثة: زكريا بن أبي مريم وهو: زكريا بن أبي مريم الخزاعي.
شيخ حدث عنه هشيم.
قال النسائي: «ليس بالقوي»، قال عبدالرحمن بن مهدي: ذكرناه لشعبة فصاح صحية، وقال ابن أبي حاتم: «دل صحية شعبة أنه لم يرض زكريا»، ولما سئل شعبة، هل سمع زكريا من أبي أمامة؟ جعل يتعجب.
وقال ابن عدي: «وهشيم يروي عن زكريا القليل، وليس فيما روىٰ عنه هشيم حديث له رونق ولا ضوء».
وذكره ابن حبان في ثقاته.
وقال الساجي: «تكلموا فيه»، وقال أبو داود: «لم يرو عنه إلاَّ هشيم»، وقال الدارقطني: «يعتبر به»[٤]، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٤٢/٣): «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه زكريا بن أبي مريم، ضعفه النسائي وغيره».
وأمَّا نكارة المتن فواضحة لأنه مخالف للقواعد الشرعية وأُصولها إذْ الابتداع في شرعنا مذموم، وشرع من قبلنا لا يكون شرعاً لنا إذا خالف شرعنا. ومن تلك القواعد: الأصل في العبادات التوقف، أو: الأصل في العبادات المنع.
ودليل ذلك ما أَخرجه البخاري (٢٦٩٧) ومسلم (٤٤٦٧) عن عائشة ـ رضي الله

---

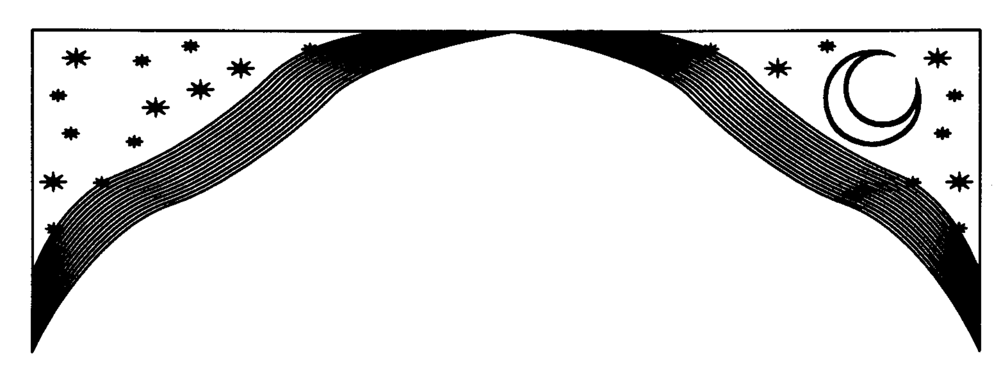
(١) تعريف أهل التقديس (ص ١٥٩).
(٢) المصدر السابق (ص ٤٣).
(٣) الثقات (٢٦٣/٤).
(٤) انظر: الميزان (١٠٩/٣)، لسان الميزان (٣٣١/٣)، الجرح والتعديل (٥٩٣/٣)، الكامل لابن عدي (١٧٢/٤)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٢٩٥/١)، ثقات ابن حبان (٢٦٣/٤).

عنها ـ قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد».

وفي رواية: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد».

كما أنَّ الآية في النصارىٰ وليس في بني إسرائيل، فعند قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ قال ابن كثير في تفسيره (٢٩/٨): «ابتدعها أمةُ النصارىٰ». كما أن الآية فيها ذم لهم علىٰ ابتداعهم هذا، فعند قوله تعالى: ﴿فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: «أي: فما قاموا بما التزموه حق القيام، وهذا ذم لهم من وجهين؛ أحدهما: في الابتداع في دين الله ما لم يأمر به الله. والثاني: في عدم قيامهم بما التزموه مما زعموا أنه قربة يقربهم إلى الله عز وجل» اهـ.





٤٥ ـ «أن الصائم تُسبِّحُ عظامه، وتستغفر له الملائكة ما أُكل عنده».

۞ ـ **موضوع.**

أخرجه ابن ماجه في سننه (٢/٣٤٨) والبيهقي في الشعب (٣/٢٩٧) (٣٥٨٥) وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٠/٤٦٢) في ترجمة بلال مؤذن النبي ﷺ من طريق: محمد بن عبدالرحمن عن سليمان بن بريدة عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ لبلال: «الغداءُ يا بلال» فقال: إني صائم، قال رسول الله ﷺ:

«نأكُلُ أرْزاقنا، وفضل رزق بلالٍ في الجنَّة، أشعرت، يا بلال أنَّ الصائم تُسبِّح عظامه وتستغفر له الملائكة ما أُكل عنده»، وهذا لفظ ابن ماجه ولم يذكر ابن عساكر في سنده سليمان بن بريدة عن أبيه، إنما سليمان بن بريدة ثم ساق الحديث.

وآفة هذا الحديث محمد بن عبدالرحمن هذا وهو: محمد بن عبدالرحمن القشيري الكوفي ويقال له المقدسي أيضاً. تناوله العلماء وكذَّبوه واتفقوا على ضعفه.

قال أبو حاتم: «متروك الحديث، كان يكذب ويفتعل الحديث»، قال العقيلي: «حديثه غير محفوظ، وهو مجهول، ولا يتابع عليه، وليس له أصل»، وقال أبو أحمد بن عدي: «منكر الحديث» ثم ساق له عدة أحاديث من مناكيره فقال: «وهذه الأحاديث لمحمد بن عبدالرحمن القشيري بأسانيدها كلها مناكير بهذا الإسناد ومنها ما متنه منكر، ومحمد هذا مجهول، وهو من مجهولي شيوخ بقية».

وقال أبو الفتح الأزدي: «كذّاب متروك الحديث»، وقال الدارقطني: «متروك الحديث»، وقال الخليلي: «شامي يأتي بالمناكير عن مسعر وغيره»، وقال

الحافظ في التقريب: «كذبوه»[1].

فحديث فيه مثل هذا الرجل المتروك والمتهم، ويحكم بوضعه ولا كرامة.

وكان في النفس شيء من قول العقيلي عن محمدٍ هذا: «هو مجهول» وكذلك قول ابن عدي «وهو من مجهولي شيوخ بقية» وكذلك اتِّباع الذهبي لهما في الحكم عليه بالجهالة. إذْ كيف يكون مجهولاً وقد ذكر المزي في تهذيب الكمال، من روىٰ عنه وهم أكثر من اثنين، وأما حاله أيضاً فمعروفة فهو مجروح بجرح شديد، فالصواب أن يقال عنه معروف لكن بالوضع والكذب في الحديث. ثم وقفت على كلام للعلامة الألباني يُسند ما انقدح في نفسي، حيث قال حفظه الله في السلسلة الضعيفة (٣/٥٠١) بعد أن ذكر جرح علماء الجرح لمحمد هذا وقول الذهبي عنه «فيه جهالة» قال الألباني [إذن فلا وجه لقول الذهبي: «فيه جهالة» فالرجل معروف، ولكن بالكذب في الحديث، فمثله يكون حديثه موضوعاً ولا كرامة].

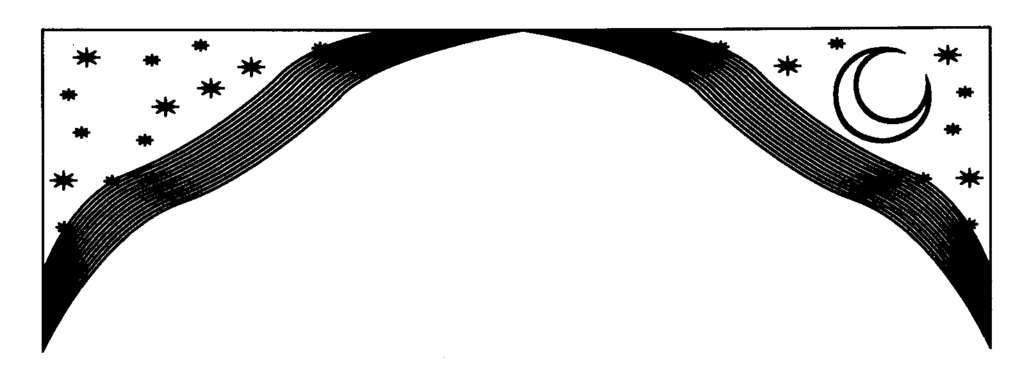
قلت: الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

والحديث ضعف إسناده عند ابن ماجه البوصيري ـ رحمه الله ـ في زوائده (ص **٢٥٤**) وقال: «هذا إسناد ضعيف، فيه محمد بن عبدالرحمن متفق على تضعيفه، وكذّبه أبو حاتم والأزدي».

وحكم العلامة الألباني على الحديث بالوضع في السلسة الضعيفة (**٣/٥٠٠**) (**١٣٣١**) وفي ضعيف سنن ابن ماجه (ص **١٣٦**) (**١٧٧٦**).



(١) الجرح والتعديل (٧/٣٢٥)، ضعفاء العقيلي (٤/١٠٢)، الكامل (٧/ ٥٠٤ـ ٥٠٥)، ميزان الذهبي (٦/٢٣٣)، لسان الميزان (٦/٣١٤)، تهذيب الكمال (٢٥/٦٥٨)، تهذيب التهذيب (٧/٢٩٢)، تقريب التهذيب (ص ٢٧٢).



٤٦ ـ «سيد الشهور شهر رمضان وأعظمها حرمة ذو الحجة».

۞ ـ **ضعيف.**

أخرجه البيهقي في الشعب (٣/٣١٤) (٣٦٣٧) و (٣/٣٥٥) (٣٧٥٥) وفي فضائل الأوقات له (ص ٣٣٥) (١٦٧).

والبزار في مسنده [كما في مختصر زوائد مسند البزار للحافظ ابن حجر (٢/٤٠٢) (٦٦٣)] والديلمي في مسند الفردوس [كما في المقاصد الحسنة للسخاوي (ص ٢٥٣) (٥٧٦) وكتاب: فردوس الأخبار (٢/٤٦٢) (٣٢٩٦)]، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٦/ ٣٩٢ـ ٣٩٣).

من طريق: يزيد بن عبدالملك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ. . . فذكره.

وسبب ضعف هذا الحديث يزيد بن عبدالملك وهو: يزيد بن عبدالملك بن المغيرة، أبو نوفل النوفلي مدني يكنىٰ أبا خالد.

قال ابن معين: ما به بأس، وقال في موضع آخر: ضعيف الحديث، وقال مرة: ليس حديثه بذاك، قال الإمام أحمد: عنده مناكير، وقال مرة: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً، وقال أبو زرعة: منكر الحديث جداً، وقال مرة: واهي الحديث، وغلَّظ فيه القول جداً، قال البخاري: «أحاديثه شبه لا شيء» وضعَّفه جداً، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال في موضع آخر: ليس بثقة.

وقال أحمد بن صالح المصري: ليس حديثه بشيء، قال ابن حبان: «كان ممن ساء حفظه حتى كان يروي المقلوبات عن الثقات ويأتي بالمناكير عن أقوام مشاهير، فلما كثر ذلك في أخباره بطل الاحتجاج بآثاره. . . كان أحمد بن حنبل سيء الرأي فيه».

قال العقيلي: «لا يتابع على حديثه إلا من جهة لا تصح»، وقال الحافظ في التقريب: «ضعيف»[1].

فإن قيل: إن ابن معين قال: ما به بأس.

قلت: إن ابن معين يضم إلى من ضعفه ولا شك وقوله هذا يجاب عنه بجوابين:

الأول: لعل هذا كان في بداية الأمر، فلما تبين له سوء حفظه ونكارة رواياته تراجع فضعفه، ومما يدل هذا قول ابن حبان عن يزيد هذا:

«كان ممن ساء حفظه حتى كان يروي المقلوبات عن الثقات...».

الثاني: أن الجرح المفَسَّر مقدم على التعديل المطلق.

فإن قيل: إن السيوطي رمز لهذا الحديث بالحسن [كما في فيض القدير (٤/١٦٠)] فالجواب: أنه تساهل - رحمه الله - في هذا الحكم، فالضعف فيه بيِّن، وكم من حديث رمز له بالصحة لا بالحسن وهو ضعيف أو موضوع، كما أن رموز السيوطي دخلها تصحيف كثير، وللمزيد حول هذا انظر مقدمة صحيح الجامع (١/٢١).

لذا تعقب المُناوى - رحمه الله - تحسين السيوطي هذا حيث قال في فيض القدير (٤/١٦٠): «رمز المصنف لحسنه، وليس كما قال فقد قال الهيثمي فيه يزيد بن عبدالملك النوفلي ضعّفوه» اهـ.

والحديث أورده المتقي الهندي في الكنز (٨/٤٦٣) (٢٣٦٧٠) وعزاه للبزار والبيهقي.

وأورده السخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٢٥٣) وعزاه للديلمي في مسنده وابن طولون في الشذرة (١/٣٣٥) وعزاه أيضاً للديملي.

والعجلوني في كشف الخفا (١/٤٥٩) وعزاه للبزار والديلمي، والبيروني في أسنى المطالب (ص ١٦١) وقال: «رواه البزار بسند ضعيف، ورواه الديلمي».

وأعلَّ الحديث الهيثمي في مجمعه (٣/١٤٣) فقال: «رواه البزار وفيه يزيد بن

---

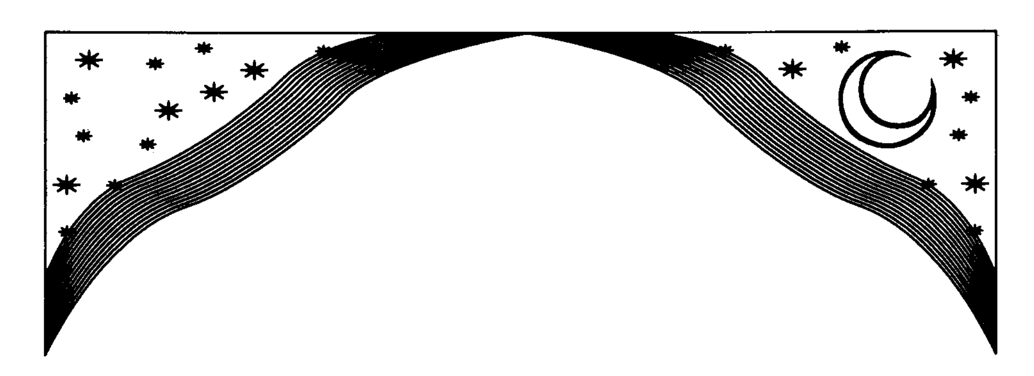
(١) الكامل لابن عدي (٩/ ١٣٥- ١٣٧)، الجرح والتعديل (٩/٢٧٩)، التاريخ الكبير للبخاري (٨/٣٤٨)، ضعفاء النسائي (ص ٢٥١)، الميزان (٧/٢٤٥)، المجروحين (٣/١٠٢)، ضعفاء العقيلي (٤/٣٨٥)، تقريب التهذيب (ص ١٠٧٩)، تهذيب الكمال (٣٢/ ١٩٦- ٢٠٠).

عبدالملك النوفلي» وقال البيهقي بعد إخراجه للحديث في الشعب (٣/٣١٤) قال: «في إسناده ضعف».

وضعفه العلامة الألباني في ضعيف الجامع (ص ٤٨٧) (٣٣٢١) وأحال لسلسلة الضعيفة، وهذا الجزء الذي فيه هذا الحديث بتخريجه لم يطبع بعد.

وجاء الحديث موقوفاً على ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ وسنتناول تخريجه في بحثنا التالي.





٤٧ ـ «سيد الشهور شهر رمضان، وسيّد الأيام يوم الجمعة».

۞ ـ أثر ضعيف.

أخرجه ابن أبي الدنيا في فضائل رمضان (ص ٦١) (٣٣) من طريق: أيوب بن جابر عن أبي إسحاق عن هبيرة ـ هو ابن يريم ـ عن ابن مسعود موقوفاً.

قلت: وهذا سند ضعيف لضعف أيوب هذا؛ وهو: أيوب بن جابر بن سيار بن طلق السحيمي الكوفي، أبو سليمان اليمامي.

قال فيه الإمام أحمد: يشبه حديثه حديث أهل الصدق، قال يحيىٰ بن معين: ضعيف وليس بشيء، قال النسائي: ضعيف، قال أبو زرعة: واهي الحديث ضعيف، قال أبو حاتم: ضعيف، قال ابن عدي: «هو ممن يكتب حديثه»[(١)].

فمثله يحتاج إلى متابع وقد وجد، وإليك البيان:

تابعه شعبة بن الحجاج عند البيهقي في الشعب (٣/٣١٥) (٣٦٣٧) وعند أبي اليمن ابن عساكر في: أحاديث شهر رمضان (ص ٧١) (٢٩).

وتابعه أيضاً أبو الأحوص عند ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/٥٧). وبهذا انجبر ضعف أيوب بن جابر، لكن بقي في السند عنعنة أبي إسحاق وهو: أبو إسحاق عمرو بن عبدالله السبيعي.

قال الحافظ في طبقات المدلسين: «مشهور بالتدليس وهو تابعي ثقة» وأدرجه الحافظ في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين وهي: «من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة إلا بما صرح فيه بالسماع»[(٢)].

وأخرج الأثر ـ أيضاً ـ الطبراني في معجمه الكبير (٩/٢٠٥) (٩٠٠٠) من طريق:

---

(١) تهذيب الكمال (٣/ ٤٦٤ـ ٤٦٧)، الكامل لابن عدي (٢/١٦).

(٢) تعريف أهل التقديس (ص ٤٣) و (ص ١٤٦).

أبي إسحاق عن أبي عبيدة قال: قال عبدالله ـ هو ابن مسعود ـ فذكره.

وهذا إسناد معلول بعلتين:

الأولى: عنعنة أبي إسحاق؛ فهو مدلس.

الثانية: الانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه عبدالله بن مسعود.

وأبو عبيدة هذا هو: عامر بن عبدالله بن مسعود، أبو عبيدة الكوفي ويقال: اسمه كنيته.

لم يسمع من أبيه وإن ثبت اللقاء بينهما.

قال المزي في ترجمته: روىٰ عن البراء بن عازب، وابن مسعود ولم يسمع منه.. قال الترمذي: لا يعرف اسمه، ولم يسمع من أبيه شيئاً.

وقال شعبة عن عمرو بن مرة: سألت أبا عبيدة بن عبدالله هل تذكر من عبدالله شيئاً؟ قال: لا.

وقال الحافظ ابن حجر: «ذكره ابن حبان في الثقات وقال: لم يسمع من أبيه شيئاً».

وقال الحافظ أيضاً: «ثقة مشهور... واختلف في سماعه من أبيه والأكثر على أنه لم يسمع منه».

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: «قال أبي: أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود لم يسمع من عبدالله بن مسعود رضي الله عنه»(1).

وبهذا يترجح عندي ضعف هذا الأثر، والله أعلم.



(1) تهذيب الكمال (١٣/ ١٦١ـ ١٦٢)، تهذيب التهذيب (١٦٥/٤)، تعريف أهل التقديس (ص ١٦١ـ ١٦٢)، المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٩٦).



٤٨ ـ [«تدرون لم سميَّ رمضان لأنه ترمض فيه الذنوب، وإن في رمضان ثلاث ليالٍ من فاتته فاته خير كثير، ليلة سبع عشر، وليلة تسع عشر وليلة إحدى وعشرين، وآخر ليلة».

فقال عمر: يا رسول الله هي سوى ليلة القدر؟

قال: «نعم. ومن لم يغفر له في شهر رمضان ففي أي شهر يغفر له»].

وفي رواية بلفظ مختصر:

«تدرون لم سميَّ شعبان لأنه يتشعب فيه لرمضان خير كثير، وإنما سميَّ رمضان لأنه يرمض الذنوب؛ أي: يذيبها من الحر».

۞ **ـ موضوع.**

الحديث بلفظه المطوَّل أخرجه الديلمي في مسند الفردوس [كما في التنزيه (٢/١٦٠)] وعزاه الحافظ ابن حجر لأبي الشيخ بن حيان في تسديد القوس [كما في فردوس الأخبار (٢/٩١)] من طريق زياد بن ميمون كما قال ابن عراق في التنزيه (٢/١٦٠) وأورده الشوكاني في الفوائد المجموعة (ص ٩١) (١٥) ونقل عن السيوطي أنه قال في ذيل الموضوعات: زياد بن ميمون كذَّاب.

قلت: هذا يعني أن اللفظ الأول من طريق زياد بن ميمون عن أنس مرفوعاً.

وأما لفظه المختصر فقد أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في الثواب [كما في التنزيه (٢/١٦٠)] وعزاه له أيضاً الحافظ ابن حجر في تسديد القوس [(٢/٩١) فردوس الأخبار] والديلمي في مسند الفردوس [(٢/٩١) (٢١٥٧) فردوس الأخبار]، ومحمد بن منصور السمعاني وأبو زكريا يحيى بن منده في أماليهما، كما في

الكنز (٤٦٦/٨) (٣٣٦٨٨)، والأصبهاني في الترغيب والترهيب (٣٥٣/٢) (١٧٥٨) من طريق زياد بن ميمون عن أنس بن مالك مرفوعاً.

والحديث حديث زياد بن ميمون كما قال ابن عراق حيث عزاه لأبي الشيخ والديلمي، وصرح بذلك السيوطي في ذيل الموضوعات.

وزياد بن ميمون هذا هو:

«زياد بن ميمون البصري الفاكهي، أبو عمار، ويقال له: زياد بن أبي عمار يروي عن أنس وعن الحسن البصري.

وهو كذاب وضّاع لم يسمع من أنس بن مالك شيئاً قد اعترف هو بنفسه على ذلك، واعتراف الوضّاع من أقوىٰ علامات وضع الحديث.

قال بشر بن عمر الزهراني: سألت زياد بن ميمون أبو عمار، عن حديث رواه عن أنس فقال: ويحكم احسبوني كنت يهودياً أو نصرانياً أو مجوسيّاً، رجعت عما كنت أحدث عن أنس لم أسمع من أنس شيئاً.

وقال ابن معين: زياد بن ميمون ليس يسوىٰ قليلاً ولا كثيراً، وقال مرة: ليس بشيء.

وقال يزيد بن هارون: تركت أحاديث زياد بن ميمون وكان كذّاباً قد استبان لي كذبه.

وقال البخاري: تركوه، وقال أبو زرعة: واهي الحديث، وقال أبو حاتم: كان يقال أنه كذّاب تُرِكَ حديثه.

وقال ابن عدي: ولا أعرف له عن غير أنس، وأحاديثه مقدار ما يرويه لا يتابع أحدٌ عليها.

وقال أبو داود: أتينا زياد بن ميمون فسمعته يقول: استغفر الله وضعت هذه الأحاديث.

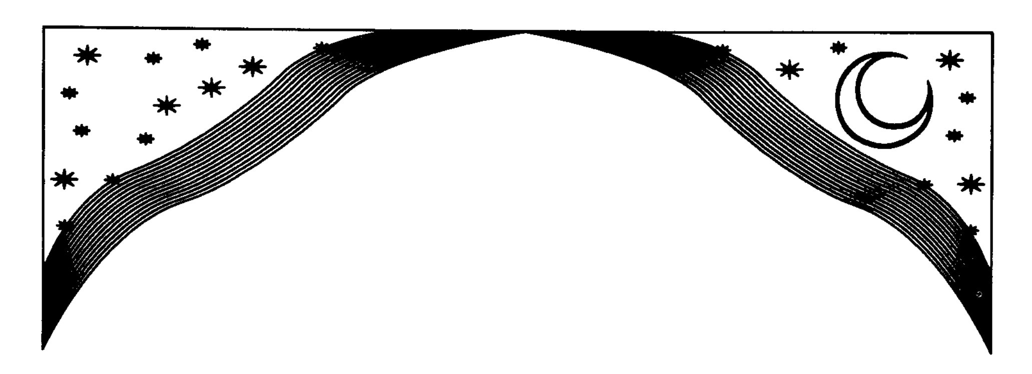
وقال يزيد بن هارون: حلفت ألاَّ أروي عنه شيئاً، سألته عن حديث فحدثني به عن بكر بن عبدالله، ثم عدت إليه فحدثني به عن مؤرّق ثم عدت إليه فحدثني به عن الحسن.

قلت: أي أنه ركب له أكثر من إسناد.

وقال الدارقطني: «ضعيف»[1].

---

(١) الجرح والتعديل (٥٤٤/٣)، المجروحين (٣٠٥/١)، الكامل (١٢٧/٤)، ضعفاء العقيلي (٧٧/٢)، الميزان (١٤٠/٣)، لسان الميزان (٣٥١/٣).



٤٩ ـ «من تأمل خَلْق امرأةٍ حتى يتبين له حجم عظامها، ورأى ثيابها وهو صائم فقد أفطر».

۞ ـ **موضوع.**

أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٠٤/٣) ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٥٥٩/٢)، وأبو طاهر ابن أبي الصقر في مشيخته (ص ٨٩) (٢٢) من طريق: الحسن بن علي العدوي قال: حدثنا خراش بن عبدالله خادم أنس بن مالك قال حدثنا أنس، قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره.

وهذا حديث معلول برجلين وهما: العدوي وخراش بن عبدالله.

ـ أمَّا العدوي فهو: الحسن بن علي بن زكريا بن صالح العدوى، أبو سعيد البصري الملقب بالذئب.

قال فيه ابن عدي: «يضع الحديث، ويسرق الحديث ويلزقه على قومٍ آخرين، ويحدث عن قوم لا يعرفون، وهو متهم فيهم فإن الله لم يخلقهم».

ثم ذكر ابن عدي من حدث عنهم العدوي وقال: «وحدث عنهم عن الثقات بالبواطيل على أهل البيت وغيرهم. ويضع على أهل بيت رسول الله ﷺ وحدث عمن لم يرهم».

وقال فيه أيضاً: «عامة ما حدث به العدوي إلاَّ القليل موضوعات وكنا نتهمه بل نتيقنه أنه هو الذي وضعها».

وبَوَّب ابن عدي في ترجمته باباً فقال: «بابُ ذكر ما سرق العدوي من الحديث وألزق على قومٍ آخرين».

وقال ابن حبان: «يروي عن شيوخ لم يرهم ويضع الحديث على من رآهم... ثم تتبعت عليه ما حَدَّث به فلقيته قد حدث عن الثقات بالأشياء الموضوعات ما تزيد على ألف حديث سوىٰ المقلوبات أكره ذكرها كراهية التطويل» اهـ.

وقال الدارقطني: متروك.

وقال الذهبي: «قال حمزة السهمي: سمعت أبا محمد الحسن بن علي البصري يقول: أبو سعيد العدوي كذَّاب على رسول الله ﷺ يقول عليه ما لم يقل وزعم لنا أنَّ خراشاً حدثه عن ابن عون بنسخه»[1].

وأمَّا خراش فهو: خراش بن عبدالله مجهول لا يعرف بالرواية.

قال ابن حبان: «شيخ كان يزعم أنه خدم أنس بن مالك روىٰ عنه أهل العراق، أتىٰ عن أنس عن النبي ﷺ بنسخةٍ منها أشياء مستقيمة وفيها أشياء موضوعة لا يحل الاحتجاج به، ولا كتابة حديثه إلاَّ على جهة الاعتبار».

وساق له ابن عدي عدة أحاديث من مناكيره ثم قال:

«وخراش هذا مجهول ليس بمعروف، وما أعلم حدث عن ثقة أو صدوق إلاَّ الضعفاء، وهذه الأحاديث عن أنس عامة متونها صالحة قد روي من غير هذا الوجه في بعض هذه المتون مناكير، فإذا لم يعرف الرجل وكان مجهولاً كان حديثه مثله، والعدوي هذا كنا نتهمه بوضع الحديث، وهو ظاهر الأمر في الكذب».

وقال الذهبي: «ساقطٌ عَدَمٌ، ما أتىٰ به غير أبي سعيد العدوي الكذَّاب ذكر أنه لقيه سنة بضع وعشرين ومائتين»[2].

وقول ابن عدي في خراش وما رواه:

«وهذه الأحاديث عن أنس عامة متونها صالحة قد روي من غير هذا الوجه في بعض هذه المتون مناكير».

وكذلك قول ابن حبان عن خراش: «روىٰ عنه أهل العراق أتى عن أنس عن النبي بنسخة منها أشياء مستقيمة وفيها أشياء موضوعة».

لا يعني قولهما أنه تعديل لخراش أو للعدوي الكذاب؛ وذلك لأن العدوي كان يسرق هذه المتون ويركب لها أسانيد من عنده ويأتي بشيوخ لا يعرفون كمثل خراش هذا.

فغالب هذه الأحاديث صالحة ولكن من غير طريق العدوي عن خراش عن أنس لذا لما ذكر ابن عدي عدة أحاديث في ترجمة العدوي وخراش كان يقول:

---

(١) المجروحين (٢٤١/١)، الكامل (١٩٥/٣)، الميزان (٢٥٧/٢).

(٢) المجروحين (٢٨٨/١)، الكامل (٥٣١/٣)، الضعفاء والمتروكين (٢٥٣/١)، المغني في الضعفاء (٣١٥/١)، الميزان (٤٣٨/٢).

«وهذا ـ أي: هذا الحديث ـ بهذا السند باطل».

وحديث أنس هذا قال فيه ابن الجوزي في كتابه الموضوعات (٥٥٩/٢): «هذا حديث موضوع، وفي إسناده كذَّابان أحدهما: العدوي، والثاني خراش» اهـ بتصرف.

ووافقه الذهبي في تلخيص الموضوعات (ص ٢٠٥) فقال: «وضعه العدوي على خراش».

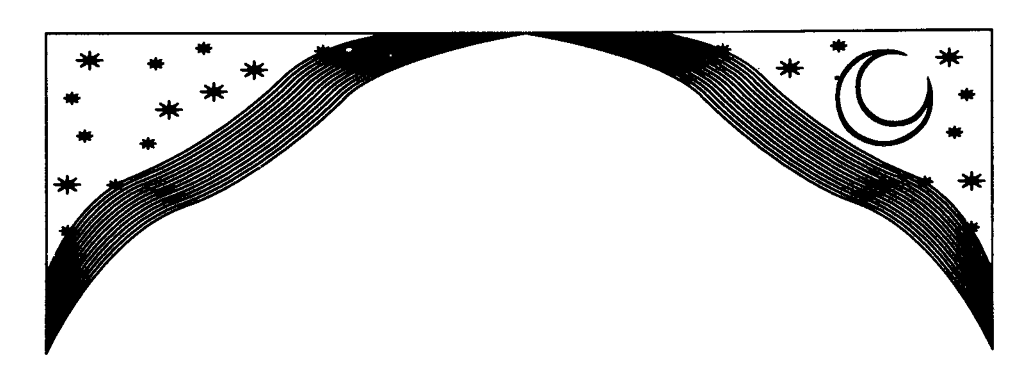
ووافق ابن الجوزي ـ أيضاً ـ السيوطي في اللآلىء (٩٨/٢)، وقال الشوكاني في الفوائد (٩٥): «موضوع وفيه كذَّابان».

وقال القيسراني في التذكرة (ص ٣١٦ـ ٣١٧): «رواه خراش عن أنس، وخراش متروك الحديث».

وقال ابن عراق في التنزيه (١٤٧/٢): « ...وفيه خراش، وعنه أبو سعيد العدوي وإنما هذا كلام حذيفة ـ رضي الله عنه ـ».

قلت: وكونه موقوفاً على حذيفة هو بحثنا الذي يليه.





٥٠ ـ عن حذيفة بن اليمان ـ رضي الله عنه ـ قال:

«من تأمَّل خَلْق امرأة وهو صائم بطل صومه».

۞ ـ ضعيف.

أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (١٩٣/٤)، وابن الجوزي في الموضوعات (٥٦٠/٢) من طريق: ليث عن طلحة اليمامي عن خيثمة بن عبدالرحمن عن حذيفة بن اليمان ـ رضي الله عنه ـ موقوفاً.

وهذا الأثر ضعيف، لضعف ليث الذي تغير واختلط فيما بعد.

وليث هذا هو: «الليث بن أبي سُلَيم بن زُنَيم القُرشي، مولاهم، أبو بكر الكوفي.

قال فيه ابن حبان: «كان من العبَّاد ولكن اختلط في آخر عمره حتىٰ كان لا يدري ما يُحدِّث به، فكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم كل ذلك كان منه في اختلاطه وتركه يحيىٰ القطان، وابن مهدي وأحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين».

وقال ابن معين: ضعيفٌ إلاَّ أنه يكتب حديثه.

قلت: أي في الشواهد والمتابعات، لا إذا انفرد.

وقال الإمام أحمد: مضطرب الحديث، ما رأيت يحيىٰ بن سعيد أسوأ رأياً منه في ليث بن أبي سليم، وابن إسحاق، وهما لا يستطيع أحد أن يراجعه فيهما».

وقيل: لعيسىٰ بن يونس: لِمَ لم تسمع من ليث؟

قال: قد رأيته وكان قدَ اختلط وكان يصعد المنارة ارتفاع النهار فيؤذن.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: ليث لا يشتغل به، وهو مضطرب الحديث.

وقال: قال أبو زرعة: ليث ابن أبي سليم لين الحديث لا تقوم به حجة عند أهل العلم بالحديث.

وقال الترمذي: قال محمد: كان أحمد يقول: ليث لا يفرح بحديثه، وقال الحاكم: مجمع على سوء حفظه.

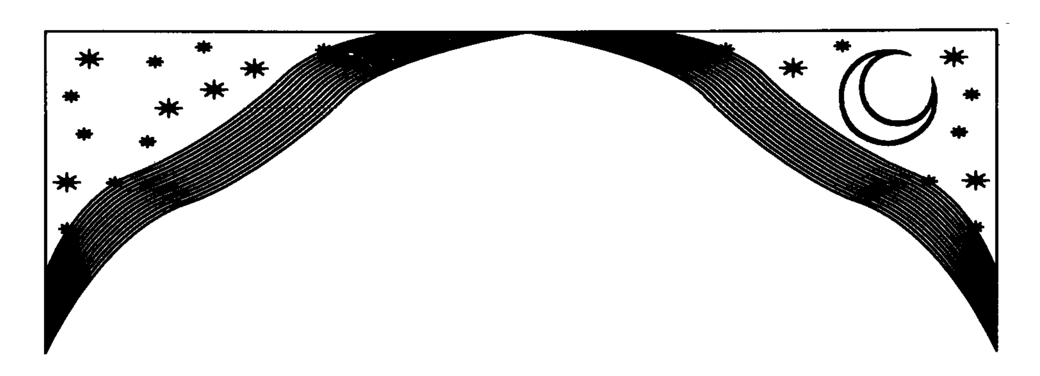
وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: «صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك»[1] فهذا الأثر المرفوع منه موضوع ـ كما سبق ـ والغالب وقفه على حذيفة بسند ضعيف.

قال ابن الجوزي في الموضوعات بعد تخريجه لحديث أنس ـ السابق ـ (٥٦٠/٢) قال: «وهذا إنما يروىٰ من كلام حذيفة»، وكذا في الوقوف على الموقوف (ص ١٢٣). وقال ابن عراق في التنزيه (١٤٧/٢): «إنما هذا كلام حذيفة ـ رضي الله عنه ـ رواه الليث بن أبي سليم عن طلحة الأيامي عن خيثمة عنه».

والذي ينقدح في النفس: أن الحسن بن علي العدوي الكذّاب ركّب لهذا الأثر الموقوف علىٰ حذيفة سنداً ورفعه إلى النبي ﷺ من رواية أنس لا من رواية حذيفة حتى لا يُشك في وضعه ولكن فرسان هذا الفن فضحوا أمره، والله أعلم.



(١) المجروحين (٢٣١/٢)، الميزان (٥٠٩/٥)، تهذيب التهذيب (٦١١/٦)، التقريب (ص ٨١٨).



٥١ ـ «ذاكر الله في رمضان يغفر له، وسائل الله فيه لا يخيب».

۞ ـ **موضوع.**

أخرجه الطبراني في الأوسط (٦/١٩٥) (٦١٧٠)، (٧/٢٢٦) (٧٣٤١)، وابن عدي في الكامل (٥/٤٧٥)، والأصبهاني في الترغيب والترهيب له (٢/٣٦٤) (١٧٧٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣/٣١١) (٣٦٢٧) وفي فضائل الأوقات له (ص ١٩٢) (٦٨)، كلهم من طريق عبدالرحمن بن قيس الضَّبي. حدثنا هلال بن عبدالرحمن عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسّيب عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ﷺ... فذكر الحديث.

وهذا الحديث لم يرو إلاَّ بهذا الإسناد، وبهذا جزم الطبراني في الأوسط (٢/١٩٥) فقال: «لم يرو هذا الحديث عن عليّ بن زيد إلاَّ هلال بن عبدالرحمن تفرَّد به عبدالرحمن بن قيس، ولا يُروىٰ عن عمر إلاَّ بهذا الإسناد» اهـ.

وهذا إسناد هالك فيه ثلاثة لو تواجد واحد منهم في السند لكفىٰ علة في إسقاط السند والحكم على الحديث بالترك.

اثنان منهم مجروحان جرحاً شديداً، والثالث لا يحتمل تفرده بل يحتاج إلى متابع ولا يوجد ذلك.

الأول: عبدالرحمن بن قيس الضبي، وهو: أبو معاوية الزعفراني البصري.

قال أبو زرعة: «كان كذَّاباً»، وقال أبو حاتم: «ذَهَبَ حديثه».

قال عبدالله بن الإمام أحمد: سألت أبي عن عبدالرحمن بن قيس الزعفراني فقال: «ليس بشيء، كان جاراً لحماد بن مسعدة، يحدث عن ابن عون، قد رأيته بالبصرة، وقدم علينا إلى بغداد، وكان واسطياً، وليس حديثه بشيء حديثه

حديث ضعيف، ثم خرج إلى نيسابور، وهو متروك الحديث» اهـ.
وقال ابن حبان عنه: «كان ممن يقلب الأسانيد، وينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات تركه أحمد بن حنبل».
قال النسائي: «متروك الحديث»، وقال مسلم: «ذاهب الحديث»، وقال صالح بن محمد البغدادي: «كان يضع الحديث».
وساق له ابن عدي عدة أحاديث ومنها حديث عمر هذا ثم قال: «ولأبي معاوية غير ما ذُكِرَ من الحديث، وعامة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات».
وقال الذهبي: «كذبه ابن مهدي، وأبو زرعة، وقال البخاري: «ذهب حديثه»، وقال الحافظ في التقريب: «متروك كذبه أبو زرعة وغيره»(١).
الثاني: هلال بن عبدالرحمن، وهو: هلال بن عبدالرحمن الحنفي.
قال عنه العقيلي: «منكر الحديث» ثم ساق له ثلاثة أحاديث من مناكيره وقال: «كل هذا مناكير لا أصول لها، ولا يتابع عليها»، وقال الذهبي: «الضعف لائح على أحاديثه، فليترك»، وأقره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان(٢).
الثالث: علي بن زيد بن جدعان.
وهو أخف حالاً ممن سبق إلاّ أنه لا يقبل تفرده ولا يحتمل، فضعفه منجبر لكنه بمتابع يشد من عضده، ولم أجد للحديث إلاّ هذا السند ومن الطريق السابق.
وعليٌّ هذا ضعفه أهل العلم وإليك شيئاً مما قالوا.
قال الإمام أحمد عنه: «ليس بالقوي، وقد روىٰ الناس عنه»، وقال مرة: ليس بشيء.
وقال ابن معين: ليس بذاك القوي، ومرة قال: ليس بشيء، وقال في أخرى: ليس بحجة.
قال العجلي: يكتب حديثه، وليس بالقوي، وقال في موضع آخر: «كان يَتَشَيَّعْ، لا بأس به».

---

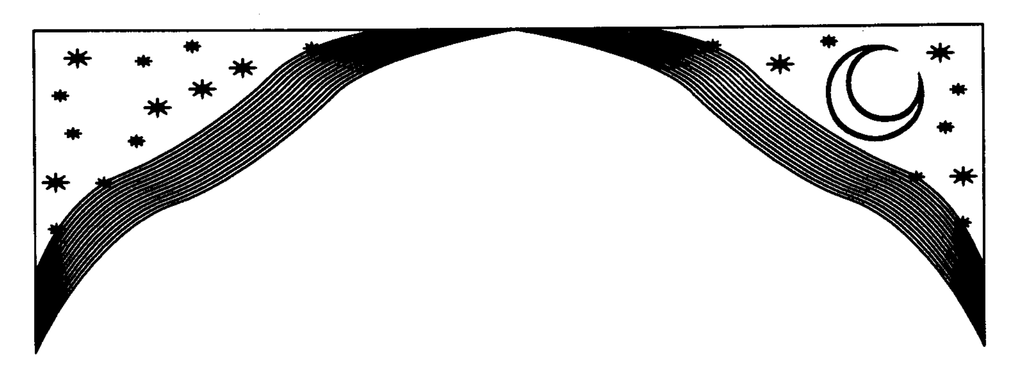
(١) الجرح والتعديل (٢٧٨/٥)، الكامل لابن عدي (٥/ ٤٧٣ـ ٤٧٧)، المجروحين (٥٩/٢)، تهذيب الكمال (٣٦٦/١٧)، الميزان (٣٠٩/٤)، تقريب التهذيب (ص ٥٩٦).
(٢) ضعفاء العقيلي (٣٥٠/٤)، ميزان الذهبي (١٠٠/٧)، لسان الميزان (٢٦٦/٧).

وقال أبو زرعة: ليس بالقوي، وقال النسائي: ضعيف، وقال الحافظ ابن حجر: «ضعيف»[1].

والحديث أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (١٤٦/٣) وقال: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه هلال بن عبدالرحمن وهو ضعيف».

۞ ۞ ۞

(١) تهذيب الكمال (٢٠/ ٤٣٧ـ ٤٣٩)، تقريب التهذيب (ص ٦٩٦).



٥٢ ـ «خطبنا رسول الله ﷺ. . .» الحديث، وفيه:

«من صام رمضان وكفَّ عن الغيبةِ والنميمة والكذبِ والخوض في الباطل وأمسك لسانه إلاَّ عن ذكر الله ـ تعالى ـ وكفَّ سمعه وبصره وجميع جوارحه عن محارم الله ـ تعالى ـ وعن أذى المسلمين، كان له من القربىٰ عند الله أن تمس ركبته ركبة إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام».

۞ ـ موضوع.

أخرجه الحارث في مسنده [كما في المطالب العالية (١/٣٩٧) (١٠٣٣)] من طريق ميسرة بن عبد ربه عن أبي عائشة عن يزيد بن عمر، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة وابن عباس ـ رضي الله عنهم ـ قالا، وذكر الحديث.

هذا حديث موضوع مكذوب على رسول الله ﷺ وضعه ميسرة هذا. وهو ميسرة بن عبد ربه التستري.

قال البخاري: يُرمىٰ بالكذب، قال ابن حماد: كان كذَّاباً، قال النسائي: متروك الحديث، وقال مرة: كذّاب، قال ابن عدي: «عامة حديثه يشبه بعضها بعضاً في الضعف».

قال أبو حاتم: كان يرمىٰ بالكذب، وكان يفتعل الحديث، روىٰ في فضائل قزوين والثغور بالكذب.

قال أبو زرعة: كان يضع الحديث وضعاً، وقال أبو داود: أقر بوضع الحديث، قال الدارقطني: متروك، قال الحاكم: يروي عن قوم من المجهولين الموضوعات وهو ساقط، قال أبو نعيم: يروي الأباطيل.

قال مسلمة بن مسلم: «كذَّاب روىٰ أحاديث منكرة، وكان يفتعل الزهد والعبادة فإذا جاء الحديث جاء شيء آخر»[1].

❁ ❁ ❁

(١) الكامل (٨/ ١٧٩ـ ١٨١)، الجرح والتعديل (٨/٢٥٤)، لسان الميزان (٧/٢٠٠).



٥٣ ـ «من صام رمضان في إنصات وسكوت، وكفَّ سمعه وبصره وجوارحه من الحرام، والكذب اقترب الله منه يوم القيامة حتى تمس ركبته ركبة إبراهيم».

۞ **ـ موضوع.**

أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/٥٤٠) (٨٨٦) من طريق: السري عن عبدالله بن رشيد قال: حدثنا مجاعة عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً.

والحديث هذا هو حديث ميسرة بن عبد ربه الذي مر قبله، فهو من وضعه وافتعاله، ولكن سرقة السري هذا ونسبه لنفسه وافتعل له إسناداً من عنده، فهو سراق معروف بسرقة الأحاديث، وقد ذكر له أهل العلم عدة أحاديث سرقها.

وهو السري بن عاصم بن سهل الهمداني أبو عاصم مؤدب المعتز. وقد ينسب إلى جده فيقال: السري بن سهل، وهو هو.

قال عنه ابن حبان: «كان يسرق الحديث، ويرفع الموقوفات لا يحل الاحتجاج به»، ثم ذكر له ابن حبان بعض الأحاديث التي سرقها.

وقال ابن عدي: «يسرق الحديث»، ثم ساق له حديثاً سرقه وقال: «وللسري غير حديث سرقة عن الثقات وحدَّث به عن مشايخهم».

قال الحافظ في اللسان: «كذّبه ابن خِراش»[١].

وبعد أن جزمت أن السري بن عاصم هذا سرق الحديث كما أسلفت وقفت على توقُّع ابن عرَّاق في تنزيه الشريعة (٢/١٦٠) بسرقة الحديث من قِبل السري فقال: «فكأن السري بن سهل سرقه من ميسرة» فالحمد لله على توفيقه.

---

(١) المجروحين (١/٢٥٥)، الكامل (٤/٥٤٠)، الميزان (٣/١٧٤)، لسان الميزان (٤/١٤).

والحديث حكم بوضعه الحافظ ابن حجر في المطالب العالية (١/٣٩٧) فبعد أن أخرجه من مسند الحارث قال: «هذا حديث موضوع».
وقال ابن الجوزي في الواهيات (٢/٥٤٠): «هذا حديث لا يصح انفرد بروايته السري» ووافقه الذهبي في تلخيص الواهيات (ص ١٧٥) (٥٠٢).





٥٤ ـ «من صام رمضان فعرف حدوده (وفي رواية: يعرف حدوده) وتحفَّظ له ما ينبغي له أن يتحفَّظ فيه، كفَّر ما قَبْلَه».

۞ ـ **ضعيف.**

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١٠/١٧٢) (١١٤٦٢)، وابن حبان في صحيحه (٨/٢٢٠) (٣٤٣٣)، وأبو يعلى في مسنده [كما في المقصد العلي (٢/٢٢٧) (٥٠٤)] وابن شاهين في فضائل رمضان (ص ٣٨ـ ٣٩) (٢٩، ٣٠)، وابن أبي الدنيا في فضائل رمضان (ص ٣٥) (١١) وابن عساكر في أحاديث رمضان (ص ٦٢) (٢٤)، وأبو نعيم في الحلية (٨/١٩٣) (١١٨٥٤)، والبيهقي في الكبرى (٤/٣٠٤)، وفي الشعب (٣/٣١٠) (٣٦٢٣)، وفي فضائل الأوقات (ص ١٧٣) (٥٣)، والخطيب في تاريخ بغداد (٨/٣٨٧) (٤٤٩٦).

من طريق: يحيىٰ بن أيوب عن عبدالله بن قريط (قرط) أَن عطاء بن يسار حدثه أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: سمعت رسول الله ﷺ. . . فذكر الحديث.

وآفة هذا السند عبدالله بن قريط، ويقال قرط[1].

قال الحافظ في تعجيل المنفعة: «ورأيته بخط الصدر البكرى ابن قرط بغير تصغير»، وهو مجهول، ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقال الحسيني: مجهول.

قلت: وهي جهالة عين ـ والله أعلم ـ لأنه لم يرو عنه إلا يحيىٰ بن أيوب المصري. وتعقب الحافظ في تعجيل المنفعة الحسيني الحكم عليه بالجهالة، وقال أن ابن حبان ذكره في ثقاته.

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (٥/١٤٠)، ثقات ابن حبان (٧/٦)، تعجيل المنفعة (١/٧٦٢)، لسان الميزان (٤/٣٢٨)، الإكمال لابن ماكولا (٧/١١٠).

قلت: وهذا جار على قاعدة ابن حبان الشهيرة في توثيق بعض المجاهيل، وهي: «أن يروي عن الذي وثقه ثقة، ويروي هو عن ثقة ولم يأت بمنكر، ولو انفرد بالرواية عنه واحد».

والحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ انتقد ابن حبان فقال: «وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه مذهب عجيب، والجمهور على خلافه، وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب الثقات الذي ألّفه، فإنه يذكر خلقاً ممن ينص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون، وكأنَّ عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره»[1].

والذي يبدو لي ـ والله أعلم ـ أن عبدالله بن قريط هذا لا تنطبق عليه قاعدة ابن حبان في كتابه الثقات، وذلك لأن الراوي عنه مختلف في توثيقه وهو: يحيىٰ بن أيوب الغافقي المصري أبو العباس.

قال ابن معين: صالح، وقال مرة: ثقة، قال أبو حاتم: محله الصدق، يكتب حديثه ولا يحتج به، قال أبو داود: صالح، قال النسائي: ليس به بأس، وقال مرة: ليس بالقوي، قال ابن سعد: منكر الحديث، وقال الدارقطني: في بعض حديثه اضطراب، قال البخاري: ثقة، قال الإسماعيلي: لا يحتج به، قال الساجي: صدوق يهم، قال الإمام أحمد: يحيى بن أيوب يخطىء خطأً كثيراً، قال الحافظ في التقريب: «صدوق ربما أخطأ»[2].

وبهذا نعلم أن ذكر ابن حبان عبدالله بن قرط هذا في ثقاته فيه نظر ظاهر؛ لأنه خالف بذكره إياه في ثقاته قاعدته التي سلكها في ثقاته، وكم خالف ابن حبان ـ رحمه الله ـ هذا الشرط أو القاعدة حتى أن الألباني ـ رحمه الله ـ لما سُئِل عن هذا الشرط سمعته يقول: «هذا شرط سُطِّر ولم يُنَفَّذْ»[3].

فيبقىٰ إذن عبدالله هذا مجهولاً، وحديثه ضعيف السند.

فإن قيل: لكن ابن حبان ذكر يحيى بن أيوب المصري في ثقاته (٦٠٠/٧) ومعنىٰ هذا أن إيراد ابن قرط في ثقاته على شرطه.

---

(١) مقدمة لسان الميزان (٩٣/١).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (٢٠٦/٩)، تقريب التهذيب (ص ١٠٤٩).

(٣) سمعته يقول هذه العبارة عندما سأله أبو الحسن السليماني عن شرط ابن حبان كما في: الدرر في علم المصطلح الأثر ضمن أشرطة سلسلة الهدىٰ والنور.

قلت: ابن حبان ـ رحمه الله ـ معروف بتساهله في التوثيق فذكره يحيى بن أيوب في ثقاته أيضاً محل نظر ولا يُسَلَّمُ له.

فإن قيل: هناك من وثقه غير ابن حبان كالإمام البخاري.

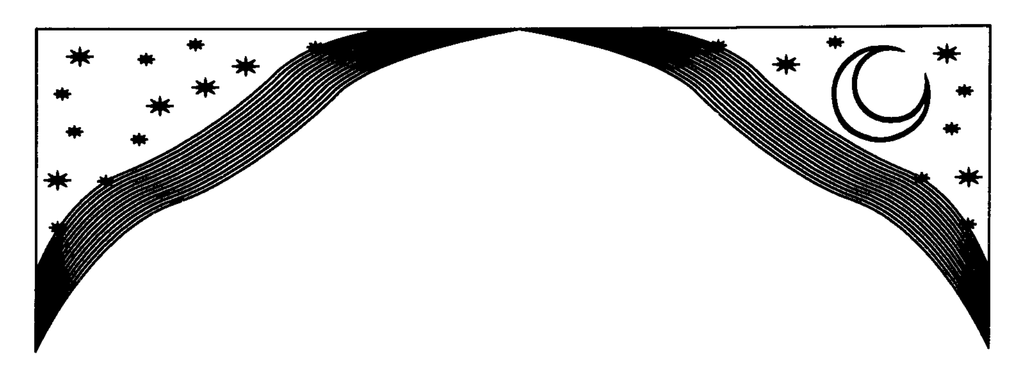
قلت: قول من وصفه بمراتب التعديل الدنيا مقدم على قول مَنْ وَثَّقَه؛ لأنَّه تعديل معه جرح مُفَسَّر، والغالب تعديله من حيث العدالة وتجريحه من حيث الحفظ والضبط، وقول الجارح المُفسَّر مقدم على مطلق التوثيق.

فقول الإمام أحمد فيه: يخطىء خطأً كثيراً.

وقول الساجي: صدوق يهم.

وقول الدارقطني: في بعض حديثه اضطراب، وقول ابن حجر: صدوق ربما أخطأ، هذه الأقوال فيها زيادة علم ليست مع الموثق ومن علم حجة على من لم يعلم.





٥٥ ـ «من أفطر على تمرٍ زيد في صلاته أربعمائة صلاة».

۞ ـ **موضوع**.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٨/ ٧٠)، وتمام الرازي في فوائده (٢/ ١٣) (٩٩٦) من طريق: محمد بن مسلمة الواسطي حدثنا موسىٰ الطويل حدثنا مولاي أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ. . . فذكره.

وهذا حديث معلول بعلتين:

الأولى: محمد بن مسلمة؛ وهو: محمد بن مسلمة بن الوليد بن عبدالملك، أبو جعفر الطيالسي الواسطي.

قال أبو عبدالله الحاكم: سمعت الدارقطني يقول: «محمد بن مسلمة لا بأس به».

وقال الخطيب البغدادي: «وفي حديثه مناكير بأسانيد واضحة»، وقال أيضاً: «رأيت هبة الله بن الحسن الطبري يضعف محمد بن مسلمة، وسمعت الحسن بن محمد الخلال يقول: محمد بن مسلمة ضعيف جداً».

وقال الذهبي: «أتىٰ بخبر باطل اتهم به، وقال أبو القاسم اللالكائي: ضعيف وقال له رجل: قل عن هشام بن عروة فقال: بدرهمين»[(١)].

فالقول هنا قول الخطيب والذهبي فيه، وهو مقدم على كلام الدارقطني، لأن الخطيب ما جرحه إلا بسبر أحاديثه، فالجارح هنا معه زيادة علم ليست مع غيره، وكذلك يقال في الذهبي ـ رحمه الله ـ.

العلة الثانية: موسىٰ الطويل.

وهو: موسىٰ بن عبدالله الطويل، أبو عبدالله.

---

(١) انظر: تاريخ بغداد (٤/ ٧٤ـ ٧٦)، الميزان (٦/ ٣٣٧)، لسان الميزان (٦/ ٤٣٦).

قال ابن عدي: «يحدث عن أنس بمناكير، وهو مجهول يكنىٰ أبا عبدالله، فارسي حدث عنه أهل واسط».

ثم ساق له عدة أحاديث من مناكير وقال: «وهذه الأحاديث كلها مناكير لموسىٰ هذا»، ومن تلكم الأحاديث التي ذكرها ابن عدي، أنه ساق بإسناده إلى موسىٰ الطويل عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «طوبىٰ لمن رآني، ومن رأىٰ من رآني، ومن رأىٰ من رأىٰ من رآني» ثم قال ابن عدي: «وهذا الحديث يرويه عن أنس كل طبل، وكل مجهول، وكل ضعيف وموسىٰ هذا رواه عن أنس وهو مجهول».

وتذكر أيضاً أن الحديث الذي نحن بصدد الكلام عنه أخرجه ابن عدي في ترجمة موسىٰ هذا فهو أيضاً من مناكيره.

وقال ابن حبان فيه: «روىٰ عن أنس أشياء موضوعة كان يضعها، أو وضعت له فحدث بها، لا يحل كتابة حديثه إلاَّ علىٰ جهة التعجب».

وقال أبو نعيم: «موسىٰ الطويل روىٰ عن أنس المناكير، لا شيء».

وساق الذهبي بإسناده في الميزان حديثاً إلى موسىٰ الطويل وأنه قال: رأيت عائشة ـ رضي الله عنها ـ بالبصرة على جمل أورق في هودج أخضر».

ثم قال الذهبي: «انظر إلى هذا الحيوان المتهم(١) كيف يقول في حدود سنة مائتين أنه رأىٰ عائشة فمن الذي يصدقه؟!»(٢).

فحديث فيه مثل موسىٰ هذا يحكم بوضعه ولا كرامة، وقد أشار ابن حبان في المجروحين له (٢/٢٤٣) أشار إلى وضع الحديث، حيث ذكر ترجمة موسىٰ الطويل هذا وأنه يضع الحديث أو وضع له ثم قال:

«روىٰ عن أنس عن النبي ﷺ قال: «من أفطر على تمر زيد في صلاته أربعمائة صلاة» وروىٰ عن أنس نسخة موضوعة مثل هذا الحديث أكره ذكرها لشهرتها عند من هذا الشأن صناعته».



(١) وفي لسان الميزان (٧/١٨٣): «المبهم».

(٢) انظر ما سبق في: الكامل (٨/ ٦٩ـ ٧٠)، الميزان (٦/٥٤٧)، لسان الميزان (٧/١٨٤)، المجروحين (٢/٢٤٣).



٥٦ - «إن الله يوحي إلى الحفظة أن لا يكتبوا على صُوَّام عبيدي بعد العصر ذنباً».

وفي رواية: **«إن الله يأمر الملائكة أن لا يكتبوا على الصائم من أمة محمد بعد العصر ذنباً».**

۞ - باطل.

أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه (١٢٣/٦) ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٥٥٦/٢) (١١٢٦).

من طريق: إبراهيم بن عبدالله بن محمد بن أيوب المخرمي قال حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري وإسحاق بن إبراهيم المروزي قالا: حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي عن مالك بن دينار، عن أنس بن مالك قال: قال النبي ﷺ. . . فذكره.

وأخرجه الخطيب أيضاً في تاريخه (١٢٢/٦) ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٥٥٦/٢) (١١٢٧) من طريق آخر ومداره أيضاً على إبراهيم بن عبدالله المخرمي بإسناده إلى جعفر بن سليمان عن مالك بن دينار عن أنس عن النبي ﷺ.

وآفة هذا الحديث إبراهيم هذا: وهو أبو إسحاق إبراهيم بن عبدالله بن محمد بن أيوب المخرمي.

قال الإسماعيلي: «صدوق».

وقال هذا لأنه لم يتبين له حاله جيداً، بدليل ما أخرجه الخطيب في تاريخه (١٢٢/٦) بإسناده إلى محمد بن نعيم الضبي قال: سمعت أبا بكر الإسماعيلي يقول لأبي علي الحافظ: كتبت عن أبي إسحاق المخرمي ببغداد؟ فقال له أبو

علي: نعم، قال: فما قولك فيه؟ فقال أبو علي: كان لا ينكر له، لقي الجرمي وأقرانه، فقال الإسماعيلي: (ما هو عندي إلاّ صدوق).

قلت: والقول فيه ما قاله الدارقطني رحمه الله فقد قال عنه: «ليس بثقة حدث عن ثقات بأحاديث باطلة» نقل عنه هذا الذهبي في الميزان (١/١٦٢) وأقره الحافظ في لسان الميزان (١/١٦٢) وانظر تاريخ بغداد (٦/١٢٣) فقد أخرج عن حمزة بن يوسف السهمي أنه قال: سألت الدارقطني عن إبراهيم بن عبدالله بن أيوب أبي إسحاق المخرمي فقال: «ليس بثقة، حدَّث عن قوم ثقات بأحاديث باطلة».

فالقول فيه ما قاله الدارقطني لأن الجارح معه زيادة علم ليست مع المعدل خاصة من إمام حافظ مثل الدارقطني فقد اطلع على أحاديثه فعرف حاله.

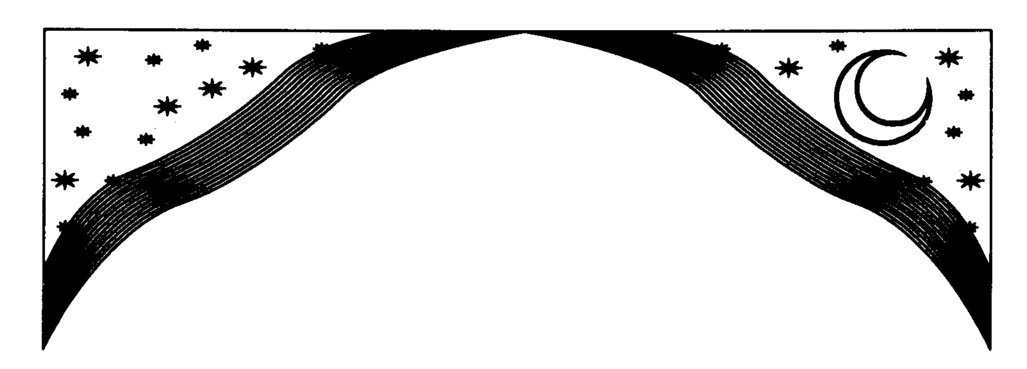
واعتبر الدارقطني هذا الحديث من بواطيل إبراهيم المخرمي هذا، فقد قال عن هذا الحديث: «هذا باطل، والإسناد كلهم ثقات»[١].

ونقل الذهبي في ميزانه (١/١٦٢) عن الدارقطني هذا القول أيضاً.

والحديث أخرجه ابن الجوزي في موضوعاته كما سبق، وأقره السيوطي في اللآلىء (٢/٨٨) وابن عراق في التنزيه (٢/١٤٧)، والشوكاني في الفوائد (ص ٩٢) (٢٠) وقال الذهبي في تلخيص الموضوعات (ص ٢٠٤): «المتهم بن إبراهيم بن عبدالله المخرمي... ثم ساق السند من عنده إلى أنس بن مالك وقال: «كلهم سواه ثقات».



(١) تاريخ بغداد (٦/١٢٣).



٥٧ ـ «لو أن الله ـ عز وجل ـ أذن للسموات والأرض أن تتكلم لبشّرت الذي يصوم رمضان بالجنة».

وفي رواية: **«لو أذن الله للسموات والأرض أن تتكلما لقالتا: الجنةُ لصوام شهر رمضان».**

وفي لفظ ثالث: **«لو أذن الله تبارك وتعالى لأهل السماء وأهل الأرض أن يتكلموا لبشروا صوام رمضان بالجنة».**

۞ **ـ موضوع.**

الحديث بلفظه الأول أخرجه ابن عدي في الكامل (٣٤٢/١)، وأبو الحسن بن النقور في خماسياته (كما في اللآلىء (٨٧/٢)، ومن طريق ابن النقور أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٥٥٣/٢)، وأبو طاهر بن أبي الصقر في مشيخته (ص ١٠٦) (٣٤) من طريق إبراهيم بن هدبة عن أنس عن النبي ﷺ.

وهذا حديث مكذوب على رسول الله ﷺ واضعه إبراهيم بن هدبة وهو: إبراهيم بن هدبة، أبو هدبة الفارسي، كان بالبصرة ثم قدم بغداد وأصبهان.

قال يحيىٰ بن معين فيه: كان أبو هدبة يقول: حدثنا أنس عن النبي ﷺ فقال هُشيم: «لو كان شعبة حيّاً استعدىٰ عليه».

وقال الإمام أحمد: إبراهيم بن هدبة لا شيء، روىٰ أحاديث مناكير، وقال الإمام مسلم: ليس بشيء، وقال أبو حاتم الرازي: كذاب، وقال الأصبهاني: متروك الحديث، وقال الحافظ ابن حجر: وذكره الحاكم في باب: أقوام لا تحل الرواية عنهم إلا بعد بيان أحوالهم.

وقال ابن عدي في الكامل بعد أن أخرج له عدة أحاديث وهذا الحديث الذي

نحن بصدده منها قال: «مع غيرها ـ أي من الأحاديث ـ مما رواه أبو هدبة كلها بواطيل وهو متروك الحديث بيِّن الأمر في الضعف جداً» اهـ.
وقال ابن حبان: «دجال من الدجاجلة، وكان رقاصاً بالبصرة، يُدعىٰ إلى الأعراس فيرقص فيها، فلما كبر جعل يروي عن أنس ويضع الحديث».
ثم ذكر له عدة أحاديث من بواطيله وأكاذيبه ومنها هذا الحديث عن أنس.
ثم قال ابن حبان: « . . . فيما يشبه هذه الأحاديث التي لا أصل لها من حديث رسول الله ﷺ ولم يكن أبو هدبة يُعرف بالحديث ولا يكتبه إنما كان يلعب ويسخر به في المجالس والأعراس ولم يزل على هذا يُحَفِّل الغنم[1] (النغم) ويرقص في المجالس حتى شاخ فلما كبر زعم أنه سمع أنس بن مالك، وجعل يضع الحديث عليه مثل ما ذكرت فلا يحل لمسلم أن يكتب حديثه ولا يذكره إلاَّ على وجه التعجب» اهـ ومعناه أنه غير معروف بالطلب ولا اشتهر به.
ولقد ذكر عنه العلماء في كتبهم كالخطيب في تاريخه وغيره أنه دُعي إلى عرس فشرب وسكر ثم جعل يغني ويقول:

أخذ النمل ثيابي فرقصت لهنَّ
أخذ النمل ثيابي فرقصت لهنَّ

فإن قيل: وماذا تقول في قول الحافظ أبي نعيم الأصبهاني في أخبار أصبهان عن إبراهيم هذا أنه: قدم أصبهان فحدَّث على المنبر عن أنس بن مالك، فرفع ذلك إلى جرير بن عبدالحميد فصدقه، وكان المأمون أيضاً يصدقه. وكذلك قول يحيى بن معين مرة: لا بأس به ثقة.
قلت: أما المأمون فليس من أهل هذا الفن، فقوله وتصديقه غير معتبر.
وأمَّا تصديق جرير فلا ينفعه لأنه أي إبراهيم مفضوح غير مستور ومن جرحه يقدم قوله على تصديق جرير لأنه جرح مفسَّر، وقد علم ما لم يعلمه جرير بن عبدالحميد، ومن علم حجة على من لم يعلم. كما أن الجارحين أكثر عدداً ومنهم أئمة في هذا الشأن، وقد اطلعوا على ما لم يطلع عليه جرير.

---

(١) ومعنى يحفل الغنم؛ يقال: حفّل الشاة بالتشديد جمع اللبن في ضرعها ليُرىٰ حافلاً، وهو استعمال يصلح للمعنيين، أي: حفل الغنم (أو النغم) قاله محقق كتاب المجروحين لابن حبان.

وأما قول يحيى بن معين فقد كان في بداية قدوم إبراهيم بن هدبة إليهم فلما تبيّن له أنّه كذاب تركه ثم جرحه.

قال الخطيب في تاريخه: المحفوظ عن يحيى وغيره ضد هذا القول، ثم ساق بإسناده قصة تدل على ذلك قال: قال ابن معين: قدم أبو هدبة فاجتمع عليه الخلق فقالوا له: اخرج رجْلك، فقالوا ليحيى: لم قالوا له: اخرج رجلك؟ قال: كانوا يخافون أن تكون رجله رجل حمار، يكون شيطاناً أو قال: فيكون شيطاناً».

قلت: أي من شدة كذبه ودجله وعدم خوفه من ربه في الوضع والكذب خافوا أن يكون من شياطين الجن لا من الإنس، أو خافوا أن يقلب الله رجله رجل حمار لشدة دجله وكذبه على رسول الله ﷺ كما مسخ اليهود قردة وخنازير لما تحايلوا على شرعه، والله أعلم.

ومما يدل على أن ابن معين يكذبه لا يوثقه قوله هو بنفسه: «قدم علينا ها هنا فكتبنا عنه عن أنس بن مالك ثم تبين لنا كذبه، كذّاب خبيث» اهـ.

وقال الذهبي: عن تصديق جرير والمأمون لإبراهيم بن هدبة قال: «تصديقهما لا ينفعه فإنه مكشوف الحال، قال علي بن ثابت: هو أكذب من حماري هذا...». ثم ساق قول يحيى السابق في قصة طلب القوم بإخراج رجله.

وأنكر قول من يقول أن ابن معين قال فيه: «لا بأس به ثقة، فقال: فهذا القول باطل» وبيّن أن المنقول عن يحيى خلاف هذا[1].

وأما اللفظ الثاني فقد أخرجه ابن عدي في كامله (٣٠٧/٨)، وأبو الحسن بن النقور (كما في اللآلىء (٨٧/٢)) في خماسياته، من طريق نافع بن عبدالله عن أنس قال رسول الله ﷺ: فذكراه.

وهذه متابعة من نافع لإبراهيم بن هدبة، ولكنها متابعة لا تسمن ولا تغني من جوع لأن نافعاً هذا قد رمي بالكذب وقيل فيه ليس بثقة، ومعلوم أن من قيل فيه مثل هذا لا يصلح في الشواهد والمتابعات، فهو في باب الاعتبار وجوده كعدمه.

---

(١) انظر هذه الأقوال في: الكامل لابن عدي (٣٤٣/١)، ضعفاء العقيلي (٦٩/١)، الجرح والتعديل (١٤٤/٢)، المجروحين لابن حبان (١١٥/١)، طبقات المحدثين بأصبهان (١/ ١٠٤ـ ١٠٥) للأصبهاني، ميزان الاعتدال (١٩٩/١)، لسان الميزان (٢١٥/١)، ذكر أخبار أصبهان (١٧٠/١)، تاريخ بغداد (١٩٧/٦).

ونافع هذا هو نافع بن عبدالله وقيل ابن عبدالواحد، السلمي، أبو هرمز البصري.

قال فيه يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال مرة: لا أعرفه، وقال مرة: ليس بثقة كذاب، وقال: لا يكتب حديثه، وقال الإمام أحمد: ضعيف الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، ذاهب الحديث، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن نافع أبي هرمز فقلت: ضعيف الحديث؟ فقال: كما يكون، هو ذاهب.

وسماه العقيلي: نافع بن عبدالواحد وقال عنه: الغالب على حديثه الوهم، وقال ابن عدي: وعامة ما يرويه غير محفوظ، والضعف على روايته بيّن، وقال ابن حبان: «كان ممّن يروي عن أنس ما ليس من حديثه، كأنه أنس آخر، ولا أعلم له سماعاً، لا يجوز الاحتجاج به، ولا كتابة حديثه إلاَّ على سبيل الاعتبار» اهـ، وقال الذهبي: «متروك»[1].

ونقل السيوطي في اللآلىء (٢/٨٧) عن أبي الحسن بن النقور أنه قال عن نافع أنه لعلّه سرق هذا الحديث من إبراهيم بن هدبة، ونص كلامه قال فيه: «نافع متروك والظاهر أنه سرقه من ابن هدبة».

والحديث أورده ابن عرّاق في التنزيه (٢/١٤٧) ونقل كلام ابن النقور هذا. وقال الذهبي في تلخيص الموضوعات (ص ٢٠٤) عن هذين اللفظين اللذين هما من طريق ابن هدبة ونافع قال: «رواه إبراهيم بن هدبة وأبو هرمز نافع عن أنس، وهما لا شيء متهمان» اهـ.

واللفظ الثالث من الحديث أخرجه العقيلي في ضعفائه (٣/٨٢٠) ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/٥٥٣) من طريق: عبدالسلام بن عبدالله المَذْحجي، قال: حدثنا أبو عمرو عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره.

قال العقيلي في ترجمة عبدالسلام هذا: «عبدالسلام بن عبدالله المذحجي عن أبي عمرو عن أنس إسناد مجهول غير محفوظ».

ونقل عنه الشوكاني في الفوائد (ص ٩٠) أنه قال: «إسناده مجهول، وحديث غير محفوظ» اهـ.

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (٨/٤٥٥)، المجروحين (٣/٥٧)، ضعفاء العقيلي (٤/٢٨٦)، الكامل لابن عدي (٨/٣٠٦)، الميزان (٧/٨)، المغني في الضعفاء (٢/٤٥١)، لسان الميزان (٧/٢٠٨)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٣/١٥٦).

قال الذهبي في الميزان (٣٤٩/٤): «عبدالسلام بن عبدالله المذحجي عن بعض التابعين: لا يدرىٰ من هو ولا شيخه» وأقره الحافظ في اللسان (١٦/٥).
وقال الذهبي أيضاً في المغني (٦٢٤/١): «عبدالسلام بن عبدالله المذحجي عن بعض التابعين إسناد مظلم» اهـ، وكذا قال أيضاً في ديوان الضعفاء (ص ٢٤٩).
وجاء اسمه في اللسان (١٦/٥): «المذمجي»، وفي اللآلىء (٨٧/٢): «المدجهي» إذن هو إسناد مظلم أوهىٰ من سابقه؛ وذلك لجهالة عبدالسلام وشيخه، فبقي الحديث على ضعفه، والله ـ تعالى ـ أعلم.





٥٨ ـ «من صام صبيحة يوم الفطر فكأنما صام الدهر».

۞ ـ **باطل.**

أخرجه ابن حبان في المجروحين (٢/٢٦٥)، ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/٥٤٧) (٨٩٩).

من طريق: محمد بن الحارث قال حدثنا محمد بن عبدالرحمن بن البيلماني مولى ابن عمر عن أبيه عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره.

فهذا حديث باطل موضوع فيه محمد بن الحارث قال عنه الذهبي: متروك.

وأما محمد بن عبدالرحمن بن البيلماني فهو منكر الحديث وهو المتهم بوضع هذا الحديث.

قال ابن عدي: «وكل ما رُويَ عن ابن البيلماني فالبلاء فيه من ابن البيلماني. وإذا روىٰ عن ابن البيلماني محمد بن الحارث هذا فجميعاً ضعيفان محمد بن الحارث وابن البيلماني والضعف على حديثهما بيّن».

قال ابن حبان عن ابن البيلماني هذا: «كان ممن أخرجت له الأرض أفلاذ كبدها حدث عن أبيه نسخة شبيهاً بمائتي حديث كلها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكره في الكتب إلاَّ على جهة التعجب».

وقال يحيى بن معين: ليس بشيء.

وقال البخاري: «منكر الحديث وكان الحميدي يتكلم فيه»، وقال أيضاً: «كان الحميدي يضعف محمد بن عبدالرحمن بن البيلماني».

وقال أبو حاتم: «منكر الحديث، ضعيف الحديث مضطرب الحديث»، قال الدارقطني: «ضعيف»، قال الحافظ الذهبي: ضعفوه، وقال النسائي: منكر الحديث، وقال العقيلي: «روىٰ عنه صالح بن عبدالجبار، ومحمد بن الحارث

مناكير»، وقال الساجي: منكر الحديث، وقال الحاكم: «روىٰ عن أبيه عن ابن عمر المعضلات»[1].

والحديث هذا عده العلماء من بلاياه لذا ذكره الذهبي في الميزان في ترجمته وكذا ابن حبان في المجروحين.

وقال ابن الجوزي في الواهيات (٥٤٧/٢): «هذا حديث لا يصح»، وقال ابن القيم في المنار المنيف (ص ٣٩): «هذا حديث باطل موضوع على رسول الله ﷺ»، وقال الطرابلسي في اللؤلؤ الموضوع (ص ١٨٤): «موضوع»، وقال علي القارىء في الأسرار المرفوعة (ص ٢٩٣): «هذا حديث باطل موضوع على رسول الله ﷺ».

والحديث نكارته ظاهرة والوضع فيه بيِّن حيث خالف أصلاً عظيماً من أصول الشرع ألا وهو تحريم الصوم يوم العيد.

بل إن السنة في عيد الفطر أن لا يخرج المسلم إلى المصلىٰ حتى يطعم تمرات والأفضل كونهن وتراً.

والدليل علىٰ ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه [برقم (٩٥٣)، الفتح (٥٦٧/٢)] عن أنسٍ قال: «كان رسول الله ﷺ لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات».

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٥٦٨/٢): «قال المهلب: الحكمة في الأكل قبل الصلاة أن لا يظن ظان لزوم الصوم حتى يصلي العيد، فكأنه أراد سد هذه الذريعة.

وقال غيره: لما وقع وجوب الفطر عقب وجوب الصوم استحب تعجيل الفطر مبادرة إلى امتثال أمر الله تعالى، ويشعر بذلك اقتصاره على القليل من ذلك، ولو كان لغير الامتثال لأكل قدر الشبع» اهـ.

وقال الحافظ أيضاً في الفتح (٥٦٨/٢): «وقال ابن قدامة: لا نعلم في استحباب تعجيل الأكل يوم الفطر اختلافاً» وكون الحديث يخالف مثل هذه الأصول المعروفة فهو علامة على وضع الحديث وبطلانه.



---

(١) انظر: الكامل (٧/ ٣٨٢ـ ٣٨٦)، المجروحين (٢٦٤/٢)، الميزان (٢٢٤/٦)، الجرح والتعديل (٣١١/٧)، تهذيب التهذيب (٢٧٦/٧)، تلخيص الواهيات (ص ١٧٨).



٥٩ ـ [«تحفة الصائم الزائر أن تُغلّف لحيته (وفي رواية: أن تدهن لحيته) وتجمَّر ثيابه وتذرر، وتحفة المرأة الصائمة الزائرة أن يمشط رأسها، وتجمَّر ثيابها وتذرر»].

۞ ـ واهٍ.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٣٨٤/٤) من طريق: محمد بن موسىٰ الحرشي حدثنا هبيرة بن حديد العدوي حدثنا سعد[١] الحذاء عن عمير بن المأموم عن الحسن بن علي قال: سمعت أبي وحدثني يعني النبي ﷺ يقول: . . . فذكر الحديث.

وأخرجه البيهقي في الشعب (٤٢١/٣) (٣٩٦٠) من طريق: هبيرة بن حديد حدثني سعد الحذاء به.

وهذا إسناد مسلسل بالضعفاء واهٍ بمرة.

أمَّا محمد بن موسىٰ الحرشي البصري فهو ضعيف.

قال أبو حاتم: شيخ، وقال النسائي: صالح، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الآجري: سألت أبا داود عنه: فوهّاه وضعفه، وقال الحافظ في التقريب: «ليّن»[٢].

وأمَّا هبيرة بن الأسود العدوي، فقد قال فيه يحيى بن معين: لا شيء.

قلت: وابن معين ـ رحمه الله ـ يستعمل هذا اللفظ في الجرح الشديد[٣]، وقال

---

(١) تصحف الاسم في الكامل إلى: سعيد الحذاء وهو خطأ، وتصحف في الشعب إلى سعد الحداء، بالدال بدل الذال، والصواب الحذاء؛ أي: الإسكاف.

(٢) تهذيب الكمال (٥٢٨/٢٦)، الميزان (٣٤٩/٦)، ديوان الضعفاء (ص ٣٧٦)، تهذيب التهذيب (٤٥٢/٤)، التقريب (ص ٩٠٠).

(٣) انظر كتاب شفاء العليل (ص ٢٨٥) لأبي الحسن السليماني المأربي.

عنه أبو حاتم: شيخ، وقال ابن الجوزي: قال ابن أبي حاتم: «لا شيء»[1].

وأمَّا سعد الحذاء فستأتي ترجمته في الحديث الذي يلي هذا وهو متروك، وأمَّا عمير بن مأموم، وقيل: مأمون هو: [«ابن زرارة التميمي الدارمي الكوفي. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: لا شيء، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: «مقبول»[2]].

وللحديث لفظ مختصر انظر التفصيل فيه في الحديث الذي يلي هذا البحث.



(١) الجرح والتعديل (١١٠/٩)، الضعفاء والمتروكين (١٧٢/٣)، الميزان (٧٤/٧)، لسانُ الميزان (٢٥٦/٧).

(٢) تهذيب الكمال (٣٨٥/٢٢)، المغني في الضعفاء (١٥٧/٢)، الميزان (٣٥٧/٥)، تهذيب التهذيب (٢٥٨/٦)، التقريب (ص ٧٤٥).



٦٠ ـ «تحفة الصائم الدهن والمجمر».

۞ ـ **موضوع.**

أخرجه الترمذي في سننه (٣/١٦٤) (٨٠١)، والطبراني في الكبير (٣/٨٩) (٢٧٥١)، وابن عدي في الكامل (٤/٣٨٤)، وابن الجوزي في الواهيات (٢/٥٤٥)، والبيهقي في الشعب (٣/٤٢٠) (٣٩٥٨، ٣٩٥٩)، والمزي في تهذيب الكمال (٢٢/٣٨٧) في ترجمة عمير بن مأموم، والديلمي في مسند الفردوس [(٢/١١١) (٢٢١٨) فردوس الأخبار].

من طريق: سعد بن طريف عن عمير بن مأموم (مأمون) عن الحسن بن علي مرفوعاً. فمدار الحديث بلفظيه ـ الذي سبق بطوله ـ وهذا المختصر على سعد بن طريف، وهو: «سعد بن طريف الإسكاف الحذَّاء الحنظلي الكوفي».

قال عنه الإمام أحمد: ليس بشيء. وقال يحيىٰ بن معين: ليس بشيء، وقال أيضاً: لا يحل لأحد أن يروي عنه، وقال أبو زرعة: ليّن الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، متروك الحديث، وقال البخاري: ليس بالقوي، وقال أبو داود: ضعيف الحديث، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الفور، وقال الدارقطني: متروك.

وقال ابن عدي: هو ضعيف جداً، وقال الساجي: عنده مناكير يطول ذكرها، وقال الأزدي: متروك الحديث، وقال الفسوي: لا يكتب حديثه إلاَّ للمعرفة، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: «متروك، ورماه ابن حبان بالوضع، وكان رافضياً»[١].

---

(١) الجرح والتعديل (٤/٨٧)، التاريخ الأوسط للبخاري (٢/٦٠)، المجروحين (١/٣٥٧)، الكامل في الضعفاء (٤/٣٨٤)، ضعفاء العقيلي (٢/١٢٠)، تهذيب الكمال (١٠/٢٧١)، تهذيب التهذيب (٣/٢٨٤)، تقريب التهذيب (ص ٣٦٩).

وأشار إلى ضعف الحديث ابن الجوزي في الواهيات (٥٤٦/٢) فقال: «هذا حديث لا يعرف إلاَّ من حديث سعد بن طريف» ثم ذكر كلام بعض من ضعفه.

ووافقه الذهبي في تلخيص الواهيات (ص ١٧٧) فقال: «فيه سعد بن طريف متروك» وأعلَّه الترمذي بسعد هذا فقال في سننه (١٦٤/٣): «هذا حديث غريب، ليس إسناده بذاك، لا نعرفه إلاَّ من حديث سعد بن طريف، وسعد بن طريف يُضعَّف، ويقال عمير بن مأموم أيضاً».

وقول الترمذي: «هذا حديث غريب»؛ أي: ضعيف. ورمز له السيوطي بالضعف كما في فيض القدير (٣٠٦/٣).

ونقل الدكتور: محمد بكار، محقق كتاب: الكشف الإلهي للطرابلسي كلاماً للغماري حول هذا الحديث ـ وأظنه يعني: أحمد بن محمد بن الصديق الغماري، فهو صاحب كتاب: المُداوي لعلل الجامع الصغير وشرح المناوي، ولم أجد ما نقله المحقق المذكور آنفاً في كتاب الغماري هذا، وأنا أنقل كلام الغماري حول هذا الحديث من حاشية كتاب الكشف الإلهي حيث قال محققه ـ وفقه الله وحفظه ـ:

«قال الغماري: وتحفة الكذاب على رسول الله ﷺ أن يصفع ويضرب الضرب الشديد، ويعزر، وهذا مما يلام السيوطي اللوم الشديد على ذكره ويدل دلالة واضحة على أنه لم يكن عنده نقد في صناعة الحديث بالمرة فهذا لا يشك في بطلانه عاقل فضلاً عن فاضل عالم بالحديث، وما أرى وضع مثل هذا الحديث إلاَّ من أحد رجلين، رجلٌ مغفّل بليد الذهن سخيف العقل لا يدري ما يقول، ورجل زنديق ملحد يكيد للشريعة ويلمز صاحبها ـ ﷺ ـ بتشريع مثل هذه السخافات المسقطة من قدر الآمر بها، فهل يعقل أن يأمر النبي ﷺ بمثل هذا؟ فقبح الله واضعه» اهـ من الكشف الإلهي (٢٤٧/١، ٢٤٨، الحاشية).

فقد حكم الغماري عليه إذن بالوضع، وكذا حكم العلامة الألباني على الحديث بالوضع بلفظيه كما في ضعيف الجامع (٢٤٠٢) وبرقم (٢٤٠٣) وضعيف الترمذي (ص ٩٢) والسلسلة الضعيفة (٢٧٤/٤، برقم/١٧٨٩) وأما اللفظ المختصر فهو في الضعيفة برقم (٢٥٩٦)[1].

والحكم عليه بأنه حديث: موضوع، ليس ببعيد ولا مغالاة فيه؛ لأن سعد بن

---

(١) وهذا الجزء الذي فيه تخريج اللفظ المختصر لم يطبع بعد فالله المستعان.

طريف رافضي وضّاع يتفنن في الوضع وبسرعة عجيبة، والعلماء النقاد عدوا هذا الحديث من مناكيره كما فعل ابن عدي حيث أخرج له هذا الحديث بلفظيه في ترجمته، وكذا أورده الذهبي عندما ترجم له، وكما قال فيه الساجي: له مناكير يطول ذكرها.

وابن حبان ـ رحمه الله ـ أشار إلى أنه وضّاع، وصرح صراحة تارة أخرى.

أما إشارته إلى ذلك فإنه قال في ترجمة عمير بن مأموم: «روىٰ عنه ـ أي عن عمير هذا ـ سعد بن طريف الإسكاف، وسعد الله المستعان على أخباره»، الثقات (٢٥٦/٥). فلفظ: الله المستعان، يستعمله النقاد أثناء الترجمة (وهم في الغالب يستعملونه في تكذيب الرواة الذين يدعي بعضهم صحبة النبي ﷺ أو يروي خبراً مكذوباً، أو منكراً يتفرد به، أو يستعلموه في بيان رِقَّة دين الذي يُضعفوه وربما تطلق على بعض الثقات الذي يتفرد برواية خبر يخالف فيه الذين هم أوثق منه وقد تستعمل مفردة أو في ختام كلام الناقد في ذلك المتكلم فيه، والله أعلم»[1].

وأما تصريح ابن حبان فهو في قوله: كان يضع الحديث على الفور.

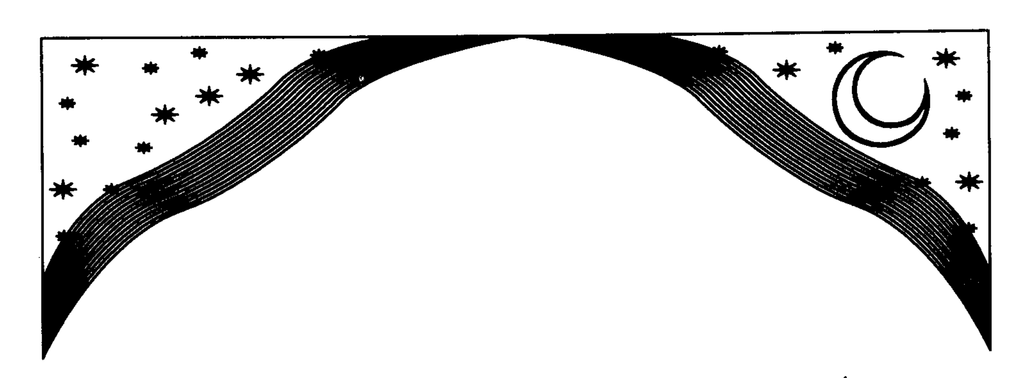
وهذا جرح في مكانه فقد أخرج لسعد هذا ابن عدي في كامله (٣٨٧/٤) قصة مشهورة تدل على أنه وضّاع، وكذا أوردها ابن حبان في المجروحين (٣٥٧/١) عن سيف بن عمر التميمي قال: «كنت جالساً عند سعد بن طريف الإسكاف إذْ جاء ابن له يبكي فقال: يا بُنيَّ مالك؟ قال: ضربني المعلم، فقال: والله لأُخزينهم اليوم، حدثني عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ:

«شراركم معلموكم أقلهم رحمة علىٰ اليتيم، وأغلظهم على المسكين».

قلت: لقد صدق ـ والله ـ فيه قول يحيىٰ بن معين: «لا يحل لأحد أن يروي عنه» فلله درك يا أبا زكريا، ما أعمق نقدك، وما أجمل وصفك، وما أدق جرحك رحمك الله رحمة واسعة.



(١) قاله الدكتور: سعدي الهاشمي ـ حفظه الله ـ كما في كتابه القيم، شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال (ص ٢١٢).



٦١ ـ «إن أُمتي لن تخزىٰ ما أقاموا صيام رمضان» قيل: يا رسول الله، وما خزيهم في إضاعة شهر رمضان؟ قال: «انتهاء المحارم فيه، من عمل فيه زنىً أو شرب خمراً لعنه الله، ومن في السموات إلى مثله من الحول، فإن مات قبل أن يدرك شهر رمضان، فليست له عند الله حسنة يتَّقي بها النار، فاتقوا شهر رمضان فإن الحسنات تُضاعف فيه ما لا تُضاعف فيما سواه وكذلك السيئات».

۞ **ـ موضوع.**

أخرجه الطبراني في الأوسط (١١٢/٥) (٤٨٢٧)، وفي الصغير [(١٦/٢) (٦٩٧) الروض الداني]، وابن عدي في الكامل (٤٥٢/٦) ومن طريقه حمزة بن يوسف السهمي في تاريخ جرجان (ص ٢٩٣)، ومن طريق الطبراني أخرجه الخطيب في تاريخه (٤٢٧/١٠)، ومن طريق الخطيب أخرجه ابن الجوزي في الواهيات (٥٣٨/٢) (٨٨٣) كلهم من طريق: أحمد بن أبي طيبة عن أبيه عن الأعمش عن أبي صالح عن أم هانىء مرفوعاً، وهذا حديث لم يُروَ إلاَّ من هذا الطريق العليل وإليك بيانه وتفاصيله.

أمَّا أحمد بن أبي طيبة.

قال عنه ابن معين: «ثقة»، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه»، وقال ابن عدي: «حدث بأحاديث أكثرها غرائب»، وقال الخليلي: «ثقة تفرد بأحاديث»، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال الحافظ في التقريب: «صدوق له أفراد»[١].

وأما أبو طيبة فهو: عيسى بن سليمان بن دينار، أبو طيبة الدارمي الجرجاني.

(١) تهذيب التهذيب (٧٤/١)، تقريب التهذيب (ص ٩٢).

قال ابن معين: ضعيف.
وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في ثقاته وقال: «يخطىء».
وقال عنه ابن عدي: «وأبو طيبة هذا كان رجلاً صالحاً، ولا أظن أنه كان يتعمد الكذب ولكن لعله كان يشَّبه عليه فيغلط، وقد حدث عن جماعة من الكبار مع ورقاء عن أبي طيبة»[1].
وبهذا نعلم خطأ ابن الجوزي - رحمه الله - في كتابه الواهيات (٥٣٨/٢) حين قال عن أحمد بن أبي طيبة وأبيه أنهما مجهولان، وكذلك تبعه على ذلك الذهبي في تلخيص الواهيات (ص ١٧٤) مع أنه ترجم لأبي طيبة في الميزان
وأمَّا أبو صالح فهو: باذام، ويقال باذان، مولىٰ أم هانىء.
ضعفه البخاري، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال يحيىٰ القطان: لم أر أحداً من أصحابنا ترك أبا صالح مولىٰ أم هانىء، وقال ابن معين: ليس به بأس، وإذا روىٰ عن الكلبي فليس بشيء، وقال حبيب بن أبي ثابت: كنا نسمي أبا صالح باذام مولى أم هانىء: دروغ زن.
قلت: هذه كلمة أعجمية تعني أنه كذاب.
وكان الشعبي يمر بأبي صالح فيأخذ بإذنه فيهزها ويقول: ويلك تفسر القرآن وأنت لا تحفظ القرآن.
وقال إسماعيل بن أبي خالد: كان أبو صالح يكذب، فما سألته عن شيءٍ إلاَّ فسره لي، وقال سفيان: قال الكلبي: قال لي أبو صالح: «كل ما حدثتك كذب».
وقال الحافظ: وثقه العجلي وحده، وقال الجوزجاني: متروك، وقال الأزدي: كذّاب، قال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم، وقال عبدالحق الإشبيلي: ضعيف جداً، وأنكر عليه ذلك ابن القطان.
وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به»، وقال ابن حبان: «يحدث عن ابن عباس ولم يسمع منه».
قال ابن عدي: «عامة ما يرويه تفاسير، وما أقلَّ ما له من المسند، وهو يروي عن علي وابن عباس، وروىٰ عن ابن أبي خالد عن أبي صالح هذا تفسيراً

(١) انظر: الكامل (٤٥٤/٦)، الجرح والتعديل (٢٧٨/٦)، الميزان (٣٧٦/٥)، لسان الميزان (٣٨٥/٥)، الثقات (٢٣٤/٧).

يسيراً قدر جزء، وفي ذلك التفسير ما لم يتابعه أهل التفسير عليه ولم أعل أحداً من المتقدمين رضيه».

وقال عنه الحافظ في التقريب: «ضعيف مدلس»[1].

فحديث في إسناده مثل باذام مولىٰ أم هانىء لو حكم بوضعه ليس ببعيد فقد رمي بالكذب والتدليس، كما أن في متنه مبالغة كبيرة في العقوبة تنافي رحمة رب العالمين الذي يغفر لمن يشاء.

والحديث حكم بوضعه أبو حاتم الرازي نقل عنه ذلك ابنه في كتابه العلل (٢٦٦/١) حيث قال: «سألت أبي عن حديث رواه عمار بن رجاء عن أحمد بن أبي طيبة عن الأعمش عن أبي صالح عن أم هانىء عن النبي ﷺ. . .» فذكر الحديث ثم قال ابن أبي حاتم: «فسمعت أبي يقول: هذا حديث موضوع عندي، يشبه أن يكون من حديث الكلبي».

وقال ابن الجوزي في الواهيات (٥٣٨/٢): «هذا حديث لا يصح. . . وأبو صالح اسمه باذام ولم يرضه أحد من القدماء» وأعله الهيثمي في المجمع (١٤٧/٣) بأبي طيبة عيسى بن سليمان وقال عنه: «ضعفه ابن معين، ولم يكن فيمن يتعمد الكذب ولكنه نسب إلى الوهم».

والحديث أخرجه ابن شاهين في فضائل رمضان (ص ٣٠) (٢٠)، والسهمي في تاريخ جرجان (ص ٢٩٩)، وابن صصري في أماليه [كما في الكنز (٤٨٠/٨)]، وأبو اليمن بن عساكر في أحاديث رمضان (ص ٤٥) (١٢) من طريق: خلف بن خليفة عن عبيد الله بن عبدالله بن أبي مليكة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة به.

وهذا طريق حكم عليه ابن عدي في الكامل بأنه طريق مظلم، فقال في الكامل (٤٥٣/٦): «قد قيل في هذا الحديث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة من طريق مظلم أيضاً».

وقال السهمي في تاريخ جرجان (ص ٢٩٣): «روي عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة من طريق مظلم».

وخلف بن خليفة هو: خلف بن خليفة بن صاعد الأشجعي، الذي جاء هذا الشاهد من طريقه قد اختلط فترك، لذا لا فائدة من هذا الشاهد والطريق.

---

(١) المجروحين (١٨٥/١)، الجرح والتعديل (٤٣٢/٢)، الكامل (٢٥٨/٢)، الميزان (٣/٢)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٣٢ـ ٤٣٣)، التقريب (ص ١٦٣).

قال عنه الإمام أحمد: «قد رأيت خلف بن خليفة وهو مفلج سنة سبع وثمانين ومائة قد حمل، وكان لا يفهم، فمن كتب عنه قديماً فسماعه صحيح»، وقال أيضاً: «دخلت عليه فرأيته قد اختلط فلم أسمع منه».

قال عثمان بن أبي شيبة: «صدوق، ثقة، لكنه خَرَّف فاضطرب عليه حديثه».

قال ابن سعد: «أصابه الفالج قبل موته حتى ضعف وتغيّر واختلط».

وقال الحافظ: «صدوق اختلط في الآخر»[1].

فاختلاطه شديد، والاختلاط نوع ضعف يقدح في الراوي ويتوقف في روايته.

وجاء السند عند السهمي في تاريخ جرجان: خلف بن خليفة عن عبدالله بن عبيد الله بن أبي مليكة به بدل عبيد الله بن عبدالله، ولعله تصحيف أو تخليط من خلف والله أعلم.

أمّا عبدالله بن عبيد الله بن أبي مليكة فهو ثقة وثقه أبو حاتم وأبو زرعة وهو من رجال البخاري ومسلم[2].

وأما عبيد الله بن عبدالله بن أبي مليكة الذي يروي عنه خلف بن خليفة، فلم أقف له على ترجمة، ولعل هذا الذي دفع ابن عدي والسهمي إلى أن يحكما على هذا الإسناد بأنه مظلم.

وعبيد الله هذا له ابن اسمه محمد، أخرج الفاكهي أثراً بإسنادين في أخبار مكة (٣٢٧/٢ ـ ٣٢٨) من طريقه هكذا: محمد بن عبيد الله بن عبدالله بن أبي مليكة عن أبيه عن جده...

ومحمد هذا له ترجمة في الجرح والتعديل (٣/٨) بيض له ابن أبي حاتم فيمن روىٰ عنهم ومن روىٰ عنه، ثم قال: «عن يحيىٰ بن معين أنه قال: «محمد بن عبيد الله بن أبي مليكة ضعيف».

وترجم له الذهبي في الميزان (٢٤٩/٦) وقال: «ضعفه يحيى بن معين، مُقِلّ».

فهذا يدل علىٰ أن عبيد الله هذا له وجود لكنه غير معروف بالرواية شبه مجهول. هذا ما توصلت إليه بعد البحث حول هذا الراوي والله أعلم.

ويبقى الحديث على حاله المحكوم بها؛ لأنه جاء من طريق مختلط ومظلم، والله أعلم.

---

(١) تهذيب التهذيب (٢/ ٥٦٩ـ ٥٧١)، التقريب (ص ٢٩٩)، الإغتباط (ص ٥٦).

(٢) تهذيب الكمال (٢٥٦/١٥).



٦٢ ـ «من أصابه جهدٌ في رمضان فلم يفطر، فمات دخل النار».

۞ ـ **منكر.**

أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢٦٩/١٠)، وابن أبي الصقر في مشيخته (ص ١٤١) (ص ٦٦) من طريق: عبدالرحمن بن يونس السرَّاج حدثنا بقية بن الوليد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.

وأورده المتقي الهندي في الكنز (٥٢٢/٨) (٢٣٩٥٤) وعزاه للديلمي وللخطيب.

آفة هذا الحديث بقية وهو: «بقية بن الوليد الحمصي الكلاعي»، مشهور بالتدليس عن الضعفاء.

وبقية هذا روىٰ عن عبيد الله بن عمر المناكير.

قال الإمام أحمد: روىٰ بقية عن عبيد الله بن عمر مناكير، وقال أيضاً: «توهمت أن بقية لا يحدث المناكير إلاَّ عن المجاهيل، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير فعلمت من أين أتى».

قال الحافظ ابن حجر: قلت: أُتي من التدليس.

قال ابن حبان معلقاً على قول الإمام أحمد السابق: «لم يسبر حديثه أبو عبدالله ـ رحمه الله ـ وإنما نظر إلى أحاديث موضوعة رويت عنه عن أقوام ثقات فأنكرها، ولعمري إنه موضع الإنكار، وفي دون هذا ما يسقط عدالة الإنسان في الحديث، ولقد دخلت حمص وأكثر همي شأن بقية فتتبعت حديثه، وكتبت النسخ على الوجه وتتبعت ما لم أجد بعلو من رواية القدماء عنه فرأيته ثقة مأموناً ولكنه كان مدلساً».

ثم أخذ ابن حبان ـ رحمه الله ـ يبين أن بقية ـ رحمه الله ـ سمع من عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك أحاديث مستقيمة، ثم سمع عن أقوام كذَّابين ضعفاء متروكين عن عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك.

فروىٰ عن هؤلاء الثقات أعني: عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك بالتدليس ما سمع من الضعفاء والمتروكين.

قال ابن حبان عن بقية هذا: «سمع من عبيد الله بن عمر، وشعبة، ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة، ثم سمع عن أقوام كذابين ضعفاء متروكين عن عبيد الله بن عمر، وشعبة، ومالك مثل: المجاشع بن عمرو، والسري بن عبدالحميد، وعمر بن موسىٰ الميثمي وأشباههم وأقوام لا يعرفون إلا بالكنىٰ، فروىٰ عن أولئك الثقات الذين رآهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء، وكان يقول: قال عبيد الله بن عمر عن نافع، وقال: مالك عن نافع ـ كذا ـ فحملوا عن بقية عن عبيد الله وبقية عن مالك، وأسقط الواهي بينهما فالتزق الموضوع ببقية وتخلص الواضع من الوسط، وإنما امتحن بقية بتلاميذ له كانوا يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه فالتزق ذلك كله به» اهـ.

قلت: ولكن رماه بالتدليس أكثر من واحد من أهل العلم، وإذا كان هذا حال تلامذته فإن هذا يقتضي رد عنعنته؛ لأن هذا شأن المدلس يروي عن شيخه ما لم يسمع منه بصيغة العنعنة موهماً السماع.

وهذا الحديث غريب من رواية عبيد الله بن عمر، ليس من حديثه إنما هو مصنوع من صناعة الوضاعين.

وسواء أسقط بقية الضعيف الوضاع لهذا الحديث أو أحد تلامذته فالنهاية أنه ليس من حديث عبيد الله بن عمر بل هو غريب منه ليس من حديث أو لا يشبه حديثه.

لذا استغربه الدارقطني ـ رحمه الله ـ كما نقل عنه الخطيب في تاريخه (٢٦٩/١٠) أنه قال عن هذا الحديث: «غريب من عبيد الله بن عمر، تفرد به بقية عنه، وتفرد به عبدالرحمن بن يونس عن بقية».

وقال الجوزجاني: رحم الله بقية، ما كان يبالي إذا وجد خرافة عمن يأخذ».

وقال الحافظ في التقريب: «صدوق كثير التدليس عن الضعفاء»[1].



(١) المجروحين (٢٠٠/١)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٩٥ـ ٤٩٧)، التقريب (ص ١٧٤).



٦٣ ـ «إن لكل يوم يصومه العبد من رمضان يجيء يوم القيامة من نور، في تلك الغمامة قصر من دُرٍّ، له سبعون ألف باب، كل باب ياقوتةٌ حمراء».

۞ ـ موضوع.

أخرجه ابن أبي الدنيا في فضائل رمضان (ص ٥٤) (٢٦)، وأبو طاهر ابن أبي الصقر في مشيخته (ص ٩٨) (٣٠) من طريق: جرير بن أيوب البجلي حدثنا الشعبي عن قيس الجهني موقوفاً. واللفظ أعلاه مع السند لأبي طاهر، وأما السند عند ابن أبي الدنيا فقد جاء فيه: قيس بن خالد الجهني.

وقيس هذا ذُكر في الصحابة، ولا يعرف أنه منهم إلاَّ من طريق جرير بن أيوب وهو متهم بالكذب.

قال الحافظ أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٣٢٤/٤): «قيس بن زيد الجهني، قيل: ابن يزيد يُعَدُّ في الكوفيين روىٰ عنه الشعبي» ثم ذكر له حديثاً من طريق الطبراني بإسناده إلى جرير بن أيوب عن الشعبي عن قيس هذا.

وقال الحافظ في الإصابة (٢٣٨/٣): «قيس بن زيد، ويقال: ابن يزيد الجهني، ذكره الطبراني في الصحابة، وأخرج من طريق جرير بن أيوب ـ أحد الضعفاء ـ عن الشعبي عن قيس بن زيد الجهني قال: قال رسول الله ﷺ...».

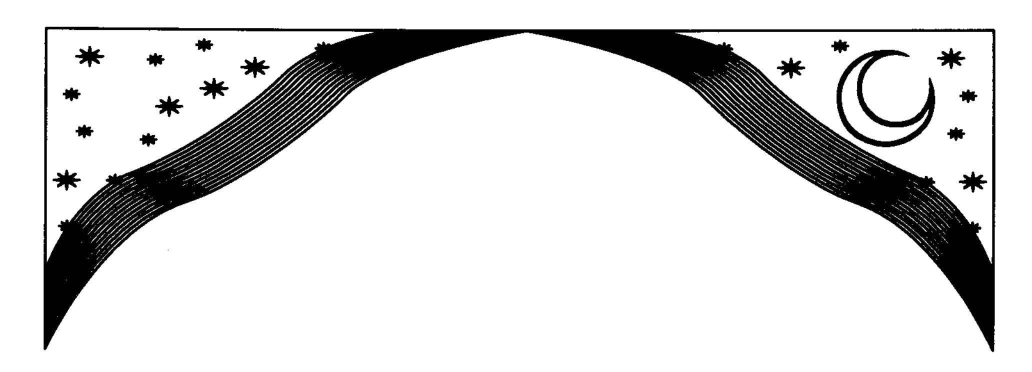
قلت: الحديث عند الطبراني في الكبير (٣٦٥/١٨) برقم (٩٣٥).

وأمَّا جرير بن أيوب فضعفه مشهور، وقد مرت ترجمته[(١)].

قال أبو نعيم: «كان يضع الحديث»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «متروك»، وقال يحيىٰ بن معين: «ليس بشيء»[(٢)].

(١) حديث رقم (٣٠).

(٢) الميزان (١١٦/٢).



٦٤ ـ «تسبيحة في رمضان أفضل من ألف تسبيحة في غيره».

۞ ـ **ضعيف.**

أخرجه الأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢/٣٥٤) (١٧٦٠)، وابن أبي الدنيا في فضائل رمضان (٥١) (٢٣) من طريق: أبي بشر عبدالله بن بشر عن الزهري موقوفاً عليه.

وهذا إسناد معلول بعلتين.

الأولى: عدم تحقق سماع عبدالله بن بشر من الزهري؛ أي: الانقطاع بينهما.

قال ابن أبي حاتم في مراسيله (ص ١٠٠): «سألت أبي عن عبدالله بن بشر الرقي الذي يروي عن معمر بن سليمان قال: لا يثبت له سماع من الحسن، ولا من ابن سيرين، ولا من عطاء ولا من الأعمش، وإنما يقول: كتب إليَّ أبو بكر بن عياش عن الأعمش ولا من الزهري ولا من قتادة...» اهـ بتصرف يسير.

وكذلك قال العلائي في جامع التحصيل (٢٠٧).

الثانية: ضعف عبدالله هذا بشكل عام وفي الزهري خاصة.

قال يحيىٰ بن معين: ثقة من خيار المسلمين، وقال مرة: كذَّاب، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن عدي: أحاديثه مستقيمة.

وأورده ابن حبان في كتابه الثقات، ثم جرحه في المجروحين له فقال: «كان ممن يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، وينفرد بأشياء يشهد المستمع لها ـ إذا كان الحديث صناعته ـ أنها مقلوبة».

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: ليس بذاك، وقال الدارقطني: «ليس بالحافظ»، وقال الحاكم: «يحدث عن الأعمش بالمناكير» ثم وهم فأخرج له في المستدرك

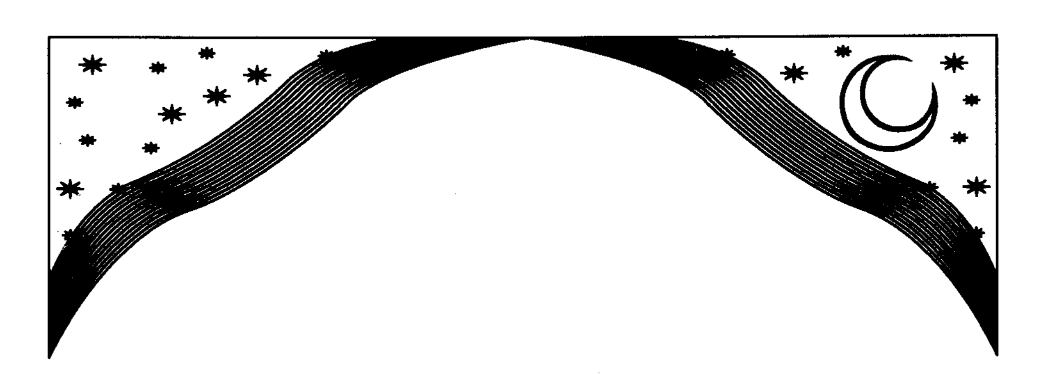
وزعم أن مسلماً أخرج له، وليس كما قال.
قال ابن خلفون في الثقات: كان عابداً زاهداً، إلاَّ أنه ليس بالقوي في الزهري، وقال البزار: «ضعيف في الزهري خاصة»[1].
ولم يجزم فيه الحافظ ابن حجر في تقريبه بشيء[1].
والأثر له شاهد عن إبراهيم النخعي ـ رحمه الله ـ أخرجه الأصبهاني في ترغيبه (٣٦٥/٢) (١٧٨١) من طريق: حسان بن عيسى عن أبيه عن إبراهيم النخعي قال: «صوم يوم من رمضان أفضل من ألف يوم، وتسبيحة في رمضان أفضل من ألف تسبيحة، وركعة في رمضان أفضل من ألف ركعة» وهو أيضاً إسناده ضعيف لضعف بعض رواته.
أمَّا حسان بن عيسى فلم أقف له على ترجمة.
وأما أبو عيسى، فوقفت على اثنين من أهل الكوفة بهذا الاسم يرويان عن النخعي وهو أيضاً من أهل الكوفة، والإثنان ضعيفان.
الأول منهما: «عيسى بن قرطاس يروي عن النخعي.
قال ابن معين: ليس بشيء ضعيف لا يحل لأحد أن يروي عنه، وقال أبو زرعة: كوفي ليّن، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال العقيلي: كان من الغلاة في الرفض، وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأخبار ولا يعلم، ويخطىء في الآثار ولا يفهم، حتى خرج من حد الاحتجاج به، وقال الدارقطني: ضعيف»[2].
والثاني: «عيسى بن المسيَّب البجلي قاضي الكوفة يروي عن النخعي أيضاً. قال ابن معين: ضعيف الحديث ليس بشيء، قال أبو حاتم: محله الصدق ليس بالقوي، وقال أبو زرعة: شيخ ليس بالقوي، وقال النسائي والدارقطني: ضعيف»[3].

---

(١) معرفة الرجال لابن معين (٩٤/١، ١١١)، التاريخ الكبير (٤٩/٥)، الجرح والتعديل (١٤/٥)، المجروحين (٢/ ٣٢ـ ٣٣)، الكامل (٤٠١/٥)، تهذيب الكمال (٣٣٦/١٤)، الميزان (٦٨/٤)، ديوان الضعفاء (ص ٢١٢)، تهذيب التهذيب (٢٤٦/٤)، التقريب (ص ٤٩٤).

(٢) الجرح والتعديل (٢٨٥/٦)، المجروحين (١١٩/٢)، تهذيب الكمال (٢٣/ ٢٢ـ ٢٣)، الميزان (٥/ ٣٨٧ـ ٣٨٨).

(٣) الجرح والتعديل (٢٨٨/٦)، الميزان (٣٨٩/٥).



٦٥ ـ «يسبح للصائم كل شعرة منه ويوضع للصائمين والصائمات يوم القيامة تحت العرش مائدة من ذهب مكللة بالدر والجوهر على مقدار دائرة الدنيا عليها من أنواع أطعمة الجنة وأشربتها وثمارها فهم يأكلون ويشربون وينعمون والناس في شدة الحساب».

۞ ـ موضوع.

أخرجه الديلمي في مسنده [كما في التنزيه (١٦٥/٢)] من طريق أبي عصمة نوح بن أبي مريم بإسناده إلى أبي الدرداء يرفعه. ونوح هذا مشهور بالوضع وهو المروزي قاضي مرو.

قال فيه ابن معين: منكر الحديث، وقال مرة: لا شيء ولا يكتب حديثه، وقال الإمام أحمد: كان أبو عصمة يروي المناكير ولم يكن في الحديث بذاك، وقال البخاري: ذاهب الحديث جداً، وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات لا يجوز الاحتجاج به بحال، وقال أيضاً: نوح الجامع، جمع كل شيء إلاَّ الصدق.

وقال عنه الحاكم: أنه وضع حديث فضائل القرآن، وقال السعدي: سقط حديثه، وقال مسلم والدارقطني: متروك الحديث، وقال أبو علي النيسابوري: كان كذَّاباً، وقال النقاش: روىٰ الموضوعات، وكذا كذّبه ابن عيينة[1].

والحديث أورده الشوكاني في الفوائد المجموعة (ص ٩٠) وقال: «في إسناده أبو عصمة وضاع».

---

(١) ضعفاء العقيلي (٣٠٤/٤)، الكامل (٢٩٢/٨)، المجروحين (٤٨/٣)، تهذيب الكمال (٥٦/٣٠)، الميزان (٥٥/٧)، تهذيب التهذيب (٥٥٨/٨).



٦٦ - «إذا صمتم فاستاكوا بالغداة ولا تستاكوا بالعشي فإنّه ليس من صائم تيبس شفتاه بالعشيِّ إلاَّ كان نوراً بين عينيه يومَ القيامة».

۞ - **ضعيف.**

أخرجه الطبراني في الكبير (٧٨/٤) (٣٦٩٦) والدارقطني في سننه (٢٠٤/٢) والبيهقي في سننه (٢٧٤/٤) من طريق: عبدالصمد بن النعمان حدثنا كيسان أبو عمر عن عمرو بن عبدالرحمن عن خباب عن النبي ﷺ به. وأخرجه البزار في مسنده (٨٣/٦) (٢١٣٨، البحر الزخار) والخطيب في تاريخ (٢٩٤/٥) من طريق: عبدالصمد بن النعمان حدثنا كيسان عن يزيد بن بلال عن خباب عن النبي ﷺ بمثله.

وهذا إسناد مسلسل بالضعفاء وإليك التوضيح:

أمَّا عبدالصمد بن النعمان فهو: البغدادي البزار.

وثقه يحيىٰ بن معين والعجلي، وقال الدارقطني: ليس بالقوي وكذا قال النسائي ليس له في الكتب الستة شيء، وذكره ابن حبان في ثقاته.

والقول قول الدارقطني والنسائي(١).

وأما كيسان أبو عمر فهو: القصار.

قال ابن معين: ضعيف الحديث، وكذا قال الإمام أحمد والساجي، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات له على قاعدته، وقال الحافظ ابن حجر: «ضعيف»(٢).

وأمَّا يزيد بن بلال فستأتي ترجمته.

---

(١) الميزان (٣٥٦/٤)، لسان الميزان (٢٦/٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٥٩٨/٦)، التقريب (ص ٨١٤)، سنن الدارقطني (٢٠٤/٢).

وفي النفس من إسناد البزار والخطيب شيء لأن الحديث معروف من طريق كيسان عن عمرو بن عبدالرحمن عن خباب، لا من طريق يزيد بن بلال عن خباب؛ إذ لم يذكر أحد في ترجمته أنه روىٰ عن خباب أمّا عن عليٍّ فنعم.

وروي الحديث عن عليٍّ موقوفاً ومرفوعاً.

أمّا الموقوف علىٰ عليٍّ - رضي الله عنه - فقد أخرجه الطبراني في الكبير (٧٨/٤) (٣٦٩٦)، والدارقطني في سننه (٢٠٤/٢) والبيهقي في سننه (٢٧٤/٤) بلفظين أحدهما كحديث الباب والثاني بلفظ: «لا يستاك الصائم بالعشي ولكن بالليل فإن يبوس شفتي الصائم نور بين عينيه يوم القيامة» كلهم من طريق كيسان أبي عمر عن يزيد بن بلال عن عليٍّ موقوفاً.

أما كيسان أبو عمر فقد سبقت ترجمته، وأما يزيد بن بلال فهو: ابن الحارث الفزاري.

قال البخاري: «فيه نظر»، وقال الأزدي: «منكر الحديث»، وقال ابن حبان: «منكر الحديث يروي عن علي ما لا يشبه حديثه لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد».

وقال الذهبي: «لا يصح حديثه»، وقال الحافظ ابن حجر: «ضعيف»[(١)].

قلت: ولعل هذه العبارة قليلة في حقه، إذْ الجرح فيه شديد من قبل الأئمة وقول البخاري عنه: فيه نظر، عبارة لطيفة فيها جرح عميق؛ لأن هذه العبارة عند البخاري تعني أنه متهم أو ليس بثقة، فهو عنده أسوأ حالاً من الضعيف. هكذا قال الذهبي في الموقظة (ص ٦٣).

وأمّا حديث علي المرفوع أخرجه البزار في مسنده (٨٢/٦ /البحر الزخار) (٢١٣٧) من طريق: عبدالصمد بن النعمان قال حدثنا كيسان أبو عمر عن يزيد بن بلال عن علي مرفوعاً.

قلت: وهذا نوع اضطراب في إسناد هذا الحديث إذ تارة يُروىٰ مرفوعاً عن علي وتارةً موقوفاً عليه، والحمل فيه على يزيد بن بلال، كما قال ابن حبان: يروي عن علي ما لا يشبه حديثه.

والحديث ضعفه الحافظان الدارقطني والبيهقي في سننهما وأقرهما الإمامان الحافظ ابن حجر في التلخيص (٩١/١) (٨٠٠/٢) والزيلعي في نصب الراية

---

(١) ضعفاء العقيلي (١٤٨٩/٤)، المجروحين (٤٥٦/١)، تهذيب الكمال (٩٥/٣٢)، الميزان (٢٣٦/٧)، تهذيب التهذيب (٣٣١/٩)، التقريب (ص ١٠٧٢).

(٤٨٤/٢) وكذا ضعفه الإمام ناصر الدين الألباني في ضعيفته (٥٧٧/١) (٤٠١).
وعجيب قول الدارقطني ـ رحمه الله ـ بعد تخريجه للحديث من رواية خباب مرفوعاً، وعليٌ موقوفاً حيث قال: «كيسان أبو عمر ليس بالقوي، ومن بينه وبين عليٍّ غير معروف».
ويريد به: يزيد بن بلال، فقلت: بل هو معروف لكن بالضعف الشديد والمناكير ولعله يعني: غير معروف بكثرة الرواية والتحديث، والله أعلم.





٦٧ - «خير خصال الصائم السواك».

وفي رواية: «**من خير خصال الصائم السواك**».

۞ - **ضعيف.**

أخرجه ابن ماجه في سننه (٣١٦/٢) (١٦٧٧) والدارقطني في سننه (٢٠٣/٢)، والبيهقي (٢٧٢/٤) من طريق مجالد عن الشجي عن مسروق عن عائشة به.

وآفة هذا السند مجالد وهو: مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني، أبو سعيد أو أبو عمر الكوفي.

قال يحيىٰ بن سعيد القطان: «كان مجالد يلقن في الحديث إذا لقن» اهـ، وكان يضعفه.

قال الإمام أحمد: «ليس بشيء، يرفع حديثاً كثيراً لا يرفعه الناس، وقد احتمله الناس»، وقال ابن أبي حاتم: «سُئل أبي يحتج بمجالد؟ قال: لا... وليس بقوي في الحديث».

قال ابن حبان: «كان رديء الحفظ، يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به»، وقال الدارقطني: «مجالد لا يعتبر به»، وقال الحافظ ابن حجر: «ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره»[1].

والحديث من هذا الوجه ضعفه الحافظ البوصيري في مصباح الزجاجة (١٣/٢) وقال: «هذا إسناد ضعيف لضعف مجالد».

وكذا فعل الحافظ في التلخيص الحبير (١٠١/١) وقال: «رواه ابن ماجه وهو ضعيف» وأشار الدارقطني في سننه (٢٠٣/٢) إلى ضعف الحديث فقال: «مجالد

---

(١) المجروحين (٣٤٣/٢)، تهذيب التهذيب (٤٥/٨)، التقريب (ص ٩٢٠).

غيره أثبت منه». وله متابع عند الطبراني في الأوسط (٨/٢٠٩) (٨٤٢٠) من طريق: السري بن إسماعيل عن الشعبي عن مسروق به.

وهذه متابعة واهية لمجالد أضعف من السند الأوَّل فهي لا تسمن ولا تغني من جوع لضعف السري بن إسماعيل وهو: السري بن إسماعيل الهمداني الكوفي.

قال يحيىٰ القطان: «استبان لي كذبه في مجلس»، وقال الإمام أحمد: «ترك الناس حديثه»، وقال مرة: «ليس بالقوي»، وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال أبو داود: «ضعيف، متروك الحديث، يجيء عن الشعبي بأوابد»، وقال النسائي: «متروك الحديث»، وقال ابن عدي: «أحاديثه التي يرويها لا يتابعه أحد عليها، وخاصة عن الشعبي، فإن أحاديثه عنه منكرات لا يرويها غيره، وهو إلى الضعف أقرب»، وقال الحافظ ابن حجر: «متروك الحديث»[1].

فهذه المتابعة لا تفيد شيئاً لشدة ضعف السري هذا، فيبقىٰ الحديث على ضعفه.



(١) الكامل (٤/٥٣٩)، تهذيب الكمال (١٠/٢٢٧)، التقريب (ص ٣٦٧).



٦٨ ـ «رأيت النبي ﷺ ما لا أُحصي يتسوَّك وهو صائم».

وفي رواية: **«رأيت رسول الله ﷺ ما لا أعد ولا أَحصي يستاك وهو صائم».**

۞ **ـ ضعيف.**

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١٢/٢٧٣، ٢٧٥) (١٥٦١٨، ١٥٦٢٨)، والبخاري تعليقاً بصيغة التمريض في كتاب: الصوم، باب: سواك الرطب واليابس للصائم، وأبو داود في سننه (٢/٣١٨) (٢٣٦٤)، والترمذي (٣/١٠٤) (٧٢٥)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (ص ١٥٦) (١١٤٤)، وأبو يعلىٰ في مسنده (٦/٣٦٤) (٧١٥٨)، وابن خزيمة في صحيحه (٣/٢٤٧) (٢٠٠٧)، وابن عدي في الكامل (٦/٣٨٩)، والدارقطني في سننه (٢/٢٠٢)، والبيهقي (٤/٢٧٢) من طريق: عاصم بن عبيد الله عن عبدالله بن عامر بن ربيعة عن أبيه به.

وعاصم هذا هو سبب ضعف الحديث ومدار الأسانيد عليه وهو: عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني.

قال فيه شعبة: «كان عاصم لو قيل له: من بنى مسجد البصرة؟ لقال: فلان عن فلان عن النبي ﷺ أنه بناه».

وقال الإمام أحمد: «حديثه ليس بذاك»، وقال ابن معين: «ضعيف»، وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث لا يحتج به»، وقال يعقوب بن شيبة: «قد حمل الناس حديثه، وفي أحاديثه ضعف، وله أحاديث مناكير»، وقال ابن نمير: «عاصم منكر الحديث في الأصل، وهو مضطرب الحديث»، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث، مضطرب الحديث، ليس له حديث يعتمد عليه»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال أبو داود: «لا يكتب حديثه»، وقال ابن حبان: «كان سيء الحفظ، كثير الوهم، فاحش الخطأ، فتُرك من أجل كثرة

خطئه»، وقال الساجي: «مضطرب الحديث»، وقال الدارقطني: «مديني يترك وهو مغفل»، وقال الحافظ: «ضعيف»، وقال العجلي: «لا بأس به»[1].

قلت: بل به كل البأس، والعجلي ـ رحمه الله ـ معروف بالتساهل في التوثيق، ولا يعتمد ولا يؤخذ قوله إذا خالف أئمة هذا الشأن كأحمد وابن معين والبخاري وغيرهم، ومما يؤكّد اضطراب عاصم هذا أن ابن أبي شيبة أخرج الحديث في مصنفه (٢/٤٥٠) من طريقه بنفس السند عن عامر مرفوعاً «رأيت رسول الله ﷺ يستاك وهو صائم» فرواه مختصراً. فإذا عرفت ما سبق علمت أن قول الترمذي ـ رحمه الله ـ بعد إخراجه للحديث: «حديث حسن» غير حسن فأنىٰ له الحسن وانفرد به عاصم وهو ضعيف سيء الحفظ؟ ولا متابع له على ما روىٰ.

وكما قال الذهبي في الميزان (٥/٤٩٣) في ترجمة: كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني، فبعد أن نقل جرح العلماء الشديد فيه كقولهم؛ متروك، وليس بشيء، وليس بثقة، قال الذهبي بعد ذلك: «وأمَّا الترمذي فروىٰ من حديثه: الصلح جائز بين المسلمين، وصححه، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي» اهـ.

وعجيب تحسين الترمذي ـ رحمه الله ـ للحديث وقوله: حديث حسن، مع أنه بين مراده من الحسن وشروطه له في جامعه ومنها: أن يروىٰ من غير وجه، وألا يكون في إسناده متهم بالكذب. وهذا غير متحقق في هذا الحديث وذلك لأنه روي من وجه واحد من طريق عاصم بن عبيد الله هذا بالنسبة لشرطه الأول وأما الثاني فإن شعبة غمزه بالوضع حين ذكر افتراض سؤاله عن بناء مسجد البصرة، وكذا قول البخاري: منكر الحديث معناه: لا تحل الرواية عنه.

فإن قيل: لكنَّ ابن عدي قال في الكامل (٦/٣٩٣) عن عاصم هذا: «روىٰ عنه سفيان الثوري وابن عيينة وشعبة وغيرهم من ثقات الناس، وقد احتمله الناس، وهو مع ضعفه يكتب حديثه» اهـ.

فالجواب: أن رواية الثقات عن غير الثقة أو المجروح لا يعني ذلك توثيقاً له. فإن الثقة قد يروي عن الضعيف من باب الإنكار والتعجب فيأخذها الناس عنه من باب الرواية أو يروي الثقة عن الضعيف، ليستبين ضعفه ويتضح حاله

---

(١) المجروحين (٢/١٠٩)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٣٩ـ ١٤٠)، التقريب (ص ٤٧٢).

للناس، أو يروي الثقة عن غير الثقة وهو يعلم أنه غير ثقة، لكن يحب معرفة حديثه ليْعلم صحيح الحديث من سقيمه.

فهذا سفيان الثوري يروي عن الكلبي وهو متروك.

قال يعلىٰ بن عبيد قال: قال لنا سفيان الثوري: «اتقوا الكلبي» قال: فقيل له: فإنك تروي عنه؟ قال: «أنا أعرف صدقه من كذبه»[1].

وقال الترمذي: «قد روىٰ عن أبان بن عَيَّاش غير واحد من الأئمة، وإن كان فيه من الضعف والغفلة ما وصفه أبو عَوانة وغيره، فلا تغتروا برواية الثقات عن الناس»[2].

وقال سفيان الثوري: «إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه: أسمع الحديث من الرجل أتخذه ديناً، وأسمع الحديث من الرجل أوقف حديثه، وأسمع الحديث من الرجل لا أعبأ بحديثه وأحب معرفته»[3].

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه؟ قال: إذا كان معروفاً بالضعف لم تقوه روايته عنه، وإذا كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه»[4].

هذا وأنكر الإمام مالك ـ رحمه الله ـ على شعبة روايته عن عاصم بن عبيد الله هذا، وذلك كما في تهذيب التهذيب (١٣٩/٤) وكذا في الكامل لابن عدي (٣٩٣/٦) قال قرة بن سليمان الجهضمي: «قال لي مالك: شعبتكم يشدد في الرجال وقد روىٰ عن عاصم بن عبيد الله».

وفي التهذيب أيضاً (١٤٠/٤): «قال النسائي: لا نعلم مالكاً روىٰ عن إنسان ضعيف مشهور بالضعف إلاَّ عاصم بن عبيد الله فإنه روى عنه حديثاً، وعن عمرو بن أبي عمرو وهو أصلح من عاصم...» اهـ.

فكل هذا يدل على أن رواية الثقة عن غير الثقة لا يعني توثيقه أو تصحيح أو تحسين حديثه.

* تنبيه مهم

لما علق علىٰ هذا الحديث الشيخ: حمزة أحمد الزين وخَرَّجه في مسند الإمام أحمد (٢٧٣/١٢) طبعة دار الحديث القاهرة، قال الشيخ حمزة: «والحديث رواه

---

(١) (٢) شرح علل الترمذي لابن رجب (٧٧/١).

(٣) المصدر السابق (٨٧/١).

(٤) الجرح والتعديل (٣٦/٢).

البخاري عن عامر في ٣/٤٠ في الصوم، السواك الرطب...» اهـ.

قلت: غفر الله لك، فإن هذا تدليس قبيح، لأن من قرأ ما كتبه الشيخ المذكور ظن أنَّ البخاري أسنده في أصل صحيحه وليس كذلك، إنَّما البخاري ـ رحمه الله ـ أخرجه معلقاً بصيغة التمريض فقال: ويُذْكَر عن عامر بن ربيعة قال: ... فذكر الحديث.

فكان ينبغي علىٰ الشيخ المحقق والمخرج من باب الأمانة العلمية أن يبين ذلك لا أن يقول رواه البخاري ويسكت، لأن قولهم: رواه البخاري، تحمل على الروايات المسندة الصحيحة، ولم يفعل البخاري ذلك مع هذا الحديث، فتنبه.





٦٩ ـ «أيستاك الصائم؟ قال: نعم، قلت: برطب السواك ويابسه؟ قال: نعم. قلت: في أوَّل النهار وآخره؟ قال: نعم، قلت له: عَنْ مَنْ؟ قال: عن رسول الله ﷺ».

۞ ـ منكر.

أخرجه العقيلي في الضعفاء (٦٧/١)، وابن حبان في ضعفائه (٩٨/١)، وابن عدي في الكامل (٤٢٢/١)، والدارقطني في سننه (٢٠٢/٢)، والبيهقي في سننه (٢٧٢/٤)، وابن الجوزي في الموضوعات (٥٥٨/٢) من طريق: إبراهيم الخوارزمي عن عاصم الأحول قال: سألت أنس بن مالك: «أيستاك الصائم؟ . . .» الحديث.

وإبراهيم هذا صاحب مناكير وهذا من مناكيره، واسمه:

إبراهيم بن بيطار الخوارزمي، أبو إسحاق قاضي خوارزم.

وقيل: اسمه: إبراهيم بن عبدالرحمن الحُبُلى كذا ترجمه العقيلي، وسماه ابن عدي إبراهيم بن عبدالرحمن الخوارزمي، وقيل: الجَبَلي.

قال البيهقي: «أبو إسحاق إبراهيم بن بيطار، ويقال: إبراهيم بن عبدالرحمن قاضي خوارزم»، وقال الذهبي في الميزان (١٦٦/١) في ترجمة: إبراهيم بن عبدالرحمن، قال: «هذا هو ابن البيطار»، وقال أيضاً في ميزانه (١٦٧/١) في ترجمة إبراهيم بن عبدالرحمن الجبلي: «هو الخوارزمي إن شاء الله» وانظر اللسان: (١٢٧/١).

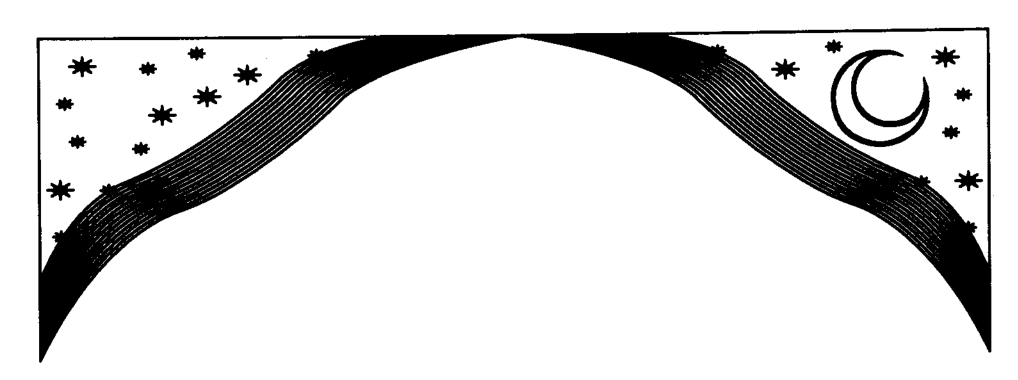
قال عنه العقيلي: «إبراهيم معروف في النقل»، وقال ابن حبان: «يروي عن عاصم الأحول المناكير التي لا يجوز الاحتجاج بما يرويها علىٰ قلة شهرته بالعدالة وكتابة الحديث».

وقال ابن عدي: «عامة أحاديثه غير محفوظة»، وقال الدارقطني: «ضعيف»،

وقال البيهقي: «حدث ببلخ عن عاصم الأحول بالمناكير لا يحتج به»[1].
والحديث ضعفه الأئمة وحكموا ببطلانه ونكارته.
قال ابن حبان في المجروحين (٩٨/١): «هذا شيء لا أصل له من حديث رسول الله ﷺ ولا من حديث أنس».
ووافقه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ٥٥٨ـ ٥٥٩).
وقال العقيلي في ضعفائه (٦٧/١): «الحديث غير محفوظ» وأشار الدارقطني إلى ضَعْفه والبيهقي كذلك ضَعّفه.
وقال الذهبي في الميزان (١٦٧/١): «خبر منكر»، وأقرَّه الحافظ في اللسان (١٢٧/١)، وأشار إلى ضعف الحديث في التلخيص الجبير (٨٠٠/٢) وقال: «فيه إبراهيم الخوارزمي وهو ضعيف».
وذكر الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في كتابه التلخيص (٨٠١/٢) (١٠١/١) أن للحديث شاهداً من حديث معاذ ـ رضي الله عنه ـ وكذا نقله السيوطي ـ رحمه الله ـ في اللآلىء (٨٩/٢) متعقباً به ابن الجوزي، وهو شاهد هالك السند لا ينفع في باب الاعتبار، وانظره في الحديث القادم.



(١) ضعفاء العقيلي (٦٧/١)، ضعفاء ابن حبان (٩٨/١)، الكامل (٤٢٢/١)، سنن الدارقطني (٢٠٢/٢)، سنن البيهقي (٢٧٢/٤)، الميزان (١٤٣/١، ١٦٦، ١٦٧)، لسان الميزان (١٢٧/١).



٧٠ ـ «سألت معاذ بن جبل: أتسوك وأنا صائم(*)؟ قال: نعم، قلت: أي النهار أتسوك؟ قال: أي النهار شئت، إن شئت غدوة وإن شئت عشيةً، قلت: فإنَّ الناس يكرهونه عشية، قال: ولم؟ قلت: يقولون: إن رسول الله ﷺ قال: «لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك» فقال: سبحان الله لقد أمرهم رسول الله ﷺ بالسواك حين أمرهم وهو يعلم أنه لا بد أن يكون بفم الصائم خلوف وإن استاك، وما كان بالذي يأمرهم أن ينتنوا أفواههم عمداً، ما في ذلك من الخير شيء، بل فيه شر إلاَّ من ابتلي ببلاء لا يجد منه بداً، قلت: والغبار في سبيل الله أيضاً كذلك، إنما يؤجر فيه من اضطر إليه ولم يجد عنه محيصاً؟ قال: نعم، وأمَّا من ألقى نفسه في البلاء عمداً فما له من ذلك من أجر».

۞ **ـ موضوع.**

أخرجه الطبراني في الكبير (٢٠/ ٧٩ـ ٧١) (١٣٣).

من طريق: بكر بن خنيس عن أبي عبدالرحمن عن عبادة بن نسي عن عبدالرحمن بن غنم قال: سألت معاذ بن جبل... الحديث.

هذا الحديث بهذا السند قال عنه الحافظ في التلخيص الجبير (٨٠١/٢): «إسناد جيد»، وقال العلامة محمد ناصر الدين الألباني في الضعيفة (٥٧٩/١): «إسناد يحتمل التحسين».

(*) في المعجم «وأنت صائم» والتصويب من التلخيص الجبير (٨٠١/٢).

قلت: ليس كما قالا، لأن الإسناد معلول بعلتين كبيرتين فهو غير قابل للتحسين البتة ولا يصلح شاهداً لحديث أنس السابق، والعلة الأولىٰ التي فيه ظاهرة والثانية خفية.

أما الأولى: وجود بكر بن خنيس وهو الكوفي العابد نزيل بغداد.

قال أبو حاتم الرازي: سألت علي بن المديني عن بكر بن خنيس فقال: «للحديث رجال».

وقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي وسئل عن بكر بن خنيس فقال: كان رجلاً صالحاً غَزَّاءً وليس هو بقوي في الحديث، قلت: هو متروك، الحديث؟ قال: لا يبلغ به الترك».

وقال محمد بن المثنىٰ: «ما سمعت يحيىٰ ولا عبدالرحمن حدثا عن بكر بن خنيس شيئاً قط».

وقال ابن معين: «بكر بن خنيس ليس بشيء ضعيف»، وقال أبو داود: ليس بشيء، وقال النسائي: ضعيف، وقال الجوزجاني: يروي كل منكر، وقال ابن حبان: «يروي عن البصريين والكوفيين أشياء موضوعة يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها»، وقال ابن عدي: «حديثه في جملة حديث الضعفاء وليس هو ممن يحتج به»، وقال الدارقطني: «متروك»[(١)].

الثانية: وأما العلة الثانية فهي الخفية وكشفها ذهبي العصر عبدالرحمن المعلمي ـ رحمه الله ـ وهي: أبو عبدالرحمن، الذي يروي عنه بكر بن خنيس، وهو محمد بن سعيد الشامي المصلوب. كناه بكرٌ بأبي عبدالرحمن فدلسه لكي لا يعرف، ولعله لم يقصد تدليسه.

ومحمد بن سعيد كذبه العلماء بلا هوادة، قال أبو أحمد الحاكم: «كان يضع الحديث»، وقال الثوري وأحمد بن حنبل: «كان كذاباً»[(٢)].

لذا تعقب المعلمي ـ رحمه الله ـ الحافظ ابن حجر ولامه لمَّا اعتبر حديث معاذ هذا شاهداً لحديث أنس الذي سبقه قبل قليل فقال كما في حاشية الفوائد المجموعة (ص ٩٤):

«ما كان للحافظ ابن حجر أن يذكر هذا، فإنه من طريق بكر بن خنيس وهو

---

(١) المجروحين (٢٢٣/١)، ضعفاء العقيلي (١٦٧/١)، الكامل (١٩١/٢)، الجرح والتعديل (٣٨٤/٢)، تهذيب الكمال (٢٨/٤).

(٢) الميزان (٦/ ١٦٤ـ ١٦٥).

عابد ليس بشيء في الرواية البتة، عن أبي عبدالرحمن وهو محمد بن سعيد الكذّاب الدجال المصلوب في الزندقة».

قلت: ومما يؤكد قول المعلمي ما نقله الذهبي في الميزان (١٦٥/٦) في ترجمة محمد بن سعيد عن ابن الجوزي أنه قال: «من دلس كذَّاباً فالإثم له لازم، لأنه آثر أن يؤخذ في الشريعة بقولٍ باطل، فقد روىٰ عنه بكر بن خنيس فقال: حدثنا أبو عبدالرحمن الشامي» اهـ، وتعقبه الذهبي أنه لم يدلسه.

والحديث أورده الحافظ الهيثمي ـ رحمه الله ـ في المجمع (١٦٨/٣) وقال: «فيه بكر بن خنيس وهو ضعيف، وقد وثقه ابن معين في رواية».

قلت: قوله: «وقد وثقه ابن معين في رواية» هذا القول فيه نظر، وبنقل أقوال ابن معين فيه يتضح الاعتراض.

فقد أسند ابن عدي في الكامل (١٨٨/٢) في ترجمة بكر بن خنيس عن ابن معين أنه قال في بكر هذا: بكر بن خنيس كوفي ضعيف الحديث.

ثم نقل قول ابن معين أيضاً: شيخ صالح لا بأس به، إلاَّ أنه كان يروي عن ضعفاءِ، ويكتب من حديثه الرقاق».

قلت: فكلام ابن معين هذا لا يعني توثيقه، إذْ الجرح له لازم في كلامه، فابن معين وثقه من حيث العدالة فهو رجل صالح عابد، أمَّا الإتقان والضبط فلا فقد جرحه ابن معين من حيث الضبط ويؤكد ذلك قوله فيه: ضعيف الحديث، وقوله: يروي عن ضعفاءِ.

وجاء الحديث بهذا المعنى مختصراً عن ابن عمر ـ ولا يصح ـ وهو بحثنا القادم.





٧١ ـ «كان رسول الله ﷺ يستاك آخر النهار وهو صائم».

۞ ـ **باطل مرفوعاً.**

أخرجه ابن حبان في المجروحين (١٥٧/١) من طريق: أحمد بن عبدالله عن شجاع بن الوليد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: فذكره.

ـ وأعلَّه ابن حبان بأحمد هذا وهو:

أحمد بن عبدالله بن ميسرة النهاوندي ثم الحرّاني، أبو ميسرة.

قال الذهبي في الميزان (٢٤٧/١) قال ابن حبان «تكلموا فيه».

فتعقبه الحافظ في اللسان (٢٩٥/١) فقال: «لم أرَ في الضعفاء لابن حبان قوله تكلموا فيه بل فيه: يأتي عن الثقات ما ليس من حديثهم ويسرق الحديث» اهـ.

قلت: «ولم أرَ في الضعفاء لابن حبان قوله: يسرق الحديث، بل هذا من قول ابن عدي فيه، وإليك التفصيل:

أما عبارة تكلموا فيه فهي التي قالها أبو حاتم الرازي كما في الجرح والتعديل (٥٨/٢) حيث قال في ترجمة أحمد هذا: «يتكلمون فيه» فوهم الذهبي ـ رحمه الله ـ ونسبها لابن حبان.

وتمام كلام ابن حبان في المجروحين (١٥٧/١) عن أحمد هذا قال فيه: «يأتي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات، لا يحل الاحتجاج به» اهـ.

وأما عبارة يسرق الحديث فهي ما قاله ابن عدي في الكامل (٢٨٩/١) حيث قال: «حدث عن الثقات بالمناكير، ويحدث عمن لا يعرف، ويسرق حديث الناس»، وقال الدارقطني ـ رحمه الله ـ كما في اللسان (٢٩٥/١): «كان يحدث من حفظه فيهم وليس ممن يتعمد الكذب».

قلت: وهذا الحديث من أوهامه، إذا الصحيح أنه موقوف على ابن عمر أخرجه

ابن أبي شيبة في مصنفه (٤٥١/٢) من طريق نافع عن ابن عمر أنه كان يستاك إذا أراد أن يروح إلى الظهر وهو صائم» والله أعلم.
وقال ابن حبان عن هذا الحديث: «هذا خبر باطل رفعه، والصحيح من فعل ابن عمر» انتهى من المجروحين بتصرف.
وقال ابن القسيراني في التذكرة (ص ٢٣٣): «هذا باطل عن النبي، وإنما يروىٰ من فعل ابن عمر نفسه»، ونقله أبو حفص الموصلي في الوقوف على الموقوف (ص ١٢٥) وأقره.
وقال الحافظ الذهبي في الميزان (٢٤٧/١): «الصحيح أنه موقوف» وأقره الحافظ في اللسان (٢٩٥/١).
وقال العلامة الألباني في الضعيفة (٥٧٨/١): «باطل».





٧٢ ـ «لك السواك إلى العصر، فإذا صليت العصر فألقه، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك» .

۞ ـ موقوف ضعيف جداً.

أخرجه الدارقطني في سننه (٢/٢٠٣) ومن طريقه البيهقي (٤/٢٧٤) من طريق: عمر بن قيس عن عطاء عن أبي هريرة موقوفاً.

وآفته عمر بن قيس هذا وهو: المكي، يُعرف بسندل، وقيل: سندول أيضاً.

تركه الإمام أحمد والنسائي والدارقطني.

قال ابن معين: ليس بثقة، وقال مرة: ضعيف، وقال مرة: ليس بشيء لا يُروىٰ عنه، وقال الإمام أحمد: «ليس يسوى حديثه شيئاً، أحاديثه بواطيل»، وقال البخاري: «منكر الحديث»[1].

وتعقب ابن التركماني البيهقي في الجوهر النقي (٤/٢٧٤ مع السنن) فقال: «في سنده عمر بن قيس هو سندل المكي سكت عنه البيهقي وهو واهٍ» اهـ.

وقال ابن القيم في تهذيب معالم السنن (٣/٢٤١): «وهذا لو صح عن أبي هريرة فالثابت عن عمر وابن عمر يخالفه، والذين يكرهونه يخالفونه أيضاً، فإنهم يكرهونه من بعد الزوال وأكثر أهل العلم لا يكرهونه، والله أعلم» اهـ.

* فائدة:

السواك للصائم جائز في كل وقت ولا دليل صحيح على منعه لا بعد الزوال ولا غيره بل عموم النصوص الآمرة بالسواك أو المرغبة فيه تشمل السواك في نهار رمضان، ومنها حديث أبي هريرة: «لولا أن أشُقَّ على أُمَّتي لأمرتُهم

(١) ضعفاء العقيلي (٣/٩٢٤)، الميزان (٥/٢٦٣).

بالسِّواك مع كُلِّ صلاةٍ»، أخرجه البخاري برقم (٨٨٧)، وعلقه برواية «عند كُلِّ وضوء».

ومنها حديث عائشة: «السواك مطهرة للفم مرضاةٌ للرَّب».

وبهذا عمل الصحابة رضي الله عنهم منهم عمر وابنه عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ كما سبق ذكر أثر ابن عمر عند ابن أبي شيبة في مصنفه.

وقال الإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ في تهذيب معالم السنن (٣/٢٤١) إبَّان حديثه عن حجج هذا الباب أعني السواك للصائم قال: «ولو احْتُجَ عليه بعموم قوله ﷺ: «لأمرتُهم بالسواك عند كل صلاة» لكانت حجة وبقوله ﷺ: «السواك مطهرة للفم مرضاة للرب» وسائر الأحاديث المرغبة السواك من غير تفصيل، ولم يجيء في منع الصائم منه حديث صحيح» اهـ.

وعند حديث أبي هريرة السابق قال الحافظ في الفتح (٤/١٩٩): «فإنه يقتضي إباحته في كل وقت وعلى كُلِّ حال» اهـ.

قلت: وهذا مذهب البخاري يدل على ذلك تبويبه في كتاب الصيام بذلك حيث قال: «باب سواك الرطب واليابس للصائم» ثم عَلَّق حديثي أبي هريرة وعائشة السابق ذكرهما ثم قال البخاري: «ويروىٰ نحوه عن جابر وزيد بن خالد عن النبي ﷺ ولم يَخُصَّ الصائم من غيره» انظر الفتح (٤/١٩٨).

وبهذه الترجمة والتصريح أشار البخاري ـ رحمه الله ـ إلى جواز السواك للصائم في كل وقت من نهار رمضان وكذا الإباحة بالرطب منه كاليابس ولا فرق بينهما. والله أعلم.





٧٣ ـ «نوم الصائم عبادة وصمته تسبيح وعمله مضاعف ودعاؤه مستجاب وذنبه مغفور».

وفي رواية: **«نوم الصائم عبادة وسكوته تسبيح ودعاؤه مستجاب وعمله متقبل».**

وفي رواية: **«نوم الصائم عبادة ونفسه تسبيح ودعاؤه مستجاب».**

وفي رواية في آخرها: **« . . .حتى يمسي أو حتى يصبح».**

۞ ـ ضعيف جداً.

أخرجه السهمي في تاريخ جرجان (ص ٣٧٠) من طريق: محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب حدثني أبي عن أبيه قال رسول الله ﷺ. . . فذكره مختصراً بلفظ «نوم الصائم عبادة ونفسه تسبيح».

وهذا إسناد منقطع معضل، وجعفر بن محمد هو جعفر الصادق، وأبوه محمد بن علي بن الحسين لم يدرك النبي ﷺ فبينه وبين النبي مفاوز تنقطع دونها أعناق المطيّ.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٩٦/٥) (٦٤٦/) من طريق أبي طيبة[١] عن كرز بن وبره عن الربيع بن خيثم عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ فذكره بنفس لفظ الرواية الثالثة.

وهذا حديث تداوله العُبَّاد الزُّهاد وللحديث أهله فكرز بن وبرة والربيع بن خيثم وأبو طيبة من عباد القوم ونقد الآثار من وظيفة حملة الأخبار إذ لكل مقام مقال ولكل فن رجال.

---

(١) وقيل: أبو ظبية.

وآفة هذا السند أولهم أعني أبا طيبة.

وهو: أبو طيبة عيسى بن سليمان الدارمي، صاحب مناكير مع صلاحه، ضعفه ابن معين، وساق له ابن عدي في الكامل (٤٥٤/٦) شيئاً من مناكيره ثم قال: «كان رجلاً صالحاً ولا أظنه أنه كان يعتمد الكذب ولكن لعله كان يشبه عليه فيغلط».

وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢٧٨/٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً كأنه مجهول عنده.

وقال الحافظ في اللسان (٣٨٥/٥): «ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطىء».

قلت: ولعله أخطأ في نسبة هذا الحديث إلى ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ لأن الحديث حديث عبدالله بن أبي أوفىٰ الأسلمي ـ رضي الله عنه ـ هكذا رووه عنه، وإليك البيان:

أخرجه البيهقي في الشعب (٤١٥/٣) (٣٩٣٧) والديلمي في مسند الفردوس [فردوس الأخبار (٢٤٨/٤) وزهر الفردوس (١١٠/٤) كما في حاشية فردوس الأخبار].

من طريق: سليمان بن عمرو عن عبدالملك بن عمير عن عبدالله بن أبي أوفى عن النبي ﷺ به. وساق البيهقي إسنادين لكن من نفس طريق سليمان بن عمرو. وهذا إسناد تالف بمَرَّة لضعف سليمان هذا وعبدالملك.

أما سليمان بن عمرو فهو: أبو داود النخعي القامي.

قال أبو حاتم: «ذاهب الحديث متروك الحديث كان كذَّاباً» وكذا غلظ القول فيه أبو زرعة، وقال ابن معين: «ليس بشيء يكذب يضع الحديث»، وقال ابن حبان: «كان رجلاً صالحاً في الظاهر إلاَّ أنَّه كان يضع الحديث وضعاً، وكان قدرياً لا تحل كتابة حديثه إلاَّ على جهة الاختبار، ولا ذكره إلاَّ من طريق الاعتبار»[١].

وأمَّا عبدالملك بن عمير فستأتي ترجمته.

وأخرجه البيهقي أيضاً في الشعب (٤١٥/٣) من طريقين:

الأوَّل: من طريق: خلف بن يحيى العبدي عن عنبسة بن عبدالواحد نا عبدالملك بن عمير عن عبدالله بن أبي أوفى به.

---

(١) الجرح والتعديل (١٣٢/٤)، المجروحين (٤١٩/١).

الثاني من طريق: معروف بن حسان نا زياد الأعلم عن عبدالملك بن عمير عن عبدالله بن أبي أوفىٰ به.

وهذان سندان لا تقوم بهما حجة ولا اعتضاد ولا تقوية.

أمَّا الأول ففيه خلف بن يحيى وهو: القاضي الخراساني، قاضي الري.

قال أبو حاتم: متروك الحديث، كان كذَّاباً لا يشتغل به ولا بحديثه»، ونقله الذهبي في ميزانه وأقرَّه وعنه الحافظ في لسانه وأقرَّهما[1].

وأمَّا عبدالملك بن عمير فهو: اللخمي الكوفي، أبو عمر القطبي.

قال أبو حاتم: «لم يوصف بالحفظ» وقال أيضاً: «ليس بحافظ، هو صالح تغيَّر حفظه قبل موته».

وقال الإمام أحمد: «مضطرب الحديث مع قلة حديثه، ما أرىٰ له خمسمائة حديث وقد غلط في كثير منهما».

وقال ابن معين: «مخلط»، وقال ابن خراش: «كان شعبة لا يرضاه».

ووثقه العجلي وقال النسائي: ليس به بأس، أما توثيق العجلي فلا يعتد به لأنه متساهل في التوثيق ولا عبرة بقوله في مقابلة قول أبي حاتم وأحمد وابن معين وشعبة.

وأمَّا قول النسائي فإن كان يعني لا بأس به من حيث صلاحه فذلك نعم، وإلاَّ ففيه بأس وكل البأس وهو الاختلاط والاضطراب، والجرح المفسر مقدم على التعديل المطلق. وقال عنه الحافظ الذهبي: «طال عمره وساء حفظه»، وقال الحافظ بن حجر: «ثقة فصيح عالم تغيّر حفظه وربما دَلَّس»[2].

وأمَّا الطريق الثاني ففيه عبدالملك بن عُمَيْر وعلمت ما فيه، وفيه أيضاً معروف بن حَسَّان، وهو: معروف بن حَسَّان السمرقندي، أبو معاذ.

قال أبو حاتم: «مجهول»، **قلت**: بل معروف لكن بالضعف والنكاره.

قال عنه ابن عدي «منكر الحديث» وساق له شيئاً من مناكيره ثم قال: «ومعروف هذا قد روىٰ عن عمر بن ذَرٍّ نسخةً طويلة كلها غير محفوظة» وقال البيهقي الشعب «معروف بن حَسَّان ضعيف»[3].

---

(١) الجرح والتعديل (٣/٣٧٢)، الميزان (٢/٤٥٤)، اللسان (٣/٢٤٦)، تاريخ أصبهان (٢٠٩/١).

(٢) الجرح والتعديل (٥/٤٥)، الميزان (٤/٤٠٥)، التقريب (ص ٦٢٥).

(٣) الجرح والتعديل (٨/٣٢٣)، شعب الإيمان (٣/٤١٦)، الميزان (٦/٤٦٧)، الكامل (٣٠/٨).

والحديث بطرقه ضعفها الحافظ البيهقي في الشعب (٣/٤١٥)، والحافظ العراقي في كتابه المغني (١/١٨٢) وقال:

«رَوَيْناه في أمالي ابن منده من رواية ابن المغيرة القَوَّاس عن عبدالله بن عمر بسندٍ ضعيف ولعلَّه عبدالله بن عمرو فإنَّهم لم يذكروا لابن المغيرة روايةً إلاَّ عنه. ورواه أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس، من حديث عبدالله بن أبي أوفىٰ وفيه سليمان بن عمرو النخعي أحد الكذَّابين».

وقال علي القاري في الأسرار المرفوعة: (ص ٢٥٥): «رواه البيهقي بسندٍ ضعيف عن عبدالله بن أبي أوفىٰ».





٧٤ ـ «شهر رمضان شهر أُمتي ترمض فيه ذنوبهم، فإذا صامه عبد مسلم ولم يكذب وفطره طيب، خرج من ذنوبه كما تخرج الحية من سلخها».

۞ ـ ضعيف جداً أو موضوع.

أخرجه الديلمي في مسند الفردوس [فردوس الأخبار (٣/٣٥٦)، وكما في المقاصد الحسنة (ص ٩)] من طريق: أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً. وأبو هارون العبدي هو المتهم به واسمه: عمارة بن جوين العبدي البصري.

قال أبو حاتم: «ضعيف»، وقال أبو زرعة: «ضعيف الحديث»، قال ابن معين: «ليس بثقة»، وقال مرة: «ليس بشيء»، وقال مرة: «كانت له صحيفة يقول: هذه صحيفة الوصي، وكان عندهم لا يصدق في حديثه».

وقال أحمد: «ليس بشيء»، وقال السعدي: «كذاب مُفْتَرٍ»، وقال النسائي: «بصري متروك»، وقال شعبة: «لو شئت أن يحدثني أبو هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري بكل شيءٍ أرىٰ أهل واسط يضعونه باليل لفعلت».

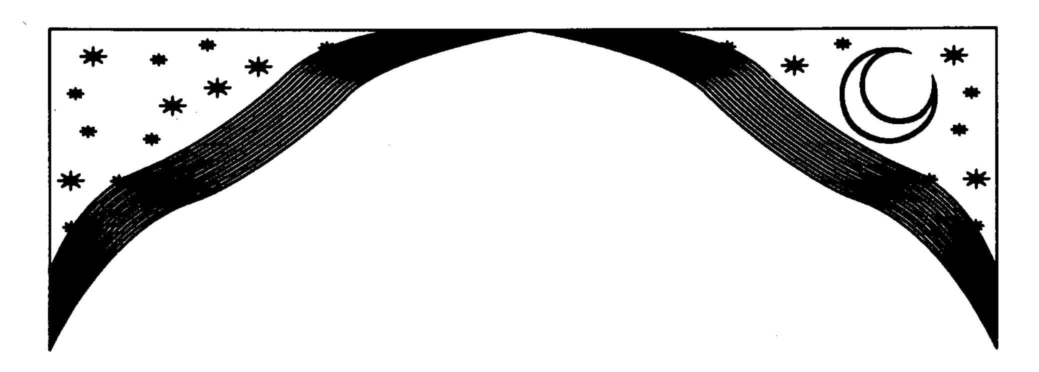
وقال شعبة أيضاً: «لأن أقدم فتضرب عنقي أحب إليَّ من أن أقول: حدثنا أبو هارون العبدي».

وقال ابن حبان: «كان رافضياً يروي عن أبي سعيد ما ليس من حديثه ولا يحل كتابة حديثه إلاَّ على جهة التعجب»، وقال الذهبي: «تابعي لين بمرة»[١].

وانظر: الشذرة في الأحاديث المشتهرة (١/٣٤٦) وكشف الخفاء للعجلوني (٢/٩).

---

(١) الجرح والتعديل (٦/٣٦٤)، المجروحين (٢/١٦٨)، الكامل (٦/ ١٤٦ـ ١٤٧)، الميزان (٥/٢٠٩).



٧٥ ـ «رمضان شهر الله... ورمضان المكفر».

۞ ـ **ضعيف جداً أو منكر.**

أخرجه الديلمي في مسند الفردوس [كما في المقاصد الحسنة (ص ٢٦٠)] من طريق: الحسن بن يحيىٰ الخشني عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عائشة مرفوعاً: «شعبان شهري، ورمضان شهر الله، وشعبان المطهر ورمضان المكفر».

وآفته الحسن بن يحيىٰ هذا وهو: الحسن بن يحيى الخشني الدمشقي البلاطي، أبو عبدالملك ويقال: أبو خالد.

قال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال أبو حاتم: «صدوق سيء الحفظ» وكذا ضعفه أبو زرعة، وقال النسائي: «ليس بثقة».

وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً يروي عن الثقات ما لا أصل له، وعن المتقنين ما لا يتابع عليه... وقد كان الحسن رجلاً صالحاً يحدث من حفظه كثير الوهم فيما يرويه حتى فحش المناكير في أخباره التي يرويها عن الثقات حتى سبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها فلذلك استحق الترك».

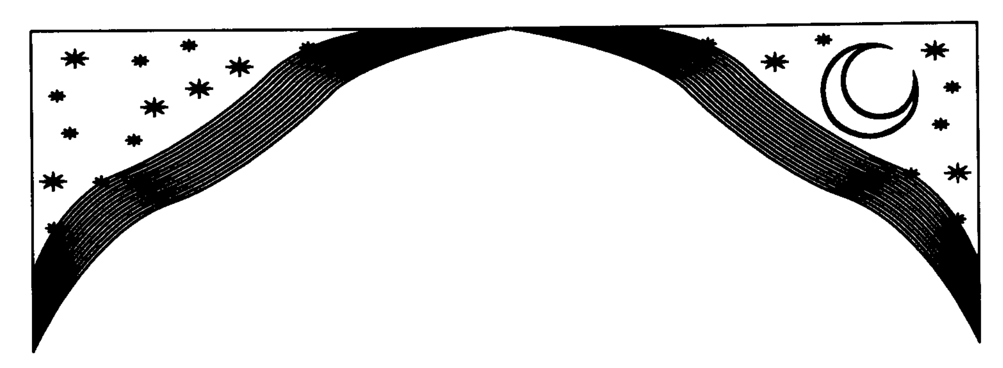
وقال الدارقطني: «متروك»، وقال الحاكم أبو أحمد: «ربما حدَّث عن مشايخه بما لا يتابع عليه وربما يخطىء في الشيء»[1].

وانظر: الشذرة (٣٤٦/١)، وكشف الخفاء (٩/٢).



---

(١) المجروحين (٢٨٥/١)، الكامل (١٦٨/٣)، تهذيب الكمال (٣٣٩/٦)، الميزان (٢٧٧/٢).



٧٦ - «إنَّ الصائم إذا أُكل عنده صَلَّت عليه الملائكة».

وفي رواية: **«إِنَّ الرجل الصائم إذا جالس القوم وهو يطعمون، صَلَّت عليه الملائكة حتى يفطر الصائم»**.

وفي رواية في آخرها «. . .**حتى يفرغوا**»، وفي رواية: «**حتى يشبعوا**»، وفي رواية: «**حتى يمسي**»، وفي رواية: «**الصائم إذا أكل عنده. . .**»، وفي رواية: «**أمَّا إنَّه ما من صائم يأكل عنده فواطر إلا صلَّت عليه الملائكة حتى يقوموا**» عند أحمد.

۞ - **ضعيف.**

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤١١/١٨) (٢٦٩٣٨، ٢٦٩٣٩، ٢٦٩٤٠)، والترمذي في سننه (١٥٣/٣) (٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦) والنسائي في الكبرىٰ (٢٤٢/٢) (٣٢٦٧)، وابن ماجه في سننه (٣٤٨/٢) (١٧٤٨) والدارمي (٢٨/٢) (١٧٣٨)، وأبو يعلى في مسنده (٣٣٧/٦) (٧١١٢)، وابن خزيمة في صحيحه (٣٠٧/٣) (٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠) وابن حبان في صحيحه (٢١٧/٨) (٣٤٣٠)

كلهم من طريق: حبيب بن زيد الأنصاري قال: سمعت مولاة لنا يقال لها: ليلىٰ تحدث عن أمِّ عمارة قالت: دخل علينا رسول الله ﷺ فدعت له بطعام فقال: «تعالي فكلي» فقالت: إنِّي صائمة، (فقال: . . . الحديث.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: لكن ليلىٰ هذه غير معروفة، ولم يرو عنها إلاَّ حبيب بن زيد هذا.

ذكرها الذهبي في الميزان (٤٧٤/٧) في «فصل في النسوة المجهولات» وقال في ترجمتها: «عن مولاتها أم عمارة الأنصارية تفرد عنها حبيب بن زيد».

وأقره الحافظ في اللسان (٤٣٣/٨) ولم يزد شيئاً عليه، وانظر تهذيب التهذيب

(٥٢٦/١٠، ٥٣٩) وقال الحافظ ابن حجر في التقريب (ص ١٣٩٩): «ليلىٰ مولاة أمْ عمارة عن مولاتها وقيل عن جدة حبيب بن زيد، هي أم عمارة».
وللحديث شاهد بإسناد ساقط عند الطبراني في الأوسط (٢٧٥/٦) (٦٣٩٩) من طريق أبان بن أبي عَيَّاش عن مُوَرِّق قال: كنت عند ابن عباس فقال: إنَّ رسول الله ﷺ قال: «إنَّ الرَّجُلَ الصائم إذا جالس القوم وهم يطعمون، صَلَّت عليه الملائكة حتى يفطر الصائم».
وهذا إسناد لا يُفرح به في باب الشواهد والمتابعات، لأن أبان بن أبي عياش متروك.
قال عنه يحيىٰ بن معين: «متروك»، وقال مرة: «ضعيف».
وقال الجوزجاني: «ساقط»، وقال النسائي: «متروك»، وقال شعبة: «داري وحماري في المساكين صدقة إن لم يكن أبان بن أبي عَيَّاش يكذب في الحديث».
وقال ابن حبان: «سمع عن أنس أحاديث، وجالس الحسن، فكان يسمع كلامه، ويحفظ، فإذا حَدَّث ربما جعل كلام الحسن عن أنس مرفوعاً وهو لا يعلم، ولعله روى عن أنس عن النبي ﷺ أكثر من ألْفٍ وخمسمائة حديث ما لكثير شيء منها أصل يرجع إليه»(١).
قلت: والحديث حديث أم عمارة يرويه حبيب بن زيد عن ليلىٰ مولاتها، هكذا رواه الجماعة ولا أدري كيف جعله أبان من حديث ابن عباس أخشى أن يكون هذا من صنيعه.
والحديث بهذا السند ضعّفه الحافظ الهيثمي في المجمع (٢٠٤/٤) فقال: «رواه الطبراني في الأوسط وفيه أبان بن أبي عياش وهو متروك».
وهكذا يبقى الحديث ضعيفاً لشدة ضعف الشاهد وجهالة ليلى في السند الأول، والله أعلم.



---

(١) الميزان (١/ ١٢٤ـ ١٢٧).



٧٧ ـ «الصائم في عبادة ما لم يغتب مسلماً أَو يؤذيه».

وفي رواية: **«الصائم في عبادة ما لم يغتب»**.

۞ ـ ضعيف جداً مرفوعاً.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٤٩٦/٦) وابن الجوزي في الواهيات (٢/ ٥٤٠ـ ٥٤١) والديملي في مسند الفردوس [(٤١١/٢) (٣٨٢٥) فردوس الأخبار، وفيض القدير (٣٠٥/٤)] من طريق: عبدالرحيم بن هارون عن هشام بن حَسَّان عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مرفوعاً.

وهذا إسناد ضعيف لضعف عبدالرحيم هذا وهو: عبدالرحيم بن هارون، أبو هشام الغسَّاني الواسطي.

قال أبو حاتم: «مجهول لا أعرفه»، وساق له ابن عدي عدة أحاديث اعتبرها من مناكيره واستنكرها عليه منها هذا الحديث في الكامل (٦/ ٤٩٥ـ ٤٩٧) ثم قال: «ولم أر للمتقدين فيه كلاماً، وإنما ذكرته لأحاديث رواها مناكير عن قوم ثقات» اهـ.

وقال الدارقطني: «متروك الحديث يكذب»، وقال الحافظ: «ضعيف كَذَّبه الدارقطني».

انظر: الجرح والتعديل (٣٤٠/٥)، الميزان (٣٣٩/٤) التقريب (ص ٦٠٧).

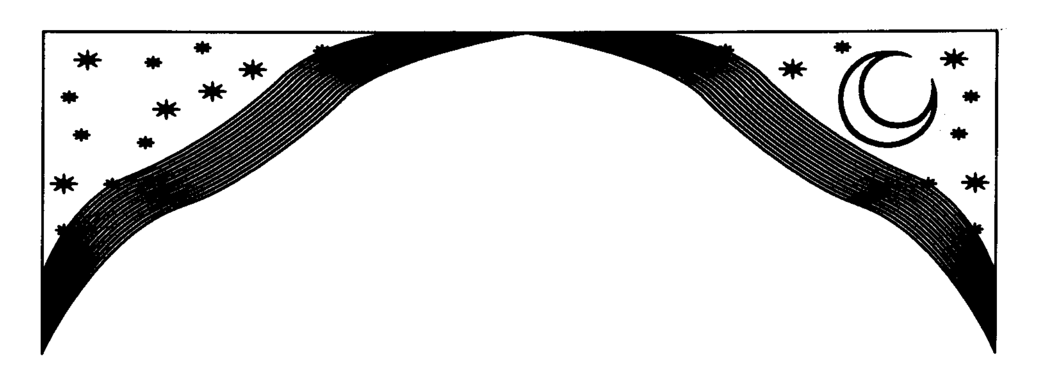
والحديث أعلَّه الدارقطني بالوقف كما نقل عنه ابن الجوزي في العلل (٥٤١/٢) من قوله: «ووهم فيه، والصحيح عن هشام عن حفصة عن أبي العالية من قوله غير مرفوع»، وقوله «ووهم فيه» أي: وهم فيه عبدالرحيم بن هارون، أي: وهم في رفعه.

وانظر: الوقوف على الموقوف لأبي حفص الموصلي (ص ١٢٢).

وجاء الحديث من رواية أنس عند الديلمي في مسند الفردوس [(٤١١/٢)

(٣٨٢٤) فردوس الأخبار] وعزاه السيوطي كذلك كما في الفيض (٣٠٥/٤) بلفظ: «الصائم في عبادة وإن كان نائماً على فراشه».
وقال المناوي: «وفيه محمد بن أحمد بن سهيل، قال الذهبي في الضعفاء: قال ابن عدي: ممن يضع الحديث».
قلت: بل أكبر من ذلك وتمام قول ابن عدي في الكامل (٥٦٧/٧) هكذا: «هو ممن يضع الحديث متناً وإسناداً، وهو يسرق حديث الضعفاء يلزقها على قوم ثقات» اهـ. والحديث رمز له السيوطي بالضعف وقال الإمام الألباني في ضعيف الجامع (٣٥٣٠): «ضعيف جداً».
وجاء الحديث موقوفاً على كعب رضي الله عنه، وأبي العالية رحمه الله.
وأمّا موقوف كعب فهو عند عبدالرزاق في مصنفه (٣٠٧/٤) (٧٨٩٦) بلفظ: «الصائم في عبادة ما لم يغتب» وأمَّا موقوف أبي العالية فأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤٢٢/٢) بنفس لفظ موقوف كعب وعبدالرزاق في مصنفه (٣٠٧/٤) (٧٨٩٥) بنفس لفظ أنس رضي الله عنه، والبيهقي في الشعب (٣١٨/٣) بنفس لفظ موقوف كعب.
وللحديث لفظ آخر من حديث ابن عباس انظره في الحديث القادم.





٧٨ ـ «الصائم في عبادة من حين يصبح إلى أن يمسي إذا قام قام، وإذا صلى صلىٰ وإذا نام نام، وإن حدث ما لم يغتب، فإذا اغتاب خرق صومه».

وفي رواية: **«الصائم في عبادة من حين يصبح إلى أن يُمسي ما لم يتغب فإذا اغتاب خرق صومه».**

۞ ـ موضوع.

أخرجه الديلمي في مسند الفردوس [فردوس الأخبار (٢/٤١١) (٣٨٢٦)] وانظر فيض القدير (٤/٣٠٥)، والروض البسام (٢/١٥٧).

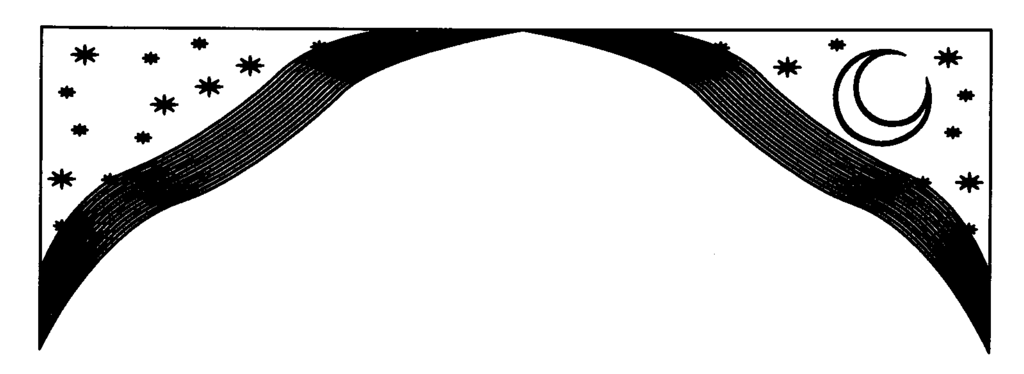
وقال صاحب الروض البسام: «فيه عمر بن مدرك كذَّبه ابن معين».

قلت: انظر الميزان (٥/٢٦٩) وفيه: قال ابن معين: كذَّاب يكنىٰ أبا حفص» ويسمى: عمر بن مدرك القاضُ، وهذا الحديث من قصصه وافترائه قاتله الله.

وقال العلامة الألباني عن هذا الحديث في ضعيف الجامع (**٣٥٢٩**): «موضوع»، وذكره بلفظ الرواية الثانية وعزاه للديلمي عن ابن عباس.

وللحديث شاهد بسند واهٍ تالف عن سلمان بن عامر انظره في البحث القادم.





٧٩ ـ «الصائم في عبادة وإن كان راقداً على فراشه».

ـ ضعيف جداً.

أخرجه تمام في فوائده (٤٩/٢) (١١٠٩) من طريق: هاشم بن أبي هريرة الحمصي عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن سلمان بن عامر الضبي عن النبي ﷺ به.

وهذا إسناد ضعيف فيه مجاهيل وضعفاء لا تحصل به منفعة ولا عبرة في باب الاعتبار ودونك التفصيل: هاشم بن أبي هريرة الحمصي قال عنه الذهبي: لا يعرف، وقال العقيلي: منكر الحديث.

انظر: الميزان (٧٠/٧)، ضعفاء العقيلي (١٤٦٣/٤) واسم أبي هريرة عيسى بن بشير الحمصي شامي حمصي كما قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٠٥/٩).

وعيسى بن بشير فقط له ترجمة في الميزان (٣٧٤/٥) ولعله هو عيسى بن بشير الحمصي لأن الذهبي قال عنه «لا يعرف وأتى بخبر باطل...» وكذا قال عنه العقيلي في ترجمة هاشم بن عيسى بعد أن قال عن هاشم هذا منكر الحديث قال: «وهو وأبوه مجهولان في النقل».

وهاشم بن عيسى كناه العقيلي أبا معاوية الحمصي، كذا قال الحافظ في اللسان (٢٤٩/٧) والله تعالى أعلم، وسبق قبل قليل أن الحديث في مسند الفردوس وفي إسناده محمد بن أحمد بن سهيل يضع الحديث.

وهكذا لا يصح من هذه الألفاظ شيئاً مرفوعاً إلى النبي ﷺ وإنما الصحيح منها الموقوف والمقطوع ـ والله أعلم ـ وسبق ذكر ذلك.





٨٠ ـ «إذا أطاق الغلام صوم ثلاثة أيَّامٍ وجب عليه صوم رمضان».

۞ ـ **موضوع.**

أخرجه ابن حبان في الضعفاء (٢/٤٦٧) من طريق: يحيى بن العلاء عن يحيى بن عبدالرحمن بن لبيبه عن أبيه عن جَدِّه قال: قال رسول الله ﷺ... فذكر الحديث.

قلت: هذا إسناد موضوع لأن فيه يحيى بن العلاء ويحيى بن عبدالرحمن يحيى بن العلاء ويحيى بن عبدالرحمن.

أمَّا يحيى بن العلاء فهو: الرازي البجلي، أبو عمرو وأصله مديني، متروك هالك. قال ابن حبان: «كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات التي إذا سمعها من الحديث صناعته سبق إلى قلبه أنه كان المتعمد لذلك، لا يجوز الاحتجاج به، كان وكيع شديد الحمل عليه».

وقال ابن معين: «ليس بثقة»، وقال الإمام أحمد: «كذّاب يضع الحديث»، وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي»، وقال البخاري: «متروك الحديث»، وقال النسائي: «متروك الحديث»، وقال الدارقطني: «متروك».

انظر: المجروحين (٩/٤٦٧)، الكامل (٩/٢٣)، الميزان (٧/٢٠٥).

وأمَّا يحيى بن عبدالرحمن بن لبيبة ـ هكذا في المطبوع من المجروحين عندي[1] ـ والصواب ابن أبي لبيبة، وهو: يحيىٰ بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي لبيبة، فتارة يُنسب لجده الأدنى فيقال: يحيىٰ بن عبدالرحمن وتارة لجده الأعلىٰ فيقال: يحيىٰ بن أبي لبيبة وترجم له الذهبي في ثلاثة مواطن في يحيىٰ بن محمد وفي: يحيىٰ بن عبدالرحمن، وفي يحيىٰ بن أبي لبيبة، انظر

(١) طبعة دار الصميعي.

الميزان (٧/٢٠٠، ٢١٤، ٢١٨) وانظر اللسان (٧/٣٣٤، ٣٤٣)، وانظر: من روىٰ عن أبيه عن جده لابن قطلوبغا (ص ٥٦٣) وجده عبدالرحمن ابن أبي لبيبة عده الحافظ في الصحابة كما في الإصابة (٣/٤١٢).

ويحيىٰ هذا مجروح تناوله أهل العلم.

قال ابن معين: «ليس حديثه بشي»، وقال أبو حاتم: «ليس بقوي».

انظر: الجرح والتعديل (٩/١٦٦)، الميزان (٧/٢٠٠)، اللسان (٧/٣٣٤).

ومما يدل على كذب الحديث ونكارة متنه أنه خالف قواعد الشريعة العامة ونصوصها الصريحة في أن الغلام غير البالغ والذي لم يبلغ الحُلُم لا تكليف عليه، ولا يجب عليه الصيام.

وكذا خالف الحديث الصحيح: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبيّ حتى يشبَّ وعن المعتوه حتى يعقل» انظر صحيح الجامع (١/٦٥٩) (٣٥١٣).

وللحديث لفظ قريب منه من رواية ابن عباس انظره في الحديث القادم، وضعفه شديد.





٨١ ـ «تجب الصلاة على الغلام إذا عقل والصوم إِذا أطاق وتجري عليه الشهادة والحدود إذا احتلم».

۞ ـ ضعيف جداً أو منكر.

أخرجه الموهبي في كتاب العلم [كما في الكنز (١٦/٤٤٠) والفيض (٣/٣٠٠)]، وابن عدي في الكامل (٢/٣٤٠) من طريق: جويبر عن الضحاك عن ابن عبَّاس قال: قال رسول الله ﷺ... فذكر الحديث.

قلت: وهذا إسناد معلول بعلتين:

الأوّلىٰ: ضعف جويبر هذا وهو: جويبر بن سعيد الأزدي الخراساني، أبو القاسم.

قال ابن معين: ليس بشيء، وقال الإمام أحمد: لا تشتغل بحديثه، وقال النسائي والدارقطني: متروك، وقال الحافظ ابن حجر: «ضعيف جداً».

انظر: الكامل (٢/ ٣٣٩ـ ٣٤٠)، الميزان (٢/١٦١)، التقريب (ص ٢٠٥).

الثانية: الانقطاع بين الضحاك وهو ابن مزاحم وابن عباس، فلم يسمع منه في الحديث شيئاً.

قال عبدالملك بن ميسرة: «الضحاك لم يلق ابن عباس، وإنما لقي سعيد بن جبير بالري فأخذ عنه التفسير».

وقال أيضاً: «قلت للضحاك: سمعت من ابن عباس؟ قال: لا، قلت: فهذا الذي تُحَدِّثه عن من أخذته؟ قال: عن ذا، وعن ذا».

وقال يحيىٰ بن سعيد القطان: «كان شعبة لا يحدث عن الضحاك بن مزاحم، وكان ينكر أن يكون لقي ابن عباس قط».

وقال ابن عدي: «عرف بالتفسير، فأمّا رواياته عن ابن عباس، وأبي هريرة وجميع من روىٰ عنه ففي ذلك كله نظر، وإنما اشتهر بالتفسير».

انظر: تهذيب الكمال (١٣/ ٢٩٤ـ ٢٩٧).

وأمَّا الموهبي صاحب كتاب العلم فقد عَرَّفه المناوي في الفيض (٣/٣٠٠) فقال: «المَوْهبي: بفتح الميم، وسكون الواو، وكسر الهاء، وباء موحدة، نسبة إلى موهب بطن من المغافر وهو عمارة بن الحكم بن عَبَّاد المغافري الإسكندراني كان فاضلاً صالحاً صاحب تآليف».

والحديث رمز له السيوطي بالضعف وأعلَّه المناوي في الفيض بجويبر هذا، وقبلهما أورد الحديث الذهبي في الميزان (٢/١٦١).

وأورده أيضاً الطرابلسي السندروسي في الكشف الإلهي (١/٢٤٧) وقال: «نص الحفاظ عليه بأنه ضعيف شديد الضعف».

وقال الإمام ناصر الدين الألباني في ضعيف الجامع (ص ٣٥٤): «ضعيف جداً».

فالحاصل أن هذا السند شديد الضعف فمن قيل فيه: متروك وليس بشيء لا يصلح في باب الشواهد والمتابعات لذا لا ينجبر ضعف الحديث السابق الشديد الذي عند ابن حبان بهذا السند الواهي.





٨٢ ـ «إن هاتين صامتا عما أحلَّ الله، وأفطِرتا على ما حرَّم الله ـ عز وجل ـ عليهما، جلست إحداهما إلى الأُخرى فجعلتا يأكلان لحوم الناس».

۞ ـ ضعيف.

أخرجه أحمد في مسنده (٦٦/١٧) (**٢٣٥٤٣**) واللفظ له، والبيهقي في الدلائل (١٨٦/٦).

من طريق سليمان التيمي عن رجل حدثهم في مجلس أبي عثمان ـ هو النهدي ـ عن عبيد مولىٰ رسول الله ﷺ: أن امرأتين صامتا وأن رجلاً قال: يا رسول الله إن هٰهنا امرأتين قد صامتا، وإنهما قد كادتا أن تموتا من العطش، فأعرض عنه ـ أو سكت عنه ـ ثم عاد وأُراه قال بالهاجرة قال: يا نبي الله، إنهما والله قد ماتتا أو كادتا أن تموتا قال: «ادعهما» قال: فجاءتا، قال: فجيء بقدح ـ أو عس ـ فقال لإحداهما: «قيئي» فقاءت قيحاً ـ أو دماً وصديداً ـ أو لحماً ـ حتى قاءت نصف القدح ثم قال للأخرى: «قيئي» فقاءت من قيح ودم، وصديد، ولحم عبيط وغيره حتى ملأت القدح ثم قال: «إن هاتين صامتا عما أحل الله...» الحديث.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، لإبهام الرجل الذي بين التيمي وعبيد مولى رسول الله ﷺ. وأخرجه مختصراً أبو يعلى في مسنده (٢٣٤/٢) (**١٥٧٣**) من طريق سليمان التيمي عن عبيد مولى رسول الله ﷺ. وهذا إسناد منقطع بين التيمي وعبيد المولىٰ، نقل الحافظ ابن حجر في الإصابة (٤٤١/٢) عن ابن عبدالبِّر قال: «لم يسمع سليمان من عبيد بينهما رجل».

وقال الحافظ في الإصابة أيضاً (٤٤٠/٢): «عبيد مولىٰ رسول الله ﷺ قال ابن حبان: له صحبة، وذكره ابن السكن في الصحابة وقال لم يثبت حديثه وقال

البلاذري: يقال إنه كان لرسول الله ﷺ مولى يقال له عبيد روىٰ عنه حديثين» اهـ.

وأعَلَّه الهيثمي بهذا السند في المجمع (٣/١٧٤) فقال: «رواه كله أحمد، وروىٰ أبو يعلىٰ نحوه وفيه رجل لم يسم» اهـ.

وأخرجه الأصبهاني في الترغيب والترهيب (٣/١٣٧) (٢٢٣٨) والبيهقي في الدلائل (٦/١٨٧) من طريق يحيىٰ بن سعيد ـ هو القطان ـ حدثنا عثمان بن غياث حدثنا رجل في حلقة أبي عثمان سعد مولىٰ رسول الله ﷺ. . . فذكر الحديث.

وهذا إسناد معلول بنفس العلة السابقة وهي: إبهام الرجل راويه عن عبيد هناك وسعد هنا. ورَجَّح البيهقي رواية عبيد مولى رسول الله ﷺ أي من مسنده لا رواية سعد. فقال في الدلائل (٦/١٨٧): «والأوَّل أصح».

وقال الحافظ في الإصابة (٢/٤٤١): «قد رواه عثمان بن غياث عن سليمان التيمي فخالف الجماعة في اسمه فقال عن سليمان حدثنا رجل في حلقة أبي عثمان عن سعد مولىٰ النبي ﷺ» اهـ.

وسعد هذا مولىٰ رسول الله ﷺ ذكره الحافظ في الإصابة (٢/٣٨) وذكر رواية عثمان بن غياث عنه ولم يُرَجِّح شيئاً، وانظر أسد الغابة (٢/ ٤٣٣ـ ٤٣٤).

وعلىٰ كل حال فالحديث ضعيف لملازمة إبهام الراوي وجهالته لأسانيده وطرقه. ومتنه فيه نكارةٌ، وذلك لأن الغيبة التي شَبَّهها الشارع بأكل لحوم الناس أمر معنوي وليس بحسي مادي حتى يقيء من اغتاب الناس قيحاً وصديداً.





٨٣ ـ «لكل شيءٍ زكاة، وزكاة الجسد الصوم».

وفي رواية: «إن لكل شيءٍ زكاة، وزكاة الجسد الصيام».

۞ ـ ضعيف.

أخرجه ابن ماجه في سننه (٣٤٦/٢) (١١٧٤٥) وابن عدي في الكامل (٤٩/٨)، والبيهقي في الشعب (٢٩٢/٣) (٣٥٧٧، ٣٥٧٨).

من طريق: موسىٰ بن عبيدة عن جمهان عن أبي هريرة، إلاَّ البيهقي من طريق: موسى بن عبيدة عن زيد بن أسلم عن جمهان عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ. . . فذكره. وابن ماجه أخرجه بإسنادين لكن من طريق موسىٰ بن عبيدة، وسيأتي الحديث عن السند الثاني وزيادته. وأخرجه عبد بن حميد في مسنده (المنتخب منه، ص **٤٢٣**).

من طريق: الأوزاعي عن جمهان عن أبي هريرة به، وهذه متابعة لموسىٰ في جمهان.

قلت: وهذا إسناد ضعيف لضعف موسىٰ هذا وجمهان، وأعني به السند الأول.

أما موسىٰ بن عبيدة فهو: موسىٰ بن عبيدة بن نشيط أبو عبدالعزيز الرَّبَذي، مدني.

قال أبو زرعة: «ليس بقوي في الحديث»، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث»، وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال مرة: «مدني ضعيف»، وقال مرة: «لا يحتج بحديثه»، وقال الإمام أحمد: «منكر الحديث»، وقال أحمد أيضاً: «لا تحلُّ عندي الرواية عن موسىٰ بن عبيدة، وقال أيضاً: «لا يُكتب حديث موسىٰ بن عبيدة، ولم أخرج عنه شيئاً حديثه منكر»، وقال النسائي: «ضعيف».

وساق له ابن عدي عدة مناكير ـ وهذا الحديث منها ـ ثم قال:

«وهذه الأحاديث التي ذكرتها لموسىٰ بن عبيدة بأسانيدها مختلفة عامتها مما ينفرد بها من يرويها عنه، وعامتها متونها غير محفوظة، وله غير ما ذكرت من الحديث، والضعف على رواياته بين» اهـ.

انظر: الكامل (٨/ ٤٤ـ ٥٠)، تهذيب الكمال (٢٩/ ١٠٤ـ ١١١).

وأمَّا جمهان فهو: أبو العلاء ويقال أبو يعلىٰ مولىٰ الأسلميين ويقال: مولى يعقوب القطبي يعد في أهل المدينة.

قال أبو حاتم: «هو جد جدة علي بن المديني».

قلت: لا يعرف إلا بهذا الحديث، قال المزي في تهذيبه (١١٢/٥): «روىٰ له ابن ماجه حديثاً واحداً عن أبي هريرة. . .» ثم ذكر هذا الحديث.

وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥٤٧/٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وذكره ابن حبان في ثقاته كعادته في توثيق المجهولين.

وشكك ابن المديني أن يكون جمهان هذا هو الذي روىٰ عنه موسىٰ بن عبيدة فقال كما في التاريخ الكبير (٢٥٠/٢): «كان أُراه من السبي، ولا أُراه الذي روىٰ عنه موسىٰ بن عبيدة» اهـ.

وقال الحافظ في التقريب (ص ٢٠٢) «مقبول» أي: مقبول حيث يتابع أو إلاَّ فلين الحديث ولم يتابعه أحد.

وانظر الكاشف (٢٩٦/١).

والحديث من طريق موسىٰ بن عبيدة عن جمهان ضعفه الحافظ العراقي في المغني له (٧٥٣/٢) وقال: «إسناده ضعيف».

وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٣٤/٢): «إسناده ضعيف» وذكر أن أحمد بن منيع أخرجه من طريق موسىٰ بن عبيدة بنفس السند. وكذا ضعفه ناصر الدين الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه (ص ١٣٥).

وللحديث طريق آخر أخرجه الطبراني في الكبير من معاجمه (١٩٣/٦) (٥٩٧٣)، والبيهقي في الشعب (٢٩٢/٣)، وابن الجوزي في الواهيات (٥٣٩/٢) (٨٨٥) من طريق: حماد بن الوليد ثنا سفيان الثوري عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ. . . فذكر الحديث.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (١١/٣) وأبو نعيم في الحلية (١٥٥/٧) (٩٩٩٢)، والخطيب في تاريخه (١٤٨/٨)، والبيهقي في الشعب (٢٩٣/٣) من طريق: حماد بن الوليد عن سفيان الثوري وعبدالله بن عبدالرحمن عن أبي حازم عن سهل بن سعد به.

قلت: وهذا إسناد هالك وشاهد لا ينهض للتقوية وآفته حماد هذا وهو: حماد بن الوليد الكوفي الأزدي.
قال أبو حاتم: «شيخ»، **قلت**: لعله لم يتضح له حاله، وقال ابن حبان: «يسرق الحديث ويلزق بالثقات ما ليس من أحاديثهم لا يجوز الاحتجاج به».
وقال ابن عدي: «حماد له أحاديث غرائب وإفرادات عن الثقات وعامة ما يرويه لا يتابعوه عليه».
وقال عنه الذهبي في تلخيص الواهيات (ص ١٧٥): «لا شيء».
انظر: الجرح والتعديل (١٥٠/٣)، المجروحين (٣١٠/١)، الكامل (١١/٣)، الميزان (٣٧٢/٢)، اللسان (١٨٦/٣).
قلت: والحديث غريب من رواية سفيان انفرد به حماد عنه دون بقية أصحابه، لذا قال ابن عدي بعد أن خَرَّج هذا الحديث في كامله (١١/٣): «ولا أعلم يرويه عن الثوري غير حماد بن الوليد».
قلت: والحديث حديث موسىٰ بن عبيدة يرويه عن جمهان، هكذا رواه الجماعة.
سرقه حماد بن الوليد وألزقه بسفيان، كما قال ابن حبان في ترجمته: يسرق الحديث ويلزق بالثقات ما ليس من أحاديثهم، فعاد السند إلى موسىٰ بن عبيدة.
وأعل الحديث الهيثمي في المجمع (١٨٥/٣) أعله بحماد هذا فقال: «رواه الطبراني في الكبير وفيه حماد بن الوليد وهو ضعيف».
والخلاصة أن هذا الحديث مداره على ثلاثة غير مشهوري الرواية، بل الضعف لازم لاثنين منهم وثالثهم أقل ما يقال فيه لَيِّن.
وهم: موسى بن عبيدة، وحماد بن الوليد، وجمهان الذي لا يعرف إلاَّ بهذا الحديث.





٨٤ ـ «الصيام نصف الصبر».

وفي رواية: **«الصبر نصف الصوم»**.

وفي رواية: **«الصوم نصف الصبر»**.

۞ ـ ضعيف.

أخرجه الترمذي في سننه (٥٠١/٥) (٣٥١٩) من طريق: أبي إسحاق عن جُرَيّ النهري عن رجل من بني سُلَيْم قال: عدهنَّ رسول الله ﷺ في يدي أو في يده: «التسبيح نصف الميزان، والحمدُ يملأه، والتكبير يملأ ما بين السَّماء والأرض والصوم نصف الصبر، والطُّهور نصف الإيمان».

قلت: هذا إسناد ضعيف لسببين:

الأوَّل: عنعنة أبي إسحاق هذا فهو مدلس قد اختلط بآخره وهو: عمر بن عبدالله بن عبيد ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة، أبو إسحاق السبيعي الكوفي.

وصفه النسائي وابن حبان بالتدليس، وذكره حسين الكرابيسي في المدلسين.

قال الجوزجاني: «فأما أبو إسحاق فروىٰ عن قوم لا يُعرفون، ولم ينتشر عنهم عند أهل العلم إلاَّ ما حكىٰ أبو إسحاق عنهم، فإذا روىٰ تلك الأشياء عنهم كان التوقيف في ذلك عندي الصواب».

وقال معن: «أفسد حديث أهل الكوفة الأعمش وأبو إسحاق» اهـ، أي: أفسداه بالتدليس.

وقال شعبة: «سمعت أبا إسحاق يحدث عن الحارث بن الأزمع، بحديث، فقلت له: سمعت منه؟ فقال: حدثني به مجالد عن الشعبي عنه».

قلت: ومجالد هذا هو ابن سعيد ضعيف، لذا أسقطه أبو إسحاق، وهذا من

أسباب رد رواية المدلس، إذ قد يروي عن ضعيف فيدلس اسمه أو لا يذكره.
وقال الحافظ ابن حجر: «ثقة مكثر عابد اختلط بآخره».
وذكره في الطبقة أو المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، وهي طبقة ومرتبة من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة إلاً بما صرح فيه بالسماع.
انظر: تهذيب التهذيب (٦/ ١٧٢ـ ١٧٥)، التقريب (ص ٧٣٩)، طبقات المدلسين (ص ١٤٦).
الثاني: والسبب الثاني لضعف هذا السند جري هذا وهو: جُرَيّ بن كُلَيب السدوسي البصري، النهري.
قال ابن المديني: مجهول، ما روىٰ عنه غير قتادة، قال أبو داود وقد فَرَّق: «جري بن كليب صاحب قتادة سدوسي بصري لم يرو عنه غير قتادة، وجري بن كليب كوفي روىٰ عنه أبو إسحاق».
قال الحافظ: «روىٰ عنه أبو إسحاق السبيعي، ويونس بن أبي إسحاق وعاصم بن أبي النجود وحديثهما عنه في مسند أحمد».
وقال أبو حاتم: «شيخ لا يحتج بحديثه»، وقال الحافظ: «مقبول» أي: إذا تابعه أحد وإلاً فليّن الحديث.
انظر: «تهذيب التهذيب (٢/٤٤)، التقريب (ص ١٩٧).
إذا علمت علل هذا السند، علمت تساهل الترمذي ـ رحمه الله ـ حين قال عن هذا الحديث: «هذا حديث حسن».
وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجه في سننه (٣٤٦/٢) (١٧٤٥)، والبيهقي في الشعب (٢٩٢/٣) (٣٥٧٨) من طريق: موسىٰ بن عبيدة عن جمهان عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الصيام نصف الصبر، لكل شيء زكاة وزكاة الجسد الصوم».
هذا إسناد ولفظ ابن ماجة وإسناد البيهقي زاد فيه بين موسى وجمهان زيد بن أسلم وهو حديث طويل وفيه: «والصبر نصف الصوم، وإن لكل شيء زكاة، وزكاة الجسد الصوم».
قلت: وهذا شاهد لا يفرح به، لأن فيه موسىٰ بن عبيدة وجمهان.
وموسىٰ بن عبيدة، منكر الحديث، ليس بشيء، وكما قال فيه أحمد: لا تحلّ عندي الرواية عنه.
وأما جمهان فأقل ما قيل فيه أنه: مقبول، أي إذا تابعه أحد وإلا فلين الحديث.
وماذا نصنع بشاهد فيه مثلهما، لا تقوم به حجة ولا يعضد غيره.

وقد سبق التفصيل في ترجمة موسىٰ بن عبيدة وجمهان في الحديث الذي قبل هذا (برقم/٨٣) انظره هناك غير مأمور.

وضعف إسنادي ابن ماجه البوصيري في مصباح الزجاجة (٣٤/٢) فقال: «هذا إسناد ضعيف من الطريقين معاً، فيه موسىٰ بن عبيدة الربذي وهو متفق على تضعيفه ومدار الإسنادين عليه» اهـ.

وقال البوصيري من الطريقين؛ لأن ابن ماجه ساق الحديث بإسنادين أحدهما من رواية محرز بن سلمة العدني وهو الذي زاد: «الصيام نصف الصبر» ولكن الإسنادين من طريق موسىٰ بن عبيدة.

وكذا ضعفه العرافي في المغني (٧٥٣/٢) وقال «إسناده ضعيف» وكذا ضعف الحديث الإمام الألباني في ضعيف الترمذي.





٨٥ ـ «لكل شيءٍ باب، وباب العبادة الصيام».

وفي رواية: «**إنَّ لكل شيءٍ باباً، وإن باب العبادة الصيام**».

۞ ـ **ضعيف.**

أخرجه أبو يعلىٰ في مسنده [كما في المطالب العالية (٣٩٣/١) (١٠٢٧)] من طريق: أبي بكر بن أبي مريم عن حبيب بن عبيد عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ به وأخرجه ابن المبارك في الزهد (٨٢٩/٢) (١١٠٠) ومن طريقه أبو الشيخ في الثواب كما في المغني (١٨١/١) من طريق: أبي بكر بن أبي مريم حدثني ضمرة بن حبيب عن النبي ﷺ به.

قلت: وهذا حديث ضعيف لضعف أبي بكر هذا وهو: أبو بكر بن عبدالله بن أبي مريم الغَسَّاني الشامي، قد ينسب إلى جده، قيل: اسمه بكير وقيل: عبدالسلام.

قال الإمام أحمد: ضعيف، وقال مرة: ليس بشيء. وكذا ضعفه يحيى بن معين.

قال أبو داود: «سُرِق له حليّ فأُنْكِرَ عقلُه».

وقال أبو زرعة الرازي: ضعيف منكر الحديث، وقال الجوزجاني: ليس بقوي، وقال النسائي: ضعيف، وقال الحافظ: «ضعيف، وكان قد سُرِقَ بيته فاختلط» **قلت**: لذلك اضطرب في هذا الحديث فتارةً أرسَلَهُ وتارةً وصله.

انظر: تهذيب الكمال (/١٠٩)، التقريب (ص ١١١٦).

إِذن إسناد ابن المبارك معلول بعلتين:

الأولى: ضعف أبي بكر بن أبي مريم.

والثانية: الإرسال؛ لأن ضمرة بن حبيب[1] من التابعين وعده الحافظ في الطبقة الرابعة، وجلّ رواية أصحاب هذه الطبقة عن كبار التابعين كالزهري وقتادة وهي طبقة تلي الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن وابن سيرين، وهذا كله عند الحافظ في التقريب.

والحديث ليس إلا طريق ـ أبي بكر هذا ـ والله أعلم ـ ومن هذا الوجه الوحيد للحديث ضعفه الحافظ العراقي في المغني (١/١٨٢) فبعد أن ذكر من أخرجه قال: «بسند ضعيف». وكذا ضعفه الحافظ البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة (٣/٤٠٠) فقال: «رواه أبو يعلىٰ بسندٍ ضعيف».



(١) وفي المطبوع من الزهد لابن المبارك عندي: ضمرة بن أبي حبيب، والصواب ابن حبيب، شامي حمصي، ثقة، والتصويب من تهذيب الكمال (١٣/ ٣١٤ـ ٣١٥) والتقريب والخطأ في طبعة: دار المعراج الدولية، والله أعلم.



٨٦ ـ «من قضىٰ صلاةً من الفرائض في آخر جمعة من شهر رمضان كان ذلك جابراً لكل صلاةٍ فائتةٍ في عمره إلى سبعين سنة».

۞ **ـ باطل لا أصل له.**

هذا الحديث يورده الفقهاء في كتبهم مع أنه لا أصل له في كتب الحديث فلا تغتر بذكرهم له.

قال علي القاري في الأسرار المرفوعة (ص ٢٤٢): «باطلٌ قطعاً؛ لأنه مناقضٌ للإجماع، على أنَّ شيئاً من العبادات لا يقوم مقام فائتة سنواتٍ، ثم لا عِبرةَ بنقل «النهاية» ولا ببقية شراح «الهداية» فإنهم ليسوا من المحدثين، ولا أسندوا الحديث إلى أحدٍ من المخرجين» اهـ.

وانظر كشف الخفاء للعجلوني (٢/٢٧٢).





٨٧ ـ «من أدرك رمضان وعليه من رمضان شيء لم يقضه لم يتقبل منه، ومن صام تطوعاً وعليه من رمضان شيء لم يقضه فإنه لا يتقبل منه حتى يصومه».

وفي رواية: **«من أدركه رمضان وعليه رمضان آخر لم يقضه لم يُتَقَبَّلْ منه».**

۞ **ـ ضعيف.**

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣٦٨/٨) (٨٦٠٦) واللفظ الأول له، والطبراني في الأوسط بلفظه الثاني (٣٢١/٣) (٣٢٨٤) من طريق: عبدالله بن لهيعة حدثنا أبو الأسود عن عبدالله بن رافع عن أبي هريرة به.

قلت: هذا حديث ضعيف لضعف ابن لهيعة وهو:

عبدالله بن لهيعة بن عقبة الحضري.

قيل: إن كتبه احترقت، فأخذ يروي من حفظه ويخلط في روايته ويضطرب، إلاَّ رواية العبادلة عنه وهم: عبدالله بن المبارك وابن وهب والمقري.

قال ابن قتيبة: «كان يُقرأ عليه ما ليس من حديثه، يعني فَضُعِّف بسبب ذلك».

قال ابن خراش: «كان يكتب حديثه، أُحرقت كتبه فكان مَنْ جاء بشيء قرأه عليه حتى لو وضع أحد حديثاً وجاء به إليه قرأه عليه».

ومن أهل العلم من ضعفه مطلقاً وليس بسبب احتراق كتبه وإنما اعتبر العلة فيه هو أصلاً لاضطرابه وسوء حفظه وضبطه وتدليسه قبل احتراق كتبه.

سأل ابن أبي حاتم أباه أبا حاتم الرازي فقال: «إذا كان من يروي عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك فابن لهيعة يحتج به؟ قال: لا».

ثم قال ابن أبي حاتم: «قال أبو زرعة الرازي: كان لا يضبط ولا يحفظ».

وقال ابن حبان: «سبرت أخباره فرأيته يدلس عن أقوام ضعفاء على أقوام ثقات قد رآهم ثم كان لا يبالي ما دفع إليه قرأه سواء كانَ من حديثه أو لم يكن، فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه لما فيه من الأخبار المدلسة عن المتروكين ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين بعد احتراق كتبه لما فيها مما ليس من حديثه»[1].

قلت: تأمل كلام ابن حبان جيداً فإنه لم يأتِ من فراغ وإنما عن سبرٍ وتدبر وتتبع لروايات الرجل.

وهذا الحديث الذي نحن بصدده اضطرب فيه ابن لهيعة متناً وإسناداً مما يؤكد مذهب من يضعفه مطلقاً، واختلف على ابن لهيعة فيه.

أما الاضطراب في السند فقد رواه حسن بن موسى كما في إسناد أحمد، وعبدالله بن يوسف كما في إسناد الطبراني، وكذا رواه عبدالله بن عبدالحكم، وسعيد بن الحكم بن أبي مريم وأبو صالح كاتب الليث والنضر بن عبدالجبار عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عبدالله بن رافع عن أبي هريرة مرفوعاً.

ورواه عبدالله بن وهب عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عبدالله بن أبي رافع مولى أم سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

ورواه عبدالله بن المبارك عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عبدالله عن أبي هريرة مرفوعاً.

تأمل جيداً هذه الأسانيد وفيها منهم العبادلة وهما عبدالله بن وهب وابن المبارك ومع ذلك اختلفا عليه مما يدل على أنه خلط فيه قبل احتراق كتبه لسوء ضبطه إذا كان العبادلة سمعوا منه قبل احتراق كتبه.

وأما الاضطراب في متنه فقد رواه الجماعة عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عبدالله بن رافع عن أبي هريرة مرفوعاً.

ورواه عمرو بن خالد الحراني عنه به موقوفاً على أبي هريرة.

قال ابن أبي حاتم في كتابه العلل (٢٥٩/١):

«سئل أبو زرعة عن حديث رواه ابن لهيعة فاختلف على ابن لهيعة رواه عبدالله بن وهب عن ابن لهيعة عن محمد بن عبدالرحمن بن نوفل الأسدي أبي

---

(١) المجروحين (٥٠٤/١)، تهذيب الكمال (٤٨٧/٥)، تهذيب التهذيب (٤٤٩/٤)، التقريب (ص ٥٣٨).

الأسود فقال عن عبدالله بن أبي رافع مولىٰ أم سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: . . .

ورواه عبدالله بن عبدالحكم وسعيد بن الحكم بن أبي مريم وعمرو بن خالد الحراني وأبو صالح كاتب الليث والنضر بن عبدالجبار عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عبدالله بن رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ إلاَّ عمرو بن خالد فإنه أوقفه ولم يرفعه ورفع الباقون الحديث إلى النبي ﷺ، ورواه ابن المبارك عن عبدالله بن عقبة نسب ابن لهيعة إلى جده لأن ابن لهيعة هو عبدالله بن لهيعة بن عقبة عن أبي الأسود عن عبدالله عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ولم ينسب عبدالله.

فقال أبو زرعة: «الصحيح عبدالله بن رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ» اهـ.

قال الإمام الألباني في الضعيفة (٢/٢٣٦):

«ويتلخص من ذلك أن ابن لهيعة كان يضطرب فيه على وجوه فتارة يسمى تابعي الحديث عبدالله بن أبي رافع، وتارة يسميه عبدالله بن رافع، وتارة عبدالله، لا ينسبه. وتارة يرفع الحديث، وتارة يوقفه، والاضطراب علامة على أن الراوي لم يضبط حفظ الحديث ولذلك كان المضطرب من أقسام الحديث الضعيف في علم المصطلح.

ولا يقال لعل هذا الاضطراب من الرواة عن ابن لهيعة لا منه، لأننا نقول: هذا مردود لأنهم جميعاً ثقات، وفيهم عبدالله بن وهب وعبدالله بن المبارك، وهما مما سمعا من ابن لهيعة قبل احتراق كتبه فذلك يدل على أن الاضطراب منه، وأنه قديم لم يعرض له بعد احتراق الكتب والله أعلم» اهـ.

فإن علمت ذلك لم تتوقف في ضعف الحديث واضطرابه ولكن العجب من السيوطي ـ رحمه الله ـ الذي رمز له بالحسن كما في الفيض (٦/٥٩).

وأعجب من ذلك ما قاله أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ في تعليقه على المسند (٨/٣٦٨) «إسناده صحيح» وأما الهيثمي ـ رحمه الله ـ فتارة أعله بابن لهيعة في مجمعه (٣/١٥٢) فقال: «فيه ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه كلام وبقية رجاله رجال الصحيح».

ثم عاد فحسنه تارة في مجمعه (٣/١٨٢) فقال: «رواه أحمد والطبراني في الأوسط باختصار وهو حديث حسن».

قلت: وقوله الأول هو الأرجح والأصوب الموافق للقواعد العلمية الحديثية.

ومما يدل على ضعف الحديث ما قاله الإمام الألباني في الضعيفة (٢/ ٢٣٦ـ

٢٣٧): «ومما يؤكد ضعف الحديث ما رواه البيهقي (٢٥٣/٤) عن عبدالوهاب بن عطاء: سئل سعيد ـ هو ابن أبي عروبة ـ عن رجل تتابع عليه رمضانان وفَرَّط فيما بينهما؟ فأخبرنا عن قتادة عن صالح أبي الخليل عن مجاهد عن أبي هريرة أنه قال:

«يصوم الذي حضر، ويقضي الآخر، ويطعم لكل يومٍ مسكيناً» وإسناده صحيح ورواه من طرق عن عطاء به...

قلت[1]: فلو كان هذا الحديث عند أبي هريرة مرفوعاً إلى النبي ﷺ لم يقل بالقضاء لأنه يتنافى مع قوله فيه «لم يتقبل منه» وهذا ظاهر بين والله أعلم» اهـ مع تصرف يسير.



(١) القائل هو الألباني.



٨٨ ـ «يصوم الذي أدركه، ثم يصوم الشهر الذي أفطر فيه، ويطعم مكان كل يوم مسكيناً».

۞ ـ موضوع:

أخرجه الدارقطني في سننه (١٩٧/٢) (٨٩) من طريق: إبراهيم بن نافع.

ثنا عمر بن موسى بن وجيه، ثنا الحكم عن مجاهد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في رجل أفطر في شهر رمضان من مرض، ثم صح ولم يصم حتى أدركه رمضان آخر، قال: **«يصوم الذي أدركه، ثم يصوم الشهر الذي أفطر فيه، ويطعم مكان كل يوم مسكيناً»**.

قلت: هذا إسناد موضوع؛ لأنه فيه:

١ ـ إبراهيم بن نافع هو أبو إسحاق الجلاب البصري الناجي.

نقل الذهبي في الميزان (١٩٧/١) وكذا الحافظ في تهذيب التهذيب (١٩٢/١) عن أبي حاتم أنه قال في إبراهيم هذا: «كان يكذب كتبت عنه».

قلت: والذي وقفت عليه في الجرح والتعديل (١٤١/٢) من أقول أبي حاتم أنه قال عنه: «لا بأس به، كان حدَّث بأحاديث عن عمر بن موسى الوجيهي بواطيل، وعمر متروك الحديث» انتهى.

وقال الحافظ في التهذيب (١٩٣/١): «ينظر في أي موضع كذبه أبو حاتم».

وقال ابن عدي في الكامل (٤٣١/١، ٤٣٢):

«منكر الحديث عن الثقات وعن الضعفاء» ثم ساق له بعض المناكير ثم قال: «ولعلّ هذه الأحاديث من جهة من رواه هو عنه، لأنه روى عن ضعاف» انتهى.

قلت: فإن لم تكن الآفة منه فتعصيب الجناية، جناية الوضع برأس عمر بن موسى لا إشكال فيه، فالحمل عليه وهو:

٢ ـ عمر بن موسى بن وجيه الوجيهي، متهم بالوضع.

قال البخاري: «منكر الحديث».
وقال ابن معين: «ليس بثقة».
وقال النسائي: «متروك».
وقال أبو حاتم: «ذاهب الحديث كان يضع الحديث».
وقال ابن عدي: «هو في عداد من يضع الحديث متناً وإسناداً».
وقال ابن حبان: «كان ممن يروي المناكير عن المشاهير فلما كثر في روايته عن الثقات ما لا يشبه حديث الإثبات خرج عن حد العدالة فاستحق الترك»[1].

*** فائدة:**

صح القول بوجوب الفدية على من كان عليه صيام من رضمان سابق فلم يصمه بغير عذر حتى أدركه رمضان لاحق، صح هذا عن أبي هريرة رضي الله عنه وغيره.

أخرج الدارقطني في سننه (١٩٦/٢، ١٩٧) عن عطاء عن أبي هريرة في رجل مرض في رمضان ولم يصم حتى أدركه رمضان آخر قال:
«يصوم الذي أدركه ويُطعم عن الأول لكل يوم مَدّاً من حنطة لكل مسكين، فإذا فرغ في هذا صام الذي فرط فيه».
قال الدارقطني: «إسناد صحيح موقوف».

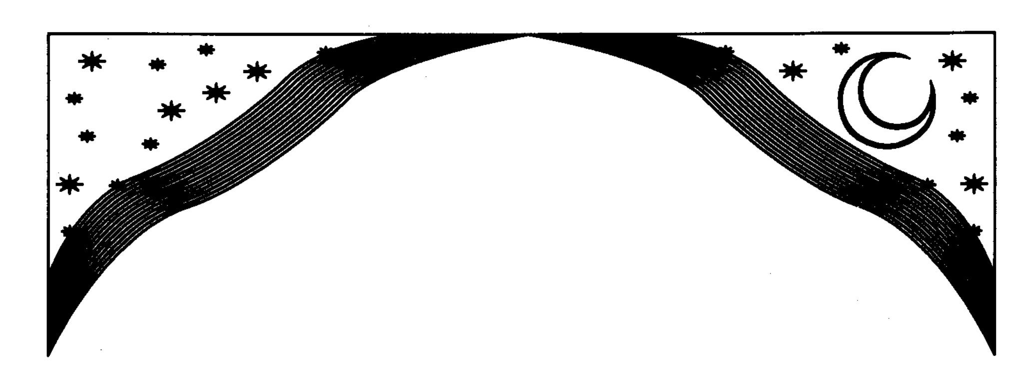
وأخرج أيضاً في سننه (١٩٢/٢) عن مجاهد عن أبي هريرة فيمن فرط في قضاء رمضان حتى أدركه رمضان آخر، قال: «يصوم هذا مع الناس، ويصوم الذي فرط فيه ويُطعم لكل يوم مسكيناً».
قال الدارقطني: «إسناد صحيح موقوف».

وأخرج البيهقي في سننه الكبرى (٢٥٣/٤) من طريق عبدالوهاب بن عطاء، سُئل سعيد ـ وهو ابن أبي عروبة ـ عن رجل تتابع عليه رمضانان وفرط فيما بينهما، فأخبرنا عن قتادة عن صالح أبي الخليل عن مجاهد عن أبي هريرة أنه قال:
«يصوم الذي حضر، ويقضي الآخر، ويُطعم لكل يوم مسكيناً».
قال الألباني في الضعيفة (٢٣٦/٢، ٢٣٧): «إسناد صحيح».

قلت: فالثابت إذن في هذا الباب الموقوف على الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ باجتهادهم، أما المرفوع فلا.

---

(١) الكامل (١٣/٦ ـ ٢٣)، المجروحين (٥٨/٢)، الميزان (٢٧١/٥).



٨٩ ـ «ما من عبدٍ أصبح (يصبح) صائماً إلاَّ فتحت له أبوابُ السماء، وسَبَّحتْ أعضاؤه واستغفر له أهلُ السّماءِ الدُّنيا إلى أنْ توارىٰ بالحجاب، فإن صَلىٰ ركعةً أو ركعتين تطوُّعاً أضاءت له السّماواتُ نوراً وقُلنَ أزواجُه من الحور العين: اللهم اقبضه إلينا، فقد اشتقنا إلى رُؤْيته، وإن هو هَلَّلَ أو سَبَّح أو كبَّر تلقَّاهُ سبعون ألف مَلكٍ، يكتبونها إلى أن توارىٰ بالحجاب».

۞ **ـ موضوع.**

أخرجه الطبراني في الأوسط (٣٦٨/٧) وفي الصغير (٢/ ٩٢ـ الروض الداني)، وابن عدي في الكامل (٣٤٣/٢)، وابن الجوزي في الواهيات (٥٤٦/٢)، والذهبي في الميزان (١١٧/٢) من طريق: جرير بن أيوب عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلىٰ عن أبي إسحاق الهمداني عن مسروق عن عائشة مرفوعاً.

قال الطبراني: «لم يروه عن أبي إسحاق إلا ابن أبي ليلى، ولا عنه إلاَّ جرير بن أيوب تفرد به أبو عتاب».

قلت: والمتهم به جرير بن أيوب هذا وهو: البجلي الكوفي.

قال ابن معين: ليس بشيء، وقال مرة: ضعيف، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال مرة: «ليس بثقة»، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث، ضعيف الحديث. . . يكتب حديثه ولا يحتج به».

وقال أبو زرعة: «منكر الحديث»، وقال ابن حبان: «كان ممن فحش خطؤه»، قال أبو نعيم: «يصنع الحديث»، قال العقيلي: «له غير حديث ولا يتابع على شيءٍ منها»، وقال ابن عدي: «ولم أَرَ من حديثه إلاَّ ما يحتمل، وليس له

حديث منكر قد جاوز الحد»، وقال الساجي: «ضعيف الحديث جداً»، وقال الذهبي: «مشهور بالضعف»، وقال مرة: «متهم»[1].

والحديث قال فيه الهيثمي في المجمع (١٨٣/٣): «رواه الطبراني في الصغير وفيه جرير بن أيوب وهو ضعيف جداً».

وقال ابن الجوزي في الواهيات (٥٤٦/٢): «هذا حديث لا يصح، والمتهم به جرير»، وقال الذهبي في الميزان (١١٧/٢): «هذا موضوع على ابن أبي ليلى» وأقرّه الحافظ في اللسان (٣٠٢/٢).

❁ ❁ ❁

(١) انظر: المجروحين (٢٦٠/١)، الجرح والتعديل (٢/ ٥٠٣ـ ٥٠٤)، ضعفاء العقيلي (١/ ٢١٤ـ ٢١٥)، الكامل (٣٤٢/٢)، الميزان (٢/ ١١٦ـ ١١٧)، اللسان (٣٠٢/٢)، تلخيص الواهيات (ص ١١٧).



٩٠ ـ «من كانت له حمولة تأوي إلى شَبَع فليصم حيثُ أدركه».

۞ ـ **ضعيف.**

أخرجه أبو داود في سننه (٢/ ٣٢٩ـ ٣٣٠) وابن الجوزي في الواهيات (٥٣٩/٢)، والمزي في تهذيب الكمال (٩٦/١٨).

من طريق: عبدالصمد بن حبيب حدثني حبيب بن عبدالله قال: سمعت سنان بن سلمة بن المحبّق الهذلي يحدث عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره.

وأخرجه العقيلي في ضعفائه (٨٣٧/٣) من طريق عبدالصمد بن حبيب عن سنان بن سلمة عن أبيه به هكذا رواه عن سنان مباشرة دون واسطة أبيه.

قلت: وهذا حديث ضعيف لضعف عبدالصمد هذا وأبيه.

أما عبدالصمد فهو: ابن حبيب بن عبدالله الأزدي ويقال: اليحمدي البصري، ويقال عبدالصمد بن عبدالله بن حبيب.

قال يحيىٰ بن معين: ليس به بأس.

قال الإمام البخاري: لين الحديث ضعفه أحمد.

وقال أبو حاتم: لين الحديث ضعفه أحمد يكتب حديثه ليس بالمتروك وقال: «يحول من كتاب الضعفاء».

وقال ابن عدي: «له من الروايات شيء يسير»[1].

قلت: لا يعرف إلا بهذا الحديث وانفرد به ولم يتابعه عليه أحد.

قال العقيلي في ضعفائه: «لا يتابع عليه ولا يعرف إلاَّ به».

---

(١) انظر: التاريخ الكبير (١٠٦/٦)، الجرح والتعديل (٥١/٦)، تهذيب الكمال (٩٤/١٨)، تهذيب التهذيب (٢٢٨/٥)، التقريب (ص ٦٠٩).

وأمّا أبوه حبيب بن عبدالله فهو مجهول، هكذا قال أبو حاتم والحافظ ابن حجر كما في تهذيبه (٢/ ١٦٢ـ ١٦٣) وتقريبه (ص ٢٢٠)، ولم يرو عنه غير ابنه عبدالصمد. والحديث ضعفه الإمام الألباني في ضعيف أبي داود (ص ١٨٦).





٩١ ـ «استعينوا بطعام السحر على صيام النهار والقيلولة على قيام الليل».

وفي رواية: «**بقيلولة النهار...**».

وفي رواية: «**استعينوا على الصوم بأكلة السحر**».

۞ ـ **ضعيف.**

أخرجه ابن ماجه في سننه (٣٢١/٢)، وابن أبي الدنيا في فضائل رمضان (ص ٩٤)، وابن خزيمة في صحيحه (٢١٤/٣)، والطبراني في الكبير (٢٤٥/١١)، وابن عدي في الكامل (١٨٩/٤)، والحاكم في مستدركه (٥٨٧/١)، والأصبهاني في أخبار أصبهان (١٤٢/٢)، والبيهقي في الشعب (١٨٢/٤) (٤٧٤٢)، وأبو القاسم الأصبهاني في ترغيبه (٣٧٠/٢).

كلهم من طريق: زمعة بن صالح عن مسلمة بن وهرام عن عكرمة عن عباس مرفوعاً.

وأخرجه عبدالرزاق في مصنفه (٢٢٩/٤) ومن طريقه البيهقي في الشعب (٣٤/٩) من طريق: اسماعيل بن شروس عن طاوس قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره إلاَّ أنه قال: «استعينوا برقاد النهار...»[١].

قال البيهقي: «هذا مرسل». **قلت**: مرسل تالف؛ لأن فيه إِسماعيل بن شروس، قال عبدالرزاق قال معمر: «كان يضع الحديث» انظر: الكامل (٥٢٠/١) والجرح والتعديل (١٧٧/٢).

---

(١) حصل في اسناد عبدالرزاق وغيره خلط وخطأ في السند نبه عليه محقق مصنف عبدالرزاق ومحقق الشعب فانظره

والمرفوع منه آفته زمعة بن صالح هذا وهو مكي مشهور بالضعف.
قال ابن معين: «ضعيف»، وقال مرة: «صويلح»، وقال أحمد: «ضعيف الحديث»، قال أبو حاتم: «ضعيف الحديث»، وقال البخاري: «يخالف في حديثه تركه ابن مهدي أخيراً»، قال أبو زرعة: «لَيِّن واهي الحديث»، قال النسائي: «ليس بالقوي كثير الغلط علىٰ الزهري»، قال النسائي: «ضعيف» وكذا أبو داود.
انظر: الكامل (١٩٧/٤)، الجرح والتعديل (٦٢٤/٣)، الميزان (١١٩/٣).
والحديث رمز له السيوطي بالصحة ولا يصح، وقال الحاكم بعد إخراجه:
«زمعة بن صالح وسلمة بن وهرام ليسا بالمتروكين اللذين لا يحتج بهما لكن الشيخين لم يخرجاه عنهما، وهذا من غرر الحديث في هذا الباب».
قلت: والعجب كيف وافقه الذهبي وهو الذي نقل في الميزان تضعيف البخاري والنسائي وأبي داود لزمعة بن صالح، لذا قال المناوي في الفيض (٦٣١/١) منتقداً سكوت الذهبي وإقراره للحاكم قال:
«وأقره الذهبي في التلخيص لكنه أورد زمعة في الضعفاء والمتروكين وقال: ضعفه أحمد وأبو حاتم والدارقطني، ونقل في الكاشف عن أبي داود أنه ضعف سلمة هذا وقال ابن حجر في سنده زمعة بن صالح وفيه ضعف، وقال السخاوي: زمعة كان مع صدقه ضعيفاً لخطئه ووهمه، ولذا لم يخرج له مسلم إلا مقروناً بغيره وسلمة ضعيف مطلقاً أو في خصوص ما يرويه عن زمعة» اهـ.
قلت: وهذا الحديث من رواية زمعة هذا عن سلمة بن وهرام.
وقال ابن خزيمة في تبويبه لهذا الحديث: «باب الأمر بالاستعانة على الصوم بالسحور إن جاز الاحتجاج بخبر زمعة بن صالح، فإن في القلب منه لسوء حفظه» اهـ.
وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (١٩/٢): «هذا إسناد فيه زمعة بن صالح وهو ضعيف».
قلت: ليس له إلاَّ هذا السند من هذا الوجه.
وضعف الحديث العلامة الألباني في ضعيف ابن ماجه (ص ١٣٣).
ورُوِيَ الحديث من مسند أبي هريرة وهو ضعيف بل أشد ضعفاً لأن فيه مجهولين.
قال ابن أبي حاتم في العلل (٢٤١/١):

«سألت أبي عن حديث رواه مروان الفزاري عن علي بن عبدالعزيز عن يزيد بن أبي يزيد الجزري عن المورد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. . .، قال أبي: هؤلاء مجهولان».

قلت: والحديث حديث ابن عباس من طريق زمعة هكذا رواه الجماعة ولا يعرف عن أبي هريرة، فالله أعلم بالسارق.





٩٢ - «من فَطَّر صائماً كان له مثل أجره من غير أن يَنقُص من أجره شيئاً، وما عمل من أعمال البرِّ إلاَّ كان أَجْرُه كصاحب الطعام، ما كان من قوة الطعام فيه».

- موضوع بهذا اللفظ والتمام.

أخرجه الطبراني في الأوسط (١٥٣/٧) (٧١٣٦).

من طريق: الحكم بن عبدالله الأيلي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عائشة مرفوعاً. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلاَّ الحكم بن عبدالله الأيلي. . .».

قلت: هو كذاب تركوه وتناوله العلماء:

قال ابن معين: «ليس بثقة ولا مأمون»، وقال مرة: «ليس بشيء لا يكتب حديثه»، وقال الإمام أحمد: «أحاديثه كلها موضوعة»، وقال أبو حاتم: «كذاب»، وزاد السعدي: «جاهل كذاب»، وقال البخاري: «تركوه»، وقال النسائي والدارقطني: «متروك الحديث»، وقال ابن حبان: «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات وكان ابن المبارك شديد الحمل عليه».

انظر: الميزان (٢/ ٣٣٧- ٣٣٨)، الكامل (٢/ ٤٧٨- ٤٧٩)، المجروحين (٣٠٢/١).

والحديث أعلَّه الهيثمي في المجمع (١٦٠/٣) بالأيلي هذا فقال:

«رواه الطبراني في الأوسط وفيه الحكم بن عبدالله الأيلي وهو متروك» اهـ.





٩٣ ـ «أوصاني رسول الله ﷺ أن أُصبح يوم صومي دهيناً مترجلاً، ولا تصبح يوم صومك عبوساً».

۞ ـ موضوع.

أخرجه الطبراني في الكبير (١٠/٨٤) ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (٤/٢٦٤).

من طريق: اليمان بن سعيد المصيصي ثنا الوليد بن عبدالواحد عن ميسرة بن عبد ربه عن مغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعودٍ قال:

«أوصاني رسول الله ﷺ أن أُصبح يوم صومي دهيناً مترجلاً، ولا تصبح يوم صومك عبوساً، وأجب دعوة من دعاك من المسلمين ما لم يظهروا المعازف، فإذا أظهروا المعازف فلا تجبهم، وصلِ علىٰ من مات من قبلتنا، وإن قتل مصلوباً أو مرجوماً، فلأن تلقىٰ الله بمثل قراب الأرض ذنوباً خير لك من أن تبت الشهادة علىٰ أحدٍ من أهل القبلة».

قال أبو نعيم: «غريب، هذا حديث مغيرة وإبراهيم وعلقمة لم نكتبه إلاَّ بهذا الإسناد».

قلت: روىٰ عن المغيرة خلق منهم: شعبة والثوري وسليمان التيمي وغيرهم كثير، فكيف انفرد عنه ميسرة بهذه الرواية من بين أصحابه؟!

انظر تهذيب الكمال (٢٨/٣٩٨).

وآفة هذا الحديث ميسرة هذا وهو: ميسرة بن عبد ربه الفارسي ثم البصري الأكَّال. مشهور بالكذب.

قال ابن مهدي: «قلت لميسرة بن عبد ربه في هذا الحديث الذي حدث به في فضائل القرآن إيش هو؟ قال: «هذا وضعته أرغب الناس في القرآن».

قال أبو داود: «أقرَّ بوضع الحديث».

قال أبو حاتم: «كان يفتعل الحديث، روىٰ في فضل قزوين والثغور».

وقال البخاري: «ميسرة بن عبد ربه يُرْمىٰ بالكذب».

وقال أبو زرعة: «وضع في فضل قَزْوين أربعين حديثاً، وكان يقول: إني أحتسب في ذلك».

قال ابن حبان: «كان يروي الموضوعات عن الأثبات، ويضع المعضلات على الثقات في الحث على الخير والزجر عن الشر، لا تحل كتابة حديثه إلاّ على سبيل الاعتبار».

انظر: ضعفاء العقيلي (١٤٠٢/٤)، المجروحين (٣٤٤/٢)، الجرح والتعديل (٢٥٤/١)، الميزان (٥٧٤/٦).

وقال الهيثمي في المجمع (١٧٠/٣): «رواه الطبراني وفيه اليمان بن سعيد وهو ضعيف».

قلت: هو اليمان بن سعيد المصيصي، ضعفه الدارقطني، وقال الذهبي: «لم يترك».

وقال الحافظ: قال اليحصبي المؤدب: ربما خالف.

وذكر ابن عدي حديثاً عن وكيع عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي بردة بن أبي موسىٰ عن النبي، ثم قال: لا أعلم أن أحداً وصل هذا عن وكيع عن الثوري غير يمان، وليمان غير هذا الحديث».

انظر: الميزان (٢٨٩/٧)، الكامل (٥٣٢/٨)، اللسان (٣٨٥/٧).

قلت: اليمان هذا ضعيف لكن في السند من هو أضعف وأشد ضعفاً فالحمل عليه وهو ميسرة، نعم لو كان عن غير ميسرة لكان كلام الهيثمي متجهاً، ولا أدري لم تركه الهيثمي وحمل على اليمان؟!

ولوائح الوضع علىٰ هذا الحديث واضحة فهو حديث ملفق من عدة جمل صحيحة منها وجوب إجابة الدعوة، والصلاة على من أقيم عليه الحد من المسلمين، فهذا ثابت ولكن ليس بهذا السند ولا هذا الحديث.





٩٤ ـ «إن الله ـ تبارك وتعالى ـ قضىٰ علىٰ نفسه أنَّه من أعطش نفسه له في يومٍ صائفٍ سقاه الله يوم العطش».

۞ ـ **ضعيف جداً.**

أخرجه البزار في مسنده [مختصر زوائد البزار للحافظ (٤٠٤/١)] من طريق عبدالله بن المؤمل عن عطاء عن ابن عباس: «أن النبيَّ ﷺ بعث أبا موسىٰ بسرية في البحر، فبينما هم كذلك قد رفعوا الشِّراع في ليلةٍ مظلمة إذا هاتف من فوقهم يهتف يا أهل السفينة قفوا أُخبركم بقضاءِ قضاه الله على نفسه، فقال أبو موسىٰ: أخبرنا إن كنت مخبراً، قال: «إن الله تبارك وتعالى. . .» فذكره.

قال الهيثمي في المجمع (١٨٦/٣): «رواه البزار ورجاله موثَّقون» وكذا أيضاً في مختصر الزوائد للحافظ (٤٠٤/١) وفيه تعقبه الحافظ فقال: «بل عبدالله بن المؤمل ضعيف جداً» وقال في التقريب (ص٥٥٠): «ضعيف الحديث».

قلت: هو كذلك واسمه: عبدالله بن المؤمَّل بن وهب الله القرشي المخزومي المكي.

قال ابن معين: مكي ضعيف، وقال مرة: ليس به بأس، وقال النسائي: «مكي ضعيف»، وقال الإمام أحمد: «أحاديث عبدالله بن المؤمل مناكير»، وقال أبو داود: «منكر الحديث»، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: «ليس بقوي»، وقال العقيلي: «لا يتابع على كثير من حديثه»، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه الضعف عليه بين»، وقال ابن حبان: «لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد»، وقال علي بن الجنيد: «شبه متروك».

انظر: ضعفاء العقيلي (٢٧٠٥/٢)، الكامل (٢٢٦/٥)، ديوان الضعفاء (ص ٢٣٠)، تهذيب التهذيب (٤/ ٥٠٥ـ ٥٠٦).

وللحديث شاهد عن أبي برده عزاه الحافظ في مختصر الزوائد لابن أبي الدنيا

فقال: «قد رواه ابن أبي الدنيا من طريق لقيط عن أبي بردة نحوه، إلاَّ أنه قال فيه: إن الله قضىٰ علىٰ نفسه أنه من عَطَّش نفسه له في يوم حار كان حقّاً على الله أن يرويه يوم القيامة. فكان أبو موسىٰ يتوخى اليوم الشديد الذي يكاد الإنسان ينسلخ فيه حرّاً فيصومه».

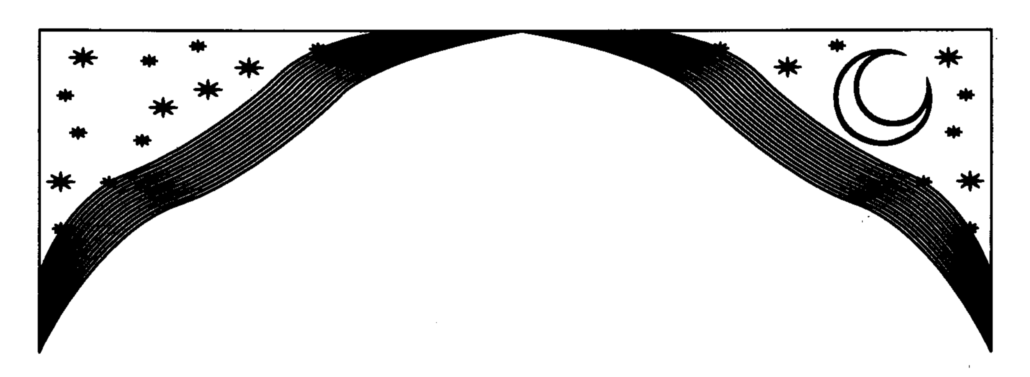
قلت: ولقيط لا يعرف إلاَّ بهذه الرواية، ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٧٧/٧) ولم يذكر فيه شيئاً سوى أنه روىٰ عن أبي بردة، وروىٰ عنه واصل مولىٰ ابن عيينة، سمع ذلك من أبيه.

وقال الحافظ الذهبي في الميزان (٥٠٧/٥): «لقيط عن أبي بردة في صوم الصيف تُكلِّم فيه ولم يترك».

وزاد عليه الحافظ في اللسان (٧٧/٦): «ولم أر من تكلم فيه سوىٰ الأزدي فإنه ذكره في الضعفاء وقال: لا يصح حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات» اهـ.

قلت: ولعله يعني بقوله لا يصح حديثه يعني به هذا الحديث، كما ذكر ذلك عنه الذهبي.





٩٥ ـ «فضل الجمعة في شهر رمضان على سائر الجمع كفضل رمضان على سائر الشهور».

وفي رواية: **«فضل الجمعة في رمضان كفضل رمضان على سائر الشهور».**

وفي رواية: **«فضل الجمعة في شهر رمضان علىٰ سائر الأيام كفضل رمضان على سائر الشهور».**

۞ ـ موضوع.

أخرجه الديلمي في مسند الفردوس [(١٣٠/٣) زهر الفردوس (٣٤٩/٢) كما في: الفردوس بمأثور الخطاب ـ زغلول].

من طريق: هارون بن زياد حدثنا سعد بن عبدالرحمن حدثنا عمر بن موسىٰ عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً.

قلت: هذا حديث كذب المتهم به عمر بن موسىٰ وهو: عمر بن موسىٰ بن وجيه الوجيهي.

قال إسماعيل بن عَيّاش: «قلت لعمر بن موسىٰ أي سنة سمعت من خالد بن معدان؟ قال: سنة ثمان ومائة، قلت: فأنت سمعت منه بعدما مات بأربع سنين، قلت: وأين سمعت منه؟ قال: بأرمينية وأذربيجان. قلت: إنهما لثغران ما دخلهما قط».

وقال أبو حاتم: «متروك الحديث، ذاهب الحديث، كان يصنع الحديث».

قال ابن عدي: «هو في عداد من يضع الحديث متناً وإسناداً».

انظر: الجرح والتعديل (١٣٣/٦)، الكامل (٢٣/٦).

وفي السند أيضاً هارون بن زياد، نقل المناوي في الفيض (٥٦٦/٤) عن الذهبي

قال: «قال أبو حاتم: له حديث باطل، وقال ابن حبان: كان ممن يضع» اهـ.
قلت: هذا يعني أنه يقصد هارون بن زياد القشيري، نسبةً إلى بني قشير يروي عن الأعمش وتمام قول أبي حاتم: «متروك الحديث، والحديث الذي رواه كذب».
وقال أبو زرعة: «لا أعرفه والحديث الذي يرويه باطل وزور».
انظر: الجرح والتعديل (٩/٩٠)، المجروحين (٢/٤٤٣)، الأنساب للسمعاني (٤/٥٠٣)، الميزان (٧/٦١)، اللسان (٧/٢٤٣).

والحديث الذي عنوه ما يروىٰ من طريق هارون بن زياد عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود مرفوعاً: «الحيض ثلاث وأربع وخمس وست وسبع وثمان وعشر، فإن زاد فهي مستخاضة».

لكن نقل محقق المأثور بفردوس الخطاب[1] إسناد هذا الحديث من زهر الفردوس كما سبق إلى هارون بن زياد وجاء فيه: هارون بن زياد الجبائي، فأخشىٰ أن يكون الاسم قد تصحف وصوابه: هارون بن زياد الحنائي، فيكون هو المعني في السند وهو أبو موسىٰ المصيصي من أهل مصيصة، والحنائي نسبة إلى بيع الحناء.

وذكره ابن حبان في الثقات (٩/٢٤٢) وقال: «يغرب» وانظر الأنساب (٢/٢٧٦)، واللسان (٧/٢٤٣).

فالحاصل أنه إن كان الأول هو المراد فالسند تالف لأنه متهم، وإن كان الثاني فلا جديد لوجود عمر بن موسىٰ وهو أيضاً ممن يضع الحديث، وفي السند أيضاً عنعنة أبي الزبير هو مدلس.

وللحديث شاهد ـ ظاهراً ـ من رواية البراء ـ رضي الله عنه ـ أخرجه ابن عدي في الكامل (٧/٥٧) وأبو القاسم الأصبهاني في ترغيبه (٢/ ٣٦٤ـ ٣٦٥) والديلمي في مسند الفردوس [(٣/١٣١) المأثور] من طريق: عبيد بن واقد عن بشير أبي إسماعيل عن أبي داود الدارمي عن البراء بن عازب ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره بلفظ الرواية الثالثة في الباب.

قلت: هذا سند واهٍ بمرة فيه أبو داود الدارمي، قاصٌ كذاب.

وهو: نفيع بن الحارث أبو داود الأعمىٰ الدارمي، ويقال: الهمداني السبيعي الكوفي القاص ويقال اسمه نافع.

متهم بالكذب زعم أنه سمع من العبادلة والبراء وغيرهم من الصحابة.

قال ابن معين: «ليس بثقة ولا مأمون»، وقال الإمام أحمد: «أبو داود الأعمىٰ

---

(١) طبعة دار الكتب العلمية.

يقول: سمعت العبادلة عبدالله بن عمر وابن عباس وابن الزبير ولم يسمع منهم شيئاً».

وقال الجوزجاني: «كان يتناول قوماً من الصحابة»، وقال أبو زرعة: «لم يكن شيء»، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث، ضعيف الحديث»، وقال البخاري: «أبو داود قاص يتكلمون فيه»، وقال النسائي: «متروك الحديث».

وقال ابن حبان: «كان ممن يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات توهماً لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلاَّ علىٰ سبيل الاعتبار».

وقال ابن عدي: «هو في جملة الغالية بالكوفة»، قال الحافظ: «متروك وقد كذَّبه ابن معين».

انظر: ضعفاء العقيلي (١٤٣٢/٤)، المجروحين (٣٩٨/٢)، الكامل (٨/ ٣٢٨ـ ٣٢٩)، الكنى للدولابي (٣٧٢/١)، تهذيب الكمال (٣٠/ ٩ـ ١٤)، التقريب (ص ١٠٠٨).

قلت: والحديث هذا ليس له إلاَّ طريق واحد من هذا الوجه أعني من طريق: أبي داود هذا فهذا من صنعه وكذبه، ثم سرقه: عمر بن موسىٰ الوجيهي فركب له إسناداً من عنده إلى جابر ـ رضي الله عنه ـ، وذلك لأن عمر بن موسىٰ هذا متهم بوضع السند والمتن كما قال ابن عدي في ترجمته: «يضع الحديث متناً وسنداً» فإذا تقرر ذلك علمنا أن شواهد الحديث وطرقه الأُخرىٰ موهومة حيث عاد إلى طريقه الأول عن نقيع الأعمىٰ. والله أعلم.

هذا وفي السند أيضاً عبيد بن واقد وهو القيسي، أبو عباد البصري، وقيل: اسمه عباد، فيقال: عبيد بن عباد.

ضعيف ضعفه أبو حاتم فقال: «ضعيف الحديث يكتب حديثه».

وقال ابن عدي: شيخ بصري في جملة الضعفاء، وقال أيضاً «عامة ما يرويه لا يتابع عليه».

وقال الذهبي: «ضعفه أبو حاتم يروي عن سعيد بن عطية الليثي وعن جماعة غرباء».

وقال الحافظ «ضعيف».

انظر: الجرح والتعديل (٥/٦)، الكامل (٧/ ٥٧ـ ٥٨) الميزان (٣٢/٥)، تهذيب التهذيب (٤٣٧/٥)، التقريب (ص ٦٥٣).

والحديث أورده الطرابلسي في كتابه الكشف الإلهي (٥١٧/٢) وقال: «سنده واهٍ» وأعلَّه المناوي في الفيض (٥٦٦/٤) بهارون بن زياد وعمر بن موسىٰ.

وقال الألباني في ضعيف الجامع (ص ٥٧٨): «موضوع».



٩٦ - «رخّص رسول الله ﷺ للحُبْلىٰ التي تخاف على نفسها أن تفطر وللمرضع التي تخاف على ولدها».

۞ - ضعيف جداً.

أخرجه ابن ماجه في سننه (٢/٣١٠) (١٦٦٨) وابن عدي في الكامل (٤/٣٣).

من طريق: الربيع بن بدر عن الجُريري عن الحسن عن أنس بن مالك به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً لضعف الربيع بن بدر وهو شديد الضعف، كما أن في السند عنعنة الحسن البصري وهو مدلس، وأمّا الربيع فهو:

الربيع بن بدر بن عمرو بن جراد السعدي التميمي، أبو العلاء البصري، ويقال له: عليلة بن بدر.

قال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال مرة: «ضعيف ليس بشيء»، وقال السعدي: «واهي الحديث»، وقال البخاري: «ضعفه قتيبة»، وقال النسائي: «متروك الحديث».

وكان هشام بن عمّار إذا أراد أن يغايظ دحيماً يقول: «حدثنا الربيع بن بدر سنة ولد دحيم».

قلت: رحمة الله عليكم حتى مزاحكم كان علمياً.

وقال أبو حاتم الرازي: «لا يشتغل به ولا بروايته فإنه ضعيف الحديث ذاهب الحديث».

وقال أبو حاتم بن حبان: «كان ممن يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات المقلوبات وعن الضعفاء الموضوعات».

وقال ابن عدي: «عامة حديثه ورواياته عمن يروي عنهم لا يتابعه أحد عليه»، وقال الحافظ: «متروك».

انظر: الجرح والتعديل (٣/٤٥٥)، المجروحين (١/٣٦٦)، تهذيب الكمال (٩/ ٦٣- ٦٦)، تاريخ بغداد (٨/٤١٣)، الكامل (٤/٢٩)، التقريب (ص ٣١٩).



٩٧ ـ «افترض الله على أُمتي الصوم ثلاثين يوماً، وافترض على سائر الأمم أقل وأكثر، وذلك أن آدم لما أكل من الشجرة بقي في جوفه مقدار ثلاثين يوماً فلما تاب الله عليه أمره بصيام ثلاثين يوماً بلياليهن فافترض عليّ وعلىٰ أُمتي الصوم بالنهار، وما نأكل بالليل ففضل من الله عز وجل».

۞ **ـ موضوع.**

أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه (١٣/٣٦) ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/٥٤٣) من طريق: موسىٰ بن نصر البغدادي حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بن مالك مرفوعاً.

قلت: هذا حديث كذب وضعه موسىٰ بن نصر هذا وهو أبو عمران الثقفي البغدادي نزيل سمرقند.

قال الخطيب: «روىٰ عنه جماعة من أهل سمرقند وكان غير ثقة»، وقال أيضاً: «سكن سمرقند وحدث بها وببخارىٰ أحاديث منكرة عن مالك بن أنس وسفيان الثوري وشعبة، وحماد بن سلمة و...».

وقال أبو سعد الإدريسي: «حدث بسمرقند عن الثوري ومالك وغيرهما بالطامات»، وقال الذهبي: «روىٰ بسند مسلم حديثاً كذباً».

انظر: تاريخ بغداد (١٣/٣٦-٣٧)، الضعفاء والمتروكين (٣/١٥٠)، الميزان (٦/٥٦٦)، اللسان (٧/١٩٤).

والحديث أورده السيوطي في اللآلىء (٢/٨٢) وأقر ابن الجوزي على وضعه، وكذا أورده ابن عراق في تنزيه الشرعية (٢/١٤٥)، والشوكاني في الفوائد (ص ٨٧).

وقال الذهبي في تلخيص الموضوعات (ص ٢٠٣): «وضعه موسىٰ بن نصر».



٩٨ ـ «من أفطر يوماً من شهر رمضان في الحضر فليهُد بدنه، فإن لم يجد فليطعم ثلاثين صاعاً من تمرٍ للمساكين».

۞ ـ موضوع.

أخرجه الدارقطني في سننه (٣/١٩١) ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/٥٦١) من طريق: أحمد بن خالد بن عمرو الحمصي قال حدثنا أبي قال: حدثنا الحارث بن عبيدة الكلاعي قال: حدثنا مقاتل بن سليمان عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبدالله عن النبي ﷺ به.

قلت: هذا سند تالف فيه هلكىٰ مسلسل بالضعفاء كما يلي:

١ ـ خالد بن عمرو الحمصي، أبو الخيل السِلَفي.

قال ابن عدي «روىٰ أحاديث منكرة عن ثقات الناس»، وقال الذهبي: «كذبه جعفر الفريابي ووهاه ابن عدي وغيره».

انظر: الكامل (٣/٤٦١)، الميزان (٢/ ٤٢٠ـ ٤٢١).

٢ ـ الحارث بن عبيدة الكلاعي الحمصي قاضي حمص

قال أبو حاتم: «ليس بالقوي»، وقال ابن حبان: «يأتي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد».

وقال الدارقطني: «ضعيف».

انظر: المجروحين: (١/٢٦٨)، الميزان (٢/١٧٣).

٣ ـ مقاتل بن سليمان الخراساني، أبو الحسن الأزدي، صاحب التفسير.

قال البخاري: «منكر الحديث سكتوا عنه»، قال السعدي: «دجال»، وقال ابن معين: «ليس حديثه بشيء»، قال الإمام أحمد: «ما يعجبني أن أروي عنه شيئاً»، قال أبو حاتم: «متروك الحديث».

قال ابن حبان: «كان يأخذ عن اليهود والنصارى علم القرآن الذي يوافق كتبهم

وكان مشبهاً يشبه الرب بالمخلوقين، وكان يكذب مع ذلك الحديث».
وقال وكيع: «رأينا مقاتل بن سليمان وكان كذّاباً»، وقال النسائي: «كان مقاتل يكذب».
والحديث طعن فيه الدارقطني في سننه (١٩١/٣) بعد إخراجه فقال: «الحارث بن عبيدة ومقاتل ضعيفان».
وقال الذهبي في الميزان (٤٢١/٢): «هذا حديث باطل يكفي في رده تلاف خالد كيف وشيخه ضعيف ومقاتل ليس بثقة».
وقال في تلخيص الموضوعات (٢٠٥): «فيه هلكى منهم مقاتل بن سليمان».
والحديث أورده السيوطي في اللآلىء (٩٠/٢) (برقم/٢٥، بترقيمي) وأقر ابن الجوزي على وضعه، ثم أورده في الجامع له (١٠١/٦ الفيض) ورمز له بالضعف وعزاه للدارقطني. وقال المناوي في الفيض (١٠١/٦)؛ [«ثم قال أعني الدارقطني «الحارث ومقاتل ضعيفان» اهـ. فقد برىء مخرجه من عهدته ببيان حاله فتصرف المصنف بحذف ذلك من كلامه غير جيد»] وقال الألباني عن الحديث «موضوع» وانظر الضعيفة (٢/ ٨٨ـ ٨٩) (٦٢٣).





٩٩ ـ «ثلاثة لا يسألون عن نعيم المطعم والمشرب: المفطر والمتسحر وصاحب الضيف وثلاثة لا يلامون على سوء الخلق المريض والصائم حتى يفطر والإمام العادل».

ـ موضوع.

أخرجه الديلمي في مسند الفردوس عن أبي هريرة من طريق مجاشع بن عمرو كما في كتاب: الفردوس بمأثور الخطاب لأبي شجاع الديلمي (٢/٩٤).

ولم أقف على سنده حتى الآن ولكن ذكر العلماء أن الديلمي أخرجه من طريق مجاشع: قال ابن عراق في التنزيه (٢/١٦٦): «الديلمي من حديث أبي هريرة من طريق مجاشع بن عمرو».

وقال الفتني في تذكرة الموضوعات (ص ٧٠): «فيه مجاشع يضع».

وقال العجلوني في الكشف (١/٣٢٧): «رواه الديلمي عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ» وأورده في كتابه مختصراً بذكر الجزء الأخير منه من قوله: «ثلاثة لا يلامون على سوء الخلق...».

وقال الشوكاني في الفوائد (ص ٩٠): «قال في الذيل: فيه مجاشع يضع».

قلت: يعني بالذيل، ذيل الموضوعات للسيوطي.

والمتهم به مجاشع وهو: مجاشع بن عمرو بن حسّان الأسدي.

قال ابن معين: «قد رأيته أحد الكذابين»، وقال العقيلي: «حديثه منكر غير محفوظ».

وقال ابن حبان: «كان ممن يضع الحديث على الثقات، ويروي الموضوعات عن أقوام ثقات لا يحل ذكره في الكتب إلاّ على سبيل القدح فيه ولا الرواية عنه إلاّ على سبيل الاعتبار للخواص».

وقال الحافظ ابن حجر: «قال الحاكم أبو أحمد: منكر الحديث» ثم ذكر له

حديثاً من موضوعاته فقال: «ومن موضوعاته...».

قلت: وذكر له أهل العلم عدة مناكير وموضوعات في ترجمته.

انظر: ضعفاء العقيلي (١٤٠٣/٤)، الكامل (٢١٧/٨)، المجروحين (٣٥٢/٢)، الميزان (٢١/٦)، اللسان (٩٥/٦).

* فائدة:

هذا الحديث الموضوع له تأثير عجيب في المجتمع إذْ بعضهم والموظف منهم خاصة يسوء خلقه في نهار رمضان ولا يطيق أي كلام ولا يؤدي عمله باتقان ويقابل الناس بوجه عبوس، فإذا سئل عن سبب ذلك قال إنه صائم وربما استشهد بهذا الحديث؛ لأنه سمعه من بعض من يدعي المشيخة والعلم، فالعجب من حال هؤلاء فكأن رمضان شهر كسل وتعطيل لمصالح الناس وشهر لتدني الأخلاق مع أن الجهاد والفتوحات كثيرٌ منها كان في رمضان، فتأمل حال الخلف وقارن به حال السلف.





١٠٠ ـ «ثلاثة ليس عليهم حساب فيما طعموا إذا كان حلالاً: الصائم والمتسحر والمرابط في سبيل الله».

۞ ـ موضوع.

أخرجه البزار في مسنده [كما في المجمع (٣/١٥٤)]، والطبراني في الكبير (١١/٣٦٠) (١٢٠١٢) من طريق: عبدالله بن عصمة عن أبي الصباح عن أبي هاشم عن عكرمة عن ابن عباس به.

قال الهيثمي في المجمع (٣/١٥٤): «رواه البزار والطبراني في الكبير وفيه عبدالله بن عصمة عن أبي الصباح وهما مجهولان» اهـ.

وفيما قاله نظر:

أما عبدالله بن عصمة فهم أربعة وكلهم شر:

١ ـ عبدالله بن عصمة النصيبي، ترجم له ابن عدي في الكامل (٥/ ٣٥٢ـ ٣٥٣) فقال: «رأيت له أحاديث أُنكرها وليس بالكثير، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً».

٢ ـ عبدالله بن عصمة الجزري.

ترجمه العقيلي في ضعفائه (٢/٦٨٤) فقال: «لا يقيم الحديث يرفع الأحاديث ويزيد في الحديث».

٣ ـ وعبدالله بن عصمة ثالث ترجم له الذهبي في الميزان (٤/١٤٦) وقال: «لا يعرف».

٤ ـ وعبدالله بن عصمة رابع ترجم له المزي في تهذيبه (١٥/٣١١) فقال «أحد المجاهيل» ولعل الذي في السند هو الثالث أو الرابع منهم والله أعلم.

وأما أبو الصباح فهو: عبدالغفور بن عبدالعزيز أبو الصباح الواسطي، اتهم بوضع الحديث.

قال ابن معين: «ليس حديثه بشيء»، وقال البخاري: «تركوه منكر الحديث»، وقال ابن عدي: «الضعف على حديثه ورواياته بين وهو منكر الحديث».
وقال ابن حبان: «كان ممن يضع الحديث علىٰ الثقات كعب وغيره لا يحل كتابة حديثه ولا ذكره إلاً على جهة التعجب».
ومن هنا جاء النظر في كلام الهيثمي ـ رحمه الله ـ حيث حكم على ابن عصمة وأبي الصباح بالجهالة. أمَّا ابن عصمة فممكن وأما أبو الصباح فهو معروف لكن بالضعف الشديد والوضع.
وكذا استدرك على الهيثمي الإمام الألباني في ضعيفته (٢/٩٢) (٦٣١) فقال: «كلا فإن أبا الصباح ليس مجهولاً بل هو معروف ولكن بالوضع».
وانظر ما نقلته عن أبي الصباح في: ضعفاء العقيلي (٨٦٢/٣)، والكامل (٢٢/٧)، والمجروحين (١٣٢/٢)، والميزان (٣٨٠/٤) واللسان (٣١٦/٤).

* فائدة:

من الآثار السيئة لهذا الحديث الموضوع ما قاله الإمام الألباني في الضعيفة (٢/ ٩٢ـ ٩٣):
«ولعل من آثار هذا الحديث السيئة ما عليه حال أكثر المسلمين اليوم، فإنهم إذا جلسوا في رمضان للإفطار لا يعرف أحدهم أن يقوم عن الطعام إلاَّ قبيل العشاء لكثرة ما يلتهم من أنواع الأطعمة والأشربة والفواكه، والحلوى كيف لا والحديث يقول: إنه من الثلاثة الذين لا حساب عليهم فيما طعموا فجمعوا بسبب ذلك بين الإسراف المنهي عنه في الكتاب والسنة وبين تأخير صلاة المغرب المنهي عنه في قوله ﷺ: «لا تزال أمتي بخير أو على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب إلى أن تشتبك النجوم» صححه الحاكم ووافقه الذهبي وهو كما قالا، فإن له طرقاً وشواهد أشرت إليها في صحيح سنن أبي داود، نعم جاء الحض على تعجيل الفطر أيضاً في أحاديث كثيرة منها قوله ﷺ «لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر» فيجب العمل بالحديثين بصورة لا يلزم منها تعطيل أحدهما من أجل الآخر، وذلك بالمبادرة إلى الإفطار على لقيمات يسكن بها جوعه ثم يقوم إلى الصلاة، ثم إن شاء عاد إلى الطعام حتى يقضي حاجته منه، وقد جاء شيء من هذا في السنة العملية فقال أنس: «كان رسول الله ﷺ يفطر قبل أن يصلي على رطبات فإن لم تكن رطبات، فتمرات، فإن لم تكن تمرات حسا حسوات من ماء، رواه أبو داود والترمذي وحسنه وهو في صحيح أبي داود وما قبله متفق عليه وهو مخرج في الإرواء» اهـ.



١٠١ ـ «أنَّ النبي ﷺ كان يكتحل بالإثمد وهو صائم».

وفي رواية: **«خرج علينا رسول الله ﷺ من بيت حفصة وقد اكتحل بالإثمد في رمضان».**

وفي رواية: **«رأيت النبي ﷺ يكتحل بالإثمد وهو صائم».**

وفي رواية: **«كان رسول الله يكتحل وهو صائم».**

وفي رواية: **«ربما اكتحل رسول الله وهو صائم».**

وفي رواية: **«اكتحل رسول الله وهو صائم».**

وفي رواية: **جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: اشتكت عيني أفأكتحل وأنا صائم؟ قال: «نعم».**

۞ **ـ ضعيف جداً.**

أخرجه الطبراني في الكبير (١/ ٣١٧ـ ٣١٨) (٩٣٩) وأبو يعلى في مسنده [كما في المطالب العالية (١/٤١٤)]، وابن عدي في كامله (٢٧٢/٣) (٣٥١/٧) والبيهقي في سننه (٢٦٢/٤) من طريق: حبان بن علي عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده مرفوعاً.

غمز الحافظ هذا السند في الفتح (١٩٤/١٠) فقال: «في سنده مقال».

وقال البيهقي في سننه (٢٦٢/٤): «ليس بالقوي».

وتعقبه ابن التركماني في جوهره [مع السنن (٢٦٢/٤)] فقال: «أغلظوا القول في محمد هذا» ثم ذكر قول من جرحه فقال: «والبيهقي ألان القول فيه» اهـ.

وقال الهيثمي في المجمع (١٧٠/٣): «رواه الطبراني في الكبير من رواية

حبان بن علي عن[1] محمد بن عبيد الله بن أبي رافع وقد وثقا وفيهما كلام كثير» اهـ.

قلت: الجرح فيهما ثابت وضعفهما بين ظاهر.

أما حبان هذا فهو: ابن علي العنزي الكوفي أبو علي أخو مندل.

قال ابن معين: «حبان ومندل فيهما ضعف»، وقال مرة في حبان هذا: صدوق، وقال مرة: «حديثه ليس بشيء» وهذا يعني أن ابن معين يضعفه.

وقال أبو حاتم: «لا يحتج به»، وقال أبو زرعة: «لين»، وقال النسائي: «كوفي ضعيف»، وقال ابن المديني: «كلاهما لا أكتب حديثهما» يعني حبان وأخاه مندل، وقال الدارقطني: متروكان، وخالفه الذهبي في حبان، وقال ابن عدي: «عامة حديثه إفرادات وغرائب وهو ممن يحتمل حديثه ويكتب».

انظر: الجرح والتعديل (٣/ ٢٧٠ـ ٢٧١)، الكامل (٣/ ٣٤٨ـ ٣٤٩)، الميزان (٢/ ١٨٦ـ ١٨٧).

وأمَّا: أما محمد بن عبيد الله بن أبي رافع فهو أشد ضعفاً.

قال ابن معين: ليس هو بشيء ولا ابنه معمر»، وقال مرة: ليس حديثه بشيء، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث جداً ذاهب الحديث»، وقال ابن عدي: «هو في عداد شيعة الكوفة، ويروي من الفضائل أشياء لا يتابع عليها».

انظر: الكامل (٧/ ٢٧١ـ ٢٧٣)، الميزان (٦/ ٢٤٦ـ ٢٤٧).

وللحديث شاهد من حديث ابن عمر أخرجه أبو يعلىٰ في مسنده [كما في المطالب العالية (١/٤١٤)] من طريق عمرو بن خالد عن محمد بن علي عن ابن عمر قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ من بيت حفصة ـ رضي الله عنها ـ وقد اكتحل بالإثمد في رمضان».

وهذا إسناد لا يصلح في باب الاعتبار لشدة ضعف عمرو بن خالد هذا بل هو متهم بالكذب واسمه بتمامه: عمرو بن خالد القرشي الكوفي ثم الواسطي أبو خالد.

قال وكيع: «كان في جوارنا يضع الحديث فلما فطن له تحول إلى واسط».

وقال أبو عوانة: «كان عمرو بن خالد يشتري الصحف من الصيادلة ويحدث بها»، وقال ابن معين: «كذاب غير ثقة». وقال الإمام أحمد: «كذاب»، وكذا

---

(١) تصحفت عن في المجمع إلى ابن. طبعة مؤسسة المعارف بيروت.

قال الدارقطني. وقال النسائي: «كوفي ليس بثقة».
انظر الميزان (٥/٣١٢).
قال الحافظ البوصيري عن هذا السند في إتحاف الخيرة (٣/٤٤٥): «رواه أبو يعلىٰ بسند ضعيف لضعف عمرو بن خالد القرشي».
وللحديث شاهد من رواية بريرة مولاة عائشة أخرجه الطبراني في الأوسط (٨١/٧) (٦٩١١) قال: حدثنا محمد بن علي بن حبيب ثنا أبو يوسف الصيدلاني ثنا محمد بن مهران المصيصي عن مغيرة بن أبي مغيرة الرملي عن إبراهيم بن أبي عبلة عن ابن محيريز عن بريرة مولاة عائشة قالت: «رأيتُ النبيَّ ﷺ يكتحل بالإثمد وهو صائم».
قال الهيثمي في المجمع (٣/١٧٠): «فيه جماعة لم أعرفهم».
قلت: ولم أجد ترجمة لمحمد بن علي بن حبيب وأبي يوسف الصيدلاني ومحمد بن مهران المصيصي فلعل الهيثمي يعنيهم.
قال الطبراني بعد إخراج الحديث: «لم يرو هذا الحديث عن إبراهيم بن أبي عبلة إلا مغيرة بن أبي مغيرة، ولا عن مغيرة إلا محمد بن مهران، تفرد به؛ أبو يوسف الصيدلاني ولا يروىٰ عن بريرة إلاَّ بهذا السند».
وللحديث شاهد من حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ أخرجه ابن ماجه في سننه (٣١٦/٢)، وابن عدي في الكامل (٤٦٤/٤) من عدة طرق، والبيهقي في سننه (٢٦٢/٤) كلهم من طريق: بقية ثنا الزبيدي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «اكتحل رسول الله ﷺ وهو صائم».
وفي رواية انفرد بها ابن عدي: «ربما اكتحل رسول الله وهو صائم».
وقال البيهقي بعد إخراجه للحديث: «سعيد الزبيدي من مجاهيل شيوخ بقية ينفرد بما لا يتابع عليه» وتعقبه ابن التركماني في الجوهر (٢٦٢/٤) فقال:
«إن صاحب الإمام حكى عن أبي بكر الخطيب أنه وثق سعيداً هذا وذكر أن اسم أبيه عبدالجبار وذكرنا هناك عن ابن حبان أنه ذكره في الثقات وأنه من أهل الشام وأن أهل بلده رووا عنه وهذا ينفي عنه الجهالة، وصرح المزي في أطرافه بأنه سعيد بن عبدالجبار» اهـ.
قلت: سعيد هذا هو سعيد بن عبدالجبار الزبيدي أبو عثمان ويقال أبو عثيم بنّ أبي سعيد الحمصي.
قال قتيبة: «رأيته بالبصرة، وكان جرير يكذبه»، وقال النسائي: «ضعيف»، وقال الحافظ: ضعيف كان جرير يكذبه.

وفرق ابن عدي بين سعيد بن عبدالجبار وسعيد بن أبي سعيد.
فقال في الأوَّل: «سعيد بن عبدالجبار حمصي قدم البصرة وأقام بها يكنىٰ أبا عثمان، عامة حديثه الذي يرويه عن الضعفاء وغيرهم مما لا يتابع عليه».
وقال في الثاني: «سعيد بن سعيد، شيخ مجهول وأظنه بصرياً حمصياً حدث عنه بقية غير حديث ليس بالمحفوظ».
ثم ساق له عدة أحاديث ثم قال: «ليس هو بكثير الحديث وعامتها ليست بمحفوظة».
قلت: سواءٌ كان هذا أو ذاك فالمهم أنهما لا عبرة بهما في باب الإِعتبار.
انظر: الكامل (٤/ ٤٣٦ـ ٤٣٧) (٤/ ٤٦٣ـ ٤٦٤)، تهذيب التهذيب (٣/ ٧٤٣ـ ٧٤٤)، التقريب (ص ٣٨٢).
وأما ما قاله ابن التركماني فأقول عنه:
١ ـ أما توثيق الخطيب يقدم عليه جرح من جرحه لأن من علم حجة على من لم يعلم، هذا إذا ثبت ذلك عنه إذْ وقفت على كلام للخطيب في تاريخه (١١٣/٩) عن سعيد بن أبي سعيد وهو سعيد بن أحمد غير هذا ولم يذكر فيه شيئاً.
٢ ـ وأما توثيق ابن حبان فلا يعتد به في مثل هذا الحال إذا انفرد فكيف إذا خالف غيره؟!
٣ ـ وأما قول البيهقي أنه من مجاهيل شيوخ بقية فلا تثريب عليه إذْ سبقه إلى ذلك ابن عدي كما ذكرته آنفاً، كما أن انتفاء الجهالة لا يعني انتفاء الضعف إذْ ليس ذلك بلازم، فقد تنتفي الجهالة ولا ينتفي الضعف، وبهذا نعلم أن تعقب ابن التركماني فيه نظر ظاهر.
وضعف سند هذا الشاهد البوصيري في مصباح الزجاجة (١٣/٢) فقال: «هذا إسناد ضعيف، لضعف الزبيدي واسمه سعيد بن عبدالجبار بينه أبو بكر بن أبي داود».
وللحديث شاهد آخر من مسند أنس ـ رضي الله عنه ـ أخرجه الترمذي في سننه (١٠٥/٣) (٧٢٦) من طريق الحسن بن عطية حدثنا أبو عاتكة عن أنس بن مالك قال:
[جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال: اشتكت عيني، أفأكتحل وأنا صائم؟ قال: «نعم»].
قلت: وهذا إسناد تالف لضعف أبي عاتكة وهو: طريف بن سلمان، وقيل: سلمان بن طريف، أبو عاتكة.

قال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث، وقال الدارقطني: ضعيف. وقال الحافظ: ضعيف بالغ السليماني فيه، وقال الترمذي: «يُضَعَّف».

وقال الترمذي عن هذا السند: «حديث أنس حديث ليس إسناده بالقوي».

وبهذا نعلم أنه لا يصح في اكتحال النبي ﷺ في رمضان حديث بل أسانيدها واهية يرويها المجاهيل والضعفاء، لذا قال الترمذي في سننه (١٠٥/٣) بعد تخريجه لحديث أنس: «ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء».

ويعني بالباب هنا: باب ما جاء في الكحل للصائم، هكذا بَوَّبَ للحديث في كتاب الصوم، ولله دَرُّه من إمامٍ حافظ فكل طرق وشواهد أحاديث هذا الباب واهية ضعيفة لا تصح.





١٠٢ ـ «لا تكتحل بالنهار وأنت صائم اكتحل ليلاً الإثمد يجلو البصر وينبت الشعر».

وفي رواية: **«ليتقه الصائم».**

۞ **ـ ضعيف.**

أخرجه البخاري في تاريخه (٣٩٨/٧) والبيهقي في سننه (٢٦٢/٤) من طريق عبدالرحمن بن النعمان الأنصاري حدثني أبي عن جدي قال وكان جده أُتي به النبي ﷺ فمسح على رأسه فقال: . . . فذكره.

وفي رواية عند أبي داود (٣٢٠/٢) أيضاً من طريق عبدالرحمن بن النعمان عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه أمر بالأثمد المروح عند النوم وقال: «ليتقه الصائم».

قلت: وهذا إسناد ضعيف تفرد به عبدالرحمن هذا ومثله لا يحتمل تفرده بل يحتاج إلى من يشد عضده وهو:

عبدالرحمن بن النعمان بن معبد بن هوذه الأنصاري، أبو النعمان الكوفي. وجده معبد بن هوذة هو الذي له هذه الصحبة، كما قال البيهقي في سننه (٢٦٢/٤).

قال عنه أبو حاتم: «صدوق»، وذكره ابن حبان في ثقاته، وضعّفه يحيىٰ بن معين والقول قوله لأن الجرح المفسر مقدم على التعديل، وكذا رجح جرحه الذهبي في الميزان فقال:

«قد رویٰ عن سعد بن إسحاق العُجري فقلب اسمه أوّلاً، فقال: إسحاق بن سعد بن كعب ثم غلط في الحديث فقال: عن أبيه عن جده فَضَعْفه أرجح» اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق ربما غلط» ونقل عن ابن المديني قوله: «عبدالرحمن بن النعمان مجهول».

انظر: الميزان (٣٢٣/٤) تاريخ البخاري الكبير (٣٥٧/٥)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٨٩ـ ١٩٠)، التقريب (ص ٦٠٢).

والحديث ضعفه ابن معين نقل ذلك عنه أبو داود في سننه (٢/ ٣٢٠ـ ٣٢١) فقال: «قال لي يحيى بن معين: هو حديث منكر، يعني حديث الكحل».

وكذا ضعّفه الإمام الألباني في ضعيف سنن أبي داود (ص ١٨٤).

وتعقب ابن التركماني في الجوهر النقي (٢٦٢/٤ مع السنن) سكوت البيهقي عن هذا الحديث حيث قال: «سكت عنه البيهقي، وذكره أبو داود في سننه وحكى عن ابن معين أنه قال هو حديث منكر، وسكت البيهقي أيضاً عن عبدالرحمن بن النعمان وهو مختلف فيه ضعفه ابن معين وقال الرازي صدوق».

* فائدتان:

١ - إذا علمت ضعف الحديث السابق فلا معنىً لكراهة الكحل للصائم ولا منعه في نهار رمضان أو ليلته بل عموم النصوص تدل على جوازه في كل زمان ووقت.

ومن تلك النصوص حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «عليكم بالإثمد، فإنه يجلوا البصر وينبت الشعر».

وعن جابر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «عليكم بالإثمد عند النَّوم فإنه يجلو البصر وينبت الشعر».

وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «خير أكحالكم الإثمد يجلو البصر وينبت الشعر».

انظر هذه الأحاديث في صحيح سنن ابن ماجه (١٧٣/٣) والسلسلة الصحيحة ومختصر الشمائل المحمدية (٤٥، ٤٢، ٤٤).

قال الإمام الترمذي في سننه (١٠٥/٣):

«اختلف أهل العلم في الكحل للصائم، فكرهه بعضهم، وهو قول سفيان وابن المبارك وأحمد وإسحاق، ورَخَّصَ بعضُ أهل العلم في الكحل للصائم وهو قول الشافعي».

قلت: وصحت في جواز الاكتحال للصائم بعض الآثار منها ما أخرجه أبو داود في سننه (٣٢١/٢) (٢٣٧٨، ٢٣٧٩) عن عبيدالله بن أبي بكر بن أنس «عن أنس بن مالك أنه كان يكتحل وهو صائم».

وعن الأعمش قال: «ما رأيت أحداً من أصحابنا يكره الكحل للصائم، وكان

إبراهيم يرخص أن يكتحل الصائم بالصَّبِرِ» حَسَّن إسنادهما الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢/٦٣) (٢٣٧٨، ٢٣٧٩).

٢ ـ معنى الإثمد

قال الحافظ: «الإثمِد بكسر الهمزة والميم بينهما ثاء مثلثه ساكنة وحكي فيه ضم الهمزة: حَجَر معروف أسود يضرب إلى الحمرة يكون في بلاد الحجاز وأجوده يؤتىٰ به من أصبهان»، ثم قال الحافظ: «وفي هذه الأحاديث استحباب الاكتحال بالإثمد» اهـ.

ذكر هذا في الفتح (١٠/١٩٤) بعد أن ذكر شيئاً من أحاديث الكحل بالإثمد والتي ذكرت شيئاً منها في الفائدة الأولىٰ.





١٠٣ ـ «كان رسول الله ﷺ إذا دخل شهر رمضان أعطىٰ كُلَّ سائلٍ وأطلق كُلَّ أسير».

وفي رواية: **«أن النبي ﷺ كان إذا دخل شهر رمضان أطلق كل أسير وأعطى كل سائل».**

وفي رواية بلفظ: **«... فك كُلَّ أسير وأعطىٰ ابن السبيل».**

۞ ـ ضعيف جداً أو منكر.

أخرجه البزار في مسنده (٤١٣/١ مختصر الزوائد) وابن عدي في الكامل (٣٤٣/٣) وابن حبان في المجروحين (٤٥٧/١) والبيهقي في الشعب (٣١١/٣) والخطيب في تاريخه (٢٢٣/٩) من طريق: أبي بكر الهذلي عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس مرفوعاً. وأخرجه الأصبهاني في أخبار أصبهان (١٢٣/١) وابن سعد في طبقاته (٣٧٧/١) أيضاً من طريق: أبي بكر الهذلي عن الزهري عن عبيد الله بن عبدالله عن ابن عباس وعائشة معاً مرفوعاً.

قال البزار: «لا نعلم رواه هكذا إلاَّ الهذلي ولم يكن حافظاً، وقد حدث عنه جماعة من أهل العلم وهو ضعيف» اهـ.

قلت: وأَقَرَّهُ الحافظ في مختصر زوائد البزار.

وقال ابن عدي: «هذا عن الزهري لا أعرفه من حديث أبي بكر الهذلي».

قلت: «لعله تصحيف والصواب: ... لا أعرفه إلاَّ من حديث أبي بكر الهذلي».

والهذلي هذا: اسمه: سُلمي وقيل: روح، ابن عبدالله بن سلمي، أبو بكر الهذلي والأوَّل من اسميه أشهر.

قال البخاري: «ليس بالحافظ عندهم»، وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وسئل

عنه مرة فقال: «كان غندر يقول: كان إمامنا وكان يكذب».
وقال مزاحم بن زفر الكوفي: سألت شعبة عن أبي بكر الهذلي فقال: «دعني لا أقيء».
وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي، لين الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به».
وقال أبو زرعة: «بصري ضعيف»، وقال النسائي: «بصري متروك»، وقال ابن المديني: «ضعيف جداً».
وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه عَمَّن يرويه لا يتابع عليه، على أنه قد حدث عنه الثقات من الناس، وعامة ما يحدث به قد شورك فيه ويحتمل ما يرويه وفي حديث ما لا يحتمل ولا يتابع عليه».
وقال ابن حبان: «يروى عن الأثبات الأشياء الموضوعات، سكن البصرة»، وقال الحافظ ابن حجر: «أخباري متروك الحديث».
انظر: الجرح والتعديل (٤/ ٣١٣ـ ٣١٤)، الكامل (٣/ ٣٤٣ـ ٣٤٧)، المجروحين (١/ ٤٥٦ـ ٤٥٧)، تاريخ بغداد (٢٢٢/٩)، التقريب (ص ١١٢٠).
والحديث ضعفه أبو حاتم الرازي كما في العلل لابنه (٢٢٧/١) حيث قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه عبدالحميد الحماني عن أبي بكر الهذلي عن الزهري عن عبيد الله بن عبدالله عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ إذا حضر شهر رمضان أطلق كل أسير وأعطىٰ كلَّ سائل، قال أبي: هذا حديث منكر».
ووهّاه أيضاً ابن المديني كما في تاريخ بغداد (٢٢٣/٩) عن عبدالله بن علي بن المديني قال: «سمعت أبي ـ وقيل له ـ أبو بكر الهذلي عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ إذا دخل رمضان فك كل أسير وأعطىٰ ابن السبيل؟ قال: هذا كأنه ريح».
ورمز له السيوطي بالضعف في جامعه كما في الفيض (١٦٧/٥) وأعلَّه الهيثمي في المجمع (١٥٣/٣) بالهذلي فقال: «رواه البزار وفيه أبو بكر الهذلي وهو ضعيف».
وكذا فعل ابن الجوزي في الواهيات (٥٣٠/٢) وأقرَّه الذهبي في تلخيص الواهيات (ص ١٢٧) وأقرهما المناوي في الفيض (١٦٨/٥).
وقال الألباني في ضعيف الجامع (ص ٦٣٨): «ضعيف جداً».
وهذا الحديث من مناكير الهذلي هذا، فإن الزهري أمام حافظ له أصحاب ثقات حفاظ كيف غاب عنهم وانفرد به أبو بكر الهذلي فقط؟! لذا استغربه ابن عدي والبزار.

ووجه النكارة - أيضاً - في هذا الحديث أن متنه جاء من طريق متروك مخالفاً المتون الصحيحة في ألفاظها التي جاءت عن الثقات في رواياتهم الدالة على شدة كرم النبي ﷺ في كل وقت، وازديادها في رمضان، ومن ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه (ص ١٩٠٢) عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال:

«كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل، وكان جبريل - عليه السلام - يلقاه كُلَّ ليلة في رمضان حتى ينسلخ يعرض عليه النبي ﷺ القرآن فإذا لقيه جبريل - عليه السلام - كان أجود بالخير من الرِّيح المرسلة».

ثم وقفت على كلام للإمام البيهقي - رحمه الله - يوافق ما قلته فقد أعل الحديث بما أسلفت حيث قال في الشعب (٣/ ٣١١- ٣١٢) بعد أن أخرج حديث ابن عباس الذي في الباب:

«كذا قاله أبو بكر الهذلي عن الزهري والحفاظ رووه عن الزهري، كما أخبرنا أبو عبدالله الحافظ ثنا أبو جعفر...» ثم ساق البيهقي بإسناده إلى ابن عباس فذكر الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري عنه كما في لفظه المذكور قبل ثم قال:

«أخرجاه في الصحيح من حديث إبراهيم بن سعد وغيره».

* فائدة:

قال الحافظ في الفتح (١/ ٤١): «معنىٰ أجود الناس: أكثر الناس جوداً، والجود الكرم وهو من الصفات المحمودة» اهـ.

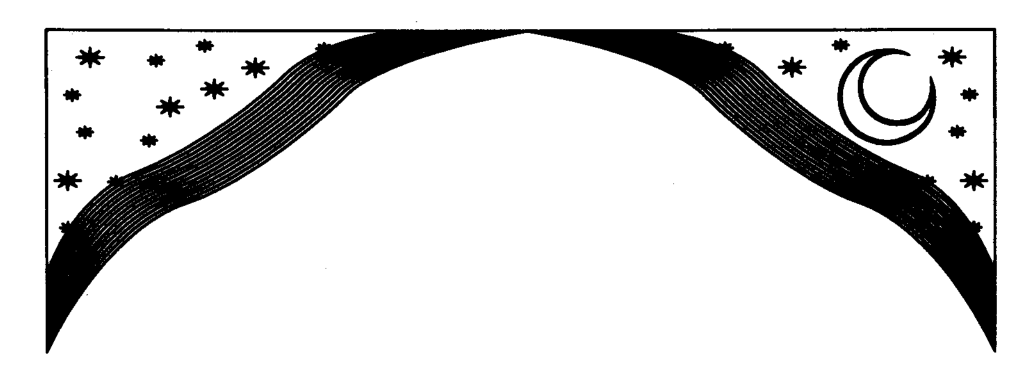
* خاطرة:

هذا الحديث من الأحاديث التي فرحت بتخريجها كثيراً حيث وفقني الله في نقطتين فيه وافقت فيهما الأئمة الكبار وهما:

الأولىٰ: لمَّا حكمت عليه بالنكارة من حيث إن راويه الهذلي خالف الحفاظ بهذه الرواية الذين رووه عن الزهري، ألفيت البيهقي قال نفس الكلام بعد أن ذكرته.

الثانية: بعد أن انتهيت من تخريج الحديث وتتبع طرقه، وتراجم رجاله حكمت عليه بأنه ضعيف جداً ثم رأيت العلامة ناصر الدين الألباني قد حكم عليه بنفس الحكم في ضعيف الجامع، فالحمد لله على توفيقه.





١٠٤ ـ «كان رسول الله ﷺ إذا دخل رمضان تغيّر لونه، وكثرت صلاته وابتهل في الدعاء وأشفق منه».

۞ ـ **ضعيف.**

أخرجه البيهقي في الشعب (٣/٣١٠) وفي فضائل الأوقات (ص ١٩١ـ ١٩٢) والأصبهاني في ترغيبه (٢/٣٦٣) من طريق: عبدالباقي بن قانع حدثنا أحمد بن عليّ الخراز حدثنا محمد بن عبدالمجيد التميمي حدثنا أبو داود ثنا قرّة بن خالد عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة مرفوعاً.

قال المناوي في الفيض (٥/١٦٨): «فيه عبدالباقي بن قانع قال الذهبي قال الدارقطني يخطىء كثيراً» انتهىٰ.

قلت: هذا السند فيه ضعيفان:

الأوّل: عبدالباقي بن قانع أبو الحسن.

قال الدارقطني: كان يحفظ لكنه يخطىء ويصرّ، قال البرقاني: هو عندي ضعيف، وقال أيضاً: في حديثه نكرة ورأيت البغداديين يوثقونه.

قلت: منهم الخطيب فقد قال: لا أدري لماذا ضعّفه البرقاني؟ فقد كان ابن قانع من أهل العلم والدراية ورأيت عامة شيوخنا يوثقونه وقد تغير في آخر عمره.

وقال أبو الحسن بن الفرات: «حَدَثَ به اختلاط قبل موته بسنتين»، وقال ابن حزم: «اختلط ابن قانع قبل موته بسنة وهو منكر الحديث تركه أصحاب الحديث».

تعقبه الحافظ ابن حجر فقال: «ما أعلم أحداً تركه وإنما صح أنه اختلط فتجنبوه».

وقال ابن أبي الفوارس: «قيل أنه سمع منه قوم في اختلاطه».

قلت: وهذا يعني أنه يحتاج إلى متابع يقوي روايته.
انظر: الميزان (٢٣٨/٤)، اللسان (٦/ ٣٧٩ـ ٣٨٠).
ولعل هذا الحديث مما خلط فيه ابن قانع فإنه صح بغير هذا اللفظ وهو شد المئزر في العشر الأواخر وسيأتي لفظه في الحديث الذي يلي هذا.
الثاني: والضعيف الثاني الذي يُوَهِّن هذا السند هو: محمد بن عبدالمجيد التميمي، أبو جعفر المفلوج.
قال الإمام الذهبي: «ضعَّفه محمد بن غالب تمتام» ثم ذكر الذهبي حديثاً من مناكيره.
ونص قول محمد بن غالب هكذا: «كان محمد بن عبدالمجيد آية منكراً».
وقال الخطيب: «ضعيف».
انظر: الميزان (٢٤١/٣)، اللسان (٣٢٨/٦)، تاريخ بغداد (١٩٦/٣).





١٠٥ ـ «كان رسول الله ﷺ إذا دخل شهر رمضان شَدَّ مئزره ثم لَمْ يأتِ فراشه حتى ينسلخ».

۞ ـ منكر.

أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٣/٣٤٢) والبيهقي في الشعب (٣/٣١٠) وفي فضائل الأوقات (ص ١٩٠ـ ١٩١) من طريق: الربيع بن سليمان حدثنا عبدالله بن وهب حدثنا سليمان بن بلال أخبرني عمرو عن المطلب بن عبدالله عن عائشة زوج النبي ﷺ مرفوعاً.

رمز له السيوطي بالحسن في جامعه وقال المناوي في الفيض (٥/١٦٨):

«فيه الربيع بن سليمان فإن كان هو صاحب الشافعي فثقة أو الربيع بن سليمان البصري الأزدي فضعيف قال يحيى ليس بشيء» اهـ.

قلت: هو الربيع بن سليمان المرادي صاحب الشافعي من شيوخ ابن خزيمة، وذلك معروف عنه، وقد قال الربيع عبارته المشهورة التي نقلها العلماء في كتبهم حيث قال: «استفدنا من ابن خزيمة أكثر مما استفاد منا».

وفي رواية: «هل تعرفون ابن خزيمة؟ قلنا: نعم، قال: استفدنا منه أكثر مما استفاد منا».

انظر: السير (١٤/٣٧١) والطبقات الكبرى للسبكي (٣/١١٢).

وأما الثاني فهو: الربيع بن سليمان البصري الأزدي الخُلْقاني، وليس هو هذا الذي في السند انظر ترجمته في الميزان (٣/٦٣).

وفي السند علة قوية وهي الانقطاع بين المطلب بن عبدالله وعائشة فهو لم يسمع منها وعامة رواياته عن كبار الصحابة مرسلة.

قال أبو حاتم الرازي: «عامة روايته مرسل»، وقال أيضاً: «المطلب بن عبدالله لم يدرك عائشة ـ رضي الله عنها».

وقال ابن سعد: «كان يكثر الحديث وليس يحتج بحديثه لأنه يرسل»، وقال الذهبي: «هو يرسل عن كبار الصحابة كأبي موسىٰ وعائشة».
وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق كثير التدليس والإرسال».
انظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٦٤ـ ١٦٥)، الميزان (ص ٦/٤٤٩)، تهذيب التهذيب (ص ٨/٢١٠)، التقريب (ص ٩٤٩).
قلت: والثابت عن رسول الله ﷺ في هذا الباب بغير هذه الألفاظ، من ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه (٢٠٢٤) عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت:
«كان النبي ﷺ إذا دخل العشر شَدَّ مئزره وأحيا ليله، وأيقظ أهله».
هكذا رواه الثقات في العشر الأواخر من رمضان، لذا بوب الإمام البخاري لهذا الحديث باباً فقال: باب العمل في العشر الأواخر من رمضان.





١٠٦ ـ «الصائم بعد رمضان كالكّار بعدَ الفار».

۞ ـ **ضعيف جداً.**

أخرجه البيهقي في الشعب (٣/٣٤٩) وفي فضائل الأوقات (ص ٣٢٩) (١٦٢) من طريق: ابن أبي السري قال: حدثنا بقيةُ الحمصي عن إسماعيل بن بشير عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ. . . فذكره.

هذا حديث شديد الضعف مسلسل بالضعفاء والمجروحين على التوالي:

أمَّا ابن أبي السري فهو: محمد بن المتوكل بن عبدالرحمن الهاشمي، أبو عبدالله بن أبي السري الحافظ العسقلاني.

وثقه ابن معين وقال أبو حاتم: ليّن الحديث، وقال ابن عدي: كثير الغلط، وقال الحافظ: «صدوق عارف، له أوهام كثيرة».

انظر: تهذيب التهذيب (٧/ ٤٠٠ـ ٤٠١)، التقريب (ص ٨٩٢).

وأمَّا بقية الحمصي فهو: بقية بن الوليد، مدلس مشهور.

قال الحافظ: «صدوق كثير التدليس عن الضعفاء».

وأمَّا إسماعيل بن بشير فهو: ابن سلمان الكوفي.

قال العقيلي: «يهم في غير حديث، وكاد أن يغلب عليه الوهم».

انظر: ضعفاء العقيلي (١/٩٥)، الميزان (١/٣٨٠).

فإذا علمت ما سبق فإن السيوطي ـ رحمه الله ـ رمز له بالحسن كما في الفيض (٤/٣٠٤) وتعقبه المناوي فقال: «رمز المصنف لحسنه، وفيه بقية بن الوليد، قال الذهبي: صدوق لكنه يروي عن مَنْ دَبَّ ودرج فكثرت مناكيره، وإسماعيل بن بشير قال العقيلي: متهم بالوضع ورواه عنه أيضاً أبو الشيخ والديلمي» اهـ.

قلت: ولم أقف على اتهام العقيلي لإسماعيل بالوضع في ضعفائه والله أعلم.

وقال العلامة الألباني عن هذا الحديث في ضعيف الجامع (ص ٥١٦): «ضعيف جداً».



١٠٧ ـ «الصوم يُذْبل اللحمِ، ويُبْعدُ مِنْ حَرِّ السَّعير، إن لله مائدةً عليها ما لا عينٌ رأت ولا أذنٌ سمعت، ولا خطر على قلب بَشَرٍ، لا يقعُدُ عليها إلاَّ الصَّائمون».

ـ ضعيف جداً.

أخرجه الطبراني في الأوسط (١٧٠/٩) (٩٤٤٣).

من طريق: عبدالمجيد بن كثير الحراني: ثنا بقية بن الوليد حدثني أبو بكر الغسيُّ نا أبو قبيل المصري عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ به.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي قبيل إلاَّ أبو بكر العنسي، تفرَّدَ به: بقية» اهـ.

وقال الهيثمي في المجمع (١٨٥/٣): «رواه الطَبراني في الأوسط وفيه عبدالمجيد بن كثير الحراني ولم أجد من ترجمه» اهـ.

قلت: وفي السند غيره من المجاهيل والضعفاء وهم:

١ ـ أبو بكر العنسي، قال ابن عدي: مجهول له أحاديث مناكير»، وقال الحافظ: «أنا أحسبه أنه ابن أبي مريم».

قلت: فإن كان هو فهو أيضاً ضعيف وقد مرت ترجمته في الحديث رقم (٣٨) وقال فيه الحافظ: «ضعيف، وكان قد سرق بيته فاختلط».

انظر: تهذيب التهذيب (٤٦/١٠)، التقريب (ص ١١٢٠) و (ص ١١١٦).

٢ ـ أبو قبيل المصري، واسمه: حيي بن هانىء بن ناصر المعافري المصري.

وثقه ابن معين وأحمد وأبو زرعة والفسوي والعجلي وأحمد بن صالح المصري.

وذكره ابن حبان في ثقاته وقال: «كان يخطىء».

وذكره الساجي في الضعفاء له وحكىٰ عن ابن معين أنه ضعَّفه.

وقال الحافظ في التقريب (ص ٢٨٢، ١١٩٢): «صدوق يهم».

وانظر التهذيب للحافظ (٢/ ٤٩٠ـ ٤٩١).



١٠٨ ـ «قام معاوية في الناس بدير مسحلٍ الذي علىٰ باب حمص، فقال: يا أَيُّها الناس إِنَّا قد رأينا الهلالَ يوم كذا وكذا، وأنا متقدِّمٌ بالصيام، فمن أحبَّ أن يفعله فليفعله، فقام إليه مالك بن هبيرة السَّبئي فقال: يا معاوية أشيءٌ سمعتَه من رسول الله ﷺ أم شيءٌ من رأيك؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «صُوموا الشهر وسُرَّهُ»».

۞ ـ منكر.

أخرجه أبو داود في سننه (٣/٣٠٨) (٢٣٢٩) ومن طريقه البيهقي في سننه (٤/٢١١) والجورقاني في الأباطيل (٢/٩٧) من طريق: الوليد بن مسلم ثنا عبدالله بن العلاء عن أبي الأزهر المغيرة بن فروة قال: قام معاوية... فذكره.

وهذا إسناد ضعيف معلول بعلتين:

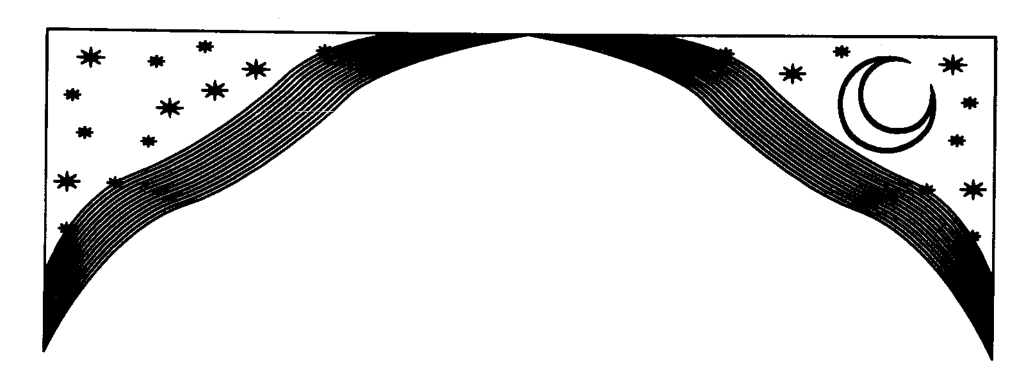
الأولى: أبو الأزهر المغيرة بن فروة، لم يوثقه أحد سوىٰ ابن حبان حيث ذكره في ثقاته وقال عنه الحافظ «منهم من قبله مشهور بكنيته مقبول» وهو: المغيرة بن فروة أبو الأزهر الدمشقي.

انظر: الجرح والتعديل (٨/٢٢٧)، الثقات (٢/٤١٠)، تهذيب الكمال (٢٨/٣٩٢)، الكاشف (٢/٢٨٧)، تهذيب التهذيب (٨/٣٠٧)، التقريب (ص ٩٦٦).

فهو إذن يحتاج إلى متابعٍ له، فإذا انفرد كان ذلك مشكلاً فكيف إذا خالفه الثقات فقد رووا النهي عن تقدم رمضان بالصيام وسيأتي شيء من ذلك. لذا تفرده كان نوع نكارة، قال الجورقاني في الأباطيل: (٢/٩٨): «وأبو الأزهر هذا ثقة إلاَّ أن في حديثه بعض النكارة».

الثانية: عنعنة الوليد بن مسلم عند روايته عن أبي الأزهر، وهو مشهور بتدليس التسوية فلا بد من التصريح في كل طبقات السند من بعده، ولم يفعل.
قال الحافظ ابن حجر: «موصوف بالتدليس الشديد مع الصدق»، وقال أيضاً: «ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية».
انظر: طبقات المدلسين (ص ١٧٠)، التقريب (ص ١٠٤١).
والحديث اختلف فيه على أبي الأزهر فقد أخرجه الدولابي في الكنىٰ (٢١٦/١) مختصراً من طريق: سعيد بن عبدالعزيز عن أبي الأزهر قال: قال رسول الله ﷺ: «صوموا الشهر وسرّه»، هكذا رواه مرسلاً.
وسعيد هذا هو سعيد بن عبدالعزيز التنوخي الدمشقي، ثقة قد اختلط.
قال أبو مسهر: «كان قد اختلط قبل موته»، وقال الحافظ: «ثقة إمام سوّاه أحمد بالأوزاعي، وقدمه أبو مسهر لكنه اختلط في آخر عمره».
انظر: تهذيب الكمال (٥٣٩/١٠)، التقريب (ص ٣٨٣).
قلت: ولعل هذا مما خلط فيه سعيد هذا، فإن الثقات رووه بغير هذا المتن، وكذا رواه عبدالله بن العلاء عن أبي الأزهر عن معاوية مرفوعاً والحديث ضعفه الألباني في ضعيف أبي داود (ص ١٨١).
وللحديث طريق أخرىٰ نبحثها في المتن القادم.





١٠٩ ـ «كان رسول الله ﷺ يقول على المنبر قبل شهر رمضان: الصيامُ يومَ كذا وكذا، ونحنُ متقدِّمون، فمن شاء فليتقدَّم، ومن شاء فليتأخَّر».

۞ ـ منكر.

أخرجه ابن ماجه في سننه (٢/ ٢٩٩ـ ٣٠٠)، والجورقاني في الأباطيل (٢/٩٤) من طريق: القاسم بن عبدالرحمن أنه سمع معاوية بن أبي سفيان على المنبر يقول: . . . فذكره.

وهذه المتابعة من القاسم لأبي الأزهر كما في الحديث السابق لا تصلح في باب الاعتبار فآفة هذا السند القاسم هذا وهو: القاسم بن عبدالرحمن الشامي، أبو عبدالرحمن الدمشقي.

والقاسم لم يسمع من معاوية فالحديث معلّ بالانقطاع.

قال المزي: «قيل: لم يسمع من أحد من الصحابة سوىٰ أبي أمامة» وكذا قال الإمام الذهبي.

ووثقه ابن معين ويعقوب ابن شيبة والعجلي وجرحه غيرهم وهو الراجح.

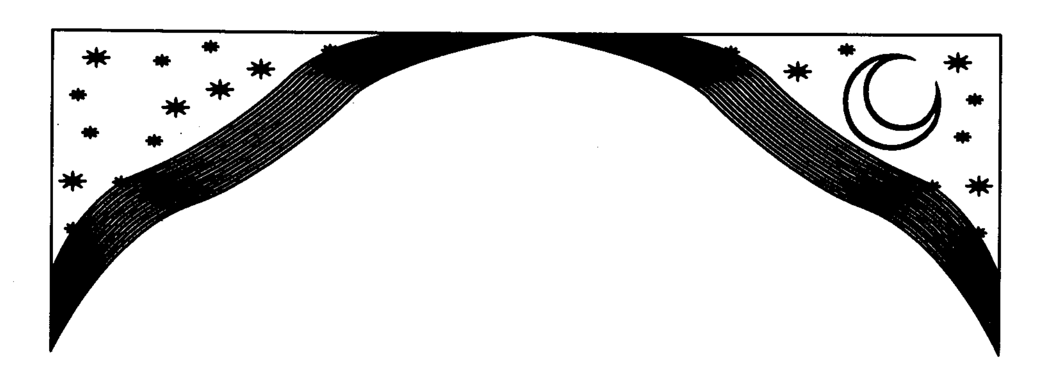
قال عبدالله بن الإمام أحمد: «سمعت أبي، وذكر القاسم أبا عبدالرحمن، فقال: قال بعض الناس: هذه الأحاديث المناكير التي يرويها عنه جعفر بن الزبير وبشر بن نمير ومُطّرح، فقال أبي: علي بن يزيد من أهل دمشق حدث عنه مُطّرح ولكن يقولون: هذه من قبل القاسم في حديث القاسم مناكير مما يرويها الثقات يقولون من قِبَلِ القاسم».

قلت: وهذا الحديث من مناكيره.

وقال فيه ابن حبان: «كان ممن يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ المعضلات ويأتي عن الثقات بالأشياء المقلوبات حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها».

وقال الحافظ: «صدوق يغرب كثيراً».
وقال الأثرم: «سمعت أبا عبدالله، وذكر له حديثٌ عن القاسم الشامي عن أبي أُمامة أن الدباغ طهور، فأنكره وحمل على القاسم وقال: يروي علي بن يزيد هذا عنه أعاجيب وتكلم فيهما وقال: ما أرىٰ هذا إلاَّ من قبل القاسم».
وقال الإمام أحمد أيضاً: «إنما ذهب رواية جعفر بن الزُّبير لأنه إنما كانت روايته عن القاسم».
وقال الغَلاَّبي: «منكر الحديث».
المجروحين (٢/٢١٤)، تهذيب الكمال (٢٣/٣٨٣)، الكاشف (٢/١٢٩)، تهذيب التهذيب (٦/٤٥١)، التقريب (ص ٨٩٢).
قال البوصيري في مصباح الزجاجة (٣/٦): «هذا إسناد رجاله موثّقون لكن قيل إنَّ القاسم بن عبدالرحمن أبو عبدالرحمن لم يسمع من أحد من الصحابة سوى أبي أُمامة».
قلت: وقوله إسناد رجاله ثقات لا يعني صحة السند، إذْ قد يكون الرجال ثقات لكن في السند علة وقد وجدت وهي الانقطاع، مع أن قول البوصيري رجاله موثقون فيه نظر لأن القاسم لم يجمعوا على توثيقه بل جرحوه، ومن جرحه جرحه عن إمعانٍ في رواياته وسبرٍ لها كالإمام أحمد وابن حبان لذا كان الجرح هنا مقدم على التوثيق لأن من علم حجة على من لم يعلم.
والحديث بهذا السند قال فيه الجورقاني في الأباطيل (٢/٩٤): «هذا حديث منكر» وضعّفه الألباني في ضعيف ابن ماجه (ص ١٣٠).
وللحديث طريق ثالث في بحثنا القادم.





١١٠ ـ «أن معاوية كان إذا حضر شهر رمضان قال: إنا رأينا هلال شعبان يوم كذا وكذا ونحن متقدمون فمن أحبَّ أن يتقدم فعل، ثم يقول معاوية: هكذا كان رسول الله ﷺ كان إذا حضر رمضان قال كما قلت».

۞ **ـ باطل.**

أخرجه الجورقاني في الأباطيل (٩٥/٢) وابن الجوزي في الواهيات (٥٢٩/٢) من طريق: الوليد بن مسلم أخبرني خالد بن يزيد المري عن العلاء بن الحارث عن مكحول أن معاوية... فذكره.

وهذا إسناد معلول بثلاث علل:

الأولىٰ: الوليد بن مسلم، مدلس يدلس تدليس الستون ولم يصرح بالسماع في كل طبقات السند إلى معاوية.

الثانية: خالد بن يزيد، نقل ابن الجوزي في الواهيات والمتروكين له عن الإمام أحمد أنه قال فيه: ليس بشيء، وقال النسائي: ليث بثقة» وانظر تهذيب الكمال (٤٢٣/٣) وقال الذهبي في تلخيص الواهيات (ص ١٧٢) عن خالد هذا «خالد واهٍ».

وهذا يعني أن هذا المتابعة من مكحول لما سبق من الرواة لا تنفع شيئاً إذ صحة السند في المتابعة إلى المتابع شرط لقبولها وصحتها.

الثالثة: الانقطاع، فإن مكحولاً لم يسمع من معاوية.

قال أبو حاتم: سألت أبا مسهر: هل سمع مكحول من أحد من أصحاب النبي؟ قال: ما صح عندنا إلاَّ عن أنس بن مالك، قلت واثلة؟، فأنكره».

وقال أبو حاتم أيضاً: «مكحول لم يسمع من معاوية، ودخل على واثلة بن الأسقع».

وقال الحاكم: «أكثر رواياته عن الصحابة حوالة»، وقال ابن حبان: «ربما دلس»، وقال الحافظ: «ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور».

انظر: مراسيل ابن أبي حاتم (ص ١٦٥ـ ١٦٦)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٣٢ـ ٣٣٤)، التقريب (ص ٩٦٩).

وقال الجورقاني في الأباطيل (٢/ ٩٥ـ ٩٦): «هذا حديث باطل».

وقال ابن الجوزي في الواهيات (٥٢٩/٢): «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ومكحول لم يسمع من معاوية».

وقال الذهبي في تلخيص الواهيات (ص ١٧٢): «منقطع».

قلت: فهذه كل طرق ومتابعات هذه الرواية، ويغلب عليها تفرد من لا يحتمل تفرده والانقطاع في الأسانيد، والمنقطع لا تقوم به قائمة في الاعتبار، لأن الساقط أو الواسطة لا يُعلم حاله، فقد يكون كذَّاباً أو مُتَّهماً أو متروكاً أو شديد الضعف. ومن هذا صفته لا ينفع في باب المتابعات، لذا كل طرق هذا الحديث منكرة. وقد قال الجورقاني في الأباطيل (٩٨/٢) بعد أن ذكر طرق هذا الحديث ومتابعاته ختم البحث بقوله: «هذا حديث لا يرجع منه إلى الصحة، وهو مضطرب الإسناد والمتن ليس لإسناده قوام، ولا لمتنه نظام».

قلت: ويغلب على وصف هذا الحديث أنه حديث مُؤَنَّن، فأغلبهم قالوا: إن معاوية كان. وهم لم يسمعوا معاوية ولم يدركوا الفعل المروي عنه على المنبر ولا القول وقول الراوي في الحديث المؤنن: أن فلاناً قال أو فعل إذا كان الراوي لم يسمع ذلك القول ولا شهد ذلك الفعل حكم عليه بالانقطاع، ويطلق عليه مرسلاً وذلك في اصطلاح الإمام أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم خاصة.

وأمَّا الأحاديث الصحيحة التي رواها الثقات المخالفة لهذه المتون المنكرة فكثيرة:

١ ـ منها ما أخرجه الشيخان [في (١٩١٤)، م (١٠٨٢)] عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقدموا رمضان بصوم يومٍ ولا يومين إلاَّ رجلٌ كان يصومُ صوماً فليصمه» وهذا لفظ مسلم.

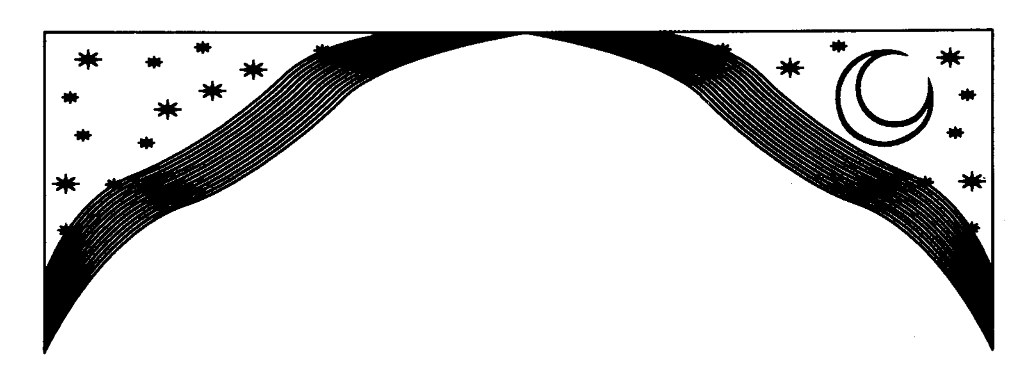
٢ ـ ومنها ما أخرجه الشيخان [في (١٩٠٦)، م (١٠٨٠)] عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ:

«أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان فقال: «لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه، فإن غُمَّ عليكم فاقدروا له» وهذا لفظ البخاري.

٣ ـ ومنها ما أخرجه البخاري في صحيحه (١٩٠٩) عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال النبي ﷺ أو قال: أبو القاسم ﷺ: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غُمّي عليكم فأكملوا عِدَّة شعبان ثلاثين»، والله أعلم[١].



(١) وحول معنى: «سرر شعبان» والنهي عن الصيام إذا انتصف شعبان والجمع بينه وبين الأحاديث الأُخرىٰ كحديث أن النبي ﷺ كان يكثر من الصيام في شعبان ويصله برمضان انظر كتابي: دفع العناء، فقد جعلت في آخره مبحثاً حول بعض مسائل الصيام منها هذه المسألة، والله أعلم.



١١١ - «صمتم يومكم هذا؟ قالوا: لا، قال: فأتمّوا بقية يومكم واقضوه».

قال أبو داود: يعني يوم عاشوراء.

۞ **- منكر.**

أخرجه أبو داود في سننه (٢٤٤٧) من طريق: «سعيد عن قتادة عن عبدالرحمٰن بن مسلمة عن عَمّه أنَّ أسلم أتت النبيَّ ﷺ فقال: صمتم يومكم هذا...» الحديث.

قلت: والمراد بهذا اليوم هو يوم عاشوراء كما بَيَّن ذلك أبو داود ويستضع ذلك بعد قليل. والحديث بهذا اللفظ وزيادة القضاء منكر لأنه من طريق عبدالرحمن هذا وهو: عبدالرحمن بن مسلمة، وقيل: ابن سلمة، وقيل: ابن المنهال بن سلمة القضاعي. وصَوَّب ابن السكن: ابن سلمة فقال: «ويقال عبدالرحمن بن سلمة وهو الصواب» والذي سماه ابن المنهال هو شعبة كما عند النسائي في الكبرىٰ (٢/١٦٠) من طريق: غُندر قال حدثنا شعبة عن قتادة عن عبدالرحمٰن بن المنهال الخزاعي عن عَمِّه به، بغير هذا اللفظ أعني أن النبي ﷺ أرسل رسولاً ينادي فيهم ودون زيادة القضاء. قال ابن السكن في ذلك: «ويقال إنَّ شعبة أخطأ في اسمه وأنَّ الصواب حديث سعيد بن أبي عروبة والله أعلم».

قلت: لَعَلَّ شعبة نسبه إلى جَدِّه؛ لأن النسائي قال في الكنىٰ: «أبو المنهال عبدالرحمن بن سلمةِ بن المنهال» اهـ، أو كذلك اسم أبيه الذي بلغ شعبة فقد قيل فيه ابن المنهال كما سبق، والله أعلم.

انظر: تهذيب الكمال (١٧/٤٠١)، بيان الوهم والإيهام (٣/٤٤٠)، الميزان (٤/٢٨٧)، تهذيب التهذيب (٥/١٧٤)، التقريب (ص ٥٨٠).

وأَمَّا حديث ابن أَبي عَرُوبة الذي سماه عبدٰالرحمن بن سلمة فهو عند أبي داود

كما في صدر هذا البحث، وأيضاً عند النسائي في الكبرىٰ (٢/١٦٠) من طريق سعيد عن قتادة عن عبدالرحمن بن سلمة الخزاعي عن عمه...، دون زيادة القضاء.

وآفة هذا السند كما سبق عَبُد الرحمٰن هذا، فهو مجهول، تَفَرَّد بهذا المتن والزيادة وتفرد من هذا حاله من أنواع المنكر، حيث خالف الثقات في متنه ولفظه وبهذه الزيادة. وعبدالرحمن بن سلمة لم يروِ عنه سوىٰ قتادة، ونسبه إلى جهالة الحال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٣/٤٤٠) فقال متعقباً عبدالحق لما ضَعَّف الحديث دون بيان علته قال: «كذا قال ولم يبين علته، وهي الجهل بحال عبدالرحمن بن سلمة هذا».

وقال الذهبي في الميزان (٤/٢٨٧): «لا يُعرف» ثم ترجمه له تارةً أُخرىٰ في ميزانه (٤/٣١٧) وذكر أنه روىٰ عن عَمِّه، وتفرد عنه قتادة، ولم يذكر العبارة السابقة، فتنبه.

ونقل المنذري في مختصره (٣/٣٢٦) تجهيل البيهقي له فقال: «وذكر البيهقي عبدالرحمن هذا فقال: وهو مجهول، ومختلف في اسم أبيه ولا يُدرىٰ من عَمِّه» اهـ.

قلت: فكأنما يشير إلى أَنَّ الاختلاف في اسم أبيه مما يؤكد جهالته.

وذكره ابن حبان في ثقاته كما قال الحافظ في تهذيبه ثم تبعه في تقريبه (ص ٥٨٠) فقال عن عبدالرحمن هذا: «مقبول»، أي: حيثُ يتابع وإلاَّ فلين الحديث، ولعل قوله عنه مقبول غير مقبول؛ لأنه لم يروِ عنه سوىٰ قتادة، وانفرد بزيادةٍ لم يوافقه عليها الثقات بل ومتن غريب، إذْ الثقات تواردوا على لفظه دونها وبغير هذا اللفظ. والحديث أشار الحافظ في الفتح (٤/١٧٨) إلى ضعف هذه الزيادة فيه إشارة فقال: «وعلىٰ تقدير أن لا يثبت هذا الحديث في الأمر بالقضاء فلا يتعين ترك القضاء» وضعف الحديث عبدالحق الإشبيلي في كتابه الأحكام الوسطىٰ (٢/٢٤٥) فقال: «ولا يصح هذا الحديث في القضاء» اهـ، ووافقه علىٰ ذلك ابن القطان وزاد ببيان العلَّة كما سبق.

وضعفه العلامة الألباني في ضعيف أبي داود (٢٤٤٧) (ص ١٨٩)، هذا الذي كنت أَظنه أولاً أي الحمل على عبدالرحمن بن مسلمه متبعاً بذلك ابن القطان لكن أقول الآن الحمل في هذا الحديث على سعيد بن أبي عروبة لأن شعبة حدث به عن قتادة عن عبدالرحمن عن عمه بالمتن المحفوظ المعروف ودون زيادة القضاء كما عند النسائي في الكبرىٰ (٢/١٦٠) وخالفه سعيد فرواه عن

قتادة عن عبدالرحمن عن عمه. فخالف في متنه وزاد زيادة القضاء. لذا ذكر النسائي رواية شعبة ثم قال: «خالفه سعيد».

قلت: وهذا وارد لأن سعيد بن أبي عروبة قد اختلط فهو الذي خلط في هذا المتن والله أعلم. وانظر ترجمة سعيد في تهذيب التهذيب (٣/٣٥٣) والتقريب (ص٣٨٤).

هذا وثبت الحديث بغير هذا اللفظ والزيادة، فقد أخرجه البخاري (١٩٢٤) ومسلم (٢٦٦٣) في صحيحيهما، والنسائي في سننه (٢٣٢٠) من طريق: يزيد بن أبي عُبَيدٍ عن سلمة بن الأكوع أنه قال:

بعث رسولُ الله ﷺ رجلاً من أسلم يوم عاشوراء فأَمَرَه أن يُؤَذِّنَ في النَّاس: «من كان لم يَصُمْ فليصم، ومن كان أكل فلْيُتم صيامه إلى الليل» وهذا لفظ مسلم، وانظر السنن الكبرىٰ للنسائي (٢/ ١٦٠ـ ١٦١) فقد ذكره من عدة طرق.

* فائدة:

أزال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - إبهام الرجل الذي أرسله النبي ﷺ حيث قال في الفتح (١٣/٣٠١): «والرجل من أسلم هو: هند بن أسماء بن حارثة».





١١٢ ـ «خمس يفطرن الصائم وينقضن الوضوء: الكذب، والنميمة، والغيبة، والنظر بشهوة، واليمين الكاذبة».

۞ ـ **موضوع.**

أخرجه الجورقاني في الأباطيل والمناكير (١/٣٥١) (٣٣٨)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢/٥٦٠) (١١٣١)، وأبو الفتح الأزدي في كتابه الضعفاء [كما قال زين الدين العراقي في ذيل الميزان (ص ١٦٧) وفي المغني عن حمل الأسفار (١/٧٣٨)].

من طريق: سعيد بن عنبسة قال: حدثنا بقية قال حدثنا محمد بن الحجّاج عن جابان عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ. . . فذكره.

وهذا حديث موضوع باطل إسناده مظلم وذلك لأن فيه:

١ ـ سعيد بن عنبسة الرازي.

قال يحيىٰ بن معين: لا أعرفه، فقيل له: إنه حدث عن أبي عبيدة الحداد بحديث دالان فقال: هذا كذاب.

وقال الجنيدي: كذاب.

قال ابن أبي حاتم: سمع منه أبي ولم يحدث عنه، وقال فيه نظر.

وقال أبو حاتم أيضاً: «لا يصدق»[1].

٢ ـ بقية بن الوليد.

قال ابن عيينة: «لا تسمعوا من بقية ما كان في سُنَّةٍ، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره».

قال الإمام أحمد: «إذا حدث عن قوم ليسوا بمعروفين فلا تقبلوه».

---

(١) الميزان (٣/٢٢٣)، لسان الميزان (٤/٤٣).

وقال ابن معين: «إذا حدث عن الثقات مثل صفوان بن عمرو وغيره فاقبلوه، أما إذا حدث عن أولئك المجهولين فلا».

وقال أبو مسهر الغساني: «بقية ليست أحاديثه نقية فكن منها على تقية».

وقال الحافظ في التقريب: «صدوق كثير التدليس عن الضعفاء»[1].

٣ ـ محمد بن الحجاج وهو الحمصي.

قال الأزدي: لا يكتب حديثه.

وقال ابن ماكولا: «ولا يعرف محمد بن الحجاج إلاّ أنه شيخ لبقية بن الوليد»[2].

٤ ـ جابان، ويقال: موسىٰ بن جابان.

قال الأزدي: متروك الحديث.

وقال ابن ماكولا: «وجابان مجهول عن أنس بن مالك»[3].

والحديث عزاه السيوطي للديملي في مسند الفردوس بعد أن أورده في الجامع الكبير (٤/ب/٢٩٥) (١١٦٩١).

وتناوله أهل العلم فحكموا عليه بالبطلان والوضع.

قال ابن أبي حاتم في كتاب العلل (١/ ٢٥٨ـ ٢٥٩): [سألت أبي عن حديث رواه بقية عن محمد بن الحجاج عن ميسرة بن عبدالله عن جابان عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال: «خمس يفطرن الصائم وينقضن الوضوء... فذكر الحديث السابق وزاد فيه في آخره: ورأيت رسول الله ﷺ يعدها كما يعد النسا» فسمعت أبي يقول: هذا حديث كذب، وميسرة بن عبد ربه كان يفتعل الحديث].

وقال الجورقاني في الأباطيل (٣٥١/١): «هذا حديث باطل وفي إسناده ظلمات»، وقال ابن الجوزي في الموضوعات (٥٦١/٢): «هذا حديث موضوع»، وأقره السيوطي في اللآلىء (٩٠/٢) وقال: «موضوع، سعيد كذاب والثلاثة فوقه مجروحون».

وقال ابن ماكولا في الإكمال (٢/ ١٠ـ ١١): «حديث منكر»، وقال ابن عراق

---

(١) انظر ترجمته المطولة في تهذيب التهذيب (١/ ٤٩٥ـ ٤٩٨)، والتقريب (ص ١٧٤).

(٢) الميزان (١٠٣/٦)، لسان الميزان (١٩٠/٦)، الضعفاء والمتروكين (٤٨/٣)، الإكمال لابن ماكولا (١٠/٢).

(٣) ذيل الميزان (ص ١٦٧)، لسان الميزان (٢٨٥/٢)، الإكمال (١٠/٢).

في التنزيه (٢/١٤٧): «واقتصر الشيخ الإمام تقي الدين السبكي في شرح المنهاج علىٰ تضعيفه، والله تعالى أعلم».

وقال العلامة محمد الحسيني الطرابلسي في الكشف الإلهي (١/٣٣٣): «خبر موضوع» وانظر نصب الراية للزيلعي (٢/٥٠٩)، والله أعلم.





١١٣ ـ «ثلاثة لا يفطرن الصائم: الحجامة والقيء والاحتلام».

وفي رواية: **«لا يفطر من قاء ولا من احتجم ولا من احتلم».**

وفي رواية: **«لا يُفَطِّر الصائم الحُلُم والقيء والحجامة».**

وفي لفظ: **«ثلاث لا يمنعن الصيام: الحِجام، والقيء، والاحتلام، ولا يتقيأ الصيام متعمداً».**

۞ ـ **ضعيف.**

روي هذا الحديث من رواية أبي سعيد الخدري وابن عباس وثوبان رضي الله عنهم.

أمَّا حديث أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ فقد:

أخرجه الترمذي في سننه (٧١٩) وأبو يعلىٰ في مسنده (٢/٣١٠)، وعبد بن حميد في مسنده (٩٥٩، المنتخب)، وأبو نعيم في الحلية (٨/٤٠٠)، وابن خزيمة في صحيحه (٣/٢٣٣) (١٩٧٢)، وابن عدي في الكامل (٥/٤٤٤)، وابن حبان في المجروحين (٢/٢٣)، وابن الجوزي في الواهيات (٢/٥٤١)، والبيهقي في الكبرىٰ (٤/٢٢٠) من طريق: عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً.

قال الترمذي: «حديث أبي سعيد الخدري حديث غير محفوظ.

وقد روىٰ عبدالله بن زيد بن أسلم وعبدالعزيز بن محمد، وغير واحد هذا الحديث عن زيد بن أسلم مرسلاً، ولم يذكروا فيه عن أبي سعيد، وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم يضعف في الحديث» انتهىٰ كلام الترمذي.

وقال ابن خزيمة في صحيحه (٣/٢٣٣): «هذا الإسناد غلط، ليس فيه عطاء بن يسار ولا أبو سعيد، وعبدالرحمٰن بن زيد ليس هو ممن يحتج أهل التثبت

بحديثه لسوء حفظه للأسانيد، وهو رجل صناعته العبادة والتقشف والموعظة والزهد ليس من أحلاس الحديث الذي يحفظ الأسانيد» اهـ.

وقال الدارقطني في العلل (١١/٢٦٧):

«يرويه زيد بن أسلم واختلف عنه؛ فرواه أولاد زيد بن أسلم، أسامة، وعبدالله وعبدالرحمن عن زيد عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد».

قلت: وعبدالرحمن هذا آفة هذا السند، فقط غلط فيه حيث رواه الثقات مرسلاً ووصله هو، وسمىٰ الرجل الذي أبهمه سفيان ومعمر كما سيأتي بعد قليل.

وهو: عبدالرحمن بن زيد بن أسلم المدني، شديد الضعف تناوله أهل العلم بالضعف:

قال فيه أحمد: ضعيف، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وضعفه ابن المديني جداً، وقال النسائي: ضعيف، وكذا قال أبو زرعة، وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث كان في نفسه صالحاً وفي الحديث واهياً، وقال البخاري: لا أروي عنه شيئاً.

وذكر رجلٌ لمالك حديثاً منقطعاً فقال له: اذهب إلى عبدالرحمن بن زيد يحدثك عن أبيه عن نوح.

وقال ابن خزيمة ـ كما سبق عنه ـ: «ليس هو ممن يحتج أهل العلم بحديثه لسوء حفظه هو رجل صناعته العبادة والتقشف، ليس هو من أحلاس الحديث» اهـ.

وقال ابن حبان: «كان ممن يقلب الأخبار، وهو لا يعلم، حتى كثر ذلك في روايته من رفع المراسيل، وإسناد الموقوف فاستحق الترك» اهـ.

قلت: وأبناء زيد بن أسلم ثلاثة: عبدالله، وأسامة، وعبدالرحمن، وعبدالله أحسن حالاً من عبدالرحمن.

وقال أبو داود: «أولاد زيد بن أسلم كلهم ضعيف»[(١)].

فالمرسل إذن هو المحفوظ، والمتصل منكر؛ لأن الثقات رووه مرسلاً كيحيى بن سعيد الأنصاري وعبدالعزيز بن محمد الدراوردي، وعبدالله بن زيد بن أسلم، ورواه سفيان ومعمر بإسناد فيه مبهم، وخالفهم عبدالرحمن فوصله وسمى المبهم.

أمّا رواية سفيان فقد أخرجها أبو داود في سننه (٢٣٧٦)، وابن خزيمة في

---

(١) انظر ما سبق في: المجروحين (٢/٢١)، الكامل (٥/٤٤١)، تهذيب التهذيب (٥/٩١).

صحيحه (٣/٢٣٣) (١٩٧٤، ١٩٧)، ومن طريق أبي داود البيهقي في الكبرىٰ (٤/٢٢٠) كلهم من طريق سفيان ـ هو الثوري ـ عن زيد بن أسلم عن رجلٍ من أصحابه عن رجل من أصحاب النبي يرفعه.

وأما رواية سفيان ومعمر المقرونة فقد أخرجها عبدالرزاق في مصنفه (٤/٢١٣) ومن طريقه ابن خزيمة في صحيحه (٣/٢٣٤) (١٩٧٥) من طريق: سفيان ومعمر عن زيد بن أسلم عن رجل من أصحابه عن رجل من أصحاب النبي يرفعه.

قال المنذري في مختصره (٣/٢٥٨): «هذا لا يثبت وقد روي من وجهٍ آخر ولا يثبت أيضاً» اهـ.

قلت: رواية سفيان رجحها أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، ومحمد بن يحيى الذهلي وابن خزيمة والدارقطني، والبيهقي.

قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال: قال النبي ﷺ: لا يفطر من قاء ولا من احتلم ولا من احتجم» ورواه أيضاً أُسامة عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ، قالا: هذا خطأ، رواه سفيان الثوري عن زيد بن أسلم عن رجل من أصحابه عن رجل من أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ وهذا الصحيح.

سألت أبي وأبا زرعة مرة أُخرى عن هذا الحديث قال أبي هذا أشبه بالصواب والله أعلم، وقال أبو زرعة هذا أصح» انتهىٰ كلام ابن أبي حاتم من العلل (١/٢٣٩ ـ ٢٤٠) وقال محمد بن يحيىٰ الذهلي: «هذا الخبر غير محفوظ عن أبي سعيد ولا عن عطاء بن يسار والمحفوظ عندنا حديث سفيان ومعمر» اهـ، نقله ابن خزيمة في صحيحه (٣/٢٣٥).

وقال ابن خزيمة في صحيحه (٣/٢٣٣):

«فلو كان هذا الخبر عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري، لباح الثوري بذكرهما، ولم يسكت عن اسميهما، يقول عن صاحب له عن رجل، وإنما يقال في الأخبار عن صاحب له وعن رجل، إذا كان غير مشهور» اهـ.

وقال الدارقطني في العلل (١١/٢٦٩):

«رواه سفيان الثوري عن زيد بن أسلم عن رجل عن النبي، وهو الصحيح. ورواه الدراوردي عن زيد بن أسلم عن من حدثه أن النبي ﷺ قال، ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري، عن زيد بن أسلم مرسلاً عن النبي ﷺ والصحيح ما قاله الثوري» اهـ.

وقال البيهقي في الكبرىٰ (٢٢٠/٤): «والمحفوظ عن زيد بن أسلم هو الأوَّل» اهـ، يعني: رواية سفيان.

وقال في المعرفة (٣٧٠/٣): «قد رواه عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ، إلاَّ أن عبدالرحمن ضعيف في الحديث لا يحتج بما يتفرد به» اهـ.

ولما ترجم ابن عدي لعبدالرحمن هذا في كامله (٤٤١/٥) ذكر له عدة أحاديث من طريقه وحديثنا هذا منها ثم قال بعد ذلك: «وهذه الأحاديث التي ذكرتها يرويها عبدالرحمن بن زيد بن أسلم غير محفوظة، وبعضها يرويه غير عبدالرحمن عن زيد مرسلاً» اهـ.

وقال ابن الجوزي في الواهيات (٥٤٢/٢): «هذا الحديث لا يصح فيه عبدالرحمن بن زيد وقد أجمعوا على تضعيفه» اهـ بتصرف.

وقال الزيلعي في نصب الراية (٤٧١/٢): «قال صاحب التنقيح[1]: وقد تكلم في حديث الخدري الإمام أحمد، ومحمد بن يحيى الذهلي، وابن خزيمة، والدارقطني وغيرهم والمحفوظ ما رواه أبو داود في سننه فذكره» اهـ.

قلت: يعني رواية سفيان.

وقال يحيى بن معين: «حديث زيد بن أسلم ليس بشيء، ولو قدر صحته لكان المراد: من ذرعه القيءُ، فإنه قرنه بالاحتلام، ومن احتلم بغير اختياره، كالنائم لم يفطر باتفاق الناس» اهـ نقله ابن تيمية في حقيقة الصيام (ص ٢٢).

وقال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ عن هذا الحديث: «فهذا إسناده الثابت ما رواه الثوري وغيره» اهـ، حقيقة الصيام (ص ٢٠).

ثم قال في حقيقة الصيام ـ أيضاً ـ (ص ٢٠ـ ٢١): «روايته عن زيد من وجهين مرفوعاً لا يخالف روايته المرسلة بل يقويها» اهـ.

فتعقبه الألباني ـ رحمه الله ـ فقال: «فيه نظر، فإن عبدالرحمن بن زيد شديد الضعف، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك آنفاً، قال الإمام الطحاوي: «حديثه عند أهل العلم بالحديث في النهاية من الضعف» وضعفه جداً ابن المديني، وابن سعد، وكذا البزار كما في نصب الراية ولذلك فهو لا يستشهد به إذا وافق،

---

(١) صاحب التنقيح وهو ابن عبدالهادي واسم كتابه تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق استدرك فيه على كتاب ابن الجوزي التحقيق في احاديث الخلاف وكذا للذهبي تنقيح التحقيق في نفس المادة وقد طُبع ولله الحمد.

فكيف وقد خالف هنا الثقات الحفاظ كالثوري فسمىٰ الرجل الذي أبهموه عطاءً، نعم قد تابعه على تسميته هشام بن سعد لكن خالفه في اسم صحابيه فقال: عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس مرفوعاً به. وهو[1] وإن كان أخرج له مسلم فقد تكلموا فيه من قبل حفظه فلا يحتج به عند المخالفة» انتهى بتصرف من حقيقة الصيام (ص ٢١).

قلت: وسيأتي الحديث عن رواية ابن عباس.

وهناك متابعة لعبدالرحمن بن زيد أخرجها ابن خزيمة في صحيحه (٣/٢٣٤) (١٩٧٦) من طريق: عبدالرزاق حدثنا ابن أبي سبرة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من أصحاب النبي ﷺ مرفوعاً.

وهذه متابعة لا تفيد شيئاً وإسنادها ضعيف جداً لأنها من طريق متهم.

قال الألباني ـ رحمه الله ـ في تعليقه على ابن خزيمة: «إسناده ضعيف جداً ابن أبي سبرة هو أبو بكر بن عبدالله بن محمد بن أبي سبرة المدني متهم بالوضع» اهـ.

قلت: قال عنه أحمد: كان يضع الحديث.

وقال النسائي: متروك، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، انظر الميزان (٧/٣٤١).

فالحديث بهذا السند من صناعة ابن أبي سبرة سرق إسناد سفيان وأسقط الواسطة المبهمة بين زيد والصحابي، ففعل فيه ما فعَل والله أعلم.

وأمّا رواية يحيى بن سعيد الأنصاري المرسلة والتي أشار لها الدارقطني في علله فقد أخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/٤٦٧) من طريقه عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مرسلاً. وأيضاً أخرجه مرسلاً ابن خزيمة في صحيحه (٣/٢٣٤) (١٩٧٧، ١٩٧٨) من طريق: هشام بن سعد ثنا زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مرسلاً.

قال الألباني في تعليقه على ابن خزيمة (٣/٢٣٤):

«إسناده مرسل ضعيف، وقد رواه البزار وغيره من طريق أخرىٰ عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبي سعيد مرفوعاً، فذكر فيه أبا سعيد، وهشام لا يحتج به عند المخالفة، وقد خالفه سفيان كما تقدم».

قلت: لم أقف عليه عند البزار من حديث أبي سعيد عن طريق هشام، وإنما

---

(١) يعني: هشام بن سعد.

عنده من حديث ابن عباس من طريق هشام عن زيد بن أسلم عن عطاء عن ابن عباس يرفعه.

وإنما جاء من طريق هشام عن أبي سعيد عند الدارقطني في سننه (١٨٣/٢) من طريق: محمد بن ماهان ثنا شعيب بن حرب حدثنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً.

قال الدارقطني في علله (٢٦٨/١١): «لا يصح عن هشام».

قلت: هو ومن دونه ضعيفان، أعني محمد بن ماهان وهو: محمد بن حماد بن ماهان الدباغ. نُسب هنا إلى جده، ومحمد بن ماهان قال فيه الدارقطني نفسه: ليس بالقوي، كما في سؤالات الحاكم له (ص ١٤٤).

وأما هشام فهو: هشام بن سعد المخزومي مولاهم المديني، تكلموا فيه من جهة ضبطه.

قال يحيى بن معين: ليس بشيء كان يحيى بن سعيد القطان لا يحدث عنه، قال أحمد: ليس هو محكم الحديث، وقال أيضاً: لم يكن هشام بن سعد بالحافظ، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: ضعيف، وقال مرة: ليس بالقوي، وقال الحافظ: «صدوق له أوْهام وقد رمي بالتشيع»[1].

قلت: ولعل هذا من أوهامه أيضاً، حيث رواه الثقات كالدراوردي ويحيى بن سعيد أنصاري مرسلاً، ورواه الثوري ومعمر بإسناد فيه مبهم، وخالفهم هو.

فإن قيل: لكن الزيلعي في نصب الراية (٤٧٠/٢) قال: «وهشام بن سعد وإن تكلم فيه غير واحد فقد احتج به مسلم واستشهد به البخاري» اهـ.

فالجواب: قال الألباني ـ رحمه الله ـ في حاشيته على حقيقة الصيام (ص ٢١): «وهو ـ أي هشام بن سعد ـ وإن كان أخرج له مسلم، فقد تكلموا فيه من قبل حفظه فلا يحتج به عند المخالفة» اهـ.

قلت: ولا يعني قول الزيلعي تصحيح كل أحاديثه، لأن أحاديث الصحيحين لها معاملة خاصة كعنعنات المدلسين فيهما فهي محمولة على السماع، حيث أن الشيخين ينتقيان من أحاديث من تُكلم فيهم إذا أخرجا لهم، فينتقيان الصحيح من رواياتهم أو ما وافقهم عليها الثقات، كما يفعل مسلم حيث يُخَرِّج الحديث

---

(١) انظر: الكامل (٤٠٩/٨)، تهذيب الكمال (٢٠٤/٣٠)، التقريب (ص ١٠٢١).

من طريق رجل تكلم فيه لأنه صح من طريق الثقات وإنما فعل هذا لعلو السند أو غيره، فالعبرة بالموافقة أمَّا عند المخالفة فلا.

هذا ونقل الزيلعي في نصب الراية (٢/٤٦٩) أن البزار أخرج الحديث من طريق أسامة بن زيد عن أبيه زيد بن أسلم به مسنداً ثم قال:

«قال البزار: وهذا الحديث إنما يُعرف عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه وعبدالرحمن ضعيف جداً، فذكرناه عن أخيه أسامة، لأنه أحد الأخوة وهم: عبدالله، وعبدالرحمن، وأسامة، ولم يسمع هذا الحديث من رواية أسامة إلاَّ من الحسن بن عرفة عن حماد بن خالد عن أسامة بن زيد» اهـ.

قلت: وأولاد زيد كلهم ضعيف كما مر.

وأمَّا حديث ابن عباس فرواه البزار في مسنده (١/ ٤٧٨ـ ٤٧٩ كشف) من طريق: محمد بن عبدالعزيز عن هشام عن عروة عن عطاء بن يسار عن ابن عباس يرفعه.

هكذا السند في كشف الأستار ولعله تصحيف أو تحريف لأن الحديث عن هشام عن زيد عن عطاء عن ابن عباس، أو وهم من محمد بن عبدالعزيز فهو ضعيف كما سيأتي.

وأخرجه البزار أيضاً في مسنده (١/ ٤٧٨ـ ٤٧٩ كشف) و (١/٤٢٧ مختصر الزوائد) وابن عدي في الكامل (٨/٤١٠) من طريق: محمد بن عبدالعزيز ثنا سليمان بن حيان عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٤/٢٨٠) من طريق: يزيد بن خالد بن مرشد ثنا سليمان بن حيان عن هشام به.

قال البزار: «وهذا رواه عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد، وعبدالرحمن لين الحديث، ورواه غيره عن زيد عن عطاء مرسلاً ورواه سليمان بن حيان عن هشام بن سعد عن زيد عن عطاء عن ابن عباس وهذا من أحسنها إسناداً وأصحها؛ لأن محمد بن عبدالعزيز لم يكن بالحافظ» اهـ.

وقال الحافظ في التلخيص الجبير (٢/٣٧٢): «وفي الباب عن ابن عباس عند البزار وهو معلول» اهـ.

وقال الألباني في حاشيته على حقيقة الصيام (ص ٢١) مفسراً قول الحافظ: وهو معلول قال: «وهو معلول يعني بالمخالفة المشار إليها» اهـ.

قلت: يعني بالمخالفة مخالفة هشام في اسم الصحابي حيث رواه عبدالرحمن عن أبي سعيد والثوري ومعمر لم يذكرا اسم الصحابي وقال هشام عن ابن عباس.

قال ابن عدي في الكامل (٢٨١/٨):

«هشام بن سعد يقول عن زيد بن أسلم عن عطاء عن ابن عباس، وغيره يقول عن أبي سعيد الخدري، ومنهم من أرسله» اهـ.

وقال أيضاً في الكامل (٢٨١/٤):

«اختلفوا فيه علىٰ زيد بن أسلم؛ فمنهم من رواه عنه، عن عطاء بن يسار عن النبي ﷺ ومنهم من رواه عنه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد عن النبي ﷺ ومنهم من قال: عن زيد بن أسلم عن النبي.

وهذا الذي ذكرته عن عطاء بن يسار عن ابن عباس، عن النبي ﷺ لا أعرفه إلاَّ من حديث هشام بن سعد عنه، وعن هشام أبو خالد الأحمر، ولا أعلم رواه عن أبي خالد غير يزيد» اهـ كلام ابن عدي.

وقال الهيثمي في المجمع (١٧٣/٣) عن هذه الرواية:

«رواه البزار بإسنادين وصحح أحدهما وظاهره الصحة».

قال الألباني معلقاً على كلامه كما في حاشية حقيقة الصيام (ص ٢١): «فلولا المخالفة لكان صحيحاً».

قلت: تأمل قول الهيثمي «ظاهره الصحة» يشير إلى وجود المخالفة أو العلة في السند.

وأسانيد البزار وابن عدي التي مرت فيها ضعفاء وهم:

الأول: هشام بن سعد، كما مرَّ أنهم تكلموا في حفظه.

الثاني: محمد بن عبدالعزيز، وهو أبو عبدالله العمري الرملي.

قال أبو حاتم: كان عنده غرائب ولم يكن عندهم بالمحمود، هو إلى الضعف ما هو.

وقال أبو زرعة: ليس بالقوي.

وذكره ابن حبان في ثقاته وقال: ربما خالف.

وقال الحافظ: «صدوق يهم وكانت له معرفة»[١].

الثالث: سليمان بن حيان، وهو أبو خالد الأحمر الأزدي.

---

(١) الثقات (٨١/٩)، تهذيب الكمال (١١/٢٦)، الميزان (٢٣٩/٦)، التقريب (ص ٨٧٢).

قال ابن معين: صدوق وليس بحجة، وقال مرة: ثقة، وقال مرة: ليس به بأس.
وقال أبو حاتم: صدوق.
وقال ابن عدي: «له أحاديث صالحة وإنما أُتي من سوء حفظه فيغلط ويخطىء وهو في الأصل كما قال ابن معين: صدوق ليس بحجة».
وقال الحافظ: «صدوق يخطىء»[1].

وأمَّا حديث ثوبان فرواه الطبراني في الأوسط (٦/٣٨٠) وفي الكبير (٢/٩٩) من معاجمه. أمَّا في الأوسط فقد أخرجه من طريق: يزيد بن عياض عن أبي عدي الفَدَكي عن القاسم أبي عبدالرحمن عن ثوبان مرفوعاً.

قال الطبراني: «لا يُروىٰ هذا الحديث عن ثوبان إلاَّ بهذا السند تفرد به ابنُ وهب» وقال الحافظ في التلخيص الحبير (٢/٣٧٢): «وعن ثوبان أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط بسند ضعيف».

قلت: سنده ضعيف جداً لأن فيه ضعيفين وانقطاع.

الأول: يزيد بن عياض وهو: يزيد بن عياض بن يزيد بن جَعْدَبَة الليثي.
رماه مالك بالكذب، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك، وقال ابن معين: كان يكذب، وقال الحافظ: «كذبه مالك وغيره»[2].

الثاني: القاسم أبو عبدالرحمن، وهو: القاسم بن عبدالرحمن الشامي، أبو عبدالرحمن الدمشقي.
ذكر المزي من روىٰ عنهم ولم يذكر ثوبان منهم ثم قال: «وقيل: لم يسمع من أحد من الصحابة سوىٰ أبي أمامة».
وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي وَذكر القاسم أبا عبدالرحمن فقال: قال بعض الناس: هذه الأحاديث المناكير التي يرويها عن جعفر بن الزبير و. . . فقال أبي: هذه من قِبَلْ القاسم، في حديث القاسم مناكير يرويها الثقات يقولون من قِبَلْ القاسم».
وقال أحمد: ذَهَبت رواية جعفر بن الزبير؛ لأنه إنما كانت روايته عن القاسم.
وقال العجلي: يكتب حديثه وليس بالقوي.
قلت: قال هذا مع تساهله المعروف في التوثيق فتأمل.

---

(١) الكامل (٤/٢٧٨)، تهذيب الكمال (١١/٣٩٤)، التقريب (ص ٤٠٦).
(٢) الميزان (٧/٢٥٩)، التقريب (ص ١٠٨١).

وقال أبو حاتم: حديث الثقات عنه مستقيم لا بأس به وإنما ينكر عنه الضعفاء.
وقال الحافظ: «صدوق يغرب كثيراً»[1].

والراوي عن القاسم هنا لم أجد له ترجمة أعني أبا عدي الفدكي، وجاء في مجمع البحرين اسمه: أبو علي الفدكي، وفي نصب الراية: أبو عدي التركي.

ثم رأيت محقق كتاب مسند الروياني ـ وفقه الله ـ يقول: «وقع عند الطبراني ابن عدي، وهو تصحيف فهو أبو عدي الأيامي» اهـ.

ثم أشار إلى أنه مترجمٌ له في المقتنى للذهبي، فرجعت إليه (١١٠/٢) فلم يذكر فيه الذهبي شيئاً، أعني من حيث الجرح أو التعديل.

وأما في الكبير فقد أخرجه من طريق: عبدالله بن صالح حدثني الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن ابن خصيفة عن ابن عدي عن ثوبان مرفوعاً بلفظ: «ثلاث لا يمنعن الصيام الحِجَامُ، والقيء والاحتلام ولا يتقيأ الصيام متعمداً».

قلت: هذا إسناد ضعيف جداً وفيه ضعيفان:

الأوَّل: عبدالله بن صالح أبو صالح المصري، كاتب الليث مشهور بالضعف.

قال أحمد: «كان أوَّل أمره متماسكاً ثم فسد بآخره، يروي عن ليث عن ابن أبي ذئب، ولم يسمع الليث من ابن أبي ذئب شيئاً».

قال أبو حاتم: «خرج أحاديث في آخر عمره أنكروها عليه أنها مما افتعل خالد بن نجيح، وكان أبو صالح يصحبه وكان سليم الناحية لم يكن وزن أبي صالح الكذب كان رجلاً صالحاً».

وقال صالح جزره: كان ابن معين يوثقه وهو عندي يكذب في الحديث، وقال النسائي: ويحيى بن بكير أحب إلينا منه، وقال ابن المديني: لا أروي عنه شيئاً.

قلت: وما فصَّله حوله ابن حبان في غاية الدقة والإنصاف، قال رحمه الله: «كان في نفسه صدوقاً إنما وقعت المناكير في حديثه من قبل جار له فسمعت ابن خزيمة يقول: كان له جار كان بينه وبينه عداوة، كان يضع الحديث على شيخ أبي صالح ويكتبه بخط يشبه خط عبدالله ويرميه في داره بين كتبه فيتوهم عبدالله أنه خطه فيحدث به».

قال ابن عدي: «هو عندي مستقيم الحديث إلاً أنه يقع في أسانيده ومتونه غلط ولا يتعمد».

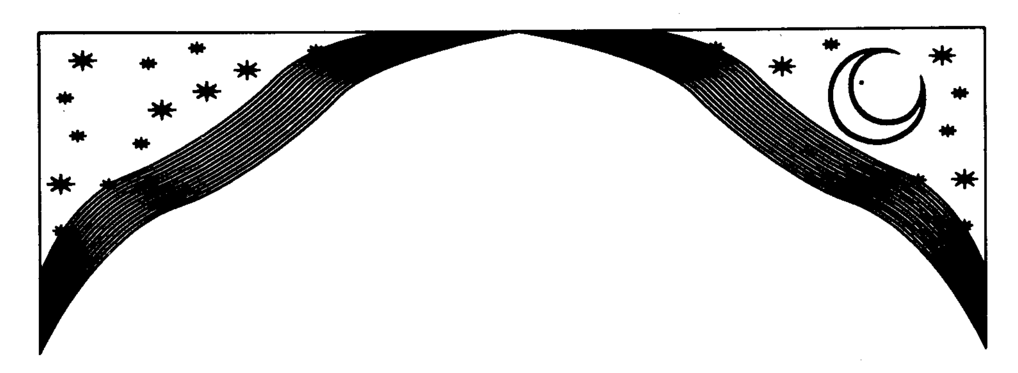
---

(١) تهذيب الكمال (٣٨٦/٢٣)، تهذيب التهذيب (٤٥١/٦)، التقريب (ص ٧٩٢).

وقال الحافظ: «صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة»[1].
الثاني: ابن خصيفة، نُسب هنا إلى جده واسمه: يزيد بن عبدالله بن خَصِيْفة، الكندي المدني.
قال المزي: قد ينسب إلى جده.
وثقه أبو حاتم والنسائي وابن معين وأحمد في رواية، وذكره ابن حبان في ثقاته وفي رواية أخرى قال أحمد: منكر الحديث.
وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار: «من جُلَّة أهل المدينة وكان يهم كثيراً إذا حدث من حفظه»[2].
قلت: هذا يرجح رواية أحمد الثانية والقول فيه قول ابن حبان؛ لأنه جرح مفسر مقدم على التعديل المطلق، فمن علم حجة على من لم يعلم والله أعلم.
هذا ما توصلت إليه بعد بحث وعناء شديد، ثم رأيت العلامة ناصر الدين الألباني في حاشيته على حقيقة الصيام (ص ٢٢) يقول:
«وابن خصيفة هو من طبقة يزيد بن عبدالله بن خصيفة الذي أخرج له الستة فإن لم يكن هو فلست أعرفه.
ثم تبين لي أنه محرف من ابن جعدبة، فقد أخرجه الروياني في مسنده عن أبي صالح بسنده عن ابن أبي هلال عن ابن جعدبة الليثي.
وابن جعدبة هو يزيد بن عياض الذي في الطريق الأولىٰ فرجع الحديث إلى أنه عن كذاب فلا يستشهد به» اهـ كلام الألباني.
قلت: جزاك الله خيراً فقد بينت وأفدت، والحديث في مسند الروياني (٤٢٥/١).
قال: نا ابن إسحاق نا أبو صالح حدثني الليث حدثني خالد بن يزيد عن ابن أبي هلال عن ابن جعدبة الليثي عن أبي عدي الأيَّامي عن ثوبان مولىٰ رسول الله ﷺ عن رسول الله ﷺ قال:
«ثلاثة لا يمنعن الصيام: الحجامة والجنابة والقيء، لكن يكره أن يتقيأ متعمداً»
وضعف السندين أعني إسنادَي الطبراني في الأوسط والكبير الحافظ الهيثمي في مجمعه (١٧٣/٣) فقال: «رواه الطبراني في الكبير، ولثوبان في الأوسط... وإسنادهما ضعيف» اهـ.

---

(١) الميزان (١٢١/٤)، التقريب (ص ٥١٥).
(٢) الثقات (٦١٦/٧)، مشاهير علماء الأمصار (ص ١٦٤)، تهذيب الكمال (١٧٢/٣٢).



١١٤ ـ «إذا أفطر أحدُكم فليفطر علىٰ تمر، فإذا لم يجد فليفطر علىٰ ماء، فإنَّ الماء طهور».

وفي رواية: **«من وجد تمراً فليفطر عليه، ومَنْ لا فليفطر على الماء فإنه طهور».**

۞ ـ ضعيف.

أخرجه الطيالسي في مسنده (ص ١٦٣) (١١٨١) والحميدي في مسنده (٣٦٢/٢) (٨٢٣) وابن أبي شيبة في مصنفه (٥١٨/٢) وعبدالرزاق في مصنفه (٢٢٤/٤) (٧٥٨٦، ٧٥٨٧) والإمام أحمد في مسنده (١٢/ ٤٩٩ـ ٥٠١) (١٦١٧٨، ١٦١٧٩، ١٦١٨١، ١٦١٨٤، ١٦١٨٥، ١٦١٩٠) والدارمي في سننه (١٠٦٢/٢) (١٧٤٣) والترمذي في سننه (٦٥٨، ٦٩٥) وأبو داود في سننه (٢٣٥٥) وابن ماجه (٣٢٤/٢) (١٦٩٩) وابن خزيمة في صحيحه (٢٧٨/٣) (٢٠٦٧) وابن حبان في صحيحه (٢٨١/٨) (٣٥١٥) والنسائي في الكبرى (٢٥٤/٢) (٢٣١٩ـ ٢٣٢٣، ٣٣٢٦) والطبراني في الكبير (٢٧٢/٦) (٦١٩٢ـ ٦١٩٦) والحاكم في مستدركه (٥٩٦/١) (١٥٧٦) والبيهقي في الكبرىٰ (٤/ ٢٣٨ـ ٢٣٩)، من طريق: حفصة بنت سيرين عن الرباب عن عمِّها سلمان بن عامر مرفوعاً.

قال الترمذي: «حديث حسن» وقال في موضع آخر: «حديث صحيح».

وقال الحاكم ـ رحمه الله ـ: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط البخاري ولم يخرجاه» اهـ، ووافقه الذهبي.

قلت: وفي الذي قالاه نظر؛ لجهالة الرباب هذه وهي: الرباب بنت صليع الضبيّة أم الرائح البصرية.

ذكرها ابن حبان في الثقات له، ولم يذكر فيها ابن أبي حاتم شيئاً في كتابه

الجرح والتعديل وقال الحافظ في التقريب «مقبولة»، والمقبول عنده إذا تابعه أحد وإلاَّ فلين الحديث. ولم يرو عنها سوىٰ حفصة بنت سيرين ولم يوثقها معتبر، بل ذكرها الحافظ الذهبي في الميزان في فصل في النِّسوة المجهولات[1].

وأمَّا قول الحاكم: صحيح على شرط البخاري فهو متعقب بما قاله الألباني في الإرواء (٤/٥٠) حيث تعقبه بقوله: «وليس كذلك، فإن الرباب هذه إنما أخرج لها البخاري تعليقاً ثم هي لا تعرف إلاَّ برواية حفصة بنت سيرين عنها كما قال الذهبي نفسه في الميزان وقد وثقها ابن حبان، وصحح حديثها هذا، وهو في ذلك تابع لشيخه ابن خزيمة فقد صحح الحديث أيضاً كما في بلوغ المرام» اهـ بتصرف يسير.

وقال علامة اليمن أبو عبدالرحمن مقبل بن هادي في تعليقه على المستدرك (٥٩٦/١) وتعقيبه على الحاكم: «ليس على شرط البخاري إذْ لم يروِ لها إلاَّ تعليقاً كما في تهذيب التهذيب، ثم هي لم ترو عنها إلاَّ حفصة بنت سيرين ولم يوثقها معتبر فهي مجهولة» اهـ.

قلت: حديثها في البخاري في كتاب العقيقة، باب: إماطة الأذىٰ عن الصبيّ في العقيقة.

قال البخاري عند الحديث رقم (٥٤٧١): «مع الغلام عقيقة» قال: «وقال غير واحد عن عاصم وهشام عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عامر الضبي» اهـ.

وقال الحافظ في الفتح (٧٣٨/٩): «الرباب بفتح الراء وبوحدتين مخففاً ما لها في البخاري غير هذا الحديث» اهـ.

ونقل الحافظ في التلخيص الحبير (٣٨١/٢) تصحيح أبي حاتم لهذا الحديث فقال: «وصححه أبو حاتم الرازي».

قلت: هذا في العلل لابنه (٢٣٧/١) قال: «سألتُ أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة عن عاصم عن حفصة بنت سيرين أن الرباب فذكرت حديث سلمان أن رسول الله ﷺ قال: إذا صام أحدُكم فليفطر علىٰ التمر فإن لم يجد فليفطر علىٰ الماء فإنه طهور. قال أبي وروىٰ هذا الحديث هشام بن حسان

---

(١) انظر: الثقات (٢٤٤/٤)، الجرح والتعديل (٤٦٣/٩)، تهذيب الكمال (١٧١/٣٥)، الميزان (٤٦٨/٧)، تهذيب التهذيب (٤٧١/١٠)، التقريب (ص ١٣٥٤).

وغير واحد عن حفصة عن الرباب عن سلمان عن النبي ﷺ قلت لأبي: أيهما أصح؟ قال: جميعاً صحيحين فغير به حماد وقد روى عاصم أيضاً نحوه» اهـ.

وقال الألباني في الإرواء (٤/٥٠): «ولا أدري ما وجه هذا التصحيح لا سيِّما من مثل أبي حاتم فإنه معروف بتشدده في التصحيح والقواعد الحديثية تأبىٰ مثل هذا التصحيح لتفرد حفصة عن الرباب، ومعنىٰ ذلك أنها مجهولة فكيف يصح حديثها؟! مع عدم وجود شاهد له إلاَّ حديث أنس وهو معلول بمخالفة سعيد بن عامر للثقات» اهـ.

قلت: وسيأتي الحديث على حديث أنس بعد قليل.

وخلاصة القول أن هذا السند الذي مر الحديث عنه ضعيف تأبىٰ القواعد العلمية الحديثية تصحيحه لجهالة الرباب، وكيف يصح حديث المجهول؟

وأمَّا موافقة الذهبي للحاكم وسكوته على التصحيح فعجيب منه ـ رحم الله ـ إذْ أنه أورد الرباب هذه في ميزانه في فصل في النسوة المجهولات وقال: «لا تعرف إلاَّ برواية حفصة بنت سيرين عنها» اهـ.

هذا واعلم أن هذا السند الذي من طريق حفصة الذي يرويه عنها عاصم وهشام وغيرهما عنها عن الرباب عن عمّها سلمان بن عامر هو الطريق المحفوظ، وقد روي من غير هذا الوجه ولا يصح ومن ذلك:

ما أخرجه الترمذي في سننه (٦٩٤) والنسائي في الكبرىٰ (٢/٢٥٣) (٣٣١٧) وابن خزيمة في صحيحه (٣/٢٧٨) والحاكم في مستدركه (١/٥٩٦) والبيهقي في الكبرىٰ (٤/٢٣٩) من طريق: سعيد بن عامر ثنا شعبة عن عبدالعزيز بن صهيب عن أنس بن مالك مرفوعاً. والحاكم أخرجه من طريق: محمد بن إسحاق الصغاني ثنا سعيد بن عامر به.

قلت: هذا إسناد معلول بالمخالفة غلط فيه سعيد بن عامر وهاك البيان:

قال الترمذي في سننه (٢/٧٢) عقب تخريجه لحديث أنس هذا: «حديث أنس لا نعلم أحداً رواه عن شعبة مثل هذا غير سعيد بن عامر، وهو حديث غير محفوظ ولا نعلم له أصلاً من حديث عبدالعزيز بن صهيب عن أنس، وقد روىٰ أصحاب شعبة هذا الحديث عن شعبة عن عاصم الأحول عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عامر عن النبي ﷺ، وهو أصح من حديث سعيد بن عامر، وهكذا رووا عن شعبة عن عاصم عن حفصة بنت سيرين عن سلمان ولم يذكر فيه شعبة عن الرباب، والصحيح ما رواه سفيان الثوري وابن عيينة وغير واحد عن عاصم الأحول عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عامر، وابن عون يقول

عن أُمِّ الرائح بنت صليع عن سلمان بن عامر، والرباب هي أم الرائح» اهـ.

وقال البيهقي في سننه (٢٣٩/٤): «ورواه سعيد بن عامر عن شعبة فغلط في إسناده» وكذا نقل البيهقي في سننه (٢٣٩/٤) عن الإمام البخاري تغليطه لهذا السند فقال:

«قال البخاري فيما روىٰ عنه أبو عيسى: حديث سعيد بن عامر وهم، يهم فيه سعيد والصحيح حديث عاصم عن حفصة بنت سيرين» اهـ.

وكذا قال أبو عبدالرحمن النسائي في الكبرىٰ (٢٥٣/٢) حيث قال: «حديث شعبة عن عبدالعزيز بن صهيب خطأ، والصواب الذي قبله» اهـ.

قلت: ولا يستبعد هذا الخطأ من سعيد بن عامر فإنهم قد ذكروا في ترجمته أنه يخطىء وهو: سعيد بن عامر الضبعي، أبو محمد البصري.

وثقه جماعة منهم العجلي وابن قانع وابن سعد وابن معين. ونقل ابن الجنيد في سؤالاته لابن معين عنه أنه قال فيه: «كان سعيد بن عامر لا يبالي عمن حدث»، وقال أبو حاتم: «كان رجلاً صالحاً وكان في حديثه بعض الغلط وهو صدوق»، وقال الحافظ: «ثقة صالح، وقال أبو حاتم: ربما وهم»[١].

فإذا تأملت ما سبق علمت تساهل الحاكم ـ رحمه الله ـ حين قال عن السند: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه» اهـ.

لذا تعقبه الألباني في إروائه (٤٩/٤) فقال: «وكيف يكون علىٰ شرط البخاري وهو قد أعلَّه بمخالفة سعيد بن عامر للثقات، ثم إن محمد بن إسحاق الصاغاني لم يُخرِّج له البخاري إطلاقاً، فهو علىٰ شرط مسلم وحده، ولكن الصواب أنه معلول بما عرفت، وما يدرينا فلعل مسلماً وافق البخاري علىٰ إعلاله كما وافقه الترمذي وكلاهما من تلاميذه غير أن إعلال مسلم لم نقف عليه» اهـ.

قلت: وصدق ابن دحية ـ رحمه الله ـ لما قال في كتابه «العلم»:

«ويجب على أهل الحديث أن يتحفظوا من قول الحاكم أبي عبدالله، فإنه كثير الغلط ظاهر السقط، وقد غفل عن ذلك كثير ممن جاء بعده وقلده في ذلك»[٢] اهـ.

---

(١) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص ٢٩٤)، تهذيب الكمال (٥١٠/١٠)، تهذيب التهذيب (٣٤٠/٣)، التقريب (ص ٣٨١).

(٢) مقدمة نصب الراية (١١/١) من كلام المحقق، ط: دار الحديث.

ولسعيد بن عامر مخالفة أخرىٰ كشفها الألباني ـ رحمه الله ـ وهي السند الذي أخرجه: ابن حبان في صحيحه (٢٨١/٨) والنسائي في الكبرىٰ (٢٥٣/٢) (٣٣١٦) من طريق: سعيد بن عامر عن شعبة عن خالد الحذاء عن حفصة بنت سيرين عن سلمان بن عامر مرفوعاً.

قال الألباني في الإرواء (٥١/٤): «فقد خالف سعيد جميع من رواه عن شعبة عن عاصم، فقال هو: عن شعبة عن خالد الحذاء» اهـ.

قلت: إذن هذا إسناد شاذ يؤكد لنا أن سعيداً هذا يغلط كما قال أبو حاتم وابن معين رحمة الله على الجميع.

ومن الطرق غير المحفوظة أيضاً لهذا الحديث ما أخرجه: أحمد في مسنده (٥٠٢/١٢) (١٦١٩٥) والنسائي في الكبرىٰ (٢٥٣/٢) (٣٣١٥) والطبراني في الكبير (٢٧٣/٦) (٦١٩٧) من طريق: شعبة عن عاصم الأحول عن حفصة بنت سيرين عن سلمان بن عامر يرفعه.

وأخرجه النسائي أيضاً في الكبرى (٢٥٣/٢) من طريق شعبة عن هشام عن حفصة عن سلمان بن عامر مرفوعاً. هكذا دون ذكر الرباب والصواب إثباتها، إذْ الثقات رووه عن عاصم عن حفصة عن الرباب عن سلمان.

قال الترمذي في سننه (٤٠/٢): «هكذا روىٰ سفيان الثوري عن عاصم عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عامر عن النبي ﷺ نحو هذا الحديث.

وروى شعبة عن عاصم عن حفصة بنت سيرين عن سلمان بن عامر ولم يذكر فيه عن الرباب. وحديث سفيان الثوري وابن عيينة أصحُّ، وهكذا روىٰ ابن عون وهشام بن حَسَّان عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عامر» اهـ.

قلت: وأضف إليهم حماد بن زيد فقد رواه أيضاً عن عاصم الأحول عن حفصة عن الرباب عن سلمان مرفوعاً، كما عند الطبراني في الكبير (٢٧٣/٦) (٦١٩٦) وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٥١٨/٢) من طريق ابن فضيل عن عاصم عن حفصة عن سلمان بن عامر مرفوعاً.

وأخرجه النسائي في الكبرى (٢٥٤/٢) (٣٣٢٤) من طريق هشام عن حفصة عن سلمان بن عامر موقوفاً.

ثم أخرجه من طريق هشام عن عاصم مرفوعاً، ثم من طريق هشام عن حفصة عن الرباب عن سلمان موقوفاً.

والصواب رواية هشام التي فيها ذكر الرباب كما قال الترمذي.

وبعد بيان ما سبق لا بد أن تعلم أن الثابت حول ما يفطر عليه ﷺ هو من فعله لا من قوله وذلك كما أخرج أحمد في مسنده (٥٣١/١٠) والترمذي في سننه (٦٩٦) وأبو داود (٢٣٥٦) والحاكم في مستدركه (٥٩٦/١) والبيهقي في سننه (٢٣٩/٤).

عن أنس بن مالك قال: «كان النبي ﷺ يفطر قبل أن يصلي على رطبات فإن لم تكن رطبات فتميرات فإن لم تكن تميرات حسا حسواتٍ من ماءٍ» وهذا لفظ الترمذي وقال: «هذا حديث حسن غريب».

وقال الألباني في الإرواء (٥١/٤): «وخلاصة القول أن الذي يثبت في هذا الباب إنما هو حديث أنس من فعله ﷺ وأَما حديثه وحديث سلمان بن عامر من قوله ﷺ وأمره فلم يثبت عندي والله أعلم» اهـ.





١١٥ ـ «كان النبي ﷺ يُحِبُّ أن يُفطِرَ علىٰ ثلاثِ تمراتٍ أو شيءٍ لم تُصِبْهُ النار».

۞ ـ ضعيف جداً.

أخرجه أبو يعلىٰ في مسنده (٥٩/٦) (٣٣٠٥) والعقيلي في ضعفائه (٨٠٥/٣) والضياء في المختارة (١٣١/٥) (١٧٥٥) من طريق: عبدالواحد بن ثابت عن ثابت عن أنس قال: فذكره.

وآفة هذا السند عبدالواحد بن ثابت وهو الباهلي.

قال عنه البخاري: منكر الحديث، وقال الألباني: ضعيف جداً.

قلت: وهذا معناه لا تحل الرواية عنه، أي معنىٰ قول البخاري منكر الحديث.

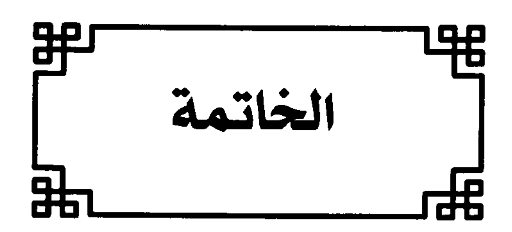
انظر: الميزان (٤٤٢/٤) اللسان (٨١/٥).

وهذا الحديث قال فيه العقيلي: «لا يتابع على حديثه» أي: عبدالواحد بن ثابت.

فقد أخرج العقيلي من طريقه هذا الحديث وحديث «تسحروا ولو بجرعة من ماء»، ثم قال: «فليس يتابعه عليهما ثقة».

وقال الهيثمي في المجمع (١٥٨/٣): «رواه أبو يعلىٰ وفيه عبدالواحد بن ثابت وهو ضعيف» وتعقبه الألباني في الإرواء (٤٧/٤) فقال: «فهو ضعيف جداً وتساهل الهيثمي في المجمع. . .» ثم ذكر قوله السابق.

وقال في السلسله (٤٢٥/٢): «وقد أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما من طريق أخرى عن ثابت عن أنس به أتم منه، دون قوله: «أو شيءٍ لم تُصِبْهُ النار» فهي زيادة منكر لتفرد هذا الضعيف بها مخالفاً للثقة، وهو ثابت هذا وهو البناني ولفظ حيثه: «كان يفطر على رطبات قبل أن يصلي، فإن لم تكن رطبات فعلىٰ تمرات فإن لم تكن حسا حسوات من ماء». وقال الترمذي: «حديث حسن غريب»». أنتهىٰ.



الخاتمة

هذا ما تيسر الحديث والبحث والتنقيب عنه من الروايات الضعيفة في باب الصيام، ولا أَدَّعي الكمال، فمن وقف على زَلّة أو خطأ لا يبخل علينا بالنصح والتوجيه والتصحيح.

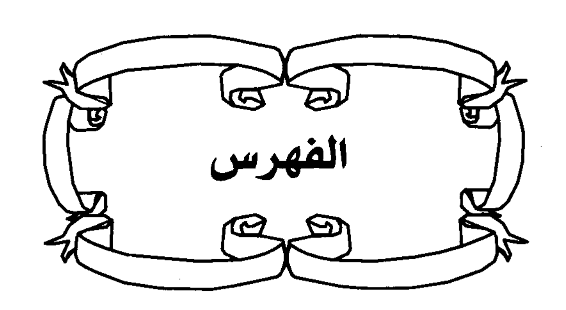
ويعلم الله كم عانيت وتعبت في جمع هذا السفر، وقد أخذ مني الكثير الكثير من الوقت والجهد.

وكانت المراحل فيه على مرحلتين الأولى: مرحلة القراءة وجمع الطرق والروايات، والثانية مرحلة التخريج والنقد.

وقد اخترت مما جمعت أشهر ما اشتهر على الألسنة ـ في حدود علمي ـ وبقية الأحاديث التي لم أتعرض لها عندي مجموعة في أوراق مرتبة على حروف المعجم، إن كان في العمر بقّية، وفي الوقت روِّية، ولم تشغلنا قضية جعلت لهذا الكتاب ذيلاً بعون الله وتوفيقه، والله الميسر.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.





الفهرس

الموضوع	الفهرس

